محضر الجلسة رقم 324

التاريخ: الجمعة 18 ربيع الآخر 1442هـ (4 ديسمبر 2020م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.
التوقيت: تسع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء.
جدول الأعمال الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021:

1. مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية وجواب الحكومة عليها؛
2. التصويت على مواد الجزء الثاني؛
3. التصويت على مشروع القانون المالي برمته؛
4. تفسير التصويت.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسول الله
أعلن عن افتتاح الجلسة الرابعة لهذا اليوم.
السيد الوزير،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، وفق البرنامج التالي:

1. مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية وجواب الحكومة عليها (إذا كان هنالك طبعا مداخلات وكان هنالك جواب السيد الوزير)؛
2. التصويت على مواد الجزء الثاني؛
3. التصويت على مشروع القانون المالي برمته؛
4. تفسير التصويت، إذا أراد رؤساء الفرق ومكونات الفرق والمجموعة.

ونبدأ الآن بمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية: هل تريدون المناقشة؟ هل هناك من يريد؟

ياالاه.. سلمت.

الحكومة ما عندهاش الكلام لأنه لم يكن هناك متكلم.

وسنمر مباشرة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية.

وقبل ذلك، أذكر المجلس الموقر بأن القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 في المادة 53 منه يعطي للمجلس إمكانية التصويت الإجمالي على ميزانيات مجموعة من الوزارات أو على مجموعة من الفصول والمواد دفعة واحدة. وهو المبدأ الذي اعتمده مكتب المجلس وصادقت عليه ندوة الرؤساء، وبالتالي إذا بغيتو نمشيو في هذا التوجه.

شكرا للجميع.

الجزء الثاني: وسائل المصالح:

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة:

أولا: الميزانية العامة:

المادة 40 وضمنها الجدول "ب" المتضمن للباب الأول المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للدولة موزعة بحسب القطاعات الوزارية والمؤسسات التالية

إذن، سنستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت الإجمالي على الفصول المتعلقة بمشروع ميزانية جلالة الملك (القوائم المدنية ومخصصات السيادة) والبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني (الموظفين والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة) من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2021:

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا: ننتقل الآن للتصويت دفعة واحدة على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لكل من: مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2021 (الفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان، والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة)

الموافقون= 39؛
المعارضون= 00؛
الممتنعون= 04.

ثالثا: الآن ننتقل للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة للقطاعات الحكومية المختلفة بالنسبة للفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة، ويتعلق الأمر بالوزارات التالية:

1- رئيس الحكومة؛
2- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛
3- وزارة العدل؛
4- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
5- وزارة الداخلية؛
6- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
7- وزارة الصحة؛
8- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
9- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛
10- الأمانة العامة للحكومة؛

11- وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛
12- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
13- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
14- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛
15- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛
16- وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛
17- وزارة الشغل والإدماج المهني؛
18- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
19- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

غادي نعرض ميزانيات هذه الوزارات دفعة واحدة للتصويت وفقا للقانون التنظيمي للمالية:

الموافقون= 30؛
المعارضون= 09؛
الممتنعون= 07.

إذن وافق المجلس على هذه الميزانيات.

رابعا: أعرض للتصويت، الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة، والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، المتعلقين بنفقات التسيير الخاصة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. والفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير، الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2021.

كل هاذ الشي غادي نعرضو عليكم للمصادقة أو عدم المصادقة

الموافقون= 30؛
المعارضون= 09؛
الممتنعون= 07.

خامسا: الآن أعرض للتصويت، الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2021، (الفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان، والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة).

وبلآن غادي نعرضها كلها دفعة واحدة:

الموافقون= 30؛
المعارضون= 09؛
الممتنعون= 07.

إذن الآن، سأعرض المادة 40 برمتها للتصويت:

الموافقون= 30؛
المعارضون= 09؛
الممتنعون= 07.

المادة 41: وضمنها الجدول "ج" المتضمن للباب الثاني المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للدولة

أولا: أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالبلاط الملكي، وإدارة الدفاع الوطني، من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2021:

الموافقون: بالإجماع

ثانيا: أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بميزانيات مجلس النواب ومجلس المستشارين والمحاكم المالية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2021.

الموافقون= 48؛
المعارضون= 00؛
الممتنعون= 03.

ثالثا: سنصوت الآن على **الفصول المتعلقة بميزانيات القطاعات الوزارية من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2021:**

1- رئيس الحكومة؛
2- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛
3- وزارة العدل؛
4- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
5- وزارة الداخلية؛
6- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
7- وزارة الصحة؛
8- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
9- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛
10- الأمانة العامة للحكومة؛
11- وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛
12- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
13- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
14- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛
15- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛
16- وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛
17- وزارة الشغل والإدماج المهني؛
18- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
19- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

سنصوت عليها كذلك دفعة واحدة:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

إذن وافق المجلس.

رابعا: ننتقل الآن للتصويت على **الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة من جدول "جيم"المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2021.**

الموافقون= 32؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

خامسا: أعرض الآن، للتصويت **الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعداد الإدماج.**

الموافقون= 32؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

أعرض الآن المادة 41 برمتها للتصويت:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

المادة 42 وضمنها الجدول "د" المتضمن للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2021.

أعرض للتصويت **الاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2021**، ويضم هذا الباب:

-الفصل المتعلق "بفوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي"؛

-الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.

الموافقون= 29؛

المعارضون= 13؛

الممتنعون= 00.

الآن غادي نعرض **المادة 42 برمتها للتصويت:**

الموافقون= 29؛

المعارضون= 13؛

الممتنعون= 00.

ثانيا: ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 43 كما عدلتها اللجنة، وضمنها الجدول "هاء" المتضمن لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2021، موزعة بحسب الوزارات أو المؤسسات.

أولا: أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

(وأبدأ **بالمرافق التابعة لإدارة الدفاع الوطني للسنة المالية 2021):**

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا: أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2021، التابعة للقطاعات الوزارية التالية،** وهي:

1- رئيس الحكومة؛

2- وزارة العدل؛

3- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

4- وزارة الداخلية؛

5- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

6- وزارة الصحة؛

7- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

8- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛ (بإدخال تعديل اللجنة)

9- الأمانة العامة للحكومة؛

10- وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛

11- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

12- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

13- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛

14- وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛

15- وزارة الشغل والإدماج المهني؛

16- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

أعرضها للتصويت دفعة واحدة:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

ثالثا: أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2021 التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

الموافقون= 32؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

الآن أعرض المادة 43 برمتها للتصويت:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

المادة 44: كما عدلتها اللجنة، وضمنها الجدول "و" المتضمن لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2021، موزعة بحسب الوزارات أو المؤسسات.

(أولا: أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وأبدأ بالتابعة منها لإدارة الدفاع الوطني):

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا: أعرض الآن للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لباقي القطاعات الوزارية التالية:

1- رئيس الحكومة؛
2- وزارة العدل؛
3- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
4- وزارة الداخلية؛
5- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
6- وزارة الصحة؛
7- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
8- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛
9- الأمانة العامة للحكومة؛
10- وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛
11- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
12- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
13- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛
14- وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛
15- وزارة الشغل والإدماج المهني؛
16- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

أعرضها للتصويت دفعة واحدة:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

ثالثا: الآن أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط وللمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

الموافقون= 37؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 04.

أعرض المادة 44 برمتها للتصويت:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 04.

ثالثا: الحسابات الخصوصية للخزينة:

المادة 45، وضمنها الجدول "ز" المتضمن لنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2021، والتي تضم:

- **أولا: الحسابات المرصدة لأمور خصوصية؛**
- **ثانيا: حسابات الانخراط في الهيئات الدولية؛**
- **ثالثا: حسابات العمليات النقدية؛**
- **رابعا: حسابات التمويل؛**
- **خامسا: حسابات النفقات من المخصصات.**

أعرض هذه النفقات للتصويت دفعة واحدة:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 04.

أعرض المادة 45 برمتها للتصويت:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 04.

الآن، أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021:

الموافقون= 29؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 07.

إذن، وافق المجلس على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021.

الآن، **أعرض للتصويت مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية**

2021 برمته (الجزء الأول والجزء الثاني):

الموافقون= 29؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 00.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021.

واش كاين شي تفسير التصويت؟

كاين.. إيه.

الإخوان، الله يرضي عليكم، راه كاين الإخوان اللي بغاو يديرو تفسير التصويت.

الجلسة مازالت لم تنتهي بعد.

تفضل.

المستشار السيد يوسف محيي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

مداخلتي هذه في إطار تفسير التصويت عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لها هدف واحد، وهو الإشادة بمدى تثمينا للعلاقة الطيبة والتجاوب الإيجابي لوزارتكم مع اهتمامات وتطلعات ومشاكل المقاولة المغربية، فكما لا يخفى عليكم، السيد الوزير فإن مشاورتنا وعملنا المشترك لرفع من مستوى التنمية والتشغيل ببلادنا يتمحور حول ثلاث أزمنة:

1- هو زمن تحضير قانون المالية وإعداده طيلة السنة وفي مقاربة مثلى للديمقراطية التشاركية إنكم تفاعلتم السيد الوزير مع عدة مقترحات الاتحاد العام لمقاولات المغرب، جئتم بها في القانون الأصلي ونحن لكم شاكرون، أهمها التدبير الذي يشجع تشغيل الشباب الذي يدخل إلى سوق الشغل لأول مرة؛

2- الزمن الثاني، السيد الوزير، هو تفاعلكم الإيجابي مع البرلمانيين المنتمين للاتحاد العام لمقاولات المغرب في الغرفة الأولى هؤلاء الذين يدافعون يعني يدافعون من هذا الموقع على مصالح المقاولة المواطنة، وأنتم هنا كذلك كنتم على عادتكم صاغين للإشكاليات القطاعية التي تئن والقطاعات التي تئن تحت وطأة هذه الجائحة وتجاوبتم مع عدة تعديلات وتدابير على سبيل المثال لا الحصر التدابير الخاصة بقطاع العقار، ولكم الشكر الجزيل؛

3- أما الزمن الثالث فهو عملنا معكم في هذه الغرفة الموقرة، غرفة المستشارين، وهنا نحيي فيكم كذلك السيد الوزير، الإنصات وسعة الصدر التي أمنتم عنها في الجواب عن كل تساؤل وتفسير كل تدبير، وكذلك قدر الإمكان التجاوب مع كل تعديل ترون فيه الصالح العام، وهذا يحسب لكم.

وهكذا إن دل على شيء السيد الوزير إنما يدل على إيمانكم بالديمقراطية التمثيلية وعملكم بالمقاربة التشاركية لتحقيق الإلتقائية بين متطلبات التنمية والتشغيل وقدرات الحكومة المادية والتنظيمية.

وبهذا أختم وأقول أننا صوتنا بالموافقة على هذا المشروع ثقة منا بأنكم تجاوبتم مع كل ما يمكن في الظروف الحالية قبوله من تعديلات وتدابير، والشكر موصول لكم شخصيا السيد الوزير، وموصول كذلك للأطقم وأطر الوزارة الذين لم يكنوا جهدا لإنجاح هذه العملية الدستورية بامتياز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

كاين شي حد غادي..؟

يا الله أسيدي تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

في الحقيقة تفسير التصويت ديال الفريق الاستقلالي يقتضي مني أن:

1- التنويه بالمجهودات الجبارة التي بذلها السيد وزير المالية، على تفهمه واستجابته للتعديلات، بعض التعديلات التي جاءت من الفريق الاستقلالي، أولها الاستفادة التي منحتموها للمقاول الذاتي؛

2- بالنسبة للأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بسبب الجائحة من أكتوبر إلى سبتمبر، وهدا نسجله لكم السيد الوزير على تفهمكم.

الشيء الذي دفعنا لأن نصوت بالرفض على مشروع قانون المالية هو طموحنا، تجاوبنا وكان معنا الحق، لأننا لمسنا هناك ضعف في التجاوب مع القطاعات الاجتماعية، الصحة، كيف تردون ومن له الحق، السيد الوزير، لمن، لمن هو مريض ولا يجد سرير في ظل ظروف الجائحة؟ للنساء اللائي يلدن خارج المستشفيات حتى الأسرة ما كايناش، بالنسبة للتعليم كذلك، بالنسبة للتعليم، التعليم عن بعد والتعليم الحضوري، التعليم عن بعد خالي من بيداغوجية ويتطلب من الآباء تكاليف باهضة.

كنا سنود أن تتجاوبوا معنا لكن ظروف الجائحة التي نتفهمها، ظروف استثنائية نتفهمها كذلك فالشيء الذي دفعنا بأن نصوت بالرفض مع هذا المشروع، ولكن ولكن الحق هو ما نطقت به مختلف شرائح المجتمع مما فقدوا شغلهم، ممن لم يجدوا أسرة في المستشفى، مما لم يتابعوا دراستهم عن حق وبجدية، ممن لم يجدوا سكن لائق، هذا هو الحق هو الذي نطقت به هذه الشرائح ولا يفوتني بأن أنوه بمجهوداتكم في إطار وزير المالية.

فوقنا الله من شر هذا الوباء حتى ينتعش اقتصادنا ونكون عند حسن ظن التوجهات السامية لجلالة الملك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلي الرئيسة.

راه تفسير التصويت راه حق.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الجميع، اللي بغى ياخذ الكلمة ياخذ الكلمة في حدود 5 دقائق طبعا.

تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الواقع بداية أود باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أشكركم وننوه بالعمل اللي قمتو به داخل اللجنة، استماعكم لاقتراحات ولعدد كبير جدا من التعديلات إلى قبلتو كيف ما كان الحال 25 تعديل، ولكن البرلمان كذلك تفاعل معكم لأن تسحبت 120 تعديل، إذن كان عمل كان إنصات وكذلك تكلمتو بكل صدق، ما كذبتوش، هاذيك (..la langue) لغة الخشب، فلابد ما نشكركم.

ولكن احنا كأصالة والمعاصرة هاذ الوثيقة ديال الميزانية هي وثيقة مالية هي اللي تتعطينا بالأرقام السياسات العمومية اللي غتديرها الحكومة بصفة عامة في مجالات متعددة، في المجال الاقتصادي، في المجال الاجتماعي، في واحد العدد ديال المجالات.

بالنسبة لنا احنا، كأصالة ومعاصرة، هل هاذ الوثيقة المالية تلبي هاذ التطلعات ديال المغاربة؟ احنا تنقولو لا، لا تلبي، كانت.. كاين أزمة مالية، نقولو كاينة أزمة مالية ماشي ماكايناش، كاينة ظروف استثنائية هاذ الجائحة مكنت ماشي غير في المغرب في أنحاء العالم أنها ضربت الاقتصاد في مفصل، وكذلك مهما الاقتصاد تيكون عيان المداخيل ديال الدولة حتى هي تتكون عيانة إلى آخره، مادام مفهوم، ولكن احنا علاش صوتنا بلا لأن يجب أن يكون هناك ابتكار للناس، أشنو هو وزير المالية وأشنو هو الحكومة؟ هي التي تأتي بحلول مبتكرة لتفادي أزمة معينة، تنقول واش يمكن هاذ الشي اللي درتو ما مزيانش؟ مزيان ولكن واش نقدر نديرو كثر نقولو كان بإمكان أن تفعل الحكومة أكثر مما فعلته داخل هاذ الميزانية، وبالتالي نحن ما تنهزو قطاع الصحة اللي هضرتو عليه قبيلة، قطاع الصحة فيه التطور كبير جدا من 2014 إلى الآن، نعم تزادو عدد المناصب ديال الشغل، نعم تزادو إمكانيات كبيرة بنسبة لوزارة الصحة ولكن مازالت هاذوك الإمكانيات اللي تعطاتها مازالت دون المستوى ديال النسبة المئوية في الميزانية اللي كاينة في واحد العدد ديال الدول المشابهة لنا.

ثم كذلك احنا تنشوفو مدى تأثير، راه هذا هو الموضوع، مدى تأثير هاذ الإمكانيات التي أعطيت لوزارة الصحة عند المواطن، الإحساس، المواطن هل يحس المواطن المغربي؟ في البادية ولا في المدينة واش تيحس بهاذ الشي تيحس بهاذ التغير المادي اللي تعطى لوزارة الصحة؟ تنقولو ليكم لا، ما كاينش، تنشوفو أن الإشكاليات الكبيرة.. أن المواطن المغربي باقي تيشوف الصحة أنها باقي هشة باقي ما تتعطاش الإمكانيات اللازمة وبالتالي كان بإمكان أن تفعلوا أكثر من هذا في ما يخص هاذ المجال ديال قطاع الصحة.

كذلك في مجال التربية الوطنية، في مجال التعليم، في مجال التعليم الخاص، شفتو المشاكل اللي طرات إذن كاين واحد العدد الإشكاليات التي كان بالإمكان أن يكون فيها مجهود، كذلك فيما يخص.. بالفعل لابد في هاذ الأزمة غادي نقصو المداخيل، لابد نتجهو إلى الاستدانة إلى الدين، سواء كان دين داخلي أو خارجي، احنا ماشي ضد.. يقول لك الواحد الدين التدين الاستدانة فهي وسيلة من وسائل تمويل الميزانية من وسائل الاستثمار، ولكن إلى مشات في الاستثمار إلى تسلفنا واستثمرنا هاذوك الاستثمارات راه غيلقاوهم هاذوك اولاد اولادنا، ولكن احنا عندنا شكوك فيما يخص هاذ المسائل ديال الدين كلها واش تتمشي في الاتجاه الصحيح أن في الاستثمار التي تؤدي إلى الرفع من الثروة، إلى استثمرنا غادي تكون ثروة، غادي يكون يمكن ردهم، ولكن هاذ المنحة ديال التدين سواء كان خارجا أو داخليا فيه خطورة كيف ما كان الحال، ماشي انتوما المسؤولين، لا نقول على أنكم انتوما المسؤولين هاذ الشي جاي ولكن كاين (la crise) ديال 2008، كاين كذلك جات الجائحة بالتطور لابد على أن نمو الميزانية عن طريق هاذ الاستدانة وبالتالي هذا فيه إشكال وبالتالي كان فيه اقتراحات اللي هي كذلك..

كذلك فيما يخص هاذ الميزانية كنا مثلا فيما يخص التقشف، كان يكون عندكم واحد المنحة وقصير شفناه، قصير فيما يخص الضبط و الضغط على ميزانية التسيير باقي ميزانية التسيير واخا تنقصت شوية بشوية، باقي الدولة باقي الإدارات دياولنا تستهلك الكثير في القاعيط، تستهلك الكثير في المسائل اللي هي ما عندها قيمة، إذن مازال نقص هذاك الضغط اللي بغينا احنا في ميدان التسيير، في ميزانية التسيير وتتشوفو انتوما دروك راه نتوما عندكم الميزانية وتتراقبو الحكومة كيف تتكون، لأن الميزانيات الآن في هاذ 3 شهور عاد تيسير عاد تيخرجو إمكانيات داخل الوزارات تيخليهم حتى لآخر، خصهم يصرفهم باش تزيدهم وبالتالي كان الإمكانية على أنه نضغطو على التسيير أكثر من هاذ المسألة غيكون واحد المنحة في هاذ.. كذلك في الاقتصاد غير المهيكل كاين إجراءات ولكن إجراءات غير كافية باش يمكن نعطيو أسس لهذاك الاقتصاد غير المهيكل باش يمكن ندخلوه للدورة

الاقتصادية حتى يكونوا قاطرة كذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وشكرا.

ولهذا صوتنا على هذا القانون المالية بالرفض لأنه لن، في نظرنا، ما تيلبيشاي الرغبات ديال المواطنين والمواطنات المغاربة فيما يخص التنمية ديالهم في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غير فقط الله يرضي عليكم تفسير التصويت، الله يرضي عليكم تفسير التصويت يجب أن يبقى في موضوعه وحدوده، يعني الإنسان يفسر ها علاش صوت بنعم ولا صوت بلا، ما يدخلش يدير الطرح، لأن الحكومة ما عندهاش الحق باش تجاوب، راه غير الإخوان اللي عندهم الحق باش يقولو علاش تفسير التصويت.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نحن بتصويتنا بكل هذه المراحل، مراحل مناقشة قانون المالية والتصويت عليه، نحن كنا أمام برنامج سنوي للعمل الحكومي مترجم بأرقام وهو مقتطع من البرنامج الحكومي، ولكن هاذ البرنامج الذي جاء به قانون المالية هو برنامج طموح، طموح لأنه يستشرف المستقبل وله إجراءات متعددة السنوات، نحن نهنئكم السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة التي استطاعت أن تقوم بعملية التحكيم في ظل ظروف استثنائية، ظروف اقتصادية واجتماعية استثنائية، نحن أمام عجز للميزانية وانكماش اقتصادي وارتفاع في معدل البطالة ورغم ذلك، رغم ذلك الحكومة لها طموح بالحفاظ على نسبة التضخم، بمعنى ذلك الحفاظ على القدرة الشرائية، هناك إجراءات اجتماعية هناك رفع من ميزانية القطاعات الاجتماعية لأجل تدبير الجائحة وتدبير الأوضاع الصحية في بلادنا، هناك إجراءات لإنعاش الاقتصاد الوطني، وهناك إجراءات اجتماعية. كل هذه التركيبة

كل هذه التركيبة التي جاءت في قانون المالية، هي تركيبة لا يمكن أن نصوت إلا داعمين لها ومصوتين إيجابا على هذه الإجراءات، ولكن رغم ذلك نحن نؤكد بأن هذه الإجراءات واستمرار هذا الطموح لكي يكون الاستثمار العمومي في مستواه، ولكي تستمر بلادنا في مستواها الاقتصادي ومستواها الاجتماعي يحتاج إلى إجراءات مستقبلية، على المستوى السياسي يجب أن يتم الحفاظ على المستوى الديمقراطي الذي نحن عليه ونحن نطمح أن يتعزز في المرحلة القادمة.

نتمنى أن تكون هناك إجراءات تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات المجالية والجهوية الموجودة في بلادنا، والكثير من هذه الإجراءات لهذه المعالجة هي موجودة في قانون المالية، لأجل ذلك نحن صوتنا إيجابيا وداعمين لهذا البرنامج السنوي المقتطع من البرنامج الحكومي والذي يؤكد على الاستمرارية في انتعاش الاقتصاد الوطني، في الأوضاع الاجتماعية كي تكون أحسن وأفضل مما هي عليه.

ولابد كذلك أن نؤكد بأن المقاربة التشاركية، لاسيما من خلال الحوار الاجتماعي والمفاوضة الاجتماعية يجب أن تتعزز ولاسيما في المشاريع الاجتماعية القادمة والكبيرة وعلى رأسها التغطية الصحية الشاملة التي ستكون الخطوة الأولى في إطار تعزيز الحماية الاجتماعية في بلادنا، من خلال الأوراش التي ستتلوها التعويضات العائلية وتحسين آداء التعويض عن فقدان الشغل والتغطية الاجتماعية لسائر فئات المأجورين وغير الأجراء والمهنيين والمستقلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

كاين شي.. تفضل السيد الرئيس، السيد محمد البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

في فريق التجمع الوطني للأحرار صوتنا بالإيجاب لأننا مقتنعون بأن مشروع قانون المالية 2021 تأسس على 3 توجهات تهم تسريع تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية انطلاقا من فاتح يناير 2021، التأسيس كذلك لمثالية الدولة وعقلنة تدبيرها.

صوتنا بالإيجاب كذلك لأن مشروع قانون المالية سيشجع الاستثمار والتصدير والذي كذلك جاء بإعفاءات للشركات الناشئة؛

صوتنا بالإيجاب لأننا مقتنعون بأن مشروع قانون المالية لسنة 2021 تركز بالخصوص على استعادة مبادئ التقويم الميزانياتي وتحسين الوعاء الجبائي ومناخ الاستثمار.

من تواضع لله رفعه تواضعكم السيد الوزير واجتهادكم وذكائكم ومجهوداتكم المبذولة خلال هذه المدة، وصبركم معنا أعطاكم ميزة استثنائية داخل هذا المجلس الموقر وهذه المؤسسة الدستورية، فهنيئا للمغرب بأمثالكم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تفضلي.. أعتقد آخر متكلمة.

من تما.. ياله باسم الله.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مجلس المستشارين لتفسير تصويت فريقنا بالإيجاب على مشروع قانون المالية 2021، صوتنا بالإيجاب لأن هذا المشروع جاء في سياق استثنائي ضغطت عليها تداعيات انتشار وباء كورونا عالميا ودوليا، وجاء أيضا بعد انطلاق مسلسل الخروج التدريجي من فترة تشديد الحجر وتوقف العديد من الأنشطة عالميا وإقليميا ودوليا وحتى وطنيا لفترة زمنية فاقت 4 أشهر.

جاء هذا المشروع وتداعيات الجفاف على الصعيد الوطني ضاغطة على رواج الاقتصادي والوطني وعلى ظروف ساكنة العالم القروي والفلاحة الصغار والمتوسطين والكبار.

جاء هذا المشروع أيضا والعالم يعيش تحت تأثير صدمة اقتصادية قوية نتيجة الركود العالمي، وقد سبق لنا في مداخلتنا عند مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2020، دجنبر في سنة 2019 أن تساءلنا على مدى جاهزية الحكومة لمواجهة هذه الأزمة، أزمة عالمية قادمة خلال سنة 2020 ولم نكن نتوقع الوباء.

كما جاء المشروع بعد مصادقة البرلمان على قانون مالية معدل لسنة 2020 ومراجعة كل التوقعات الماكرواقتصادية من الإيجاب إلى السلب، نحن الآن في حاجة إلى التضامن والتماسك بين كل فئات المغاربة، وعلينا الاستثمار الأمثل لكل مقومات وقيم التضامن والتلاحم بين الشعب المغربي والمؤسسة الملكية التي عودنا دائما على صنع المعجزات ورفع التحديات وبناء نموذج مغربي ينهل من التاريخ العريق ومن مكونات العبقرية المغربية المتعددة والمتنوعة والثرية.

صوتنا كذلك بالإيجاب على هذا المشروع لأنه أمل كبير لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتمتيع المجتمع المغربي بتعميم التغطية الصحية ودعم الفئات الهشة والفقيرة.

صوتنا أيضا بالإيجاب لأننا أمام مشروع قانون لدعم المقاولات الوطنية وتمنيع الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار الوطني كذلك، لتحريك عجلة الشغل والحفاظ على مناصب الموجودة.

حضرات السيدات والسادة،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي نعتبر أن بلادنا قد نجح نجاحا منقطع النظير في مواجهة التداعيات الصحية لوباء كورونا وتجنب الأسوأ بفضل التدابير الاستباقية وبفضل الإجراءات الاحترازية التي حظيت بإجماع وطني وبمساهمة الجميع، ولأجله نجدد كفريق تنويهنا بجنود الجبهة وطلائع المعركة من أطباء وممرضين وكل رجالات الصحة ببلادنا وكل رجالات الأمن والإدارة الترابية ورجالات التربية الوطنية وكل فئات الشعب المغربي، حيث تمكنا من تجاوز الأزمات وأصعب المراحل ونحن اليوم نأمل وننتظر تعميم اللقاح الذي يسمكن من الحد من انتشار الوباء بفضل سياسة الحكمة وبعد النظر لصاحب الجلالة الملك نصره الله، فإننا مطالبون بخوض معركة الإقلاع الاقتصادي وتحدي الركود الاقتصادي وتداعياته على الفئات الهشة وعلى المقاولات وعلى القطاعات الإنتاجية، فبنفس التضامن والانضباط مطالبون جميع بتنمية العالم القروي وتعميم التغطية الصحية وتحفيز الاستثمار والشغل، مطالبون كذلك بتغليب المصلحة الوطنية والرهان على مستقبل المغرب عوض الانصياع مع ضغوطات اللوبيات والمصالح الخاصة والذاتية، نحن اليوم في نفس السفينة ونحمد الله تعالى على القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

لكل ذلك قلنا نعم ونشكر الحكومة على تفهمها الكبير لنقاشات السادة المستشارين أغلبية ومعارضة وننوه بمرونتهم في التعامل مع اقتراحاتنا ونشيد بكل الطاقات الإدارية والخبرات الكبيرة بوزارة المالية وكذلك بالبرلمان والمجهودات الاستثنائية أهلتنا للمصادقة على هذا المشروع.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعتقد آخر متدخل هو رئيس فريق الاتحاد الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أعتقد أنه رغم الصعوبة والإكراهات ديال سنة 2020، رغم تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية فكانت فيها مكاسب حقيقية، المكسب الأساسي والمكسب الأخير وهو التراكم الجديد الذي حققناه في تعزيز الوحدة الترابية بتأمين معبر الكركرات والموقف الدولي الملتحم مع التصور المغربي، المسألة الثانية القيمة الأساسية التي اكتسبناها في هذه السنوات هي قيمة التضامن كقيمة سامية رفيعة داخل المجتمع المغربي، عززت هذا التوجه، القيمة الثالثة التي كسبناها في هذه السنة وهي التصالح، بداية التصالح بين الدولة والمجتمع والتوق إلى بناء مؤسسات قوية ودولة اجتماعية حقيقية.

لذلك فمشروع قانون المالية 2021 ما عليه إلا أن يعزز هذه المكاسب، وأعتقد أن المرتكزات الثلاث التي ركز عليها مشروع قانون المالية، قانون المالية أصبح قانون المالية ولم يعد مشروع هي ما جاء في خطاب الجلالة، سواء في خطاب العرش، أو خطاب افتتاح السنة التشريعية، وبالتالي إذا نجحنا في إعادة الدينامية للاقتصاد الوطني وحماية المقاولة وحماية مناصب الشغل، فهذه خطوة جبارة.

كذلك مسألة التغطية الاجتماعية ليس بالورش السهل بتاتا إذا ذهبت

بلادنا في مقاربة تفاصيله الأربعة، يعني التغطية الصحية والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل والتعويضات العائلية، هذا تطوير كبير وتراكم حقيقي سيقربنا من الدول الصاعدة ومن الدول التي تؤمن بقيم الديمقراطية.

المرتكز الثالث وهذا جوهري وأساسي وهو إصلاح القطاع العام وهذا من المداخل الأساسية لتقوم الدولة المغربية على مثالية، كما جاء في القانون المالي، مثالية حقيقية نستطيع من خلالها تجاوز عدة من المثبطات وعدة من العراقيل، وأعتقد أن هذا القانون 2021 لبنة أولى ستليه مشاريع قوانين مالية لتكمل هذا المسار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن ماكاين حد؟

أشكر الجميع، أشكر السيد الوزير، أشكر الجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I. فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين لأبسط وجهة نظر فريقنا بمناسبة الدراسة والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021.

بداية، نثمن عاليا كل الإجراءات والخطوات التي أقدمت عليها بلادنا بشأن التطورات الأخيرة التي عرفها المعبر الحدودي الكركرات، وما صاحبها من حزم في التصدي لكل المحاولات اليائسة لأعداء وحدتنا الترابية الذين لا يألون جهدا للمس بالمصالح العليا للوطن، وهي ذات المناسبة لنعبر عن تقديرنا للسلوك المتزن والنهج السليم الذي دأب عليه المغرب و عدم الانسياق وراء أهداف الانفصاليين رغم تماديهم في انتهاك القوانين والمواثيق الدولية، مؤكدين اصطفافنا وتجندنا الدائم وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي أبان للمنتظم الدولي عن حكمة وتبصر ورؤية سديدة.

إن هذه الفترة الحساسة تقتضي التعبئة الشاملة لتعزيز المكتسبات التي تحققت في موضوع وحدتنا الترابية، وفي هذا الصدد، فإن الحكومة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمضاعفة مجهوداتها، من أجل:

- الاستمرار في تعزيز الإستراتيجية الجديدة، المبنية على نهج سياسة استباقية لاتخاذ المبادرات في صد مناورة الخصوم وذلك في نطاق الالتزام بالشرعية ونهج الانفتاح والاعتدال والتشبث بالقيم الكونية؛

- العمل على تعزيز تموقع المغرب على المستوى الجهوي والدولي عبر تعزيز شراكاته التاريخية والانفتاح على فضاءات جديدة، وتعزيز التعاون الأمني والإسراع في استكمال إجراءات توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والجمركية وتحرير المبادلات ورفع القيود على تنقل الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال؛

- تعزيز موقع المغرب في محيطه الأورو متوسطي، وتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين المغرب والولايات المتحدة، و الرفع من مستوى حضور المغرب ببرلمانات أمريكا اللاتينية وفتح سفارات جديدة، والعمل على جلب الفاعلين الاقتصاديين اللاتينيين نحو المغرب، والانفتاح على دول آسيا لتعزيز روابط التعاون في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي.

ولا تفوتنا المناسبة للتنويه بالمجهودات المبذولة من قبل قواتنا المسلحة الملكية المرابطة بتخوم بلادنا للدود عن حوزة الوطن من خلال مختلف تدخلاتها السلمية المؤطرة بمقتضيات الشرعية الدولية.

لقد أبانت عملية الكركارات عن صوابية الموقف المغربي وعن تأييد كبير وغير مسبوق لأغلب الدول التي رفضت كل محاولات زعزعة الاستقرار بالمنطقة.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بمناسبة مناقشة الميزانيات القطاعية أن أستحضر مختلف السياقات الوطنية والدولية التي تزامنت وعرض مشروع قانون المالية على أنظارنا اليوم.

فمشروع قانون المالية الحالي يأتي إذن في سياق وطني ودولي بالغ التعقيد بسبب جائحة كورونا وأثارها المستفحلة على جميع المستويات، مما ساهم في جعل الآفاق على المديين القريب والمتوسط أكثر ضبابية، وهو ما يجعل من الصعب الإحاطة بالانعكاسات الحقيقية لهذه الجائحة.

جدير بالذكر كذلك أن هذه التداعيات ليست وليدة اليوم، ذلك أن مكامن الهشاشة بنيوية في نموذجنا التنموي الحالي الذي بلغ مداه، وهو ما يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة على وعي تام بحجم التحديات والتعقيدات التي تعتري هذا النموذج والتي تستوجب في نظرنا تكاثف مختلف المجهودات لإرساء مقومات اقتصاد قوي تنافسي، وبناء نموذج اجتماعي قائم على العدالة الاجتماعية والمجالية، وبلورة تصور مستقبلي لمغرب حداثي ديمقراطي.

نود التأكيد كذلك أن زاوية قراءتنا لهذه الميزانيات تتجلى عبر ما يمكن أن تحمله من مستجدات، وما ستقدمه من أجوبة على مختلف الانتظارات والوقوف على مدى تحقيق الحكومة لمختلف الأهداف المعبر عنها خلال برنامجها الحكومي، لاسيما وأننا على مشارف انتهاء الزمن الحكومي وبالتالي يحق لنا من موقعنا كمعارضة أن نناقش هذا المشروع من زاوية حصيلة الحكومة على مستوى تدبيرها لمختلف القطاعات الوزارية.

هذه الاعتبارات تدفعنا أيضا للتساؤل عما يمكن أن تتضمنه هذه الوثيقة المالية المعروضة على أنظارنا من إجابات حول مدى قدرة بلادنا على الحد

والتخفيف من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الحالية التي خلفها فيروس "كوفيد-19" إن على مستوى تعبئة الموارد أو بلورة وتنزيل البرامج والاستراتيجيات.

وأية وسائل وضعت رهن إشارة مختلف القطاعات لتمكينها من خلق دينامية تنموية مستدامة قادرة على مجابهة مختلف التحديات؟

وهل لدى الحكومة إرادة حقيقية لتمكين استفادة الجهات الفقيرة من الفرص التنموية بشكل منصف وعادل؟

أيضا، نتساءل حول التدابير المتخذة لتقوية قدرات مختلف القطاعات الوزارية للعمل والمبادرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والنقص من حجم الفوارق المجالية في أفق القضاء على هذه الفوارق خصوصا في مجال البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية؟

وأي وقع لمشروع القانون المالي الحالي في تحقيق التنمية خاصة بالجهات الأكثر اتساعا لمساحات الفقر والهشاشة؟

وبشكل أدق: هل استثمرت الحكومة في كل الإمكانيات المتاحة لها لبناء سياق وأرضية قادرين على تقديم إجابات حقيقية لمختلف الانتظارات؟

السيد الرئيس المحترم،

لقد أثرت جائحة كورونا بشكل واضح على القطاعات الإنتاجية، ففيما يتعلق بالقطاع السياحي وفي تقريره حول خسائر الاقتصاد الوطني توقع مجلس التجارة العالمي التابع للأمم المتحدة، أن يتكبد الاقتصاد المغربي خسائر تصل إلى 11.37 مليار دولار بسبب حالة الجمود التي يعاني منها قطاع السياحة، وفي حالة السيناريو المتفائل ستصل الخسارة إلى 6 مليارات دولار، كما أبرز التقرير أن حالة الانكماش ستظل سارية على الرغم من انتعاش السياحة ببطء، لأن الخسائر التي تسببها جائحة كورونا لها تأثير سلبي أيضًا على القطاعات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بتوفير السلع والخدمات التي يبحث عنها المسافرون في أثناء إجازاتهم مثل الفنادق والطعام والمشروبات والترفيه.

وهنا تجدر الإشارة أنه سبق لنا أن في فريق الأصالة والمعاصرة أن نبهنا إلى ضرورة تعاطي الحكومة بشكل استباقي لتطويق كل التداعيات المحتملة على القطاع واستغلال الفرص التي تتيحها هذه التحولات في اتجاه إعطاء دفعة قوية للقطاع السياحي الوطني لاسيما وأن بلدنا يتميز بالعديد من لمؤهلات والقدرات الطبيعية والثقافية التي تجعل منه وجهة واعدة.

كنا نتمنى في فريق الأصالة والمعاصرة و نحن نتصفح مشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع الهام و الحيوي أن نجد فيه ما من شأنه أن يسهم في جعل السياحة الوطنية قادرة على مواجهة المنافسة الشرسة التي يعرفها القطاع السياحي دوليا، كنا نتمنى أن نرى إجراءات حقيقية وعملية للنهوض بالسياحة الوطنية عبر اعتماد سياسة سياحية تأخذ بعين الاعتبار الرفع من القدرة التنافسية للمنتوج السياحي وتقديم منتوج سياحي يتسم بمزايا تفضيلية و بجودة عالية و بحرفية أكبر على مستوى آليات و أدوات التدبير على اعتبار أن النشاط السياحي يتطلب تقنيات حديثة للتدبير العقلاني والحكامة الجيدة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أن الصناعة التقليدية تعاني من العديد من الإشكالات والتحديات للأسف ساهمت أزمة كورونا في تفاقمها، وفي مقدمتها ضعف تسويق المنتوج، فعلى الرغم من النتائج التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة والتي تبرز ارتفاع صادرات منتوجات الصناعة التقليدية، إلا أن هذه المنتوجات تتوجه نحو المستهلك المحلي بحيث السوق الداخلي يستوعب 92%من منتوجات الصناعة التقليدية في حين حصة السوق الخارجية لا تمثل فيها هذه المنتوجات إلا 8%

ينضاف إلى ذلك مشكل الخصاص الحاصل في المواد الأولية وارتفاع أثمنتها مما يساهم بشكل كبير في ارتفاع تكاليف الإنتاج في ظل ارتفاع الرسوم الجمركية على هذه المواد الضرورية والأساسية بالنسبة للصانع التقليدي.

نسجل أيضا استمرار النقص الحاصل في مجال مواكبة الصناع التقليديين الذين ينتظرون إجراءات عملية في مجالات الدعم المباشر وتسهيل استعمال مواد الصناعة التقليدية في المؤسسات والبنايات الحكومية والمشاريع التي تم إطلاقها خاصة في مجالات السكن والسياحة وغيرها، تشجيعا للصناعة التقليدية الوطنية، وإسهاما في إحياء بعض الحرف التي تتعرض للانقراض.

مشكل التمويل بدوره لازال مطروحا بحدة فالحكومة للأسف عاجزة عن تجاوز مشكل صعوبة الولوج إلى القروض البنكية، فلازالت الأبناك وكعادتها تفرض شروطا ونسب فائدة لا يستطيع أغلب الصناع التقليديين الاستجابة لها، خاصة الصناع الفرادى والذين يساهمون بـ 85% من التشغيل في القطاع.

السيد الرئيس،

بالرغم من التطور الذي يعرفه القطاع الفلاحي، فإنه لا زال يعاني من العديد من الإكراهات والتحديات يتعين التصدي لها وتجاوزها حتى يضطلع القطاع الفلاحي بدوره كاملا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن لبلادنا من الفرص والمؤهلات ما يجعلها قادرة على تحقيق نسب ونتائج أكبر مما حققته لحد الآن.

صحيح أن المجهودات التي تم القيام بها في هذا المجال كبيرة ومشجعة خاصة في مجال تنزيل وتفعيل مخطط المغرب الأخضر الذي اعتبرناه ثورة حقيقية في المجال الفلاحي الوطني، لكن بالمقابل فالمؤهلات الطبيعية والمناخية لبلادنا المتميزة بالغنى والتنوع من شأنها الدفع بعجلة هذا القطاع لو تمكنت الحكومة من حسن استغلال الفرص المتاحة.

لقد انضافت جائحة "كورونا" إلى الظروف الصعبة التي عرفها الموسم الفلاحي المتميز باستمرار الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية، مما أثر على هذا القطاع وجعل الفلاحين في حيرة من أمرهم خاصة و أنه كان

هناك إصرار غريب على عدم إدراج هذه الفئة ضمن المستفيدين من صندوق مكافحة جائحة كورونا.

فقد أبانت هذه الجائحة على أهمية استخلاص الدروس و العبر من أجل التعاطي مع هكذا ظروف، لذلك على الحكومة إيجاد حلول لبعض الإكراهات التي يعاني منها القطاع الفلاحي وإعطائها الأولوية القصوى في تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر2030/2020"، بما يجعل المواطن بالعالم القروي في صلب اهتمام السياسات العمومية من خلال خلق تنمية قروية مندمجة قوامها العدالة الاجتماعية استجابة للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي أكد أن التنمية الفلاحية هي قوام ما ينشده جلالته للمواطنين من عدالة اجتماعية وكرامة مصونة.

من جانب آخر عرت جائحة كورونا حجم الخصاص الاجتماعي خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية، و هو الخصاص الذي نبهت إليه العديد من التقارير الوطنية و الدولية، لذا فإن هذه المرحلة تقتضي إيجاد حلول عاجلة لمواجهة الإكراهات التي لازالت الفلاحة الوطنية تعاني منها، خاصة وأن الحكومة لازالت لم تجد التوليفة المناسبة لجعل ارتفاع الإنتاج الفلاحي ينعكس بشكل مباشر على مردودية الفلاحين في ظل عدم تنظيم السوق الداخلي وطغيان الوسطاء وتعدد مسالك التوزيع، فضلا عن صعوبات التصدير.

إلى جانب ذلك، فالحكومة مطالبة بالتفاعل مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى خلق طبقة وسطى فلاحية بالعالم القروي وتحديدا في المناطق الهشة، و ذلك عبر إيجاد حل واقعي و مستدام لمشكل التمويل، فرغم أن مجموعة من الأبناك وقعت على اتفاقيات قطاعية تتعهد فيها بتوفير التمويل اللازم لبرامج مخطط المغرب الأخضر، إلا أن عددا كبيرا من الفلاحين الصغار لا زالوا عاجزين على الولوج إلى خدمات التمويل، ويبقى القرض الفلاحي وحده من يتحمل عبء التمويل الفلاحي في بلادنا.

السيد الرئيس،

على الرغم من التطور الملموس على مستوى الإنتاج في مختلف السلاسل، لا يزال تثمين المنتوج الفلاحي مغيبا للأسف، في ظل المشاكل التي يعرفها التسويق الذي أصبح بدوره عائقا حقيقيا أمام تنمية المنتجات الزراعية بالمغرب والنهوض بها، فالطرق التسويقية للمنتجات الزراعية تبقى محدودة في ظل هيمنة طرق البيع المباشر، فضلا عن تعقيد مسار ترويج وتسويق المنتجات الزراعية، مما فتح المجال أمام تدخل فاعلين آخرين (وسطاء، محولين..) وبالتالي التقليص من هامش ربح الفلاحين ما يؤدي في غالب الأحيان إلى تراجع الإنتاج و تفاقم المشاكل الاجتماعية المرتبطة بتراكم الديون، خاصة في صفوف الفلاحين الصغار والمتوسطين، في ظل غياب استراتيجيه واضحة المعالم لكسر شوكة الوساطة بين المنتج والمستهلك.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع الصيد البحري نحيل بهذه المناسبة على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي خصص لموضوع: "الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب" والذي أوصى باعتماد استراتيجية للاقتصاد الأزرق تتسم بالاستدامة والقدرة على الإدماج وتستجيب للخصوصيات الجهوية، و التي يجب أن ترتكز على القطاعات البحرية التقليدية، كالصيد، والسياحة والأنشطة المينائية، مع العمل على النهوض بقطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية، من قبيل: تربية الأحياء المائية، والسياحة الإيكولوجية، والمنتجات الحيوية البحرية أو التكنولوجيا الحيوية البحرية، وبناء السفن وغيرها.

كما أوصى المجلس بضمان التثمين الأمثل لمنتجات البحر، من خلال تطوير قطاع تربية الأحياء المائية يراعي متطلبات الحفاظ على البيئة، وتوفير خدمات مينائية مناسبة، ودعم الأسطول الوطني، وتشجيع تطوير أنظمة إيكولوجية مندمجة لبناء السفن وإصلاحها.

السيد الرئيس،

لا يمكن إنكار أهمية المجهود الذي تم بذله في القطاع الصناعي، خاصة بعد إقرار مخطط الانبثاق الصناعي الذي ساهم في إحداث تحول نوعي في بنية الصادرات المغربية عبر دخول قطاعات جديدة ساهمت في إنعاش الصادرات الوطنية بتطوير المهن العالمية للمغرب: صناعة السيارات والطائرات والإكترونيك وترحيل الخدمات؛ والتي بدأت آثارها الإيجابية تنعكس على الصادرات الوطنية من خلال تحول بنية الصادرات المغربية بدخول قطاع السيارات و الطائرات ضمن المنظومة الجديدة للتصدير والتي ساهمت في التخفيف من العجز الذي يعاني منه الميزان التجاري.

لكن بالرغم من النتائج الايجابية التي تم تحقيقها، فإن الصناعة الوطنية لا زالت تعاني من عدة اختلالات وتحديات، نرى في فريق الأصالة و المعاصرة أن مشروع القانون المالي لا يجيب عنها بشكل ملموس، خاصة إشكالية القطاع غير المهيكل، والذي يؤثر على المنظومة الاقتصادية ويعتبر العائق الأساسي لقوة وفعالية القطاع المنظم، كما يتسبب في خسارة ضريبية تقدر بـ 40 مليار درهم حسب تقرير ميداني للإتحاد العام لمقاولات المغرب.

هناك إشكالية أخرى مرتبطة بالتوزيع غير المتكافيء للمشاريع الاستثمارية والذي يبقى توزيعا غير معقلن، ولا يراعي المؤهلات والفرص الاستثمارية الواعدة للعديد من مناطق المملكة، بحيث نسجل أن الفضاءات الصناعية موزعة بشكل غير متوازن عبر التراب الوطني، صحيح أن المستثمرين يفضلون المناطق التي تتوفر على مقومات تعزز الجاذبية و تضمن الحدود الدنيا للاستثمار، إلا أن دور الحكومة يبقى أساسيا في توفير البنية التحتية الضرورية في كل مناطق المغرب بدون استثناء إذا أردنا كسب رهان التنمية الصناعية في بعدها الشمولي.

من جانب آخر، وعلى الرغم من النتائج المحققة في مجال الاستثمار في العشرية الأخيرة، فلا زال ضعف تسويق العرض المغربي في مجال الاستثمار السمة البارزة التي تطبع العمل الحكومي، في ظل عجز الحكومة عن تذليل

الصعاب لجلب رؤوس الأموال بسبب بطء وتعقد المساطر الإدارية، و انتشار بعض المظاهر التي تنفر المستثمرين كالرشوة والفساد، و عدم قيام المراكز الجهوية للاستثمار بأدوارها كاملة في مجال تذليل الصعاب في وجه المستثمرين، وإضافة إلى هذه العراقيل، يعاني المستثمرون الأجانب من تعقيدات إدارة الجمارك والضرائب وتعقيدات مرتبطة بصعوبة الولوج إلى القروض، إلى جانب اصطدام المستثمرين الأجانب بضعف بنيات الاستقبال الأساسية، وفي مقدمتها وضعية المطارات والموانئ ووسائل التنقل، والتي تتطلب اهتماما خاصا من قبل الحكومة وجميع القائمين عليها، لكونها من المؤشرات القوية والمؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري في بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

تعتبر المقاولات الصغرى والمتوسطة صمام أمان لأي اقتصاد، غير أن هذه المقاولات ببلادنا تعاني من العديد من الصعوبات فاقمتها أزمة جائحة كورونا.

وإذ نسجل أهمية الإجراءات التي تم اتخاذها لفائدة هذه المقاولات من أجل التعاطي مع أزمة كورونا، من قبيل تمكين الشركات والمقاولات المغربية من قروض الاستغلال المضمونة من قبل الدولة بنسبة تتراوح ما بين 80 و90%، وتصل إلى 95% بالنسبة للمقاولات الصغرى، مع إلزامها بالحفاظ على 80% على الأقل من مناصب الشغل، وكذا الرفع من الرسوم الجمركية على بعض المواد المصنعة، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها التخفيف من تداعيات الأزمة الاقتصادية، وستمكن المقاولات والشركات الوطنية من استعادت نشاطها، والعودة التدريجية لدورتها الاقتصادية، لكنها تبقى غير كافية نهائيا لتحقيق إقلاع حقيقي لهذه المقاولات وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني، بقدر ما يجب أن تعمل الحكومة على إعادة النظر بشكل عام في أسس السياسات العمومية المنتهجة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

فلازال مشكل التمويل مطروحا بحدة حيث تفرض الأبناك سعر فائدة مرتفع، بالإضافة إلى العديد من الصعوبات الأخرى المرتبطة بضعف التنافسية والتكوين، خاصة في مجال التسويق، هذه المشاكل ساهمت في إغلاق العديد من الشركات والمشروعات الصغيرة التي لم تستطع مجاراة ما يحدث في السوق، كما أنها أدت إلى إفلاس البعض الآخر في ظل فشل كل البرامج الحكومية مثل برنامج "مساندة" وبرنامج "امتياز" و"مقاولاتي"، من أجل مساعدة أصحاب المشاريع على إنشاء مقاولاتهم الصغرى أو المتوسطة ومواكبتهم في بناء مشاريعهم. لكن العكس هو ما يقع اليوم .فعدد كبير من المقاولين الشباب متابعون أمام المحاكم ومهددون بالسجن.

السيد الرئيس،

ونحن على مشارف نهاية الولاية الحكومية نثير مجموعة من التساؤلات حول ما حمله مشروع القانون المالي الحالي من مستجدات لإنجاح كل الأهداف والغايات المتوخاة من ورش الجهوية المتقدمة في أفق تحقيق إقلاع تنموي من صنع المواطن وجهات في خدمته، فتكرار إثارة هذا الموضوع وطرحه بحدة من قبل مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية، يؤشر على أن موضوع استكمال البناء الجهوي ما يزال في حاجة إلى عملية دورية للتتبع وللتقييم والتقويم.

وما هي أثار وتداعيات تعثر سن ميثاق للاتركيز على مشروع الجهوية المتقدمة؟

ألا يشكل تعثر إخراج ميثاق اللاتركيز الإداري تعطيلا للديمقراطية والتنمية المحلية في مختلف أبعادها؟

وأية وسائل وضعت رهن إشارة مختلف الجهات لتمكنها من خلق دينامية تنموية مستدامة قادرة على مجابهة مختلف التحديات؟

وهل لدى الحكومة إرادة حقيقية لتمكين استفادة الجهات الفقيرة من الفرص التنموية بشكل منصف وعادل؟

أيضا، نتساءل عن التدابير المتخذة لتقوية قدرات مختلف الجماعات الترابية للعمل والمبادرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والنقص من حجم الفوارق المجالية في أفق القضاء على هذه الفوارق خصوصا في مجال البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية؟

وأي وقع لمسار التنظيم الجهوي على ترسيخ الحكامة المحلية وتعزيز سياسة القرب وتحقيق التنمية خاصة للجهات الأكثر اتساعا لمساحات الفقر والهشاشة؟

ماذا تم إعداده في مجال التكوين والتكوين المستمر للموارد البشرية والكفاءات القادرة على تدبير الشأن الجهوي حتى لا تكون الجهات مجرد هياكل فارغة؟

وهل تستطيع القوانين وحدها أن توفر للمواطن كل مقومات المشاركة الجادة والفعالة والمساهمة في صناعة القرار العمومي الذي يهم معيشه اليومي؟

وندعو الحكومة للتفاعل مع بعض الإشكالات التي نرى من الواجب إثارتها وفي مقدمتها التدبير المفوض وما أبان عنه من نقائص واختلالات عميقة حالت دون تحقيقه للغايات والأهداف المرجوة منه، وهو ما يساءل الحكومة حول جدوى الاحتكام إلى هذا التدبير دون غيره في مجموعة من المدن.

ألا يدعو هذا التدبير الحكومة إلى إعداد تقييم شامل لجدوى وفعالية هذا التدبير في الإجابة على مختلف الإشكالات التي يطرحها التدبير المحلي، رغم عديد المآخذ التي تهم التدبير المفوض، وخلق هيئة مستقلة تكلف بمهام الخبرة والتنسيق والتتبع واليقظة؟

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع العدل في فإن جائحة كورونا طرحت تحديين كبيرين إثنين:

الأول، مرتبط بالمحاكمة عن بعد، و التي كانت لها عدة إيجابيات تتمثل

بالخصوص في ربح الوقت، وادخار الجهد، بما يضمن البت في القضايا داخل آجال معقولة، وكذا المساهمة في الحفاظ على المال العام وترشيد استعماله لما تحققه التقنية المذكورة من اقتصاد في نفقات الدولة عن طريق تجنيبها العديد من المصاريف والتكاليف، إلا أنه بالمقابل يجب الإقرار بأن لكل هذه الإيجابيات ثمنا باهظا، يتمثل أهمها في الإشكالات القانونية والحقوقية التي تثيرها المحاكمة عن بعد، والتي تتعلق أساسا بمدى مراعاتها شروط المحاكمة العادلة، والتي تتطلب توافر عدة ضمانات أهمها العلنية، والتواجهية، والشفافية، والحضورية. فضلا عما أقره الفقه الجنائي من أن المحاكمة عن بعد تؤثر على حق المتهم في الاستفادة من المشاعر الإنسانية للقضائي الجنائي، في نطاق مبدأ القناعة الوجدانية، كما تطرح المحاكمة عن بُعد إشكالية الحماية التقنية لضمان تأمين خصوصية المعطيات والبيانات من أجل حماية المتقاضين.

التحدي الثاني: مرتبط بالإطار القانوني، فمشروع القانون رقم 10.16 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، لحد الآن هذا القانون لازال يراوح مكانه كما تراوح المسطرة الجنائية مكانها، مما يعني الجانب التشريعي والتأصيل القانوني لا يزال محل نقاش كبير. وقد عبرنا في فريق الأصالة والمعاصرة، غير ما مرة، ونعيد التأكيد من جديد على أن مشروع القانون المذكور يعتبر مشكلا يهم الأغلبية الحكومية، التي لم تستطع التوافق حول تصور موحد للموضوع، وهو ما يؤكد بما يدع مجال للشك أنانية مكوناتها وهشاشة تحالفها الحكومي.

أما فيما يتعلق بمستوى التدبير الإداري وتحديث الإدارة، فبالإضافة إلى النقص الحاد الذي تعرفه وزارة العدل في عدد المحاكم والبنيات التحتية في بعض الجهات، وكذا النقص الحاد في الموارد البشرية، نتفاجأ بتخصيص مشروع قانون المالية لسنة 2021، 146 منصب مالي فقط لوزارة العدل، مع العلم أن هذا القطاع يعرف خصاصا مهولا في الأطر الإدارية من إداريين وكتاب الضبط والقضاة ... في الوقت الذي أحيل على التقاعد حوالي 282 موظف سنة 2020 (حسب تقرير الموارد البشرية الصادر عن وزارة الوظيفة العمومية في دجنبر 2016) بالإضافة إلى العدد الكبير من الأطر والأعوان والتقنيين الذين تم وضعهم رهن إشارة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.

السيد الرئيس،

لقد كانت تداعيات أزمة كورونا واضحة على القطاعات الاجتماعية التي ظلت تعاني من مشاكل وإكراهات حقيقية زادتها الجائحة استفحالا، فقد وضعتنا اليوم أمام حقيقة النظام الصحي ببلادنا، وكشفت الإشكالات البنيوية التي يعانيها واختلالات الحكومة في عملية تدبير هذا القطاع، فلا زالت إشكالية النقص الحاد في الموارد البشرية خاصة الأطباء والممرضين والتقنيين طاغية على القطاع، إذ لا يتوفر المغرب حاليا سوى على 1.5 من الأطر الطبية والتمريضية لكل ألف نسمة، بحسب الأرقام الصادرة عن الوزارة، بينما الحد الأدنى الذي وضعته منظمة الصحة العالمية هو 4.45 لكل ألف نسمة، وهذا ما يجعل حجم الخصاص في الأطباء يصل إلى 32.387 طبيبا، بينما يصل الخصاص في صفوف الممرضين إلى 64.774، أي ما يزيد على 97 ألفا في المجموع.

ضعف الموارد البشرية يتضح أيضا من خلال التقرير حول الموارد البشرية المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2021، والذي يؤكد أن نسبة موظفي قطاع الصحة يمثل 9.6% من مجموع الموظفين بما يعادل 55.252 موظف، وهي نسبة ضعيفة لا تستجيب لمتطلبات هذا القطاع، وهو ما يبقى بعيدا عن المعدل العالمي.

أما بخصوص نظام المساعدة الطبية "راميد"، فبعد أكثر من تسع سنوات من تفعيله، لازلنا نتحدث عن نفس المشاكل التي تواجه المرضى من حاملي هذه البطاقة في رحلة بحثهم عن العلاج، وعلى رأسها تعقيد المساطر خاصة حين يتطلب الأمر التنقل إلى المستشفيات الكبرى وما يتطلب ذلك من إجراءات، وتزداد الأمور صعوبة بالنسبة لسكان المناطق القروية والجبلية، بالإضافة إلى مشكل الأدوية والمستلزمات الطبية باهظة الثمن، دون الحديث عن التجهيزات الطبية كالسكانير التي نادرا ما تعمل بسبب الأعطاب المتكررة، كما أن اختلال الخارطة الطبية ببلادنا يجعل من التطبيب ببلادنا متباينا، ويظهر ذلك جليا عند مقارنة المتابعة الصحية بالمناطق القروية مع المدن، بل ويختلف من مدينة وأخرى أو حسب الأهمية الاقتصادية لهذه المدن، وهذا ما يستوجب منكم تدارك الوقت وتأهيل المستشفيات والمستوصفات القروية بشكل يجعلها تستطيع ملء الفراغ الحاصل في هذا المجال، كما يستوجب منكم تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية.

لقد بذل الأطباء والممرضون مجهودات استثنائية في مواجهة الوباء، وفي بعض الحالات كلفتهم حياتهم، وهذه مناسبة لإثارة انتباه الحكومة لضرورة التسريع في تسوية الوضعية الإدارية والمادية للممرضين، خاصة في ظل وجود حالة من الاستياء والتذمر تسود في أوساط الممرضين وتقنيي الصحة جراء التأخر غير المبرر والمسجل في تسوية ملفات ترقيتهم في الرتبة والدرجة، وذلك بعد أزيد من ثلاث سنوات من تاريخ نشر المرسوم رقم 2.17.535 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين وتقنيي الصحة المشتركة بين الوزارات بالجريدة الرسمية.

إجمالا، نحيل على الدراسة التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي أكدت على ضرورة التحول من منظومة للعلاجات إلى منظومة صحية شاملة، وذلك من خلال:

- الانخراط في تحول جديد لحكامة المنظومة الصحية؛
- إعادة تنظيم منظومة العلاجات بما يكفل توفير عرض صحي عمومي ذي جودة، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- الابتكار من أجل تمويل قطاع الصحة؛
- النهوض بالموارد البشرية كما وكيفا؛
- ضمان الصحة والسلامة في العمل.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع التعليم، نسجل ارتفاع نفقات هذا القطاع وذلك بزيادة 17 ألف منصب أي إضافة ألفي منصب، وبارتفاع في نفقات المعدات ونفقات الاستثمار ونحن بفريق الأصالة والمعاصرة لا نعارض هذه الارتفاع، لكننا نطالب بنتائج ملموسة وبعائدات هذه الاستثمارات حتى تكسر الأرقام المخيبة، كما نطالب بحكامة مالية توازن بين المخصص والمنجز حتى لا تظلم باقي القطاعات الأخرى والتي لا تقل أهمية بل ولها دور في توفير مجال تعليمي جيد لأبناء هذا الوطن، فتمويل السياسات الخاصة بحماية المرأة والطفولة هو بالضروري يعطي إمكانية لهذه المرأة بأن تشرف على تعليم أبنائها بدل إخراجهم إلى الشارع للاشتغال، وفي أحيان أخرى للتسول.

من جانب آخر، اختارت الحكومات المتعاقبة شعار مجانية التعليم، بل وكانت تخاف المس بهذا الشعار إلا أن الحال تغير بعد سنة 2011 حيث أننا أصبحنا نرى هذا الشعار على شكل قناع وراءه ما يخيف، فقد فتح المجال للتعليم الخصوصي ولم يعد شريكا بل أصبح المقرر الناهي وأصبح البديل وأصبح الوجهة ورفع من مستويات الديون على كاهل الأسر وساعدتم بقصد أو عن غير قصد بتصويره على أنه المنتج للتعليم الجيد، لكن جاء الجواب في أول أزمة أثرت على المصالح المالية لأرباب التعليم الخصوصي، وهنا نسجل أننا بفريق الأصالة والمعاصرة لم نفهم سبب تساهلكم مع تجاوزات هذا القطاع وانتهازيته غير المفهومة، وهو ما يجسد على أن الحكومة لا تملك السيطرة على قطاع التعليم الخاص حيث إن الرسوم الدراسية في المؤسسات الخاصة غير خاضعة للتنظيم ولا تتم مراقبتها على نحو منتظم.

ومما زاد الوضع سوءا اعتماد النظام التعليمي الرقمي وهو نظام ليس جديدا في الكثير من الدول المتقدمة والنامية، لكن فيروس "كورونا" عجل بظهوره ودفع به إلى الواجهة، ودون الاستعداد المسبق لتوفير الشروط الملائمة لتثبيته وترسيخه في بلادنا، مما خلق جدلا واسعا لدى الأسر والأطر التعليمية على السواء. فمنذ أن تم إطلاق برنامج التعليم عن بعد، بدأت تظهر الكثير من الصعوبات والعوائق التي قد تحد من فعاليته.

إن مكمن الخلل في الإصلاحات المتعاقبة على المنظومة التربوية يتجسد في اعتقادنا في كونها لم تصل بعد إلى جعل التلميذ محور العملية التربوية والمستهدف الأول والأساسي من العملية الإصلاحية، بقدر ما كانت تحوم حول المعضلات التربوية الكبرى دون ملامسة جوهر وكنه الإشكاليات الأساسية للمنظومة التربوية .وعلى هذا الأساس، يستوجب من السلطات التربوية مراجعة الإستراتيجيات والمخططات التربوية المعتمدة، وكذا الآليات والوسائل والمقاربات الإصلاحية، من خلال اعتماد سياسة تربوية متعددة الأبعاد والمستويات تستدعي استحضار كافة العوامل والأسباب المرتبطة بأزمة النظام التعليمي (العوامل الذاتية و الموضوعية...)، على اعتبار أنه لا يمكن إصلاح المنظومة التربوية بمعزل عن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن، ودون الأخذ بعين الاعتبار، علاقة وتأثير باقي السياسات القطاعية الأخرى على قطاع التربية و التعليم (نهج الالتقائية في التدبير).

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الشغل، نحيلكم على تقرير المندوبية السامية للتخطيط الذي رصد تأثراً سلبياً لمؤشرات سُوق الشغل بالمغرب بسبب الجفاف وتداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة "كوفيد-19".

فقد كشفت المندوبية، ضمن أرقام أصدرتها حول سُوق الشغل، أن الفصل الثالث من السنة الجارية عرف استمرار الانخفاض البنيوي لمعدل النشاط، كما ارتفع مُعدل البطالة، خصوصاً لدى الشباب والنساء وحاملي الشهادات.

وأشارت المندوبية إلى أنه بعدما سجل المغرب خلال السنوات الثلاث الأخيرة انخفاضاً في مُعدل البطالة، عاد خلال السنة الجارية ليُسجل ارتفاعاً قياسياً بـ 3.3 نقاط ما بين الفصل الثالث من سنة 2019 والفصل نفسه من سنة 2020، إذ انتقل من مُعدل 9.4% إلى 12.7%.

وهكذا ارتفع حجم العاطلين بـ 368.000 شخص ما بين الفصل الثالث من سنة 2019 والفصل نفسه من سنة 2020، إذ انتقل عددهم من 1.11 مليون إلى 1.48 مليون عاطل، وهو ما يُعادل ارتفاعاً بـ 33%، نتيجة ارتفاع عدد العاطلين بـ 276.000 بالوسط الحضري وبـ 92.000 بالوسط القروي.

وقالت المندوبية السامية للتخطيط إن مُعدل البطالة سجل ارتفاعاً مُهماً بالوسطين القروي والحضري معاً، إذ انتقل على التوالي من 4.5 إلى 6.8%، ومن 12.7 إلى 16.5%.

كما أن أهم الارتفاعات في معدل البطالة سُجلت وسط النساء، إذ انتقل من 13.9 إلى 17.6%، فيما انتقل لدى الرجال من 8 إلى 11.4%.

وتكشف المعطيات الرسمية أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات ارتفع بـ 3.2 نقطة، لينتقل من 15.5 إلى 18.7%؛ فيما سُجلت أهم الارتفاعات لدى حاملي شهادات التأهيل المهني والتخصص، إذ زاد المعدل 4.9 نقط، ليصل إلى 24.8%.

إن ما حدث أثناء الحجر الصحي وما صاحبه من إجراءات بهدف التخفيف من الأزمة على المواطنين يلزم علينا كممثلين للشعب أن نتساءل على بعض الأمور التي لاحت في الأفق أثناء صرف التعويضات لفائدة الأسر التي فقد أربابها مصدر قوتهم اليومي بسبب الحجر الصحي، صحيح أن هذه العملية لم تكن سهلة، خاصة بالنسبة للمستخدمين الذين يمتنع

مشغلوهم عن التصريح بهم، وهذا ما يمكن اعتباره تقصيرا من الحكومة و الوزارة التي من المفترض أنها تعنى بشؤون الطبقة العاملة عموما، ويمكن تفهمه خاصة، لكن ما لا يمكن تقبله هو أن من بين أعضاء الحكومة من لم يصرح بمستخدميهم على غرار بعض أصحاب المقاولات، ومن الحزب الذي يقود الحكومة والذي طالما تغنى بالنزاهة ومحاربة الفساد، بالله عليكم ألا يعتبر ذلك قمة الاستهتار؟ ألم يسبق لكم أن سمعتم بوزراء في الدول التي تحترم حكوماتها شعوبهم يبادرون إلى تقديم استقالاتهم فور ظهور فضائح أقل بدرجات مما حدث في بلادنا؟ ألا تعتبرون ذلك من الفضائح التي لا يمكن التغاضي عنها والمرور عليها مرور الكرام؟

فيما يتعلق بمنظومة الرعاية الاجتماعية، فقد كان خطاب جلالة الملك الذي وجهه لأعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية واضحا، حينما أمر بتعميم التغطية الصحية الإجبارية في أجل أقصاه 2022 لفائدة 22 مليون مستفيد، في انتظار إصلاح شامل لمنظومة الرعاية الاجتماعية، وكذا التعويضات العائلية لما يقارب 7 ملايين طفل في سن الدراسة، بالإضافة إلى توسيع الانخراط في نظام التقاعد لحوالي خمسة ملاين من المغاربة، وألزم الحكومة بضرورة وضع جدولة زمنية واضحة واحترامها. إضافة إلى تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.

لذا نتساءل عما قامت به الحكومة لتنفيذ الرؤية السديدة لصاحب الجلالة وإنجاح هذا الورش التنموي الاجتماعي الكبير الذي من شأنه أن يحسن من مستوى عيش المواطنين المغاربة؟

السيد الرئيس،

إن واقع التنمية الاجتماعية في بلادنا يفرض ضرورة استحضار البعد الاقتصادي، فمحاربة مظاهر الفقر والهشاشة والتهميش والإقصاء الاجتماعي لا يمكن أن تتم إلا من خلال تقوية الاقتصاد الوطني وتعزيز المنظومة الاجتماعية في عموميتها. كما أن المسألة الاجتماعية تعرف تداخل مجموعة من القطاعات الوزارية، الأمر الذي يفرض ضرورة بلورة سياسات عمومية تسودها الالتقائية والتنسيق مع سائر المتدخلين في قضايا التنمية الاجتماعية.

في هذا الصدد سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن أفاد بأن "صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، الذي أحدث سنة 2012، يفتقد لاستراتيجية مندمجة لتفعيل برامج للدعم الاجتماعي تمكن من تحديد الأهداف المتوخاة والفئات المستهدفة ومصادر التمويل التي يمكن على أساسها وضع برمجة تمتد لسنوات، وبأن تدبير الصندوق يتسم بتعدد المتدخلين والبرامج التي يمولها والتي تستهدف فئات اجتماعية مختلفة في مجمل تراب المملكة، كما لاحظ غياب استراتيجية فعالة لتنزيل برامج دعم التماسك الاجتماعي منذ إحداث الصندوق وعدم توفر برمجة متكاملة لموارد الصندوق ونفقاته على المدى المتوسط، ومن أجل تحسين أداء صندوق التماسك الاجتماعي والبرامج التي يمولها، أوصى المجلس بوضع استراتيجية مندمجة في مجال الدعم الاجتماعي بشراكة مع جميع المتدخلين، توضح الأهداف والفئات المستهدفة ومخططات التمويل، ووضع آليات للتنسيق والتتبع والتقييم، كما أوصى بالإسراع في إبرام الاتفاقيات بين وزارة المالية وجميع القطاعات الوصية على برامج الدعم الاجتماعي مع مراعاة البرمجة المتعددة السنوات، وإعداد تقارير دورية تهم جميع أنشطة الصندوق وبرامجه، وكذا الحرص على تنزيل نظام معلوماتي مندمج ومتكامل يوفر المعطيات بصفة آلية.

نتساءل اليوم: ما مصير هذه التوصيات؟ وما مصير هذه الإستراتيجية المندمجة؟

باختصار، لا شيء من ذلك تم اعتماده وليست هناك أية استراتيجية، والدليل، الغياب التام للوزارة أثناء تدبير ملفات الدعم الاجتماعي على إثر جائحة كورونا، كما أنها لم تستطع إلى حدود اليوم تحقيق نتائج تذكر بخصوص إشكالية المتشردين، سواء كانوا أطفال شوارع أو مسنين، وكذا إشكالية الأشخاص في وضعية إعاقة.

كانت هذه بصفة عامة أبرز الملاحظات التي استوقفتنا ونحن نتدارس مختلف الميزانيات القطاعية المبرمجة برسم مشروع قانون المالي 2021، وهي ملاحظات تعكس صواب المواقف التي عبرنا في أكثر من مناسبة طيلة عمر هذه الحكومة والتي تؤكد بالملموس أن هذه الحكومة، وهي على مشارف انتهاء ولايتها، قد أخلفت الموعد ولم تكن في مستوى الإنتظارات والتحديات التي تواجهها بلادنا سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

II. الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مشاريع ميزانيات القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية اللقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2021.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2021، نود أن نؤكد على أن إعطاء البعد الدستوري للقضاء الذي تم الارتقاء به إلى سلطة مستقلة بهدف تعزيز البناء الديمقراطي والتنموي وتوطيد الاستقرار الاجتماعي هي قفزة نوعية، على اعتبار أن هذا القطاع قد فتح جملة من الأوراش لإصلاح منظومة العدل الذي يبقى الركيزة الأساس لأي تنمية اقتصادية واجتماعية وتعزيز الحقوق والحريات وبناء دولة

الحق والقانون، الأمر الذي يستلزم استكمال هذه الأوراش على المستوى التشريعي والمؤسساتي.. وعليه فإن هذا المعطى يسائل الحكومة عن التدابير المواكبة لاستكمال إصلاح منظومة العدالة، وخاصة أن المغرب شهد كسائر دول العالم تأثيرات كبيرة لوباء "كوفيد-19" على مجموع نواحي الحياة العامة والتي مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكان لها أيضا تداعيات على الإدارة المغربية وعلى علاقة المواطن بها، كما عرفت تحديات تمثلت في التحول الرقمي السريع الذي فرضته الجائحة وكذلك تحد متمثل في استمرارية المرفق العمومي...

وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن بلادنا بحاجة إلى سلطة قضائية مستقلة، سلطة تحمي الحقوق وتصون الحريات الفردية والجماعية، سلطة تقيم العدل في المجتمع في ظل المساواة وسيادة القانون وذلك عن طريق العمل على تسريع تنفيذ بعض الأوراش المفتوحة والإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بالتنزيل الحقيقي لمضامين الدستور من قبيل مجموعة القانون الجنائي الذي لازال قيد الدراسة في مجلس النواب أمام انقسام داخل الأغلبية النيابية، قانون المسطرة الجنائية، قانون المسطرة المدنية، قانون الالتزامات والعقود...

كما نؤكد على ضرورة إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن القانونية، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في إقرار قضاء قوي ومؤهل لفض النزاعات، قضاء يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية؛ كالقانون المنظم لمهنة المحاماة، والقانون المنظم للموثقين.

وفي نفس السياق على الوزارة أن تولي مزيدا من الاهتمام بالأعوان القضائيين وذلك بالعمل على تحسين أوضاعهم المادية وظروف اشتغالهم، مع الاهتمام أيضا بالأعوان العرضيين وذلك بالرفع من عددهم عن طريق التعاقد، وكذلك الشأن بالنسبة للنساخ.

على اعتبار أن إيلاء الاهتمام بهذه القوانين المنظمة للهيئات المساعدة للقضاء وغيرها من الأدوات القانونية التي تؤطر منظومة العدالة في أفق تمكينها من القيام بالدور المنوط بها، من شأنه تكريس سيادة القانون وتحقيق المحاكمة العادلة وتقوية دور القضاء في حماية الحقوق والحريات الأساسية، خاصة في ظل حالة الطوارئ الصحية التي لا ينبغي أن تحول دون تمكين المتقاضين من حقوقهم الدستورية كاملة.

هذا بالإضافة إلى الآليات المتعلقة بنجاعة القضاء المتمثلة أساسا في تسهيل ولوج المتقاضين الى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم وكذا تحديث الإدارة القضائية وتطويرها التكنولوجي من خلال إنجاز المحكمة الرقمية وتعزيز حكامتها من خلال مواصلة تنزيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة تستجيب لمتطلبات العصر ومستلزمات المرحلة في ظل تنامي الوضع الوبائي.

وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة الإسراع بإخراج مشروع القانون المتعلق باستعمال الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية.

وهنا نتساءل عن مدى نجاعة المحاكمات عن بعد وعن مستوى الضمانات المكفولة للمتقاضين في إطار محاكمة عادلة وفق المعايير الدولية المتعارف عليها، علما أن هذه المحاكمات تظل غير كافية تقنيا ولا تترك المجال لاستعمال كل الآليات التي يضمنها الحضور بالنسبة للتحقيقات على مستوى النيابة العامة والقضاة، مما يستلزم القيام بدراسات تقييمية لهذا الإجراء لتفادي القصور، مع التأكيد على ضرورة تكثيف كل الجهود وبشكل جماعي لرسم معالم جديدة لعدالة ما بعد جائحة كورونا والانطلاق نحو عدالة ذكية رقمية تضمن الحقوق وتحقق الأمن القضائي.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان تستلزم الوقوف على ماهية منظومة حقوق الإنسان إجمالا، فهي مجموعة قيم كونية تعمل مختلف المجتمعات والدول على تكريسها من أجل إرساء مبادئ العدالة والمساواة لبناء مجتمع تسوده الثقة والأمان بفعل تضافر جهود كل مكوناته، على اعتبار أنها منظومة شاملة ومتكاملة ولا يمكن أن تكون سياسة عمومية.

ومن هذا المنطلق فإننا في الفريق الاستقلالي نعبر -كما سبق وأن أكدنا في عدة مناسبات- عن اعتزازنا بالأشواط المهمة التي قطعتها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، كما هي متعارف عليها دوليا، سواء تعلق الأمر منها بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثمنين التطور الملموس المسجل على صعيد إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية كمادة أساسية في المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا.

بيد أننا نود إثارة بعض الملاحظات في الشأن الحقوقي ببلادنا، خصوصا في ظل تداعيات جائحة "كوفيد-19" الذي اجتاح العالم ومن ضمنه بلدنا المغرب، والتي تتجسد في التأكيد على ضرورة مواصلة بذل الجهود للعمل على تحقيق المساواة للجميع وضمان حقوقهم وكرامتهم فيما يتعلق بالحق في الشغل، حيث يعاني الكثير من فقدان الشغل وما ترتب عن ذلك من معاناة، دون أن نغفل الإشادة بالإجراءات الاستباقية واليقظة في اتخاذ التدابيرالأمنية والاقتصادية والاجتماعية ضمن إجراء حالات الطوارئ الصحية الذي انتهجته بلادنا جراء تفشي وباء "كوفيد-19".

كما نود إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي، ولابد من الإشارة هنا إلى تنامي ظاهرة اغتصاب الأطفال، طبقا للمواثيق الدولية.

لا شك أن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي تجربة متميزة، ذات أهمية ونجاعة التأثير في السياسات العمومية شريطة توفر إرادة سياسة وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع، وفي هذا الاتجاه ولعل هذا مطلب طرحناه غير ما مرة ولازلنا نؤكد عليه، نود الاشتغال على توفير

الآليات اللازمة لمد الجسور للمزيد من التعاون البناء بين السلطة التشريعية والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، لتطوير العمل الحقوقي وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان. وفي نفس السياق ندعو إلى تمكين البرلمان من التقارير التي تعدها وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتفاعل مع التقارير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في بلادنا.

لا شك أن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان يتطلب عامة انخراط الجميع من مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف تشكلاته، القوى الحية السياسية منها والاجتماعية، لبذل الجهود لرصد وتتبع مختلف الخروقات المرتبطة بمجالات حقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وذلك عن طريق ربط جسور التعاون مع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية والاجتماعية.

إننا في الفريق الاستقلالي وانطلاقا من إيماننا العميق بضرورة ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان نود من الحكومة العمل على أجرأة وتفعيل القوانين المتعلقة بهذا المجال عن طريق تطوير أدائها فيما يرتبط بالحقوق الثقافية والاقتصادية والبيئية، التزاما بمضامين الفصل 31 من الدستور التي تنص على الحق في التربية والتشغيل، في نسق يستلزم احترام العدالة المجالية من خلال المساواة وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نود في هذه المناسبة تسجيل الدور الذي تضطلع به الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني المتمثل في فتح جسور التواصل مع البرلمان بمجلسيه من أجل تطوير العمل البرلماني على مستوى التشريع والمراقبة في أفق إقامة علاقة تعاون مثمر وبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أن السؤال هو: إلى أي حد تلتزم الوزارة بهذه الاختصاصات مع السلطة التشريعية؟ وما هو مستوى تعاون هذه الوزارة مع البرلمان وتنسيقها مع الحكومة، في إطار المساءلة الرقابية سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية أو الكتابية أو بالسياسات العمومية ؟

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن هذا التعاون يجب أن يتأسس على:

- ضرورة تبني الحكومة لمقاربة ايجابية في تعاطيها مع مقترحات القوانين المقدمة لإغناء العمل التشريعي؛
- احترام القطاعات الوزارية للآجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنيتها، وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية؛
- تعزيز دور المستشار البرلماني من خلال الاستجابة لطلبات اجتماعات اللجان النيابية الدائمة لتدارس القضايا الطارئة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

أما بخصوص المجتمع المدني الذي يعد ثروة وطنية هائلة وقوة اقتراحية فاعلة، فإنه بالرغم من التغيير الذي حصل على المستوى المؤسساتي من خلال الوثيقة الدستورية التي مفادها جعل من المجتمع المدني كشريك مساهم في التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية، إلا أن سياسة الحكومة في هذا الإطار جد محدودة ويغلب عليه طابع الانتماء الحزبي.

كما نؤكد مرة أخرى أن المجتمع المدني بحاجة ماسة للحكامة والتأهيل، كما أن الدعم يجب أن يمنح على أساس تعاقدي مع توضيح كيفية تلقيه وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي.

لذلك، فالحكومة مدعوة إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها المرجوة.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2021، نلاحظ، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن قطاع السجون في بلادنا، وقد سبق وأن أثرناه في عدة مناسبات، أنه وبالرغم من التطور الذي عرفه خلال السنوات الأخيرة، في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، إلا أن هذا المخطط الإصلاحي لازال يعاني من بعض التعثرات.

ولعل أهم هذه التعثرات تتجلى أساسا في ظاهرة الاكتظاظ وكل ما يترتب عنها من تداعيات خطيرة، إذ تطرح جملة من الإشكالات القانونية والحقوقية؛ على مستوى المعتقلين، وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام، فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء، سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية والتغذية والإيواء والتكوين والترفيه.

ومن هذا المنطلق فإن الحكومة ملزمة بالإسراع بتنزيل النصوص القانونية المرتبطة بالمسطرة الجنائية، بما يسمح باللجوء إلى التدابير والعقوبات البديلة للحد نسبيا من ظاهرة الاكتظاظ في تدارك إعمال مسطرة الاعتقال الاحتياطي، خاصة في الحالات العادية، وهنا لابد أن نسجل أن عدد المعتقلين احتياطيا ارتفع بشكل محول خلال فترة الحجر الصحي الذي انتهجته بلادنا للتخفيف من تفشي وباء "كوفيد-19" الذي اجتاح العالم خلال هذه السنة (2020)، علما أن السجن فضاء منغلق يسهم في تفشي العدوى بشكل كبير وسريع، إذ كان من الأجدى الاكتفاء بتطبيق العقوبات المالية في المخالفات المتعلقة بعدم ارتداء الكمامة.

ولعل هذه المعضلة أصبحت تتفرع عنها عدة ظواهر سلبية ومشاكل، فالمؤسسات السجنية وما تعرفه من أحداث شغب وتمرد، واعتداء على الموظفين (نذكر بشهيد الواجب أحد حراس السجن المحلي بتيفلت) ومختلف مظاهر العنف واليأس والإحباط والعود، كل هذه العوامل ساهمت في تحويلها إلى أماكن تفرخ المنحرفين وتسهم في ارتفاع نسبة الجريمة وتطورها، وتكشف عن فشل السياسة العقابية التي أفقدتها دورها

الإصلاحي.

من هذا المنطلق لابد من بذل المزيد من الجهود من طرف كل المعنيين، وحتى المجتمع المدني، من أجل خلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة، و ذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهذيب والإدماج في حقهم. فالكل مدعو إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية.

كما نؤكد مرة أخرى ونحن بصدد مناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون على ضرورة تحسين وضعية الموظفين والعاملين بالمؤسسات السجنية ببلادنا، إداريا وماديا، مع العمل على تحسين وضعيتهم النفسية بالتحفيزات المادية نظرا لجسامة العمل الذي يقومون به. فالملاحظ أن مستوى التأطير داخل السجون يتطلب مزيدا من العناية والاهتمام، لذا وجب إعادة النظر في القانون المنظم لهذه المؤسسة لكي تواكب مقتضيات دستور 2011 ومستجدات المبادئ والمعايير الدولية للسجناء.

كما نناشد كل المهتمين والفاعلين والمسؤولين على هذا القطاع تكثيف الجهود والعمل على إيجاد الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل.

السيد الرئيس المحترم،

قبل الشروع في دراسة مشروع **الميزانية الفرعية للمحاكم المالية** برسم قانون مالية 2021:

نود في البداية باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن نتوجه بالشكر والتقدير للسيد الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسيمة، في الفحص والتدقيق والدراسة.

كما نعتبر هذه المناسبة فرصة لكي نشيد بالتواصل الإيجابي للمجلس مع المؤسسة التشريعية عبر جملة من التقارير التي يصدرها والتي تشكل مجالا مثمرا للتعاون المؤسساتي لتخليق المجال العام.

لا شك أن لهذه التقارير دور فعال بالنسبة للبرلمان تتجسد في الاستعانة بها في تقييم السياسات العمومية، ومراقبة العمل الحكومي كما تسهم في خلق نقاشات عمومية بناءة، غير أننا في الفريق الاستقلالي نلاحظ أن هذه التقارير تظل في هذا المستوى ولا تفعل على المستوى الملموس.

وفي هذا الاتجاه نؤكد على ضرورة توسيع مجال نشر هذه التقارير والعمل على متابعة مآل ومدى التزام المعنيين بتوصياتها، عن طريق وضع دليل لها لكي يتم الوقوف على تنزيل وتفعيل مقتضيات هذه التقارير مع التأكيد على ضرورة تحيينها.

إن المحاكم المالية أصبحت تكتسي أهمية بالغة على اعتبار أنها هيآت عليا للرقابة على المال العام، تناط بها مهام مراقبة تنفيذ الميزانية العامة وميزانيات الجماعات المحلية بمراحلها المختلفة وأجهزتها المتعددة.

وبناء عليه، فإننا في الفريق الاستقلالي نود التأكيد كلما كنا بصدد مناقشة ميزانية هذا المجلس على ضرورة العمل على توسيع مجالات تدخل المجلس الأعلى للحسابات وتمكينه من آليات الاشتغال الضرورية، من موارد مالية وبشرية كفئة، نظرا لكونه يعد أهم آليات الرصد والمساءلة في ما يتعلق بصرف المال العام ومحاربة الفساد، وبالأخص على مستوى المجالس الجهوية للحسابات ، لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل. كما نؤكد على مواصلة نشر المجلس للبرنامج السنوي لأشغال الرقابة التي يتولاها أو التي يعتزم القيام بها، وكذا كل التقارير والقرارات القضائية التي يصدرها طبقا للفصل 248 من الدستور.

وفي هذا الصدد ولكي تسهل عملية قراءة المتتبع لهذه التقارير، نود أيضا أن يتضمن التقرير في صلبه جواب الإدارة المعنية بالتفتيش، وليس في الملاحق كما هو معمول به حاليا.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية لابد أن نستحضر ونحن بصدد مناقشة **الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة** برسم قانون مالية 2021 أنها توجد عند ملتقى جميع مؤسسات الدولة، على اعتبار أن مهمتها الأساسية تكمن في تأمين حسن سير العمل الحكومي، وهي مهمة نثمنها عاليا، بالإضافة إلى كونها تضطلع بدور تنسيقي فيما يتعلق بعملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، وفي هذا الإطار ننوه بتميزها بالخبرة والدقة في مجال التشريع من خلال صياغة القوانين وتجويدها ومراجعة الترسانة القانونية الوطنية.

كما أن دور الأمانة العامة يتميز بالدينامية أساسا في العمل على مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها في ظل الدستور الجديد.

فبالإضافة إلى هذه المهام الكبيرة التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة، فإننا نؤكد مرة أخرى على الإشادة بانخراطها في مشروع التحيين والتحديث الكلي للمنظومة القانونية البلادنا والتي أضحت متجاوزة لا تتلاءم مع الدستور الجديد ومستجدات المجتمع المغربي ومضامين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، في إطار اللجنة العليا لتدوين وتحيين التشريع، التي تمت الإشارة في معرض تقديمكم للميزانية سنة 2020 إلى العمل على إصدار المرسوم المتعلق بها.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نشيد بالإنجازات التي حققتها الأمانة العامة خلال هذه السنوات والتي تتجلى أساسا في رقمنة الجريدة الرسمية وإحداث البوابة الإلكترونية، على اعتبار أن هذه المبادرة تشكل قيمة مضافة للمشرعين والباحثين والمهتمين، مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود للحماية من الاختراقات، غير أنها لازالت مطالبة اليوم ببذل مزيدا من الجهود لتحسين آليات التواصل مع المواطنين من خلال وضع

جميع مشاريع القوانين في موقعها الإلكتروني بشكل مبسط وسهل الولوج حتى تصبح في متناول جميع المواطنين.

كما نود ونحن بصدد مناقشة ميزانية الأمانة العامة للحكومة أن نؤكد مرة أخرى على ضرورة انفتاح الأمانة العامة على محيطها السياسي وعلى الجامعات حتى تتمكن من تشكيل نخب كفيلة بالصناعة التشريعية، وفي هذا الاتجاه نوصي بوضع نظام معلوماتي يجمع ما بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية وباقي المؤسسات الدستورية، مع توسيع المشاركة العمومية بطريقة إلكترونية في إطار الانفتاح على المواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

كما نود الوقوف عند التباين الحاصل في إطار المدة الزمنية التي تتطلبها دراسة مشاريع القوانين التي تأخذ وقتا طويلا قبل وصولها إلى المؤسسة التشريعية، في حين أن دراستها ومناقشتها لدى البرلمان لا تأخذ وقتا كافيا للتأمل والمراجعة من أجل تجويد النص.

كما نستفسر عن كيفية تدبير إشكال ملاءمة القوانين مع الاتفاقيات الدولية، لأن عمل الأمانة العامة يجب أن يكون استباقيا فيما يخص دستورية القوانين قبل أن تعرض على المحكمة الدستورية، نود توضيحا في هذا الإطار.

وفي مجال النشر دأبنا على التنويه بعمل الأمانة العامة الهام جدا في إصدار سلسلة من الوثائق القانونية تستهدف الحفاظ على القاعدة القانونية من التحريفات التي تتعرض لها النصوص القانونية.

وفي نفس السياق نود تذكير الأمانة العامة للحكومة بـ:

- مواصلة العمل على إصدار الدلائل المرجعية والتاطير القانوني للإدارات العمومية وذلك لنشر الثقافة القانونية وتطوير وتأهيل العمل التشريعي عامة؛
- العمل على تجميع النصوص المتفرقة وذات وحدة الموضوع على شكل مدونات؛
- وضع دليل للمراسيم الصادرة في كل ولاية تشريعية؛
- التسريع بإصدار النصوص التطبيقية لبعض القوانين الضرورية لتنفيذها حتى لا تفرغ هذه النصوص من محتواها و تبقى المبادرة التشريعية بدون جدوى والتي أثرناها غير ما مرة.

أما في مجال الإحسان العمومي، فإننا السيد الأمين العام للحكومة وكما سبق وأن تساءلنا في السنة الماضية عن القانون المنظم للجمعيات الخيرية متى سيرى النور، مع العمل على مراعاة تحولات المجتمع المغربي بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما أن هذا المجال أصبح مصدر استرزاق لبعض الناس مما يفرض وضع إطار قانوني ينظم مجال الترخيص بالتماس الإحسان العمومي، مع العلم أن هذا المجال تتقاطع فيه اختصاصات عدة قطاعات حكومية من أمانة عامة للحكومة ووزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وأيضا وزارة الداخلية والسلطات الترابية.

وفي الختام، وبعد مناقشة هذه الميزانيات ودراستها، ونظرا لعدم استجابة أغلب مضامينها لانتظارات المغاربة، فإننا في الفريق الاستقلالي **سنصوت عليها بالرفض باستثناء الميزانية الفرعية للمحاكم المالية التي ستصوت عليها بالإيجاب.**

2) مشاريع ميزانيات القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين المحترم،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تناقش داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021.

بداية، لايسعنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا أن نعبر عن كبير عرفاننا للمجهودات السامية التي يقوم بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ليتبوأ بلدنا المكانة التي يستحقها في مصاف الدول السائرة في طريق النمو، والتي عززت بسعي جلالته لجعل المغرب منطلقا للتنمية بإفريقيا، وأن نشيد بكل فخر واعتزاز بالتدخل الحكيم والسلمي والحازم الذي قامت به قواتنا المسلحة الملكية بالمنطقة العازلة بالصحراء المغربية بالكركرات، والذي أعاد الأمور إلى نصابها، وأبرز للعالم أجمع من يجنح للسلم ومن يجنح للتوتر في المنطقة، عبر افتعال نزاعات وهمية وفق أجندات خبيثة، لن تنال من المغرب والمغاربة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس دام عزه ونصره، أمير المؤمنين، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية رئيس أركان الحرب العامة.

ا- الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

بداية، نذكر السيد رئيس الحكومة أن المذكرة التي رفعها حزب الاستقلال بتاريخ 4 يونيو 2020 بخصوص اقتراحات الخروج من الأزمة لم تكن للاستعراض أو لإحراج الحكومة، بل جاءت وفق ما يمليه علينا واجبنا الوطني والسياسي وفق الاختيار الذي اخترناه لحزبنا أن نكون معارضة وطنية تعادلية، كما نذكر بأن منطق الأغلبية العددية لا يسقيم في ظل الظروف التي تعيشها بلادنا والعالم بأسره، بقدر ما تحتاج له البلاد من تضافر الجهود وشحذ للهم لتجاوز تبعات هذه الجائحة.

ومرة أخرى لابد أن نسجل باستغراب أن تقديم هذه الميزانية لم يخرج عن المعتاد، بحيث أن السيد رئيس الحكومة وكما هي عادة سابقيه لم يحضر لمناقشة هذه الميزانية، رغم أن مناقشتها كانت تحمل لنا أملا في أن نناقش

رئيس الحكومة في تدبيرها وفي تدبير القطاعات الكثيرة التي تحت سلطته، فهذه الميزانية رغم حجمها ورغم أبوابها وما تتضمنه، فهي مدخل مهم للعديد من الميزانيات، وهي الأساس للكثير من القطاعات التي توجد مباشرة تحت سلطة رئيس الحكومة، الذي ينبغي ألا ننسى أن الإدارة توجد تحت سلطته بقوة الدستور.

وإذ نثمن هذه السنة تمكين أعضاء اللجنة من مجموعة من التقارير التي تتضمن معطيات رقمية وأدبية عن المؤسسات التي تتبع لرئاسة الحكومة، لكننا نسجل بكل استهجان امتناع مجموعة من هذه المؤسسات عن تقديم تقارير مماثلة، مما يدفعنا لطرح السؤال عن مدى احترام مسيريها لممثلي الأمة ولرئيس الحكومة نفسه، وهل يعتبرون أنفسهم فوق المساءلة والدستور الذي يربط بين مبدأي المسؤولية والمحاسبة؟

وبما أن السيد رئيس الحكومة هو الرئيس المباشر للمجالس الإدارية المجموعة مهمة من المؤسسات الكبرى، وبالتالي فإن له ولاية عامة على مجملها، وإن كان يفوضها للوزراء، كل حسب اختصاصه، نظرا لصعوبة مواكبتها بطريقة مباشرة، ولكونه منسقا لمجموعة من اللجان الموضوعاتية، فإننا نتساءل عن جدوى مجموعة منها وهل نحن بحادة لها؟

ومادامت مجموعة من المؤسسات تابعة لمصالح رئاسة الحكومة مثل: "أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات"، "جامعة الأخوين"، "المجلس الوطني الحقوق الإنسان"، "المحكمة الدستورية"، "المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري"، "المجلس الأعلى للتعليم" و"وكالة الأمن والسلامة النووية والإشعاعية"، بالإضافة إلى "مجلس الجالية بالخارج" و"المرصد الوطني للتنمية البشرية" و"مجلس المنافسة"، وهو عدد مهم من المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تتميز بطابعها السياسي والاقتصادي والعلمي والحقوقي، مما يعطي لرئاسة الحكومة ذلك الطابع الجامع والمحوري في كافة المجالات، ويبقى تدبيرها خارج الرقابة البرلمانية، مما يشكل نشازا في التدبير الديمقراطي.

وهذا ما كنا نرغب في أن نناقشه مع السيد رئيس الحكومة، لأن هذه المنظمات والمؤسسات؛ وإن كان بعضها مستقلا بقوة الدستور والقوانين المؤطرة لها؛ فإنها تنفذ تصورات وتوجهات الحكومة، وبالتالي تعتبر أدوات مهمة لتنزيل الرؤى والاستراتيجيات، وتنفذ البرامج والمشاريع.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يستوقفنا في مناقشة ميزانية مصالح رئاسة الحكومة أمر هام، يتمثل في غياب وثائق مرافقة لمشروع الميزانية الفرعية، وفق ما ينص عليه القانون التنظيمي للمالية، من قبيل دليل نجاعة الأداء الخاص بالمؤسسات التابعة لرئاسة الحكومة والاكتفاء بتقارير أغلبها لا يتعدى صفحتين أو ثلاث صفحات، يتضمن معطيات عامة وفضفاضة لا تساهم في ممارسة الدور الرقابي للبرلمان على مؤسسات الدولة.

كما يعتبر غياب مسؤولي هذه المؤسسات عن تقديم مشروع الميزانية سلوكا غير مفهوم و غير مقبول، فلا أحد فوق سلطة المراقبة والمساءلة.

نعود هذه السنة كما السنة الماضية إلى التساؤل عن دور مجلس المغاربة المقيمين بالخارج في ظل جائحة كرونا واضطرار مجموعة من المواطنات والمواطنين الذين ظلوا عالقين بعدد من الدول الأجنبية إلى المبيت في العراء دون اهتمام أو تطبيب أو حتى.. مما يؤكد كما طرحنا السنة الماضية أن هذا المجلس لا يساهم لا من قريب ولا من بعيد في تأطير المغاربة المقيمين بالخارج، ولا يقدم لهم أية خدمات ولا يساعدهم في حل مشاكلهم وأزماتهم، واستفسروا هؤلاء عند حلولهم بأرض الوطن، في حين نسجل بكل اعتزاز ما تقوم به الجالية المغربية بالخارج من أدوار في الدفاع عن المغرب وقضاياه العادلة وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية، خاصة في الأيام الأخيرة ومواقفها المشرفة للتصدي لبهرجة ميلشيات الانفصال في الدول الأوروبية والدور الذي لعبه مغاربة العالم في ضحد أطروحاتهم وتبيان زيف ادعائهم، حيث اتضح ذلك في تحمل أفرادها للسفر مسافات طويلة للمشاركة في وقفات تضامنية دعما للوطن وقضاياه، ولا يفوتنا هنا من التضامن الكامل مع حرائر المغرب اللواتي تعرضن للتعنيف من طرف عصابة الانفصال خلال مجموعة من الوقفات التضامنية مع قرار إخلاء معبر الكركرات، وأيضا حضورهم المكثف في الندوات والمحاضرات والملتقيات من أجل إعطاء بلادنا الاشعاع المعهود فيها والذي تغذيه هذه الجالية بشكل يومي، رغم الغربة والعمل والعديد من العوائق التي لا يتحرك هذا المجلس من أجل أن يجد لها حلا، وأعمى من لا يرى من دور هذه الجالية كمصدر مهم في تعزيز القدرة الاقتصادية للمغرب، حيث تعتبر مصدرا أساسيا لموارد الدولة من العملة الصعبة وإن في ظل جائحة كورونا، وبالتالي يجب الاستمرار في التواصل معها ومأسسة الحوار، وعلينا أن نسعى بكل قوانا إلى ربط الأجيال الجديدة من أبناء المهاجرين بوطنهم الأم والمساهمة في تعليمهم ثقافتهم المغربية الأصيلة السمحة والمعتدلة، ومن هذا المنبر لا يسعنا إلا أن نوجه لهم كل التقدير والاحترام.

وعلى النقيض من ذلك نسجل مرة أخرى وككل سنة، بكل استغراب واستهجان، الدعم الهزيل المخصص للنقابات، فدورها الكبير الذي منحها إياه دستور المملكة والمتمثل في تأطير وتمثيل الطبقة العاملة يستوجب على الحكومة أن توفر لها الدعم الكافي للنجاح في هذا الدور الهام خصوصا مع تنامي الاحتقان الاجتماعي على ضوء الفشل الذريع لمؤسسة رئاسة الحكومة في تقديم عرض اجتماعي يرقى لمنتظرات المواطنين والمواطنات، مما أفشل هذا الحوار رغم الدعوة الملكية إلى إنجاحه عند افتتاح الدورة التشريعية الحالية، فمن المثير أنها لا تحصل مجتمعة سوى على فتات لا يكفيها حتى في التدبير اليومي لشؤونها؟؟ أبمثل هذا التعامل سيتم تقوية العمل النقابي والحزبي؟ مما يدفعنا بكل جرأة أن نتساءل لمصلحة من يتم هذا التضييق؟

وهل بمثل هذه الممارسات تطمح البلاد إلى دعم أكثر هيئات الوساطة قربا من الطبقة الشغيلة؟

ونرى من واجبنا التنبيه إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الدعم إذا أردنا تقوية وتعزيز العمل السياسي ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وعلى مستوى قطاع الحكامة، إن مناقشتنا لهذه الميزانية الفرعية تستوقفنا عدة ملاحظات:

ملاحظة تهم الاستهداف: نحن نعلم أن هناك دراسات وتقارير دولية ووطنية منذ بداية هذه الألفية، وهي تشخص الوضع وتضم مجموعة كبيرة من المعطيات، ويجب علينا استغلالها لنحدد بدقة مجالات الاستهداف والمعنيين به، هذا الاستهداف الذي كلف بلادنا ملايير الدراهم، حيث كان الأمر يتعلق بـ54 مليار درهم في صندوق المقاصة قبل أن تنخفض إلى 15 مليار، ولمزيد من الحكامة ندعو إلى الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي في أقرب الآجال، بما يضمن استفادة دقيقة للمستهدفين من برامج الدعم، ونتساءل أين وصل السجل الاجتماعي الذي هللت له الحكومة منذ توليها والتي قبلها؟

ملاحظة تهم الالتقائية: عرف المغرب في السابق وفي ظل حكومات سابقة وزارة التخطيط، وهو ما غاب عن حكوماتنا الأخيرة، وكانت تقوم بالتنسيق بين القطاعات الحكومية وبرامجها وسياساتها، وقد كلفنا غيابها حاليا مبالغا ووقتا كبيرين.

ملاحظة بخصوص الحكومة الالكترونية: هذا إجراء صادق عليه البرلمان من خلال قانون إحداث الوكالة الرقمية، ولكننا نسجل غياب اعتمادات مالية مناسبة لتنزيل هذا الخيار الاستراتيجي خلال مناقشة القانون المالي ومناقشة الميزانية الرقمية لوزارة الصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

ملاحظة تهم تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة: مما يدعو للاستغراب هو أن المقاولات الصغرى قادرة على الحصول على قروض كبيرة وبفوائد قليلة وشروط ميسرة وعدة مرات، بعكس المقاولات الصغيرة التي لا تتوفر على هذه الامتيازات ويتم عرقلة ملفاتها وإثقال كاهلها بالفوائد.

ملاحظة تهم المنافسة: هنا أركز على المقاولات العمومية التي يجب إعادة النظر في قوانينها ومجالات تدخلها، وأن لا يتداخل عملها مع القطاع الخاص الذي يجب أن يتم تشجيعه ودعمه.

وفي الختام، نأمل أن يتم إحداث هيئة لتتبع أهداف التنمية المستدامة مثلما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول النامية والمتقدمة.

السيد الرئيس،

من خلال إلقاء نظرة على عرض مهام هذا القطاع، يظهر جليا أنه أصبح قطاع "كل ما من شأنه"، وهنا نتساءل معكم هل هنالك اختصاصات محددة بدقة لهذه القطاع؟ وماهي مجالات تدخلها؟ وماهي علاقاتها بباقي الوزارات والإدارات ومختلف الفاعلين؟

كما نسجل مواصلة إصلاح صندوق المقاصة، رغم اقتصار الدعم على غاز البوتان والسكر والدقيق، فإننا ندعو الحكومة أن تستمر في هذا الاصلاح، وان تسعوا أن يصل هذا الدعم بشكل مباشر للمواطنين المستحقين له وللمنتمين الى الفئات الهشة والفقيرة وبشكل حصري فقط.

ولا يفوتنا هنا التذكير أن غاز البوتان يستفيد منه عدد كبير من غير مستحقيه مما يؤثر على نسبة الدعم وعلاقتها بالأثر الاجتماعي.

وبخصوص السكر، فإن المستفيد الأكبر منه هو الشركات الكبرى، خاصة المشروبات الغازية والكحولية وشركات التغذية، في حين أن المواطن الفقير والبسيط لا يحس بأي فرق في الدعم المقدم للسكر عندما يقتنيه من السوق، هو وما يجعله مصدر دخل جديد على حد سواء.

وعندما نتحدث عن الدقيق المدعم، فإننا نسجل أنه ينقل إلى مخازن تفتقر لأدنى ظروف السلامة، ويبقى القمح مرتعا للحيوانات والقوارض والحشرات بشكل قد يؤثر بدرجة كبيرة على المعايير الصحية المطلوبة. وهنا نطرح سؤال المراقبة الصحية وظروف التخزين، فنهاك من لا يهمه سوى الربح بدون مراعاة هذا الأمر.

وفيما يتعلق بمراقبة الأسعار وبالأخص المحروقات فإن خطوة التحرير كانت شجاعة، وتقبلها المواطن رغم أنه تحمل تكلفتها، ولكن يجب أن تتم مراقبة هذه الأسعار وحماية المواطن من التلاعبات بالأسعار والتي نشهدها في اختلاف الأثمان، وهنا نتساءل كما جميع المواطنين ما مآل توصيات لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس النواب، والتي خلصت إلى عدة اختلالات؟

ونتساءل ونحن في نهاية ولاية هذه الحكومة نتساءل: أين السجل الاجتماعي الذي هللت به منذ تنصيبها في صيغتها الأولى؟ وماذا أعدت لإخراجه إلى حيز الوجود؟

ب- ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إن هذه المؤسسة الدستورية الحيوية تقوم بمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضا التي تعرفها بلادنا، والتي نهدف منها جميعا سواء كنا في المعارضة أو الأغلبية أو مهما كان تعدد مواقعنا ومواقفنا، نهدف منها لرؤية بلادنا تتقدم وتنمو وتحتل المكانة السامقة التي يطمح إليها كل مغربي.

ونحن جميعا شهود على الدينامية الكبيرة التي يسير بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهي دينامية جعلته فعلا شريكا حقيقيا

للبرلمان، خصوصا مجلس المستشارين، حيث نعتز بالإشادة بالشراكة بين مؤسستينا التي عبر عنها السيد رئيس المجلس خلال تقديم الميزانية الفرعية، وشريكا للحكومة في عملها، وقد ساهم هذا المجلس مساهمة فعالة في العديد من محطات العمل التشريعي الحكومي والبرلماني من خلال التقارير القيمة التي أنارت الرؤية حول عدد مهم من القضايا التي عرضت على المؤسسة التشريعية، سواء كان ذلك من خلال الإحالة البرلمانية أو من خلال الإحالات الذاتية، وبالتالي فهذه المؤسسة هي شريك بمعنى الكلمة للمؤسسة البرلمانية، وتقوم بدور كبير في مواكبة مؤسستنا ومدها بالأرقام والرؤى التي تسير في اتجاه تنمية مستدامة.

ولذا فيحق لنا أن نفخر بهذا المجلس الذي يضم بين أعضائه خيرة السياسيين والاقتصاديين والنقابيين والفاعلين الجمعويين، بما يضمن أن تخضع التقارير قبل صدورها لنقاش مستفيض بين هذه المكونات التي تمثل تركيبة الشعب ونخبه وأطره، وهو ما من شأنه أن يعطيها مصداقية أكبر ويجعلها أكثر واقعية وقابلية للتطبيق.

مما يدفعنا هنا إلى التنويه بالدور المهم الذي يلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في بلورة الرؤية الجديدة التي أعلن عنها جلالة الملك خلال افتتاح الدورة التشريعية الحالية والمتمثلة في صياغة نموذج تنموي جديد، وإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لنا قناعة مطلقة أنه لو تم تطبيق وتنزيل هذه التوصيات القيمة التي قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإصدارها لكان وضعنا ومؤشراتنا وترتيبنا تغير إلى الأحسن بصورة كبيرة، خصوصا مواضيع الاستهداف، إصلاح الإدارة، البيئة ... وغيرها من المواضيع التي كان سباقا لإثارتها، ولكن الحكومة لم تطبقها وبالتالي ضاعت علينا فرص مهمة لاختصار الوقت وسرعة التنزيل.

وتبقى هذه المؤسسة متميزة في تحقيق السبق لتناول مواضيع تهم المجتمع والدولة من قبيل "الحركات الاجتماعية الجديدة" و"شح المياه" و"النموذج التنموي الجديد".

وندعو إلى إحداث آلية تهتم بتتبع تنفيذ توصيات هذا المجلس لما تحمله من فوائد واقتراحات ستساهم لامحالة في الرقي بأداء مختلف المؤسسات ببلادنا.

ت- الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

تضطلع المندوبية السامية للتخطيط بدور محوري وأساسي في توفير المعطيات الإحصائية التي تساعد على تخطيط السياسات العمومية والتي تستجيب المنتظرات المواطنات والمواطنين، ولا يسعنا ونحن نناقش الميزانية الفرعية لهذا القطاع إلا أن نشيد بأطرها وكفاءاتها، منوهين بروح عملهم العالية خدمة للصالح العام، داعين الإدارة إلى التجاوب مع مطالب الموظفين واحترام ممثليهم النقابيين، ولا يفوتنا هنا دعوة الحكومة إلى التعامل الإيجابي مع المعطيات الرقمية لهذه المؤسسة الوطنية واعتبارها شريكا لا خصما؛ وبهذه المناسبة ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به المندوبية السامية ندعو إلى تنظيم لقاءات خلال السنة لتمكين السيدات والسادة المستشارين من التعاطي الموضوعي مع الإحصائيات العددية.

وندعو الحكومة إلى تمكين هذه المؤسسة من الموارد البشرية والمادية التي تمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها بنفس الروح وبنفس الجدية.

ث- الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش ميزانية مجلس المستشارين، نقف على الحيف الذي يطال عمل المجلس مما يستوجب السعي وفق منظور تواصلي محكم لتبليغ الرأي العام بالجهد المضني والكبير الذي يقوم به مجلس المستشارين بمختلف مكوناته، وكون عمله عمل وطني ينبني على حمل هموم المواطنين وانشغالاتهم إلى المجلس من أجل عرضها على الوزراء ومناقشتها وإيجاد حلول منطقية لها، وأن هذه المؤسسة هي تجسيد للديمقراطية، ومؤسسة دستورية مهمة في البناء الديمقراطي لبلادنا. فلا أحد يشكك في الدور الكبير الذي يلعبه البرلمان في الحياة السياسية المغربية، فهو أحد أعمدة الصرح الديمقراطي المغربي، وهو واجهة العمل السياسي ببلادنا، إذ أن كل الفرق والمجموعات النيابية بالإضافة إلى غير المنتسبين، كلها تمثل واجهة نضالية للأحزاب التي تنتمي إليها.

ونحن نناقش هذه الميزانية لا يسعنا إلا أن ندعو رئيس ومكتب المجلس إلى ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية عبر تحفيزات تتناسب واشتغالهم الذي يستحق التنويه والإشادة. كما ندعو الى الاهتمام بمنظومة التكوين التي يستفيد منها أطر وموظفو المجلس بكافة أصنافهم (رسميون، ملحقون، رهن الإشارة والمتعاقدون).

ولا يسعنا إلا أن ننوه بالأطر والكفاءات التي يزخر بها مجلس المستشارين، الذين يقومون بأعمال جبارة من خلال المواكبة والمساعدة والوجود المستمر، وأنهم يقومون بأعمالهم على أحسن وجه لتيسير عمل السيدات والسادة المستشارين، داعين إلى الإسراع في إخراج المنظام الجديد في حلة تضمن الترقي المنصف واعتماد الشفافية والمصداقية في تنزيله، عبر وضع الشخص المناسب في المنصب المناصب، لترشيد الحكامة داخل دواليب إدارة المجلس.

ج- الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق لااستقلالي للوحدة والتعادلية من باب إحقاق الحق

وممارسة المعارضة المسؤولة فإننا نشيد بقيام الوزارة بعدة مشاريع مهيكلة، من قبيل إنشاء صندوق خاص لمواجهة تداعيات كورونا وقيادتها لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات كورونا وتحديد الإجراءات المواكبة وتعبئة التمويلات الخارجية، كما ننوه بمواصلة الإصلاح الضريبي، واستمرار تنزيل المقتضيات الضريبة للمناظرة الثالثة للجبايات، حيث تم إدراج تدابير في قانون المالية 2021 و2020، مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية 130.13:

حيث عرفت سنة 2020 دخول حيز التنفيذ بعض المقتضيات في قانون المالية، إرفاق قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2018 بتقارير جديدة خاصة وتقرير إفتحاص نجاعة الأداء والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء. كما تم بدء الأعمال التحضيرية للمصادقة على حسابات الدولة بتنسيق بين الخزينة العامة للمملكة والمجلس الأعلى للحسابات، وأيضا مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية من أجل تكريس الالتزام بالنوع الاجتماعي.

ولا تفوتنا مناسبة مناقشة ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، أن نعبر أيضا عن استغرابنا غياب عدم مباشرة الحوار الاجتماعي القطاعي، مما يخلق احتقانا يؤثر على مردودية الموظفات والموظفين.

وفي ما يتعلق بالعلاوات داخل الوزارة خاصة بعد مصادقة البرلمان على إصلاح هذه المنظومة خلال قانون المالية لسنة 2014، نسجل استمرار التفاوتات بين المديريات نفسها، مما يخلق تناقضا بين موظفين ينتمون لنفس القطاع، فالوزارة مطالبة بتوفير عناصر الاستقرار وتحفيز وتأطير العنصر البشري لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية واقتصاد المعرفة، مما يدفعنا إلى مطالبتكم بالإسراع في إخراج النظام الأساسي لموظفي القطاع إلى حيز الوجود، ودعم مؤسسة الأعمال الاجتماعية كمؤسسة فتية والأخذ بيدها لتحقيق أهدافها، خصوصا أنها حديثة النشأة ويعقد عليها الموظفات والموظفون آمالا عريضة، وجمعية نساء وزارة المالية كجمعية هادفة وجدية تهتم بتثمين مقاربة النوع وإضفاء الطابع الاجتماعي على أنشطتها كفعل مواز يحفز الموظفات.

وبما أن من أولويات برنامج الوزارة هذه السنة تنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، أهمها الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية وخطة إنعاش الاقتصاد الوطني عبر تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، ومواصلة دينامية القروض المضمونة من طرف الدولة، فإننا ندعوكم إلى ضمان مبادئ الشفافية والمساواة في تنزيل هذه الإصلاحات.

وبخصوص مواصلة باقي الإصلاحات من قبيل: تنزيل الإصلاح الضريبي، متابعة تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، استكمال إصلاح الصفقات العمومية والمنظومة القانونية المؤطرة لمسطرة المحاسبة العمومية، مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع المخطط المحاسباتي للجماعات الترابية، دعم المقاولة وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار، مواكبة الفاعلين الاقتصاديين من خلال التخفيف من آثار جائحة "كوفيد-19" على الاقتصاد الوطني، إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة"، استمرار مواكبة السياسات القطاعية، مواصلة تفعيل الإيداع الإلكتروني للفواتير على مستوى المقاولات والمؤسسات العمومية، مواكبة العنصر البشري، تحسين ظروف العمل، فإننا نؤكد على ضرورة اعتبار البعد الاجتماعي في كل هذه الإصلاحات لما تعيشه البلاد من ظروف اقتصادية وسياسية في أفق الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

كما إننا ندعو إلى الإسراع بتنزيل الهيكلة الجديدة للوزارة بعد التغييرات التي لحقت بأدوارها واختصاصاتها.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم أهم ملاحظاتنا على مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية والعمومية التي تمت مناقشة ميزانياتها الفرعية داخل لجنتنا، نتمنى من الله أن تجد آذانا صاغية للتفاعل معها لما فيه خير وصالح وطننا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبراكاته.

3) مشاريع ميزانيات القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

بداية أود أن أعبر لكم عن اعتزازي بتناول الكلمة في هاته الجلسة المخصصة لدراسة مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021، والتي تعد فرصة للمناقشة والاستفسار وإبداء الملاحظات حول القطاعات الهامة والحيوية.

في البداية لابد أن من التعبير عن الافتخار والاعتزاز بتدخل الجيش المغربي وقوات الأمن بتعليمات من القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بكل حكمة وتبصر، على إثر الاستفزازات الخطيرة لميليشيات البوليساريو في المنطقة العازلة بالمعبر الحدودي الكركرات، المستهدفة لسيادة المملكة المغربية على أراضيها، من خلال عرقلة حركة التنقل المدني والتجاري، في تحد سافر لقرارات الأمم المتحدة وبعثة المينورسو، ونفتخر بالجهود الدبلوماسية الرصينة للمملكة المغربية.

وارتباطا بأمن المملكة الشريفة، نثمن عاليا المقاربة الاستباقية الأمنية وخطط العمل المتبعة في محاربة الإرهاب ومكافحة الجريمة بكل أنواعها، ونطالب بمزيد من التدخل خاصة في الأحياء الهامشية في المدن الكبرى.

كما لا يخفى عليكم أن بلادنا كغيرها من دول العالم تعرف تفشي جائحة كوفيد-19 الذي أثر على الاقتصاد المغربي بشكل ملحوظ، ورغم ذلك وبتوجيهات ملكية سامية حكيمة كانت المملكة سباقة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير حاسمة، ساهمت في الحد من آثاره، وهنا لابد من التنويه والإشادة

بالعمل الجبار لرجال السلطة وأعوانها ورجال الأمن والدرك وقوات الجيش الملكي والقوات المساعدة والأطقم الطبية طيلة 9 أشهر منذ شهر مارس 2020، ونسجل بكل ارتياح التنزيل السلس لتدابير الحجر الصحي الشامل، ورغم قلة الإمكانيات استطاع المغرب أن يقف في وجه هذه الجائحة. إلا أن الشهور الأخيرة عرفت وثيرة انتشار الفيروس تزايدا خطيرا، مما يستلزم معه اتخاذ بعض الإجراءات الحازمة لوقف انتشاره، وهنا لابد من التأكيد مرة أخرى أن العناية التي يوليها جلالة الملك لرعاياه تتضح من خلال قراراته الحكيمة والسباقة، من بينها اقتناء لقاح ضد فيروس كورونا الذي استبشر معه المغاربة خيرا.

وفي إطار انتشار هذا الفيروس الفتاك، فإننا نلاحظ تهاون شريحة كبيرة من المواطنين بعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أنفسهم والمجتمع، كما نسجل أن فئة من المواطنين لم يستفيدوا من الدعم الاجتماعي رغم أنهم يستحقونه، وهذا ما يفرض إخراج السجل الاجتماعي الموحد للوجود لكي يكون مرجعية أساسية في تقديم الدعم.

ا- قطاع الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

إن الهياكل المؤسساتية وباقي الأوراش الإصلاحية المرتبطة بقطاع الداخلية تستدعي انخراطا قويا وقدرة على الملاءمة والانسجام مع جهود كل الفاعلين، وذلك وفق منظور استراتيجي يتماشى مع الأبعاد التي رسمها دستور المملكة وذلك لتسريع مسلسل التحديث التي شاركت الحكومات المتعاقبة في إنجازه لتعزيز مجال الأمن العمومي، ومجال الحكامة الديمقراطية، صونا للحقوق الفردية والجماعية وذلك للمساهمة في التنمية البشرية والمجالية وبلورة خدمات القرب وانفتاح المرفق العمومي على الانتظارات الحقيقية والملحة للمواطنين لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتحقيق التنمية في كافة أبعادها، مع إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللاتمركز لتقوية وبناء الصرح الديمقراطي الذي يعتبر ورشا جديدا ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عرفت الإدارة الترابية توسعا متواصلا خلال العقود الماضية لمختلف التقسيمات الإدارية، مما نتج عنه تعدد كبير للوحدات الإدارية وحاجيا متزايدة للوسائل المادية والبشرية والتي لم يكن دوما من اليسير توفرها.

واعتبارا للمسؤولية المنوطة بوزارة الداخلية في توفير الظروف والوسائل لرعاية الحريات الفردية والجماعية وصيانة الحقوق وتدبير الشأن العام المحلي، فإن مسايرة التطور الذي عرفه المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد يقتضي التوجه نحو المفهوم الجديد للسلطة، والذي يتجلى في فتح الإدارة في وجه المواطن والاحتكاك المباشر به، وإشراكه في إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يواجهها، وهذا ما يتطلب النهوض بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية من طرف الإدارة الترابية وتذليل الصعوبات وتحفيز المبادرات، وذلك عن طريق عصرنة الإدارة الترابية للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها، وحسن تدبير الموارد البشرية وتعزيز التكوين والمراقبة والتفتيش وتتبع كافة الأنشطة الاقتصادية، وذلك بتفعيل دور مراكز الاستثمار للمساهمة في التنمية وتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل، زيادة على ضرورة عصرنة الإدارة الترابية، وذلك باعتماد سياسة عدم التمركز كقاعدة أساسية لتدبير الشأن العام، وتقريب الإدارة من المواطنين وتقديم الخدمات الضرورية بجودة عالية عبر تبسيط المساطر وتخفيض تكلفة الخدمات وتحسين جودتها.

وبخصوص الانتخابات المقبلة، فلابد من العمل، حكومة وأحزابا، على إنجاح هذه المحطة المهمة في تاريخ المغرب الديمقراطي، وذلك بإحالة مشاريع مدونة الانتخابات والقوانين التنظيمية للجماعات والجهات والعمالات والأقاليم على البرلمان لدراستها ومناقشتها بكل تأن وروية، وإشراك المجتمع وفعالياته للرفع من نسبة المشاركة والمساهمة في بناء المجتمع المغربي، إن بلادنا تقف على محك حاسم لإعادة الاعتبار للمؤسسات المنتخبة وتغيير نظرة المواطن المغربي وزرع الثقة في المؤسسات الدستورية، ولن يتأتى هذا إلا بتغيير الخطاب السياسي والرفع منه ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وارتباطا بالجماعات الترابية وفي مقدمتها الجهوية المتقدمة، فالظرفية تفرض ضرورة تفعيل هذا الورش الوطني حيث نثمن عاليا ترسيخ آليات التنمية الترابية والتعاقد بين الدولة والجهات كنمط جديد للحكامة، وهذا يتطلب مواكبة الجهات ومدها بالموارد المالية والبشرية ذات كفاءة عالية للتسيير، وترجمة هذه البرامج الكبرى على أرض الواقع لتسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية، وتوزيع الثروات على كل جهات المملكة بالعدل، حيث هناك بعض الجهات لا تتوفر على بنيات أساسية إلزامية رغم مؤهلاتها، مما يفرض التدخل بكل استعجالية للعمل على جعل الجهات منظومة متكاملة قادرة على جلب الاستثمارات والموارد المالية، كما يجب معالجة وتفعيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة، والعمل على إنجاح اللاتمركز الإداري، ومعالجة الفوارق الجهوية على مستوى خلق الثروة والمؤشرات المرتبطة بالحقوق الأساسية، والعمل على تقوية القدرات التنفيذية والتدبيرية.

وفي نفس الصدد، فإن الجماعات الترابية عرفت ترجعا في مواردها بسبب انتشار فيروس "كوفيد-19" وتوقف مجموعة من المؤسسات والشركات والأنشطة الخدماتية والتجارية والصناعية، مما أثر على المشاريع والاستثمارات وعلى عملها وبرامجها والتزاماتها تجاه الفرقاء والشركاء، من هنا وفي هذه الظروف الصعبة نقترح ضرورة مواكبة الجماعات الترابية التي تعرف صعوبات مالية وفتح باب الاقتراض مع وقف أداء الديون لمدة محددة ومصاريف تأخير سدادها وكذا الإسراع بطرح تعديل قانون الجبايات المحلية مع تطويره وفق توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجماعات المحلية، وبحكم فرض فيروس كورونا التعامل الرقمي، فمن الضروري تسريع هذه العملية، وهنا لابد من التنويه بعمل الوزارة على رقمنة الوثائق الرسمية كبطاقة

التعريف الإلكترونية والإسراع برقمنة الوثائق التي تصدرها الجماعات الترابية.

ولإعطاء التنشيط الاقتصادي على المستوى الترابي دفعة جديدة للأمام، فإن اللجان الجهوية الموحدة يجب أن تلعب دورها الأساسي في تنسيق تام مع المراكز الجهوية للاستثمار وتسهيل الاستثمار وتطوير العرض الترابي وجذب الاستثمارات المنتجة للثروة.

وفيما يتعلق بالأراضي السلالية والجماعية، نقترح بإدماج هذا الرصيد العقاري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة المجال الفلاحي، وتسريع عملية التسوية لبعض الملفات، خاصة التي تتمركز في محيط المدن الكبرى.

تلكم، السيد الوزير، السيدات والسادة المستشارين، بعض الملاحظات حول قطاع الداخلية الذي أبان في هذه الأزمة عن حنكة رجاله وعلو كعبهم وتعاملهم مع الأزمات بشجاعة، بتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم،

إنه موازاة مع تدعيم مسلسل عدم التمركز، فإن دور الهيآت المنشودة يبقى رهينا بتعزيز دور الهيآت المنتخبة في إطار اللامركزية لأن السعي وراء دعم عمل هذه الهيآت وتقوية دورها في مجال تدبير التنمية، ينطلق من ضرورة تحقيق التكامل والتآزر بينها وبين الدولة وخلق دينامية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعبئة كافة الموارد المحلية.

السيد الرئيس المحترم،

من هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ندعو الحكومة إلى تسخير وسائل العمل الضرورية وتوفير شروط استثمار أفضل للإمكانيات المحلية، وترشيد المجال والموارد الطبيعية وإدماج أراضي الجموع في التنمية الاقتصادية للجماعات، وتشجيع نهج الشراكة بين الفرقاء الجهويين والمحليين، كما نثمن عاليا الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية، كوزارة وصية على الجماعات المحلية، إلى مساعدة هذه الأخيرة على تطوير مناهجها لتدبير الشأن المحلي وذلك بعصرنة وهيكلة طرق عمل المجلس المحلي عن طريق تحديد أفضل لمهام الرئيس، وتفويض سلطات أكثر للجان الدائمة وتقوية المراقبة، وذلك عن طريق المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة التابعة للوزارة، وتكوين المنتخبين عن طريق الدورات التكوينية، للرفع من المستوى الكمي والكيفي للمنتخبين وفتح المجال أمامهم من أجل التعاون مع مؤسسات دولية تسهل للمنتخب المحلي والجهوي الاستفادة من التجارب الدولية في ميدان اللامركزية وخلق شراكة في هذا الميدان مع فاعلين اقتصاديين واجتماعيين.

السيد الرئيس المحترم،

إن التغطية الأمنية ضرورة ملحة في تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين، الشيء الذي يتطلب التنسيق المحكم لمجهود كافة المنظومة الأمنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستتباب الأمن والحد من الظواهر الإجرامية، وذلك وفق برنامج محكم مبني على دراسات دقيقة ومتكاملة، تراعي فيها المواصفات والمعايير الأمنية المعتمدة دوليا، وذلك باقتناء معدات للتجهيز والتدخل وكافة اللوازم الخاصة بالتشخيص القضائي، وتزويد المصالح الأمنية مركزيا وجهويا بكافة وسائل النقل والأجهزة المعلوماتية وغيرها، للرفع من نجاعة المصالح الأمنية.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر ملف الهجرة السرية من بين الأولويات التي عكفت الحكومات المغربية على تدبيرها مع الشركاء الأوربيين، وذلك في إطار مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ونظرا لأهمية هذا الملف وانعكاساته الإنسانية فقد سطرت هذه الحكومات استراتيجية خاصة لتدبير ملف الهجرة غير الشرعية، وذلك في إطار مقاربة شمولية تجمع بين الجوانب الوقائية والزجرية مرتكزة بالأساس على الجوانب السوسيواقتصادية واجتماعية، كما أن المغرب عمل على تجهيز النقط الحدودية وقطع الطريق على كل ما من شأنه أن يهدد أمن وسلامة واستقرار البلاد، وذلك في إطار الالتزام التام بالأعراف والضوابط القانونية المعمول بها دوليا في مجال حقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أصبح موضوع الجهوية المتقدمة في المغرب وخاصة في الظروف الحالية ضرورة يقتضيها التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وقد أجمع الكل حول هذا المبدأ العام للجهوية المتقدمة، حيث ظلت بعض الأسئلة عالقة حول مفهوم الجهوية وعلاقتها باللامركزية وحول أشكال تفاعلها مع التنظيم الجماعي، وحدود ارتباطها باللاتمركز الإداري وتموقعها من الإدارة الترابية والجغرافية الإدارية.

ب- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

تعتبر المبادرة معركة حقيقية ضد الفقر، وذلك بعد إعلان جلالة الملك للتنمية نصره الله انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تشكل مشروعا مجتمعيا حقيقيا، حيث إنها تهدف إلى التأهيل الاجتماعي للبلاد، وذلك من خلال تعزيز إعادة إدماج الساكنة الأكثر فقرا في النسيج الإنتاجي، حيث حرص جلالته منذ اعتلائه العرش إعطاء الأولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين ظروف عيش المواطنين لترسيخ المواطنة الكاملة.

السيد الرئيس المحترم،

إن حجم الميزانية المرصودة للقطاع تظل محدودة بالنظر للمهام الموكولة إليه، وبالتالي فإنها لا تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين.

إن المهام والمسؤوليات المنوطة بوزارة الداخلية تجعلها تسمو وتفوق مستوى مناقشة أو دراسة الأرقام أو الاعتمادات المرصدة، لأن حجمها يبقى قليلا بالمقارنة مع حجم المهام والتطلعات المطلوبة، لكننا نسجل بارتياح الأجوبة المسؤولة والمتفائلة للسيد الوزير باللجنة أثناء تقديمه لمشروع

الميزانية بالمجلس والتي أبانت من جديد على الاهتمام والجهود المبذولة من طرف الوزارة للاستجابة لمطالب الفرقاء السياسيين وطموحات الشعب المغربي.

ت- قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

يسرني أن أساهم في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وذلك بالنظر إلى الأدوار الأساسية التي يضطلع بها في الاقتصاد الوطني، إذ أنه ما أن يذكر اسم التجهيز والنقل، ينصرف بالنا إلى السدود، الطرق، المطارات، المقالع... وغيرها، لذا فإننا سنركز في تدخلنا على أهم القطاعات التي تدخل في نطاق اختصاصات الوزارة، بداية نطالب ووفقا للدستور اعتماد الحكامة المجالية والتوزيع العادل لبرامج الطرق بين جميع أنحاء المغرب.

السيد الرئيس،

إن تحقيق اللاتمركز بالنسبة لقطاع التجهيز من شأنه دعم الجهوية المتقدمة وخلق مخاطب رسمي محلي قوي، وذلك نظرا لقلة الموارد البشرية المؤهلة لبلورة إستراتيجية الإدارة المركزية محليا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نسجل ضعف الانفتاح والتواصل مع الساكنة محليا، الأمر الذي يخلق احتقانات اجتماعية يشكل قطاع التجهيز فيها حجر الزاوية، خاصة في ظل غياب وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات بالعالم القروي، مما يؤدي إلى تكريس العزلة وارتفاع نسبة الهجرة.

السيد الرئيس،

إنه على الرغم من المجهودات المبذولة بالعالم القروي خاصة ما يتعلق بشبكة الماء والكهرباء، فإنه على مستوى البنيات التحتية، خاصة ما يتعلق بالطرق، فإنه يلاحظ أن هناك خصاصا كبيرا في هذا المجال، مما يجعل نقل وإسعاف المرضى أمرا صعبا في المناطق الجبلية والنائية.

إن العالم القروي لا زال يعاني من العزلة نظرا لما آلت إليه حالة الطرق الثلاثية والثانوية من تدهور، حيث إن سكان البادية والمناطق الجبلية لا يزالون محرومين من الربط بينهم وبين المدن والمراكز الحضرية لتنشيط الحركة التجارية والصناعية والسياحية والاجتماعية، هذا العالم القروي الذي يعاني من قلة، إن لم نقل انعدام الشبكة الطرقية، مما يجعل البادية المغربية والمناطق الجبلية تئن تحت وطأة التهميش واللامبالاة والعزلة، في غياب شبكة طرقية معبدة، حيث إن أغلبية هذه الطرق يتوقف السير بها بمجرد تهاطل الأمطار الأولى، فتصبح القرى معزولة لعدة أسابيع، بل لعدة شهور بها، فيتوقف النقل والتموين، وتحركات المواطنين، مما يجعل العديد منهم يفكر في الهجرة إلى المدن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إنه انطلاقا من ربط المسؤولية بالمحاسبة وتكافؤ الفرص بين الجميع، نتساءل عن الإجراءات المزمع اتخاذها للقطع مع اعتماد الريع من خلال منح رخص المقالع وغيرها من المنافع التي تدخل تحت يافطة الوزارة.

نود أن نثير انتباه الحكومة، ومن خلالها الوزارة، إلى ضرورة تسريع وثيرة إنجاز مجموعة من المشاريع المبرمجة التي أعطيت انطلاقتها منذ سنين، ومنها التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله، مما يضرب في الصميم مصداقية الجهات المسؤولة على تنفيذها.

ث- قطاع النقل:

i. المكتب الوطني للسكك الحديدية:

إنه على الرغم من التنبيهات والملاحظات التي ما فتئ الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ينبه إليها في شأن الخدمات المقدمة من طرق المكتب الوطني للسكك الحديدية، مازال هذا الأخير لم يرقى إلى تطلعات المسافرين وخاصة في أيام الذروة والعطل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

ii. الموانئ:

لا أحد ينكر ما لهذه المنشآت من أهمية قصوى، سواء تعلق الأمر بنقل البضائع أو المسافرين، ونخص بالذكر ميناء طنجة المتوسط، الذي يعد مفخرة يمكن أن نعتز بها، غير أن هذا لا يمنع، السيد الوزير، من إبداء بعض الملاحظات التي تتجلى في التسيير البيروقراطي للبعض منها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إن الموانئ والمطارات تعد بوابة المغرب على العالم، لذا يتعين ويتوجب العناية بها عبر تجويد الخدمات، وفي هذا الصدد ندعو إلى خلق توازن مجالي لمثل هذه الخدمات.

iii. حوادث السير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ،

مازالت حرب الطرقات تحصد أرواحا عديدة، مما يكلف ميزانية الدولة خسائر جمة وجسيمة، على الرغم من المجهودات المبذولة في هذا المضمار، إن المسؤولية مشتركة منها ما يتعلق بالعنصر البشري، ومنها يتعلق بالبنية الطرقية وغياب المراقبة الصارمة..

ج- قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إنه لا يخفى على أي أحد كون القطاع الذي تدبرونه قطاع مهم وحيوي، بالنظر إلى كونه سيساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية، وأحيطكم علما، السيد الوزير، أن تدخلي سينصب على القطاعات التي تنطوي تحت الوزارة التي تشرفون على تسييرها. إلا أن أول ملاحظة يمكن تسجيلها على الميزانية المرصودة هو وجود تفاوتات فيما يخص الاعتمادات الممنوحة لفائدة الجهات، كما نسجل كذلك أن الميزانية المخصصة للاستثمار عرفت نقصا في الاعتمادات، الأمر الذي سيؤثر لا شك على البرامج الاستثمارية.

وغير خاف عليكم أن صندوق التنمية القروية يساهم مساهمة فعالة في التنمية، سؤالنا عن مدى مساهمته في تنزيل إعداد التراب الوطني، إلى جانب إعداد التراب هناك مسألة التعمير إذ أن أول ملاحظة يمكن تسجيلها هي غياب رؤية واضحة في المجال، حيث يعود السبب في ذلك حسب رأينا هو كثرة المتدخلين، لذا ندعو إلى التفكير في صيغة قمينة تمكن من إعداد رؤية منسجمة ومتناغمة، وهذا الأمر لن يتأتى إلا إذا عملت الوزارة على التسريع بإخراج بعض تصاميم التهيئة العالقة.

السادة الوزراء المحترمين،

إن الوكالات الحضرية هي مؤسسة مهمة في مجال التعمير، إلا أن اختصاصاتها تبقى في بعض الأحيان مبهمة وغير مفهومة، لذا نطلب منكم، السيد الوزير، تنويرنا من أين تبتدئ مسؤوليتها وأين تنتهي.

إلى جانب العالم الحضري، هناك عالم إسمه العالم القروي، وهنا نتساءل ماذا أعدت الوزارة من قوانين تراعي خصوصياته؟ وما هي التسهيلات المتاحة أمام هذه الساكنة؟

كما سبق أن أسلفت في البداية، إن القطاع الذي تدبرونه قطاع مهم يطال عددا كبيرا من المجالات، على رأسها قطاع الإسكان، هذا القطاع الذي قيل ويقال عنه الشيء الكثير، ولكي نكون عمليين ندلي ببعض الملاحظات والاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على تخطي مجموعة من العقبات منها:

- تنويع المنتوج السكني وتجويده؛
- مراقبة المواد المستعملة في البناء؛
- إعادة النظر في ضريبة الجوار؛
- العناية بالدور الآيلة للسقوط والعتيقة لتفادي الخسائر المادية والبشرية؛
- المطالبة بإعادة النظر في مسألة الطلب والعرض في السكن؛
- القيام بإحصاء شامل للأحياء الصفيحية لمحاربة السكن غير اللائق.

أما فيما يتعلق بسياسة المدينة، فإن أول ملاحظة يمكن تسجيلها، هي غياب نسق معماري متجانس، وفي هذا الإطار ندعو السيد الوزير إلى إيجاد بديل لهذا الواقع.

ملاحظات عامة:

- بخصوص الهندسة المعمارية، ندعو إلى بناء مدارس جديدة وخاصة بمدينة العيون، حاضرة الأقاليم الجنوبية الصحراوية؛
- المطالبة بإعادة النظر في مسطرة الاستثناءات وإيجاد صيغ قانونية لضبطها؛
- تفعيل خدمات الشباك الوحيد.

4) مشاريع ميزانيات القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التالية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛ كونه مناسبة سنوية نتقاسم فيها الانجازات والتحديات لكل من القطاعات التالية:

ا- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

لقد عاش المغرب كباقي دول العالم هذه السنة، ظروفا استثنائية جراء انتشار الوباء العالمي فيروس كورونا المستجد، والذي خلف تداعيات على عدة مجالات بسبب فرض حالة الطوارئ الصحية، وهذا القطاع هو الآخر لم يسلم من الآثار السلبية لهذه الجائحة، لكن وبفضل السياسة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، واصل الحقل الديني ببلادنا إصلاحاته التي همت عدة مناحي وجوانب، وبفضلها تحققت عدة مكتسبات ومنجزات في إطار تنشيط الحركة الفكرية والتعريف بالكتاب الإسلامي، كما أن الوزارة كانت مدعوة لتنفيذ جميع الأوراش المتعلقة بالإستراتيجية العامة لتأهيل الحقل الديني، وتطويره، وتجديده، وذلك وفق الموارد المالية المتاحة برسم القانون المالي 2020 والقانون المالي التعديلي.

السيد الرئيس،

إن أعضاء الفريق استقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، ونحن بصدد مناقشة الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2021، نثمن عاليا استراتيجية الوزارة المستلهمة من التوجيهات الملكية السامية لأمير المؤمنين، وبشكل خاص من الخطب الملكية السامية، المرتكزة بالأساس على سلامة العقيدة وتقوية القيم الإسلامية ووحدة المذهب المالكي، والعناية بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وتعميق الروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي تجمع المغرب بإفريقيا، كما نطلب من الوزارة بذل المزيد من العناية الإصلاح

الحقل الديني في ظل هذه الظروف الصحية الصعبة التي تمر منها بلادنا كباقي دول العالم في ظل جائحة كورونا وما يصاحبها من تدابير وقائية واحترازية.

كما نثمن عاليا ما قامت به الوزارة خلال مرحلة الحجر الصحي من أدوار توعوية في المجال الديني، وذلك بإحيائها لبعض المناسبات الدينية والوطنية من خلال توجيه الخطباء والوعاظ والمرشدين والمرشدات لتناول مواضيع تتعلق بهذه المناسبات، واتسخلاص العبر المستفادة منها، بتنسيق بين المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية وبين المجالس العلمية المحلية، بهدف تجسيد عمق الهوية الوطنية، وإبراز محطات الصمود التي خلدها سجل التاريخ المغربي، في ظل التلاحم بين مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاياه الأوفياء، واعتبارا لما يكتسبه منبر الجمعة من أهمية في حياة المواطنين وارتباطه بقضاياهم وانشغالاتهم، حيث عملت الوزارة في ظل هذه الظروف على تعميم خطبة منبرية موحدة على صعيد مساجد المملكة يوم الجمعة 13 مارس 2020، تضمنت توجيهات وقائية من هذا المرض المستجد من خلال ربط مفهوم النظافة بفكرة الطهارة التي دعا إليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، تحقيقا لطهارة المسلم في روحه وبدنه وبيئته، كما أكدت على ضرورة الالتزام بقواعد النظافة العامة واتباع النصائح الطبية الصادرة عن الجهات المختصة.

كما ننوه بالمجهودات المبذولة في مجال حفظ المخطوطات، كما ندعو إلى مواصلة العمل على تدبير شؤون القيمين الدينيين وتنظيم المهام الدينية والمهام المساعدة وتوفير قيمين دينيين مؤهلين لمزاولة هذه المهام القادرين على المساهمة في تنفيذ برامج إعادة تأهيل الحقل الديني، مع الاهتمام بالأوضاع المادية للقيمين الدينيين المكلفين، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية القاضية بتحسين وضعية أئمة المساجد، وبذل المزيد من الاهتمام بالتأطير الديني محليا وجهويا ووطنيا، من أجل تحقيق غايات سامية، من أهمها حفظ الدين، وصون تدين المغاربة في ظل ثوابتهم الدينية، والعمل على تأهيل المساجد المغلقة، وصيانتها والمحافظة على المساجد التاريخية، وتحسين جودة أماكن العبادة وتوفير أكبر قدر ممكن من شروط الراحة والسلامة في أماكن العبادة.

كما ندعو في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلى تسوية الوضعية القانونية لمدارس التعليم العتيق، والإهتمام بتحسين الأوضاع المادية للمديرين والأطر التربوية، وتحسين ظروف الحياة المدرسية الخاصة بالمتمدرسين، وضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين، والحفاظ على سلامة صحتهم في ظل الوضعية الوبائية التي تعيشها بلادنا، وتعزيز الانفتاح على تجارب نظيراتها بدول العالم الإسلامي في إطار التعاون الثنائي، وعلى المنظمات الدولية في إطار التعاون المتعدد الأطراف، وتعميق التشاور بشأن اقتراح مشاريع الاتفاقيات الدولية المزمع إبرامها، وتتبع تنفيذ مقتضياتها ومتابعة تفعيلها.

وندعو إلى بذل كل المساعي الرامية إلى تعميق وتقوية علاقات التعاون مع القطاعات والهيئات الوطنية، وتعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع فعاليات المجتمع المدني، من خلال اعتماد دليل للمساطر والجوانب المرتبطة بتدبير مختلف عناصر الشراكة بين الوزارة والجمعيات، عبر بناء شراكات قوية وجادة تلبي الحاجيات الملحة للفئات الأكثر هشاشة، خاصة الشباب والنساء والأشخاص في وضعية صعبة، ودعم الأنشطة التي تهدف إلى تكثيف وتنسيق الجهود للنهوض بالمجال الاجتماعي وبالمجال التكافلي والتضامني وتقديم حلول ناجعة للمشاكل التي تعاني منها بعض الفئات الهشة.

والمزيد من العمل لإحياء التراث الإسلامي، وتنشيط الحركة الفكرية، والتعريف بالكتاب الإسلامي، ودعم البحث العلمي وتطوير وسائله، من خلال طبع المؤلفات وتنظيم الأنشطة الثقافية التي تعنى بالتعريف بهذه الإصدارات، وترجمة بعض الكتب المبسطة والدروس الحسنية إلى اللغات الأجنبية، وترميم المخطوطات ببعض الخزانات الحبسية وفهرسة بعض المطبوعات وإصلاح بعض مكتبات الأوقاف وتجهيزها بالأدوات والمعدات اللازمة.

كما ندعو وبإلحاح إلى تسجيل تلاوة المصحف المحمدي المرتل بصوت قارئ واحد متخصص، وإعداد المصحف المحمدي الشريف بالقلم القارئ بالخط المغربي المبسوط وبقراءات القراء المغاربة.

أما في مجال العناية بأفراد الجالية المغربية بالخارج، فالوزارة مدعوة أكثر من أي وقت مضى في مجال التأطير الديني لتحصين جاليتنا من الغلو والتطرف، وذلك من خلال العمل على مواصلة إرسال البعثات الدينية خلال شهر رمضان الأبرك وكلما اقتضى الأمر ذلك، والرفع من عدد الوعاظ والواعظات والمشفعين في العديد من الدول.

السيد الرئيس،

في مجال التعاون الدولي، فإن الوزارة مطالبة بتفعيل ترسانة الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتعاون الإسلامي ودراسة مشاريع الاتفاقيات الجديدة مع مجموعة من الدول العربية والإسلامية والإفريقية.

أما في مجال الشؤون الاجتماعية، فلابد من من العمل على تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع فعاليات المجتمع المدني، على ضوء دليل المساطر والجوانب المرتبطة بتدبير مختلف عناصر الشراكة بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجمعيات.

وفي الميدان التشريعي، فلابد من التسريع بسن مسطرة خاصة لتحفيظ الأملاك العقارية الموقوفة، على غرار المساطر الخاصة للتحفيظ التي تستفيد منها أملاك الدولة الخاصة وأملاك الدولة العامة، والأراضي السلالية، بغية تسريع تعميم نظام التحفيظ العقاري على الأملاك المحبسة، وتجاوز صعوبة إثبات الصفة الحبسية للأملاك الموقوفة أثناء النزاعات القضائية المتعلقة بالتحفيظ.

والعمل على تعديل القرار رقم 257.13 الصادر في 22 من جمادى الأولى 1434 (3 أبريل 2013) المتعلق بمصنفة ميزانية الأوقاف العامة، لملاءمة مقتضياته مع الأحكام الجديدة التي أدرجت في المادة 138 من مدونة الأوقاف، والتي توجب تقديم النفقات في الميزانية في شكل برامج ومشاريع وعمليات.

والتسريع بإعداد قرار لتحديد الأعمال التي تندرج ضمن كل مهمة من المهام الدينية، المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.14.104 الصادر في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014). وتحديد الضوابط وكيفيات ممارسة هذه الأعمال، تفعيلا لأحكام المادة 6 من هذا الظهير، لسد الفراغ التشريعي، ووضع نظام قانوني يمكن من تحديد مضامين هذه المهام، وتحديد مسؤوليات القيمين الدينيين عند الاقتضاء.

والعمل على تعديل قرار نظام الدراسات والامتحانات بمؤسسات التعليم العتيق، تطبيقا للآثار القانونية الناتجة عن إلحاق الجامع والمدرسة بجامعة القرويين.

وتحديد مضامين مواد الدراسة بسلك العالمية العليا بكل من جامع القرويين ومدرسة العلوم الاسلامية، تفعيلا لمقتضيات المادة 5 من القرار رقم 1.45.17 الصادر في 20 أبريل 2017 في شأن تحديد نظام الدراسات والامتحانات بسلك العالمية العليا.

السيد الرئيس،

ب- بالنسبة لإدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية:

أود باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، أن نقف جميعا ترحما على كافة أرواح شهدائنا من أفراد قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة والأمن الوطني، ودعواتنا من هذا المنبر إلى العلي القدير أن يتغمد أرواح شهدائنا الأبرار برحمته الواسعة الذين وهبوا حياتهم فداءا للوطن ودفاعا عن وحدته الترابية، وتحية إكبار لهذه القوات الساهرة على أمننا وسلامتنا.

كما نثمن مضامين هذا المشروع الذي بلورته قد تتم وفق مرجعية منبثقة من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، والتي تتجلى مرتكزاتها في مواصلة تعزيز وعصرنة الخطط الدفاعية والأمنية لحماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية وفق الحدود البرية والبحرية والجوية، ومواصلة مساهمتها المتميزة في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين، وفي عمليات الإنقاذ والإغاثة وفك العزلة والمساعدة الإنسانية لفائدة سكان المناطق النائية والمنكوبة، ومواصلة تفعيل الخدمة العسكرية ومساهمة القوات المسلحة الملكية في تكوين الشباب وإعدادهم لتسهيل اندماجهم المهني والاجتماعي، وتحسين ظروف العسكريين من خلال تنفيذ الشطر الثالث من الزيادة في أجورهم، ودعم المشاريع الإجتماعية لفائدة منتسبي القوات المسلحة العاملين والمتقاعدين وذويهم.

كما إن السياسة التي تقودها بلادنا بخصوص قضية وحدتنا الترابية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أغاضت الأطراف الأخرى وجعلتها تلجأ إلى ممارسات يائسة لعرقلة حركة المرور بمعبر الكركرات الحدودي، وهي ممارسات حمل فيها المغرب الأمم المتحدة المسؤولية عن تبعاتها الاستفزازية، وسيواصل تشبثه بالعملية السياسية في إطار الاحترام التام لأسس الموقف المغربي، والتي أكد عليها جلالته نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء.

أما بخصوص الميزانية المخصصة لهذا القطاع الهام برسم هذه السنة المالية 2021، فلا تجدون من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا التأييد المطلق، لأن الرقم المخصص لها مهما يكن يبقى متواضعا مقارنة مع المهام الموكولة لهذا القطاع الهام، وخاصة في ظل هذه جائحة كورونا، لأن قضايانا العادلة وبالأخص قضية وحدتنا الترابية والتي تعتبر من الثوابت الأساسية، والتي تتطلب تجنيد كل طاقاتنا وامكانياتنا لتأكيد حقوقنا على أقاليمنا الجنوبية في إطار الالتزام بالشرعية الدولية، وذلك سيرا على النهج الحكيم والمتبصر الذي خطط له المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وسار عليه وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لأننا كفريق سياسي، نتتبع بكل مسؤولية تطورات قضيتنا خصوصا وأن بلادنا عازمة كل العزم على طي هذا الملف بشكل نهائي في نطاق احترام السيادة الوطنية، وذلك بإقرار الحل السياسي المتمثل في الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية، الذي لقي تجاوبا واسعا من قبل المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

كما أن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يغتنم الفرصة ليثمن عاليا الدور الأساسي الذي تبذله قواتنا المسلحة الملكية، تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وينوه بالمجهودات الجبارة المبذولة في إعداد خطة عمل وقائية واستباقية ترمي إلى الحفاظ على وحدة التراب الوطني وتعزيز أمن المواطنين، وضمان استقرار بلادنا والمحافظة على أمنها ومواجهة كل التهديدات والمخاطر الناتجة عن تنامي عمليات الإرهاب والهجرة السرية والتهريب، ومكافحة ظاهرة الاتجار في البشر والأسلحة والمخدرات وغيرها، كما نسجل بكل فخر اعتزازنا بمستوى التكوين والتدريب الذي تتوفر عليه قواتنا المسلحة الملكية للتصدي لكل من تسولت له نفسه أن يقتحم وحدتنا ويعكر صفو السلام في المنطقة.

السيد الرئيس،

ت- أما بالنسبة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

فالمكانة التي بوأها جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، نظرا للأدوار الطلائعية التي لعبتها، بهدف لم شمل هذه الأسرة وذلك بإحداث المندوبية السامية والمجلس

الوطني، إضافة إلى سنه للنصوص والقوانين الكفيلة بالعناية بها وتكريمها وتحسين أوضاعها الاجتماعية وأحوالها المعيشية وإدماجها في المجهود الوطني وإبراز أمجادها التاريخية وأدوارها البطولية والتي تتجسد في ملحمة ثورة الملك والشعب.

كما أن العناية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والمتعلقة بالأوضاع الصحية والاجتماعية لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذوي حقوقهم، وحسن تدبير المنافع والامتيازات المخولة لهم، ومباركته لكافة الخطوات والمبادرات وكل ما من شأنه إثراء الرصيد التاريخي لملاحم الحرية والاستقلال على نسقية صيانة الذاكرة الوطنية، واسترجاع الوثائق المتعلقة بفترة الكفاح الوطني والمودعة بمراكز الأرشيف بعدة بلدان أجنبية، لإتاحتها للباحثين المغاربة، وإعطاء الأهمية للفضاءات التربوية وتعميمها في جميع المؤسسات، من أجل الحفاظ على ذاكرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير.

السيد الرئيس،

ث- وبالنسبة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، نستحضر السياق الذي تشتغل فيه الدبلوماسية المغربية هذه السنة، وهو سياق استثنائي بكل المقاييس، ذلك أن الجائحة الصحية العالمية كان لها أثر كبير على الأفراد والدول والمجتمعات، فأثرها لم يقتصر على طرق الاشتغال فحسب، بل امتد إلى تغيير سيرورتها من الأولويات والقضايا المطروحة في الأجندة الدولية، لأن قضية الأمن الصحي أصبحت تتصدر اهتمامات المجتمع الدولي.

لكن وبفضل التوجيهات الملكية السامية، ظلت الدبلوماسية المغربية وفية لنهجها القائم على الالتزام بالعمل المشترك لتدبير التحديات الدولية المتزايدة، وتكريس قيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر، والتشبث بالحل السلمي للنزاعات، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية واستقلالها السياسي.

لذا فإن خصوصية وطبيعة عمل وزارة الخارجية والتعاون دائما، لا تقاس بمستوى الإمكانيات المالية المرصودة لبرنامج العمل، بل بالمجهودات التي تقوم بها ومدى دينامية الجهاز الديبلوماسي والقنصلي، لتحقيق الأهداف المنشودة وتعزيز المكتسبات وتحصينها.

فقد تبنت بلادنا منذ عقود نهج التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وحرية المبادرة للدفاع عن المصالح الحيوية لبلادنا وتكريس إشعاعه كبلد مسؤول وذو مصداقية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وقد برهنت النتائج المحصلة عليها في هذا الشأن على صواب النهج وحسن الاختيار.

وانطلاقا من اختياراتنا والتزاماتنا الدولية، ومن مبادئ وثوابت وقيم الدبلوماسية المغربية المتمثلة بالأساس، في الدفاع على قضيتنا العادلة والشرعية، قضية الوحدة الترابية في أفق الطي النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نثمن عاليا الدينامية التي أطلقتها بلادنا حول مغربية الصحراء، وإقناعها لمجموعة من الدول بسحب اعترافها بالكيان الوهمي، ليصل عدد الدول التي لا تعترف بها إلى 164 دولة والتي تساند الوحدة الترابية للمملكة وسيادتها على أقاليمها الجنوبية وتدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

كما نثمن سياسة جعل مدينتي الداخلة والعيون قطبين دبلوماسيين، بما يكرس سيادة ووحدة الأراضي المغربية ويسفه أطروحات الخصوم، فقد تمكنت بلادنا خلال سنة 2020 من إقناع 16 بلدا إفريقيا بفتح قنصليات عامة بالمدينتين، وتعزز هذا النهج بفتح قنصلية جديدة لدولة الإمارات العربية الشقيقة في العيون والتي احتضنت المنتدى الوزاري الثالث "المغرب - دول جزر المحيط الهادي" والذي تبنى إعلانا سياسيا داعيا لمغربية الصحراء ومبادرة الحكم الذاتي، وبموازاة ذلك، اعتمد المغرب قانونين يرومان تحيين حدود المياه الإقليمية للمملكة ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وضم سواحل الصحراء المغربية.

كما أن الظرفية الدولية المليئة بالمتغيرات المتسارعة، وحتى تكون جميعا في مستوى المسؤولية والفعالية، فإننا مدعوون أكثر من أي وقت مضى بتعبئة الإمكانيات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي لبلادنا، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي، وتحصين مصالحه الإستراتيجية، وتوسيع دائرة تحالفاته وشركائه، وتقوية قدراته الدبلوماسية، وبذل مزيد من الحرص والتأهب وتعبئة كل الطاقات، نساء ورجالا، والانفتاح على كل الواجهات والمستويات من أجل رفع التحديات، سواء على المستوى الداخلي بتأهيل الاقتصاد الوطني واستقطاب رؤوس الأموال لإنعاش الاستثمار، أو على المستوى الدولي لإفشال كل المناورات التآمرية وصيانة وحدتنا الترابية والتصدي للخصوم في المحافل الدولية، في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود، كقضايا اللجوء والهجرة، وشبكات الاتجار في البشر، وتهريب المخدرات والأسلحة، والحركات التي تهدد السلم الإقليمي والدولي، ومكافحة الإرهاب والتطرف، لتعزيز موقع بلادنا كواجهة دولية وإقليمية وتيسير التوافقات حول القضايا المحورية، وتقوية التعاون وبناء القدرات لمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

تتوفر بلادنا على عدد مهم من المغاربة القاطنين بالخارج، تقدر بحوالي 5 ملايين مواطنة ومواطن يحتفظون ولله الحمد بعلاقات وطيدة مع البلد الأم وبشعور قوي بالانتماء إلى الوطن، ويتميزون ببنية متعددة الخصائص

والمكونات.

كما أن بلادنا اليوم توجد في منعطف هام يتميز بالإصلاحات المهيكلة التي تم إعطاء انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والهادفة إلى مواجهة تداعيات كورونا، في أفق خلق نموذج تنموي تنافسي يرتكز على وضع الرأسمال البشري واللامادي في صلب المشروع المجتمعي، من خلال سياسات عمية متجددة وبرامج عمل تهدف إلى مواجهة التحديات والاستجابة لطموحات وانتظارات المغاربة بما فيهم المقيمين بالخارج.

فدستور 2011 وخاصة الفصول 16-17-18 و163 منه، وخطاب 6 نونبر 2005، و30 يونيو 2012 و30 يوليوز 2015 و20 غشت 2016 وغيرها، كانت كلها محطات هامة تترجم وتؤكد المكانة التي يحتلها مغاربة العالم داخل المجتمع المغربي قاطبة، والتعديل الحكومي الأخير الرامي إلى ضم قطاع المغاربة المقيمين بالخارج إلى وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، له دلالته المهمة المتمثلة في وضع قضايا مغاربة العالم في صلب اهتمام الدولة المغربية من أجل تجويد الخدمات القنصلية، وتبسيط وتوحيد المساطر المتعلقة بها، ووضع منصة "Maroc-Acces" وتسجيلها وفق المواصفات الدولية واعتبارها كمدخل لطلب التأشيرات والتراخيص الإلكترونية لدخول المغرب (AEVM[1])، لكون المجتمع يتطور باستمرار وهذا يتطلب تنزيل سياسة عمومية خاصة، تأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم ومتطلباتهم المتغيرة باستمرار وتعبئتهم لدعم بلدهم الأصلي المغرب، وتعزيز مساهمتم في النمو السوسيو اقتصادي، ودعم استثماراتهم بوطنهم الأم بدءا من مرحلة التفكير في المشروع إلى مرحلة الإنشاء، وتعبئتهم في إطار الدبلوماسية الاقتصادية -وإشراكهم في مبادرات التنمية الاجتماعية وإشراكهم في الدفاع على مصالح المغرب ببلدان الإقامة وتنمية بلدهم الأصلي، والحفاظ على حسهم التضامني والتطوعي، وتبنيهم لهموم الوطن وقضاياه، وإعداد سياسة حكومية واضحة في مجال الهجرة، والسهر على اندماج المهاجرين اللاجئين وتتبع تنفيذها لتيسير الاندماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين واللاجئين المقيمين في المملكة المغربية - وتقديم كل المساعدات الاجتماعية والإنسانية وتسهيل الاندماج في حالة الرغبة في العودة إلى بلدانهم.

والعمل على تعزيز البعد الترابي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج والاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وذلك بشراكة مع كل الفاعلين الترابيين لتعبئة مغاربة العالم بكل مكوناتهم، وخاصة الكفاءات منهم والمستثمرين للمساهمة في البرامج والمشاريع التنموية، وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في بلدهم الأصلي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) <u>مشاريع ميزانيات القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة ميزانيات القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

لقد دعا جلالة الملك محمد السادس الحكومة في خطاب العرش الأخير ألى دعم صمود القطاعات المتضررة بسبب جائحة فيروس كورونا، والحفاظ على فرص الشغل، وعلى القدرة الشرائية للأسر التي فقدت مصدر رزقها، مع تأكيد جلالته على أن عواقب هذه الأزمة الصحية ستكون قاسية، رغم الجهود التي تم القيام بها للتخفيف من حدتها، كما أكد جلالته أن المجهود لا يقتصر على مواجهة هذا الوباء فقط، وإنما يهدف أيضا لمعالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، ضمن منظور مستقبلي شامل، يستخلص الدروس من هذه المرحلة والاستفادة منها، فأزمة كورونا يؤكد جلالة الملك أن كشفت عن مجموعة من النواقص، خاصة في المجال الاجتماعي ومن بينها حجم القطاع غير المهيكل، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، وارتباط عدد من القطاعات بالتقلبات الخارجية، وحث جلالته على جعل هذه المرحلة فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا، مع إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل.

كما طالب جلالته بالإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، وأن الوقت قد حان، لإطلاق عملية حازمة لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، خلال الخمس سنوات المقبلة.

خطاب جلالة الملك يترجم بجلاء خطة الطريق التي كان على الحكومة التقاطها للتغلب على جائحة كورونا والتي لم تفعل فيها الحكومة إلا اليسير منها، فالمتأمل في المسألة الاجتماعية يجد ملخصها الدقيق في الخطاب الملكي، فبلادنا تقف على مفارقة هامة وكبيرة. فمن جهة أكدت الحكومة غير ما مرة أن المسألة الاجتماعية هي في أولى اهتماماتها، غير أن النتائج لم تكن

[1] **A**utorisation **E**lectronique de **V**oyage au **M**aroc

في مستوى الالتزامات والتعهدات الكبرى التي أخذتها الحكومة على نفسها والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن لنا أن نفسر هذه المفارقة وكيف لنا أن نفهم أسباب هذه التباعد بين الالتزامات الكبرى للحكومة من جهة ونتائج سياساتها الاجتماعية على أرض الواقع؟ الجواب بكل بساطة حصيلة الحكومة الكارثية في القطاعات الاجتماعية.

لقد كان لزاما على الحكومة التي شارفت ولايتها على الانتهاء، أن تسهم في بناء تصور جديد لمشروعنا المجتمعي تكون الديمقراطية والمساهمة والانفتاح على مختلف التعبيرات الاجتماعية ركائزه الأساسية، مع بناء عقد اجتماعي على أسس جديدة ديمقراطية وتعددية، تأخذ بعين الاعتبار جملة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي يعيشها العالم اليوم، مع ضرورة الإقرار بمبدأ التعدد والاختلاف وفتح مجال المساهمة في صياغة السياسات العمومية لكل الأطراف الاجتماعية، مع إمكانية بناء تجارب وأنشطة اقتصادية واجتماعية تسهم في دعم مختلف الفئات الاجتماعية ومساهمتها المستقلة في تجارب التنمية.

إن تجربة جائحة "كوفيد-19" تجربة قاسية بكل المقاييس على المنتظم الدولي وعلى المجتمع المغربي على حد سواء، فلولا تبصر وبصيرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والقرارات الاستباقية التي اتخذها من أجل حماية الوطن والمواطنين مفضلا صحة المغاربة على الاقتصاد، ولولا عبقريته في إنشاء صندوق محاربة هذه الجائحة، حيث كان أول المساهمين فيه، وغيرها من المبادرات السامية الجريئة ومبادرات أخرى جريئة، لكنا سنعيش سنوات عجاف على جميع المستويات، وما يتلوها من تهديد للسلم الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن التعليم هو السبيل إلى التنمية، وهو طريق المستقبل للمجتمعات. فهو يطلق العنان لشتى الفرص ويحد من أوجه اللامساواة، وهو حجر الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المستنيرة والمتسامحة والمحرك الرئيسي للتنمية المستدامة، غير أننا نسجل أن وضعية منظومة المغرب التعليمية وفق معايير الجودة الدولية، من خطر الإصابة بالصدمة كلما تجول المطلع بين الرتب التي يجد المغرب في ذيل قائمتها في هذا المجال، وحتى التقييمات الوطنية بما فيها الرسمية لا تقل صدمة في حديثها عن وضعية التعليم بالمغرب، وهي الوضعية المقرونة بتوصيفات "الكارثة" و"الفشل" والتراجع" و"التقدم البطيء"، فالجائحة أتت على جسد منهك بإصلاحات لم تشفه، وربما فقط أضعفته أكثر بسبب توالي الاختبارات عليه، والحقن بالمخططات المصاغة على عجل، والتي لا تتأخر كثيرا في إظهار أعراض الفشل على عضو حيوي في صحة الدولة والمجتمع، وهو قطاع التعليم، وفي بيئة لازالت تحبو في مجال الرقمنة والتكييف مع مقتضيات العالم التقني الجديد، جاءت جائحة كورونا لتفرض تسريع الخطى للسير على طريق صار محتوما بفعل ضرورات الصحة العامة، ولم يعد مجرد خيار في بلدان عديدة من العالم وليس بالمغرب فقط، وهكذا على حين غرة وجدت المنظومة التربوية نفسها أمام تحد وإشكالات كبيرة عن كيفية ضمان الحق في التمدرس لجيل كتب عليه أن يعيش زمنا فارقا مع الوباء، وهو ما يعكسه الجدل والارتباك حول خيارات التعليم الحضوري وضمانه عن بعد، وهو المجال الذي لم يكن في صحة جيدة حينما كان المتلقي قريبا من هيئة التدريس وداخل مؤسسات وحجرات التعليم، فكيف سيغدو حاله مع واقع بنية الرقمنة فيه لازالت ضعيفة وفق ما ترصده تقارير دولية، هو تحد حاسم في تقدم التعليم وإنقاذ المجتمعات من التجاوز، فهل أتت كورونا على ما تبقى من هيكل منظومة منهكة وغير مواكبة؟ وهل لازال للقرب والبعد نفس الدلالات في زمن الانترنيت؟

فلا يتغير لون القتامة كلما تحدث تقرير عن وضعية التعليم، فقد سجل تقرير بشأن التنمية المستدامة لسنة 2020 صادر عن جامعة كومبردج، تحسنا في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، لكنه صنف المغرب ضمن اللائحة السوداء فيما يخص الانقطاع الدراسي كما أن سنة 2019 لم تحقق إلا الجزء القليل من هدف محاربة الهدر المدرسي (300 ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا)، وهي سنة ارتفع فيها الهدر الجامعي، في نظر تقرير صادر بداية السنة الجارية عن المنظمة الديمقراطية للشغل، قالت فيه إن 43 في المائة من الطلبة يغادرون الجامعة بدون شهادة، وإن 30 في المائة من سكان المغرب مازالوا يعانون من الأمية، إضافة إلى ارتفاع مهول في نسب تشغيل الأطفال وهم في سن التمدرس.

ففي زمن الجائحة نعيش على واقع التقشف، الذي زكاه مشروع قانون مالية لسنة 2021، إلى جانب تطبيق الهجمات المقررة سلفا في القطاع من قبيل "التعليم عن بعد"، "رقمنة تدبير الموارد البشرية" وتكثيف استغلالها، استمرار التوظيف بموجب عقود، مع حرص حكومة الكفاءات بين قوسين، على تمرير كل مخططاتها وعلى رأسها المزيد من "استقلالية المؤسسات المدرسية التي تعني تفويت "تدبير" المسار المهني للأطر الإدارية والتربوية على المؤسسات الدنيا للوزارة "اللاتمركز إداري" وإلقاء عبء تمويل التعليم على الأسر خاصة مع آلية "التعليم عن بعد" مع تفاقم أزمة البطالة وانهيار مداخيل العديد من الأسر، يجعل ملايين الأسر عاجزة عن توفير مستلزمات الدراسة عن بعد لثلاثة أو أربعة متمدرسين من أسرة واحدة، مع استحالة توفير فضاء لهم داخل البيت من أجل الدراسة.

لذلك فمنظومة التعليم في نظرنا، ليست محض إجراءات تقنية وتدبيرية يمكن التوافق حولها بتفعيل "المقاربة التشاركية"، بل يتعلق بالنضال من أجل نموذج تعليمي في صالح عموم الشعب لجعل المدرسة والسياسة التعليمية موجهة لخدمة السوق ومتطلبات المقاولة.

لكل هذا فإننا نضم صوتنا لكل القوى الحية الغيورة على جودة التعليم ونؤكد على مطلبها في زيادة آنية واستثنائية في الميزانية المخصصة للتعليم العمومي، والتراجع النهائي عن سياسة التقشف في القطاع مع أنظمته

التعليمية، والعمل على تأمين الكشوفات المجانية لجميع المتدخلين في العملية التعليمية، وتجهيز المؤسسات المدرسية بوحدات صحية تتضمن أجهزة الكشف الآني عن أعراض المرض، تحت إشراف مختص، وتوفير مجاني لوسائل الحماية (الكمامات) والوقاية (مواد تنظيف ومطهرات كحولية).

السيد الرئيس،

الحالة الوبائية التي يعرفها المغرب بينت للجميع أن المنادون برفع الدولة يدها عن القطاعات الاجتماعية ومن بينها الصحة مجانبون للصواب. حيث ظهرت أهمية توفر أي دولة على منظومة صحية وطنية عمومية قوية ترصد لها جميع الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة. على أن تلعب فيها الدولة الدور المحوري في إطار مبادئ الحكامة الجيدة، بتكامل ممنهج وسلس بين القطاعين العام والخاص، مع أهمية الرجوع إلى مبادئ أساسية تشكل ركائز جوهرية للوقاية، كطب الشغل والصحة الجماعية والجماعاتية، والبيئية، ومعززين في حالات الاستعجال والطوارئ بالقطاع الصحي العسكري. فيمكن اعتبار هذا الامتحان الإنساني وهذه الظروف الصعبة فرصة سانحة لنا جميعا لاستيعاب واستخلاص دروس وعبر مهمة لإحداث قطائع ضرورية وبناء نموذج صحي جديد، انطلاقا من التحديات المطروحة الحاضرة والمستقبلية، مستحضرين إصرار جلالة الملك حفظه الله من أجل إصلاح عميق للمنظومة الصحية الوطنية.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي نطالب بإعادة النظر في تدبير كل السياسات العمومية، ليصبح معها الأمن الصحي في قلب هذه السياسات بتوجهاتها واختياراتها وأولوياتها، بما فيها الاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع الاستراتيجي لتتجاوز الميزانية المخصصة له 10% على الأقل، انسجاما مع توصيات منظمة الصحة العالمية، بعيدا عن المنظور المالي الضيق الذي أدى إلى التخلي عن الإنسان وجعل مقومات بنائه الأساسية كالصحة والتعليم مجرد برامج للاستهلاك، فأي استثمار في هذه القطاعات الاجتماعية هو استثمار في الإنسان الذي يجب أن يظل الهدف الأسمى لأي نموذج تنموي. فلا صحة بدون سياسة وقائية، ولا تكوين في غياب تأطير فكري وطني، ولا مناعة مجتمعية بدون مستوى عالي من الوعي غير المرتبط بالمستوى التعليمي أو الاجتماعي. فمن أهم عبر هذه الجائحة، هي ضرورة الاعتماد على إمكانياتنا الوطنية، المادية منها والبشرية والفكرية والعلمية، من خلال إصلاح منظومة التكوين الصحي كما وكيفا، والارتقاء بالبحث العلمي وإيلائه أهمية كبرى، باعتباره من المداخل الأساسية لتحقيق التطور المنشود، وإحداث مراكز ومختبرات للبحوث والدراسات العلمية الدقيقة والتطبيقية، والعلوم المستقبلية، بعدما أبان المغاربة عن كفاءات وقدرات عالية في مجال الابتكار والاختراع، لكنهم يحتاجون إلى المواكبة في عصر أصبح فيه البحث العلمي يشكل قاطرة التقدم والمناعة.

ونطالب من هذا المنبر بالعناية الخاصة بشغيلة القطاع الصحي مهما كانت رتبها ودرجاتها وضرورة تحسين وضعيتها الاجتماعية وصرف منح خاصة لها نظير تواجدها في الصفوف الأمامية لمحاربة هذا الوباء وتمكينها من جميع الوسائل الكفيلة بتقديم خدمة عمومية في المستوى وقادرة على حمايتهم، كما نرفع صوتنا عاليا لنطالب باعتبار المتوفين جراء هذا الوباء من شغيلة الصحة بشهداء الواجب والعناية بأسرهم وضمان العيش الكريم لأبنائهم.

السيد الرئيس،

يمكن استحضار القواسم المشتركة التي ظلت تحكم قطاع الشباب والرياضة وتطرح باستمرار، وفي صدارتها:

- فشبكة دور الشباب التي تعتبر بحق منارات المعرفة لم تتجاوز الآن خريطتها 665 مقارنة مع 635/2017 وبتأطير يتراجع سنة بعد أخرى من 701 في 2017 إلى ربما النصف أو أكثر بقليل، بسبب التقاعد والإبقاء على عطالة خريجي المعهد الملكي، وهو ما أدى إلى غلق عدد من المؤسسات أو خفض تأطيرها أو الاستعانة بمستخدمي الجماعات أو حتى بدون، أضف إلى ذلك تراجع دمقرطة تدبيرها بشراكة مع مجالس الدور، وهي تجربة قديمة تحسب على هذه المجالس، ومؤخرا سمعنا وقرأنا عن إحداث ائتلاف لهذا المجالس، إلا أن الوزارة تبرمت منه وتجاهلت أهمية إشراك المجتمع المدني في الديمقراطية التشاركية.

أما على صعيد البرامج والأنشطة فلم تسجل ما كنا ولازلنا نطمح إليه باعتبار أن هذه المؤسسات لها مسؤولية في إنعاش الحركة التربوية والثقافية وتحرير المبادرات وتشجيع التلاحق الجمعوي والتشييد، والدفع بدمقرطة الممارسة التربوية داخل المنابر الجمعوية، ومأسسة الفعاليات وتقوية الطاقات والتعاون مع الجمعيات والمجالس التزابية والجامعات التعليمية، بالإضافة أن جل المؤسسات تشكو من الإمكانيات المادية والبشرية ومن ضعف الوزارة إلى التواصل معها وتحديث منصاتها التنشيطية.

أما الأندية النسوية للفتاة والمرأة، فهي الأخرى لم تعرف طريقا إلى الحداثة والانفتاح ومواكبة التجارب والمستجدات، برامجها لازالت تقليدية شبه وظيفية في الطرز والخياطة والفصالة، وشق آخر يهتم بالتكوين المهني ورياض الأطفال. فانتشارها الجغرافي لازال دون التغطية المجالية. وهي تعاني من تراجع التأطير بشكل مهول، ناهيكم عن مشكل الأطر المساعدة التي لازالت نقطة سوداء وتضر بحقوقهم رغم العديد من المرافعات التي قدمتها نقابتهم الاتحاد العام للشغالين، وهذه الفئة تعاني بدورها من ضعف الوسائل والإمكانيات، ومحدودية تحديث البرامج.

المستوى التالي الذين نطرحه هو قطاع التخييم السوسيوتربوي الذي تجاوز عمره قرن من الزمان ولازال حاضرا باعتباره نواة وحيدة الإطلال من خلاله على الرأي العام صحبة المنظومة الجمعوية، هذا النشاص الذي لازال يبحث عن هويته بعد أن تجاوز المأسسة ورفع منسوب المشاركة والاستفادة، إلى أنه يعاني محدودية الفضاءات لتنزيل العرض الوطني للتخييم الموجود على عتبة الربع مليون مستفيدا، وتنزيل القوانين المنضمة له

بما في ذلك التكوين، ونعتقد أن التخييم فرض نفسه بقوة في براجمكم بفعل جودة التنظيم وحكامة التدبير ومتانة الشراكة ومفعول الدعم المقدم، ولنا اليقين أن إتمام أوراش البناء المقررة التي لا نسمع عنها الكثير، يمكن أن تحسن من الأداء والتهديف التربوي.

بالطبع هناك مراكز الاستقبال التي تعرضت في الفترة الأخيرة إلى التهميش من حيث توظيفها وفتحها أمام الجمعيات، خاصة حين حذفت من المصالح المدبرة ذاتيا، وأدرجت ضمن ما يسمى بالمجانية مما أفقدها كل شيء وتراجعت في الصيانة رغم أنها مقبرة الاعتمادات ولكن بدون إنتاج.

ونحن ننهي هذه الولاية بالآثار المدمرة لجائحة كورونا، وما عاناه هذا القطاع الحيوي من ارتباك، سواء على صعيد تعدد الوزراء في زمن قياسي أو تراجع أو جمود المشاريع الطموحة. نتطلع بصدق أن نرى القطاع متحررا من جملة الإكراهات الضاغطة في أفق:

- وضع خريطة متوازنة مجاليا لدور بنكهة دار الشباب التي توفر الأمن التربوي والمعرفة الثقافية واكتساب المهارات والتشبع بروح الإبداع الفني والجمالي والبيئي والصحي؛
- دور بحمولة التربية على المواطنة وحفظ الذاكرة والقيم؛
- دور تؤطر وتدبر وتستثمر الوقت الثالث للحد من الفراغ وتعاطي الموبئات الضارة للمجتمع؛ .
- إذكاء روح الحماس في مرافعات الجمعيات للرفع من معدل المشاركة الايجابية والتنمية الذاتية،
- وتمكين أندية المرأة والفتاة من الوسائل المادية والبشرية للرفع من درجة وعي المرأة وقدرتها على تربية وتهذيب النشء الصاعد وتأمين الوقاية والسلامة لأنماط عيشها؛
- توسيع مجال تدخل مؤسسات المرأة والفتاة وخاصة في العالم القروي لرفع درجة الحماس والتربية على المواطنة وتشجيع المهن والحرف الوظيفية؛
- توسيع مجال التخييم والتنشيط والتأطير حتى يستفيد منه أطفال وشباب المغرب العميق؛
- الانفتاح على العمل الجمعوي الجاد من خلال شراكات منتجة وفاعلة.

السيد الرئيس،

أما في قطاع الشغيل، فإننا في الفريق الاستقلالي ندعو الى ترجمة الإرادة الملكية السامية التي ترمي إلى تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة خلال الخمس سنوات المقبلة، عبر البحث عن صيغ لتطوير وتوسيع تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل جميع الفئات السوسيو-مهنية، مع إيلاء اهتمام بالغ لمفتشي الشغل لاضطلاعهم بدور محوري في مجال الحماية الاجتماعية خاصة بعد تطورات الوضعية الصحية داخل الضيعات الفلاحية والوحدات الإنتاجية، وتوسيع دائرة عمليات المراقبة والتوعية والتحسيسية وذلك عبر إعداد استراتيجية شاملة لضبط عمليات التصريح بالأجراء.

لقد كشفت بيانات المندوبية السامية للتخطيط (مؤسسة حكومية)، أن عدد النساء اللائي خرجن من سوق العمل المغربي في الثلاثة أشهر الثانية من العام الجاري بلغ 200 ألف امرأة.

وتعتبر النساء الأكثر تأثرا من تداعيات الجائحة التي عمقت هشاشتهن في سوق العمل حسب المندوبية السامية للتخطيط التي تتولى إصدار بيانات رسمية حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب.

ويبدو أن خروج مائتي ألف من النساء من سوق العمل ساهم ويساهم في تعثر كبير للحركة الاقتصادية في المملكة وتعطل العديد من الأنشطة.

وتمثل النساء في الفصل الثاني من العام الجاري، حسب المندوبية السامية للتخطيط، نسبة 29.7%من مجموع العاطلين في المغرب، حيث بلغ عدد العاطلات 439 ألف امرأة.

فوضعية النساء كانت هشة في سوق العمل في الظروف العادية، خاصة في البوادي، حيث يعانين من ضعف الأجور التي يحصلن عليها، كما يتميز عملهن بعدم الاستقرار على اعتبار أنه يتميز بالموسمية.

وتوضح البيانات الرسمية أن النشيطات المشتغلات يمثلن في الزراعة والصيد نسبة 43.3%من مجموع النشيطات المشتغلات في مختلف القطاعات، تليهن النساء المشتغلات في الخدمات بنسبة 42.2%، بينما لا يتعدى حضورهن في الصناعة نسبة 13.8%، والسؤال العريض الموجه للسيدة الحكومة، ماذا فعلت من أجل رفع الحيف عن هذه الفئة؟

لا شيء غير قوانين مصادق عليها وغير مفعلة، وميزانيات كبيرة من المالية العامة رصدت للتواصل الذي هو الغائب الأكبر في هذه الحكومة لا أثر له، فالعنف ضد المرأة يتزايد، وإعفاء النساء من مواقع المسؤولية في ارتفاع، فعن أي مناصفة تتحدث الحكومة؟

إنها حكومة الشعارات والوعود المتناثرة خلال كل رقابة برلمانية، حكومة لا ننتظر منها شيئا في آخر أيامها وهي التي ضيعت ولايتها بين مكاتب الدراسات والمشاريع غير المنتجة.

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

6) مشاريع ميزانيات القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية:

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس

المستشارين لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في إطار لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة مناقشة القانون المالي لسنة 2021.

وفي البداية اسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، أن أتوجه باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بتحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية على تدخلها الحاسم لتحرير معبر الكركرات، وإحباط محاولات البوليساريو الرامية إلى إنشاء بؤرة سكانية هناك في خرق سافر وثمن فريقنا حزب الاستقلال عن التعبئة والتجند الدائم وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل الذود عن المصالح العليا للوطن ووحدة وسلامة أراضيه، وردع كل الأعمال العدوانية كيفما كان شكلها ومصدرها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تواجه بلادنا على غرار جل دول العالم تحديات مالية واقتصادية ما بعد انتهاء أزمة كورونا، في ظل تطلعات أولية لمجموعة من المؤسسات الوطنية والدولية، التي توقعت تراجعا كبيرا في معدل النمو جراء التأثيرات الداخلية والخارجية على الاقتصاد الوطني بسبب انكماش الاقتصاد العالمي، خصوصا الدول التي يربطها بالمغرب علاقات اقتصادية وتجارية.

فبقدر ما سجلنا بارتياح كبير تدخل صاحب الجلالة نصره الله الذي رسم معالم سياسية واضحة للحد من آثار هذا الوباء، وخلق صندوقا خاصا استفادت منه شرائح مهمة من المواطنات والمواطنين، بقدر ما سجلنا أن السياسة الحكومية لا تتحرك بنفس السرعة، وقد تجلى ذلك من خلال افتقار القانون المالي التعديلي، والقانون المالي لسنة 2021 اللذان يفتقران لمعالم سياسية اجتماعية تراعي الفئات الهشة والمتوسطة، والموغلان في اللبرالية المتوحشة وتعميق الأزمة الاجتماعية.

إن مناسبة مناقشة هذا القانون المالي في هذا الولاية الأخيرة من عمر الحكومة الحالية، هي فرصة لتقييمه وإخضاعه لمدى تطابقه مع توجهات البرنامج الحكومي، كما أنه سيرهن عمل الحكومة على مدى السنة المقبلة، إلا أنه ومع الأسف جاء كسابقيه لا يتجاوب مع انتظارات وتطلعات المواطنين للخدمات الاجتماعية في مجال التعليم والصحة والسكن، ومحاربة الهشاشة... مفتقرا لحس السياسة الاجتماعية ولا يتضمن أي إجراءات أو تدابير من شأنها تسريع وثيرة النمو الاقتصادي، الذي أخذ منحى انحداري منذ تقلد هذه الحكومة وسابقتها للمسؤولية.

وحيث أن هذا القانون لم يتجاوب مع مطلب المواطن في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، ولا في إحداث مناصب الشغل وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية التي زادت من حدتها تداعيات وباء (كورونا). وفي الوقت الذي انتظر المواطن مشروعا يحقق القطائع اللازمة مع منطق اللبرالية المتوحشة المتجلية في خدمة اللوبيات، والاعفاءات، والريع، ويؤسس لمرحلة ما بعد الوباء في إطار تنمية جديدة تستبق التوجهات الكبرى للنموذج التنموي الجديد، طبقا للتوجهات الملكية السامية التي تضمنتها خطب جلالته، بما فيها خطاب افتتاح الدورة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2021 في سياق وطني ودولي طابعه الأساسي الخروج من الأزمة وتداعياتها والتي فرضتها جائحة (كوفيد-19)، لكن كان لابد أن يجيب بشكل واضح على مرحلة ما بعد الوباء، في استحضار تام لاستعادة التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية، استنادا إلى الظروف الوطنية والدولية، أخذا بعين الاعتبار فرضيات سعر المواد البترولية، ومحصول زراعي أقل من المتوسط مع تأخر التساقطات.

ويهدف مشروع قانون المالية لسنة 2021 لتحقيق نمو اقتصادي في حدود ناقص 5.8%، جراء الانخفاض الحاد في القطاعات الاقتصادية وارتفاع نسبة نشاط العديد المقاولات.

ا- قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

i. قطاع الفلاحة:

لقد تأسس صندوق تنمية المناطق القروية والجبلية بهدف التقليص من التفاوتات الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي، إضافة لصندوق التنمية الفلاحية الذي جاء ينعش الاستثمار في المجال الفلاحي بما يحقق الأهداف المتوخاة من مخطط المغرب الأخضر.

إلا أن المواطنين في المناطق القروية يتساءلون عن القيمة المضافة لهذين الصندوقين، لذلك لابد من وضع نموذج تنموي فلاحي جديد، يعتمد على خريطة فلاحية تبرز الانتاج ووثيرته والتسويق حسب الجهات، إضافة لضرورة دعم البحث العلمي والتطور التكنولوجي، والتكوين في المجال الفلاحي، وحماية الفرشة المائية، وتجنب الاستغلال البشع وغير المعقلن للموارد المائية في ظل التقلبات المناخية، الشيء الذي يستلزم وضع مخطط لمواجهة الجفاف، وتوسيع مجال الأراضي المسقية، ودعم الطاقات المتجددة في هذا المجال.

لذا فإننا في الفريق الاستقلالي نجدد لفت انتباه الحكومة للمشاكل العقارية المتعلقة بأراضي الأحباس والجموع، وإشكال تحفيظ الأراضي بالعالم القروي، مما يعرقل الاستثمار الفلاحي، وهذا يفرض إقرار قانون خاص بالبناء والتعمير بالعالم القروي، وقد نبه المجلس الأعلى للحسابات إلى العديد من الاختلالات المتعلقة بالقطاع الفلاحي، لذلك وجب على الحكومة الإجابة عن سؤال:

أثر السياسة الفلاحية ودورها في النموذج التنموي المنشود؟

وشكل ارتباطها بالعدالة المجالية والاجتماعية للمواطن؟

ناهيك عن تقييم المخطط الأخضر بعد 12 سنة على انطلاقه، وحصيلة ومقارنة حجم الاستثمارات ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام للبلاد. وتأثيره في توازن الميزان التجاري والتوازنات المالية، ودوره في تحقيق العدالة

الاجتماعية والمجالية.

ولا تفوتنا الفرصة لضرورة التأكيد على دعم (I'ONSSA[2]) بالموارد المالية والبشرية واللوجستيكية، وتعزيز الدور المنوط بها كمؤسسة تعنى بحماية السلامة الصحية للمواطنين بالنسبة للمواد الغذائية، والحد من الوسطاء عبر توفير جيل جديد من الأسواق وتوفير منصات رقمية للبيع عبر الانترنيت.

ii. المياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

تعرف المساحات المشجرة والغابوية بالمغرب بسبب الاجتثاث والتصحر تراجعا كبيرا، مما يتطلب مضاعفة مساحات التشجير وتخليف الغابات والحفاظ عليها وتثمين منتجاتها، وتطوير آليات تدبيرها، ولن يتأتى ذلك إلا عبر رفع الميزانيات المرصدة لهذا الغرض وإقرار حكامة تدبيرية معتبرة.

iii. الصيد البحري:

بالرغم من أن مخطط "أليوتيس" حقق بعض أهدافه، إلا أنه لازال ينتظره طريقا طويلا لتحقيق ركائزه الثلاث: الاستدامة، التنافسية، والنجاعة، حيث لا زلنا نسجل الاستنزاف الكبير للثروة البحرية المغربية، بفعل ضعف المراقبة والحكامة، مما يعيق الاستثمار في هذا المجال، إضافة لضعف البحث العلمي. إذ لابد من حماية المخزون السمكي من الاستغلال المفرط، وتوجيه الاستثمار الوطني في قطاع الصيد البحري عبر الاستفادة من التجارب الدولية والخبرات، خصوصا الأوروبية في المجال البحري، بغية تطوير الآليات والتجهيزات والكفاءات والخبراء.

ب- قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

i. قطاع الصناعة:

نحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نجدد الشكر والثناء لصاحب الجلالة أعزه الله ونصره، على سياسته المتبصرة والمتعددة الأبعاد، خصوصا في هذا المجال لجعل المغرب قاعدة تصدير نحو أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، من خلال إطلاق مخطط التسريع الصناعي في قطاع السيارات الذي يحظى باهتمام العديد من الشركات المتخصصة في هذا المجال.

إن قطاع الصناعة المغربية غير مستعد بما يكفي لمواجهة التغيير الجذري الناجم عن الثورة الصناعية الرابعة، على الرغم من النمو القوي للناتج الداخلي الخام الصناعي، خصوصا في مجال: السيارات، والطائرات، وترحيل الخدمات على مدى عقد من الزمن، ولايزال النسيج الصناعي الوطني ضيقا ومشتتا وقليل المرونة وضعيف الابتكار، حسب تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي..

وقد تأثر هذا القطاع كثيرا بفعل تداعيات وباء "كوفيد-19"، حيث أغلقت العديد من الشركات والمعامل، وشلت قطاعات بكاملها، مما انعكس سلبا على المستوى الاجتماعي للمواطنين، حيث فقد مئات الآلاف لمناصب الشغل، وتضررت القدرة الشرائية لجل المواطنين.

إن النموذج الصناعي المغربي، باستثناء قطاع السيارات والطائرات وترحيل الخدمات، لازال بعيدا عن التنافسية، وهو بحاجة إلى تحول جذري لرفع مستوى التصنيع، وتوسيع نطاق النسيج الصناعي، وتعزيز التكوين، وينبغي أن يتم هذا التحول وفق تحليل ذي بعد استشرافي للنموذج المجتمعي المغربي، لاسيما في كل ما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية والتضامن الوطني الذي يعتمد بالأساس على التشغيل.

ولذلك فإن فريقنا يوصي بحماية الصناعات الناشئة وتشجيع القطاعات الاستراتيجية من خلال توفير مناخ محفز يساهم في تحسين ظروف الاستثمار، وبحث تقرير المجلس الأعلى للحسابات كذلك على الدفع باستهداف ومنح الأولوية القطاعات استراتيجية رئيسية يتم اختيارها، أو التي برزت من خلال الإمكانات التي توفرها لتحقيق النمو والاضطلاع بدوره كقوة دافعة لباقي مكونات الاقتصاد، مما يعد بعدا هاما للإستراتيجية الأكثر نجاعة في هذا المجال، واعتبار البعد الاجتماعي أساسا هاما وعنصرا من العناصر المهيكلة للتنمية وليس نتيجة لها، مع التأكيد على البعد البيئي بوصفه سمة صناعية أساسية المغرب المستقبل، وتعزيز دور الرأسمال البشري والابتكار كرافعة أساسية في تعزيز التنافسية والجاذبية وتعزيز التوجه الإفريقي للمملكة في هذا الصدد.

فرغم تطوير الترسانة القانونية ذات الصلة، التي ساهم فيها البرلمان بشكل كبير، إلا أن إصلاح المنظومة القانونية فقط لا يستجيب لتطلعات المستثمرين، حيث تقتضي تدابير مواكبة، تتمثل في بيئة مثلى لتنمية الاستثمارات بالمغرب، وترتكز على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، إضافة إلى تطوير منظومة تمويل حديثة، وتطوير الحكامة، وتأهيل الموارد البشرية، وهي توجهات أكد عليها جلالة الملك في خطاباته، وفي هذا الصدد لابد من الإقرار بأن الحكومة أخفقت في إدماج القطاع غير المهيكل الذي التزمت به في برنامجها من خلال وضع استراتيجية وطنية لإدماج القطاع غير المهيكل، وهنا نتساءل:

- هل تم تحقيق أهداف الاستراتيجية الجديدة للتسريع الصناعي؟
- وما مدى التزام الحكومة برفع حصة مساهمة الصناعة في الناتج الوطني الخام من 14% إلى 23% في أفق سنة 2020؟

السيد الرئيس،

إن أرقام المهمة والميزانيات المرصودة في مجال الاستثمار لا يوازيها ارتفاع معدل النمو، إذا ما استثنينا (قطاع السيارات، والطائرات، وترحيل الخدمات) لذلك وجب على الحكومة إقرار نسخة ثانية من استراتيجية التسريع الصناعي والاعتماد على الصناعة المرتبطة بالطاقات المتجددة،

[2] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des produits **A**limentaires

وصناعة الألواح الشمسية الحرارية، وآليات تحلية مياه البحر، والمعدات الفلاحية، والمعدات الطبية، إضافة لدعم الصناعات الغذائية، والصناعات المرتبطة بالثروة السمكية، ناهيك عن تحسين الولوج للعقار المعد للاستثمار الصناعي، وخلق مناطق صناعية معدة للكراء، وتبسيط مساطر القروض البنكية الموجهة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وإقرار عدالة مجالية في الميدان الصناعي بين جهات المملكة.

ii. قطاع التجارة:

رغم المجهودات المبذولة فقد اخفقت الحكومة بشكل كبير على مستوى التوزيع العادل للثروة مجاليا واجتماعيا، وفي مجال محاربة الريع والامتيازات، وذلك عبر تعزيز قيم الديمقراطية والعدل والمساواة والحرص على سيادة القانون، وإعادة الثقة للمواطنين والمواطنات بما يضمن ازدهار البلاد واستقرارها، ويوصي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بإطلاق مخطط للتسريع التجاري على غرار مخطط التسريع الصناعي.

وعلى مستوى التجارة الخارجية فإن كل الديناميات في هذا الصدد لم تمكن من خلق ما يكفي من الثروات المحلية وفرص الشغل، لذلك يتوجب الانفتاح على أسواق جديدة، وخلق خطوط بحرية وجوية مباشرة، ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق، إضافة إلى مراجعة النظم القانونية والضريبية الخاصة بالمقاولات التجارية.

iii. قطاع الطاقة والمعادن:

السيد الرئيس المحترم،

لقد حظي مجال الطاقة والمعادن باهتمام كبير من قبل الحكومات المتعاقبة ووفقا للمنظور المتبصر لصاحب الجلالة أعزه الله، خصوصا ذلك المتعلق بالكهرباء والطاقات المتجددة، حيث ساهم بشكل جلي في تحسين الوضعية الطاقية والانخراط في مسار الانتقال الطاقي من خلال تحسين الهامش الاحتياطي للطاقة الكهربائية، وارتفاع الطاقة الشمسية والريحية وتراجع التبعية الطاقية، ومساهمة المغرب في تعزيز الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية من خلال إنشاء التحالف من أجل الولوج إلى الطاقة المستدامة، وهي مبادرة تمت بلورتها بشكل مشترك بين المغرب وإثيوبيا في قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي بنيويورك في شتنبر 2019. الأمر الذي يفرض تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحكامة في التسيير، لذا يوصي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بإقرار العدالة المجالية في إعداد وإنجاز المشاريع، بما يتلاءم مع الرفع من مستوى عيش المواطنين، وضرورة التسريع بإنجاز برامج النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة، وإنجاز دراسة الأثر الطاقي، وإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بذلك، وإبرام اتفاقيات مع جهات المملكة في مجال الطاقة والتنمية المستدامة، مع الدعوة إلى الرفع من الطاقات المتجددة الريحية والشمسية، وإصدار مدونة للأنشطة الغازية، ومدونة للشبكة الكهربائية الوطنية، وتسهيل مسطرة الربط الكهربائي وتعميم العدادات الذكية.

iv. قطاع المعادن:

ننوه بما أنجز في هذا المجال مع التنبيه إلى:

- إعادة النظر في طريقة ومسطرة الترخيص، ومراقبة مدى احترام دفاتر التحملات، ودعم وتطوير التخريط والتنقيب، مع العمل على تعزيز تنافسية المغرب في مجال الفوسفاط، من خلال رفع القدرة الإنتاجية وتخفيض والتكاليف، وتحقيق مدونة صناعية وتجارية، ودعم القطاعات المعدنية الأخرى خارج الفوسفاط، وإعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي.

ت- السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

i. قطاع السياحة:

السيد الرئيس المحترم،

لقد جعلت بلادنا السياحة في صلب المسيرة التنموية من خلال مواصلة تنزيل مختلف الأوراش الاستراتيجية، ووضع مخططات قطاعية تقوم على الانسجام والتكامل لرفع التحديات والرهانات، إلا أن هذا القطاع هو أول قطاع تأثر بتداعيات فيروس كورونا حيث أغلقت العديد من الفنادق ودور الضيافة والمطاعم وأغلقت الحدود، مما خلف آثار اجتماعية لها وقع سلبي على المستثمرين والعاملين والمرشدين...

فإن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021، فرصة لتقييم رؤية 2020، وهو مناسبة لتحسين جودة التكوين وملاءمته مع الحاجيات، والبحث عن أسواق جديدة من أجل الاستعداد لمرحلة ما بعد الوباء، ومن أجل ذلك لابد من تحسين الحكامة ومحاربة الرشوة، لتحقيق التنمية المنشودة وتقليص العجز على مستوى التركيز الجهوي، حيث لازالت مراكش تمثل أزيد من 30% كقطب رئيسي يحول دون انتعاش الوجهات الأخرى، لذلك فان اقتصاد بلادنا لن يتمكن من إقلاع حقيقي دون تشجيع المقاولات السياحية والمتوسطة والصغيرة.

ii. قطاع الصناعة التقليدية:

هذا القطاع المنتج والمعبر الأساسي عن الثقافة والهوية المغربية، ويشكل عامل جذب للسياحة الوطنية، وهو من أكثر القطاعات إلى جانب القطاع السياحي الذي تضرر بشكل مباشر جراء تداعيات فيروس كورونا، خصوصا مع الاغلاق التام للحدود والتراجع المهول في عدد السياح الأجانب، هذا القطاع الذي يعاني أصلا من عدد من المشاكل في مقدمتها الحرمان من التقاعد، والسكن، والتغطية الاجتماعية بشكل يضمن العيش الكريم إذ لا بد للوزارة من تقييم عدد من السياسات المنتهجة، كالتكوين بالتدرج، مع توسيع فرص التكوين المستمر، بإقامة معاهد جهوية متعددة الاختصاصات، وعقلنة تنظيم المعارض الداخلية والخارجية، وتوسيع دائرة المستفيدين منها.

فبالرغم من الرهانات التي يرتكز عليها البرنامج الحكومي لتحسين

وتطوير النسيج المقاولاتي وتبسيط المساطر، والتخفيف من الشروط التي تفرضها الأبناك وبرنامج التدرج المهني، إلا أن القطاع لازال في حاجة إلى المراقبة والمواكبة، ولذلك لابد من إعطاء مزيد من الاختصاص للمنتخبين عبر غرف الصناعة التقليدية لتساهم في تنمية القطاع، ودعم البحث العلمي بالشراكة مع الجامعة المغربية، بما يجعل القطاع قوة اقتصادية واجتماعية صانعة للثروة وحامية للهوية الحضارية والثقافية لبلادنا.

iii. قطاع النقل الجوي:

يحظى قطاع النقل الجوي بأهمية قصوى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، ويلعب دورا مركزيا في تكريس موقع المغرب كقطب جوي بإفريقيا من خلال تسهيل المبادلات التجارية، وتطوير الصناعات المرتبطة بالطيران، كما يساعد على تحقيق أهداف الاستراتيجيات القطاعية، ويدعم تنافسية المملكة على الصعيد الجهوي والدولي، ولإعطاء دينامية كبرى لهذا القطاع الحيوي لابد من العناية بمستخدمي الملاحة الجوية المدنية، وتعزيز البنيات التحتية المطارات المملكة، وتعزيز منظومتي النقل والشحن الجوي، من خلال دعم وتنفيذ اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الخطوط الملكية وبعض الجهات، والرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات، وتحسين وجودة الخدمات، وتعزيز سلامة الملاحة الجوية، وأمن الطيران، وتطوير الترسانة القانونية في مجال حماية المسافرين ومرتفقي المطارات.

iv. قطاع الاقتصاد الاجتماعي:

رغم بعض التقدم الطفيف في هذا المجال، والذي يشكل حلا لإيجاد مناصب الشغل بالأساس، لذلك ندعو الحكومة:

- تعزيز المبادرات المحلية والمالية للتعاونيات؛
- توفير مناخ الأعمال وتقوية وتنظيم الفاعلين؛
- دعم ومواكبة التعاونيات وتسهيل وولوج المنتوجات إلى الأسواق؛
- تبسيط شروط التمويل البنكي بهذا القطاع؛
- وضع إطار قانوني ملائم لمؤهلات الاقتصاد الاجتماعي.

وفي الأخير، ورغم كل المجهودات القطاعية فقد أخفقت الحكومة بشكل كبير في إعداد قوانين مالية في السنين الأخيرة، ذلك أنها تخدم اللوبيات وتغني الغني وتفقر الفقير.

رغم التعاون الذي أبداه حزب الاستقلال من خلال مبادرات تشريعية ومقترحات ومذكرات تروم تحسين الوضعية الاجتماعية والقدرة الشرائية للمواطن قوبلت برفض الحكومة. هذه الأخيرة التي ظلت سجينة الصراعات والتطاحنات، حيث كل قطاع يتلون حسب انتمائه السياسي، وقد فضحت أزمة "كوفيد-19" الحكومة المفتقدة لأية رؤية تنموية، والتي لم تستطع الحفاظ على معدل النمو حتى قبل أزمة كورونا، وقد أخفقت كل مخططاتها الحكومية في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في النهوض بالعالم القروي والنهوض بالمرأة، وعلى مستوى التوزيع العادل للثروة اجتماعيا ومجاليا، وفي مجال محاربة الريع والامتيازات عبر تعزيز قيم الديمقراطية والعدل والمساواة، والحرص على سيادة القانون، وإعادة الثقة للمواطنين. وقد نجحت فقط في الاستقواء على الطبقة المتوسطة بالاقتطاعات والضرائب بدلا من تضريب الثروة.

وأمام عدم قدرة هذا القانون بخصوص الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في إطار لجنة القطاعات الانتاجية على الاستجابة لتطلعات المغاربة، فإن الفريق الاستقلالي **يصوت بـ: "لا"** على هذه الميزانيات الفرعية.

III. فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، الذي يتزامن مع ظرفية خاصة واستثنائية، تتمثل في أزمة جائحة كورونا وتداعياتها على كل مناحي الحياة الصحية والاقتصادية والاجتماعية، شأننا في ذلك شأن باقي بلدان العالم.

وفيما يتعلق بالتطورات التي تعرفها قضية وحدتنا الترابية، لابد أن نعبر في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، عن اعتزازنا بما حققته بلادنا بخصوص قضيتنا الوطنية الأولى، من خلال الانتصارات الدبلوماسية من خلال افتتاح عدة دول شقيقة وصديقة قنصلياتها بمدينتي العيون والداخلة، ولا يفوتنا بهذه المناسبة إلا أن نتقدم بالثناء والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية والقوات المساعدة والدرك الملكي وقوات الأمن الوطني ورجال الوقاية المدنية نظير تضحياتهم في سبيل حماية هذا الوطن ومواطنيه من كل اعتداء، ووقوفهم في الصفوف الأمامية لمواجهة المخاطر التي تهدد أمن وسلامة المغاربة.

وإذا كانت هذه الجائحة قد ألقت بظلالها الثقيلة على الاقتصاد الوطني، فإنها كشفت بشكل جلي عن الأولويات الوطنية التي على بلادنا المراهنة عليها لتحقيق التنمية المنشودة، وذلك بمواصلة الارتقاء بمنظومة التعليم، وإعادة هيكلة قطاع الصحة العمومية وتقريب العرض العلاجي من كل فئات المجتمع، وتعتبر التعبئة الجماعية التي يعرفها ورش تعميم التغطية الصحية الذي حدد في مرحلتين، مرحلة أولى (2021-2023) تهم تعميم التأمين الإجباري على المرض والتعويضات العائلية، ومرحلة ثانية (2024-2025) يتم فيها تعميم التقاعد على جميع الأشخاص والتعويض عن فقدان العمل لجميع السكان النشطين، إشارة واضحة لهذا النهج الاجتماعي الذي تتبناه بلادنا.

وفي هذا الصدد لا يفوتنا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، أن نثمن هذه المشروع الفارق في مسار الحماية الاجتماعية ببلادنا، داعين

إلى انخراط كل المعنيين بهذا الورش لتنزيله وفق مقاربة حكماتية، وبحس وطني عالي، لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

منوهين كذلك باستمرار دعم التعليم ببلادنا وتخصيص ميزانية مهمة لاستكمال الورش الإصلاحي الذي تعرفه هذه المنظومة، رغم الإكراهات التي تعيشها المالية العمومية، بسبب تداعيات هذه الجائحة، على الاقتصاد الوطني وارتباطاته المالية الخارجية والجبائية وغيرها من موارد الخزينة.

وفي مجال تعزيز القدرات الإنتاجية الكهربائية في مجال الطاقات المتجددة، لا يفوتنا أن ننوه بالإنجازات التي حققتها بلادنا في مجال الطاقة الريحية، والطاقة الشمسية، والطاقة الكهرومائية، كماسجل بكل ايجابية المكاسب التي حققها مخطط المغرب الأخضر في مجال تعزيز مناعة القطاع الفلاحي وضمان الأمن الغذائي الوطني، مؤكدين على ضرورة دعم قطاع السياحة باعتباره القطاع الأكثر تضررا من تداعيات هذه الجائحة.

وعليه، فإننا نتقدم بمداخلتنا لمناقشة الميزانية الفرعية وفق التصور التالي:

1) <u>التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:</u>

ا- <u>قطاع التربية الوطنية:</u>

عاش قطاع التربية الوطنية خلال هذه السنة ظرفية استثنائية، تمثلت في إيقاف الدراسة خلال شهر مارس كإجراء هام من إجراءات فرض حالة الطوارئ الصحية، للتحكم في انتشار فيروس كورونا المستجد ببلادنا، ثم بمقتضاه التحول للتعليم عن بعد كآلية تعليمية مؤقتة، حيث قامت الوزارة والأسرة التعليمة بأطرها التدريسية والإدارية والتقنية بمجهودات تستحق الثناء، رغم الإشكالات التي شابت هذه التجربة.

وقد أبانت هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة على أن تحقيق التنمية ينطلق من الارتقاء بمنظومة التعليم، وذلك بمعالجة الاختلالات التي تقف حاجزا أمام تعليم ذي جودة يعيد الاعتبار للمدرسة العمومية ويضمن الحق في تعليم جيد لجميع المغاربة، بالحواضر كما القرى، وفق عدالة مجالية وتميز إيجابي لفائدة الفئات الأكثر هشاشة.

ولا يفوتنا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين أن ننوه باستمرار الحكومة في نهج إصلاح هذا القطاع وإبقائه ضمن الأولويات الميزاناتية، رغم الإكراهات التي تواجه المالية العمومية الوطنية إثر تداعيات هذه الجائحة على الاقتصاد الوطني، حيث بلغت ميزانية الوزارة الإجمالية 71 مليارا و929 مليونا و454 ألف درهم، خصص 58 مليارا و862 مليونا و252 ألف درهم لقطاع التربية والتكوين، متراجعة بنسبة 0,68 في المائة مقارنة مع سنة 2020، آملين أن يتم استدراك هذا الانخفاض خلال السنة المقبلة.

وإذا كانت سنة 2019 قد عرفت خطوة هامة لتنزيل الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030 بصدور القانون الإطار رقم 17-51، والذي يعتبر مفترق طرق هام في مسار المنظومة التعليمية وسيسهم في نجاح النموذج التنموي الذي ننشده جميعا، فإن تخصيص ميزانية الاستثمار التي بلغت نسبتها 8.95% من الميزانية الإجمالية للوزارة لتنزيل المشاريع الإستراتيجية للوزارة طبقا لأحكام القانون الإطار ووفق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، لهو خطوة هامة لتنزيل هذه الرؤية خاصة خلال هذه الظرفية، آملين أن يتم استكمال تنزيل النصوص التنظيمية لهذا القانون في أقرب الآجال.

وفي إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارتكم، وفي إطار تجويد هذه المنظومة، نعرض الملاحظات التالية:

- تحتاج تجربة التعليم عن بعد لتقييم ممنهج لها، لدراسة تأثير هذه الوسيلة التعليمية على المستوى التعليمي للتلاميذ وذلك إثر تزايد مخاوف حدوث هوة رقمية بسبب اعتماد التعليم عن بعد خلال فترة الحجر الصحي، وخلال بداية هذا الموسم الدراسي في مناطق داخل نفس المجال، وأن يصبح هذا النوع من التعليم سببا من أسباب تعميق الفوارق الاجتماعية داخل الحواضر وبينها وبين العالم القروي، بسبب التكلفة المالية المهمة للوسائل التقنية المستعملة في هذا النمط التعليمي من جهة، وعدم كفايته كوسيلة تلقينية في تحقيق المقاصد التعليمية؛

- داعين في هذا السياق إلى توفير تكوينات لهيئة التدريس في مجال استعمال تقنيه التعليم والتواصل عن بعد، اعتبارا لما يمكن أن يستجد في الحالة الوبائية خلال القادم من الأيام لا قدر الله؛

- وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن الوزارة مطالبة باستدراك الغلاف الزمني للتعلم كاملا لضمان استفادة التلاميذ الذين تابعوا دراستهم عن بعد من المقررات الدراسية، خاصة بالقرى وبالمراكز الحضرية الصاعدة؛

- وبخصوص ظاهرة الاكتظاظ التي تعرفها المنظومة التعليمية، والتي فاقمها انتقال 140.250 تلميذ وتلميذة خلال هذا الموسم الدراسي من التعليم الخصوصي إلى التعليم العمومي، وأثر ذلك على جودة العملية التربوية والتعليمية في ظل العدد المهم من الأطر التربوية التي ستحال على التقاعد خلال هذه السنة، وغيرها من الإكراهات التي تعيشها هذه المنظومة.

بالنسبة للتعليم بالعالم القروي:

وفيما يتعلق بمحدودية ولوج الفتاة القروية إلى التعليم، مقارنة بنظيرتها بالمدن، ومغادرة نسبة هامة من الفتيات مقاعد الدراسة عند وصولها للمستوى الإعدادي والثانوي، لعدة اعتبارات منها ما هو متعلق بصعوبة الوصول إلى المؤسسات التعليمية، فإننا نثمن دعم الوزارة للنقل المدرسي باستفادة 354.989 تلميذ وتلميذة من النقل، غير أن هذا العدد يبقى غير كاف لضمان الحد من الهدر المدرسي للفتيات بالعالم القروي.

وتنضاف الصعوبات التي تواجه التعليم بالعالم القروي إلى التداعيات التي أفرزتها هذه الأزمة، خاصة في ظل احتمالية العمل بنظام التعليم عن بعد كلما دعت الضرورة إلى ذلك، حيث يتطلب هذا التعليم الارتباط بشبكات الإنترنت وتوفر الوسائل الضرورية لذلك من كهرباء ولوحات إلكترونية وشبكة الانترنت، وهو ما لا يتحقق لجميع التلاميذ بهذا الوسط،

ما يعمق من الفوارق المجالية بين المتعلمين، وذلك بإيجاد حلول عملية لهذه الإشكاليات عبر الاعتماد على البعد الجهوي من خلال انخراط الجماعات الترابية التي تمتد عبر مناطق قروية مهمة بتوفير الوسائل اللازمة من تجهيزات تقنية وبنايات، أو عبر تسهيل توصيل شبكات الانترنت المحمولة أو الثابتة إلى المناطق الأكثر عزلة، وغيرها من وسائل الدعم الممكنة؛

- ضرورة إعمال مبادئ الحكامة المالية والبشرية في تدبير القطاع إن على المستوى المركزي أو على مستوى الأكاديميات؛

-اعتماد العدالة المجالية في بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية خاصة للمستوى الإعدادي والثانوي، للحد من انقطاع فتيات العالم القروي عن الدراسة عند وصولهم لهذه المستويات التعليمية؛

- توفير عرض تربوي ملائم لخصوصية التعليم الأولي والعمل على تعميمه بالقرى والحواضر وتكليف أطر تعليمية مكونة ومتخصصة في هذا المجال، مع ضرورة توفير إطار قانوني وإداري ومالي واضح ومنصف لهذه الفئة من المربيات؛

- كما لا تفوتنا الإشارة إلى أن عدد المؤسسات التعليمية المتوفرة على ولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة هي 2300 مؤسسة بنسبة 20% من مجموع المؤسسات التعليمية، هذه النسبة وعلى أهميتها تبقى غير كافية على اعتبار أن عدد الأطفال في وضعية إعاقة المتابعين لدراستهم بالأقسام العادية هو 92.000 تلميذ وتلميذة.

ب- التكوين المهني:

يساهم التكوين المهني بمختلق تشعباته، في مسيرة التنمية الاقتصادية والإقلاع الصناعي الذي تراهن عليه بلادنا لخلق الثروة، ومحاربة أزمة بطالة الشباب وتسهيل اندماجهم في الحياة العملية من خلال الملاءمة بين التكوين والتشغيل، باعتماد نظام مبكر للتوجيه، وفي هذا السياق قامت الحكومة بوضع مخطط تحت إشراف صاحب الجلالة لإحداث مدن المهن والكفاءات متعددة الأقطاب على مستوى كل جهة من جهات المملكة في خطوة هامة لدعم ومواكبة مخطط التسريع الصناعي.

وبهذه المناسبة لابد أن نؤكد على ضرورة تنزيل هذا المشروع الهام في أقرب الآجال، داعين في نفس السياق إلى ضرورة ملاءمة منظومة التكوين المهني وفق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها هذه الجائحة، بالانفتاح على التكنولوجيات الحديثة، في أفق أن تضم هذه التكوينات مجال الذكاء الاصطناعي، وكذا مهن المستقبل في المجال الرقمي، التي يتوفر المغرب على طاقات بشرية واعدة فيها، في أفق توفير الأسس المادية واللوجستيكية لتثمينها.

وفي انتظار تنزيل هذا المشروع التكويني الهام لابد من معالجة الاختلالات التي تعوق ولوج خريجي معاهد التكوين بمختلف تخصصاته إلى سوق الشغل والتي ترجع بالأساس إلى الهوة بين نوعية التكوين الذي يتلقاه المتدربون بهذه المعاهد وبين الكفاءات المطلوبة في سوق الشغل، من بينها تملك تقنيات التواصل اللغوية والتفاعلية، وغيرها من المهارات الأساسية للولوج والاندماج في المقاولات.

- ويعرف قطاع التكوين المهني من العديد من الإشكالات المرتبكة بمحدودية الموارد البشرية، وضعف الحكامة في تدبيرها، مقارنة بالأدوار المراد لها تحقيقه؛

- وفي هذا الصدد لابد من إحداث مراكز للتكوين المهني قريبة من المراكز الحضرية الصاعدة والمراكز القروية لتيسير ولوج الشباب لهذه المراكز؛

- مع ضرورة توفير اعتمادات مالية أكبر لقطاع التكوين المهني لضمان قيامه بالأدوار المنوطة به، والرفع من عدد الموارد البشرية العاملة بهذا القطاع وتحسين وضعيتها المادية والإدارية؛

- ضرورة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 المضمنة في البرنامج الحكومي.

ت- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

i. التعليم العالي:

عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي دينامية محمودة منذ سنة 2019 من خلال الزيادة في مخصصات هذا القطاع، من جهة ومن جهة أخرى على مستوى تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي من خلال افتتاح 14 مؤسسة جامعية خلال هذه السنة ومجموعة من المدارس العليا، وذلك في إطار تطوير وتوسيع العرض الجامعي وتسهيل الولوج إليه، مع توسيع قاعدة المستفيدين من المنح الجامعية خاصة بالمناطق الأكثر هشاشة داعين إلى الاتجاه إلى تعميمها مستقبلا، منبهين في نفس الوقت إلى ضرورة تجويد العرض البيداغوجي الجامعي، وإيجاد حلول ناجعة للتصدي للهدر الجامعي الذي أصبحت تعاني منه الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح، وبذلك نقدم اقتراحاتنا وملاحظاتنا حول التعليم العالي على النحو التالي:

- ثمن ارتفاع الميزانية المخصصة للمنح الجامعية من 1.6 مليار درهم إلى 1.8 مليار درهم وندعو بهذه المناسبة إلى:
- تعميم المنحة الجامعية على جميع الطلبة، بغض النظر عن المعايير المعتمدة في ذلك، لدعم الاستقلالية المادية لهؤلاء الطلبة ومحاربة الهدر الجامعي الذي تعاني منه الجامعات خاصة ذات الاستقطاب المفتوح، وتقديم تمييز إيجابي في الاستفادة من المنح الجامعية لفائدة أبناء المناطق الهشة؛
- ضرورة اعتماد العدالة المجالية في توزيع المؤسسات الجامعية، بخلق نواة جامعية متكاملة ببعض الجهات، التي تتوفر على المقومات البشرية واللوجيستيكية الكافية لدعم هذا المشروع؛

- تقليص الهوة البيداغوجية والبشرية بين الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح بين المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود.

ii. البحث العلمي:

أبانت الجائحة على أهمية البحث العلمي في تميز ودعم المجتمعات التي تولي أهمية لجانب البحث والابتكار خاصة في المجالات المرتبطة بتدبير الأزمات الصحية، التي أبانت خلالها الكفاءات الوطنية من الشباب على علو كعبها، واستعدادها لصنع التميز المغربي في مجالات تقنية وعلمية متقدمة.

وإذ سجلنا في أكثر من مناسبة ضعف الميزانية المخصصة لهذا القطاع والتي تبقى أقل بكثير من المعدل العالمي الموصى به، كما سجلنا كذلك غياب استراتيجية واضحة لتشجيع البحث العلمي وتطويره في السياسات الحكومية، داعين في نفس الوقت إلى مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في دعم وتطوير البحث العلمي ببلادنا، وإحداث معاهد متخصصة في البحث العلمي وتأطيره.

3) قطاع الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لابد من التذكير بالسياق العام الذي جاء فيه قانون المالية لهذه السنة وهو سياق معروف متعلق بالجائحة وتداعياتها على العالم وعلى بلدنا، حيث ألقت هذه الأزمة بظلالها على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية، غير أن قطاع الصحة يعتبر القطاع الأكثر تضررا من هذه الجائحة.

حيث واجه هذا القطاع، بشريا وماديا هذه الجائحة، ولازال يكافح لاحتواء هذا الوباء بالوسائل المحدودة التي يملكها، و بهذه المناسبة لا يفوتنا الإشادة بمجهودات وزارتكم والأطر الطبية والتقنية والإدارية التي واجهت هذا الوباء، متحدية بذلك جميع الظروف والإكراهات التي كشفت هذه الأزمة الصحية بشكل جلي، عمق الاختلالات البنيوية التي يعاني منها هذا القطاع، وضرورة إعادة النظر في ميكانيزمات عمل هذه المنظومة، على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة لدعم هذا القطاع والتي تتضح من خلال ارتفاع الميزانية المخصصة لها منذ سنة 2011 وذلك بزيادة 72%، لتصل ميزانية وزارة الصحة إلى 6% من الميزانية العامة للدولة، ولم تبلغ بعد نسبة 10% الموصى بها دوليا؛ كما نثمن كذلك إحداث 5500 منصب مالي برسم هذه السنة.

وبمناسبة مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة الصحة، لابد أن نستعرض مجموعة من الإشكالات التي يعرفها هذا القطاع، ونقدم بنفس المناسبة مساهمتنا لتطوير هذا القطاع وذلك على الشكل التالي:

-يعرف هذا القطاع، كما سبق وناقشناه خلال قانون المالية السابق، اختلالات متعلقة بالحكامة على مستوى الموارد البشرية والمالية، تتجلى من خلال التباينات المجالية في توزيع الأطر الطبية والتقنية ، التي ترجع لأسباب مختلفة، منها ما هو إداري حكاماتي ومنها ما هو متعلق برفض بعض الأطر الطبية الالتحاق بمراكز طبية ببعض القرى والمراكز، نظرا للتفاوتات المجالية التي لاترتبط فقط بقطاع الصحة وغياب التحفيزات المادية لتشجيع الأطر الطبية على العمل بهذه المراكز.

ونؤكد بهذه المناسبة على ضرورة استحضار العدالة المجالية في توزيع الخريطة الطبية ببلادنا من حيث المستشفيات أو من حيث الأطر الطبية وإعمال التمييز الايجابي لفائدة المناطق الأكثر هشاشة.

- كما نؤكد على ضرورة الاعتماد على البعد الجهوي في التوظيفات مستقبلا لتجاوز إشكالية تمركز الأطر الطبية في جهات معينة، لضمان العدالة المجالية، ولتدبير أمثل لانتقالات هذه الأطر؛

- ضرورة تكثيف المراقبة التي تخضع لها المختبرات ومصحات القطاع الخاص التي تجري الفحوصات المخبرية المرتبطة بـ "كوفيد-19" أو التي تقدم علاجات مرتبطة بهذا الوباء، وترتيب الآثار القانونية المناسبة لهذه المخالفات التي تضر بالشراكة المفرض قيامها بين الصحة العمومية و القطاع الخاص؛

- غياب صندوق خاص يسمح بتأهيل العرض العلاجي لنظام المساعدة الطبية "راميد"، على مستوى المستشفيات العمومية؛

- عدم توفر المستشفيات العمومية على عدد من الأدوية والمستلزمات الطبية باهضة الثمن والتي تدخل ضمن تدخلات جراحية خاصة؛

- استمرار الأعطاب التي تلحق التجهيزات الطبية في المستشفيات العمومية والتأخر الكبير في إصلاحها، وبقائها معطلة في أحايين كثيرة؛

- وفي إطار التعامل مع الوضع الوبائي فإن العديد من المغاربة يخضعون للعلاج المنزلي من هذا الفيروس لعدة أسباب سواء المتعلقة بضعف القدرة الاستيعابية للمستشفيات أو كاختيار شخصي، ما يستدعي متابعة المواطنين المصابين بهذا الفيروس الخاضعين للعلاج في المنازل وضمان استفادتهم من الفحوصات التكميلية، خاصة الأشخاص في وضعية هشاشة؛

- كما ندعو الوزارة إلى التعجيل بإصدار المرسومين المتعلقين بالممرضين وتقنيي الصحة ذوي سنتين من التكوين والمرسوم المتعلق بفئة المساعدين الطبيين.

4) قطاع الشغل والإدماج المهني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

من المؤكد أن لهذه الأزمة الصحية العالمية تداعيات اجتماعية، حتمية ترتبط ارتباطا وثيقا بتأثير هذه الجائحة على اقتصادنا الوطني شأننا في ذلك شأن باقي دول العالم، حيث سجل معدل انكماش الاقتصاد الوطني معدل

ناقص 5.8%، ما يقتضي- الملاءمة العاجلة للسياسات والاستراتيجيات الاجتماعية وفق هذه المتغيرات، و مواصلة دعم الأوراش الاجتماعية الكبرى والغير مسبوقة التي فتحتها بلادنا منذ الولاية الحكومية السابقة واستمرارها مع الحكومة الحالية، وذلك باستحضار المؤشرات والمعطيات المقلقة الصادرة عن هيئات وطنية ودولية بخصوص الوضع الاجتماعي على ضوء تداعيات هذه الأزمة، حيث ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى 12.3% خلال النصف الثاني من هذه السنة، وارتفاع نسبة الأشخاص الموجودين في حالة هشاشة إلى 19.87% ما يعني دخول أكثر من مليون شخص عتبة الفقر، واتساع نطاق القطاع الغير مهيكل، وغيرها من المؤشرات التي تستدعي التعامل معها بكل جدية ويقظة، لتدبير هذه الظرفية الخاصة والصعبة ليس على بلدنا وحده بل العالم بأسره.

وقطاع الشغل من القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر بهذه الأزمة، من خلال فقدان ما يناهز 227 ألف منصب شغل في القطاع غير الفلاحي و78 ألفا في القطاع الفلاحي، وتراجع القيمة المضافة للقطاع السياحي الأكثر تضررا بناقص 50%، والنقل الجوي بناقص 12% في المائة، كل هذه الأرقام والمؤشرات الحالية و التوقعية تستدعي تضافر الجهود لتدبير هذه الظرفية، التي لا يجب أن يتحمل قطاعكم فقط مسؤوليتها، خاصة مع الميزانية المحدودة لقطاع التشغيل والإدماج المهني.

كما لا يفوتنا كذلك تثمين مجهودات الحكومة لتعزيز سوق الشغل وتحسين قابلية التشغيل وتقليص البطالة من خلال التزامها من خلال اللجنة الوزارية للتشغيل بإعداد وتنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل بهدف تخفيض معدل البطالة.

ولتجاوز مختلف المؤشرات والإشكالات المذكورة أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

- ضرورة ابتكار حلول تشاركية وتشاورية مع مختلف الفاعلين والمختصين والخبراء، لخلق سبل جديدة لفرص الشغل وطرق الحفاظ على هذه المناصب في ظل المتغيرات العالمية الاقتصادية الجديدة، وذلك بالانفتاح على البعد الجهوي في التشغيل؛

- نفتاح التشغيل بالخارج على البعد الإفريقي خاصة في المجالات التي تتميز فيها الشغيلة الوطنية؛

- ضرورة تحيين مدونة الشغل التي أبانت الجائحة أنها تعاني من إشكالات كبيرة تعوق تنافسية المقاولة الوطنية، وتحفظ حقوق الشغيلة، وتدعم مفتشي الشغل في أداء مهامهم وفق آليات قانونية فعالة؛

- يعاني القطاع من نقص الموارد البشرية، خاصة مفتشي الشغل رغم أن نسبتهم من مجموع الموارد البشرية للقطاع 42% فهي تبقى غير كافية لقيامها بالأدوار المنوطة بها، وبهذه المناسبة لا يفوتنا تثمين الأدوار الهامة التي قام بها مفتشو الشغل خلال فترة الحجر الصحي في مراقبة مدى احترام الوحدات الإنتاجية لمعايير الوقاية الصحية داخله، داعين في نفس السياق إلى:

- إصدار قانون أساسي خاص بمفتشي الشغل، وإقرار تحفيزات مادية لهذه الفئة؛

- كما ندعو كذلك إلى الفصل بين مهام المراقبة الموكولة إلى مفتشي- الشغل وبين مهام الوساطة؛

- يعيش طب الشغل إشكاليات مرتبطة بنقص الموارد البشرية حيث يشكل الأطباء مفتشو الشغل نسبة 2% من مجموع الموارد البشرية لقطاعكم، ما يشكل عائقا أمام أداءه للمهام المنوطة به في الوقاية من المخاطر المهنية؛

- ولتجاوز إشكالية محدودية الميزانية المخصصة للقطاع لابد من إعمال الحكامة في تدبير الموارد المالية والبشرية لضمان أكبر نجاعة ممكنة لها، باحترام العدالة المجالية في توزيع هذه الموارد؛

- لابد من الإشارة لمحاولة بعض المقاولات استغلال هذه ظرفية هذه الأزمة الصحية وتداعياتها، لتقليص عدد الأجراء بشكل إقصائي وانتقائي على أساس الانتماء النقابي لهؤلاء الأجراء؛

- التعجيل بإصدار القانون المنظم للإضراب ومشروع قانون النقابات المهني، وفق مقاربة تشاركية تضمن مشاركة مختلف الأطياف والتوجهات النقابية والسياسية في صياغته.

5) قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

قطعت بلادنا أشواطا هامة في مسار إرساء سياسة اجتماعية تضامنية بدأت بشكل فعلي ملموس وممنهج منذ الولاية السابقة، رغم كل المغالطات التي يتم الترويج لها، ولعل مجموعة من الأوراش التي تحققت مثل الدعم المباشر للأرامل والمطلقات والعديد من المشاريع الاجتماعية، التي استفادت منها الأسر الأكثر هشاشة، أكبر دليل على أثر التوجه الذي اختارته هذه الحكومة رغم الانتكاسة التي أفرزتها جائحة فيروس "كوفيد-19" على كل المجالات وخاصة الاجتماعية عبر العالم بأسره.

ويعد انخراط بلدنا في مشروع تعميم التغطية الصحية على عموم المغاربة، وتخصيص ميزانية 14مليار درهم لتزيلها في أفق سنة 2022، خطوة أساسية وفارقة في مسار دعم وتأمين استفادة الفئات الهشة من المواطنين المغاربة من التعويضات العائلية، وذلك باستفادة ما بين 5 و7 ملايين طفل في سن التمدرس من هذه التعويضات، وتوسيع الانخراط في نظام التقاعد لما يقارب 5 ملايين شخص لا يستفيدون من معاشات، والتأمين عن فقدان الشغل للأجراء المغاربة الذين يتوفرون على عمل قار، وذلك في انتظار استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية لهذا الورش الإصلاحي الاجتماعي

الهام، لرسم معالم مغرب ما بعد كورونا.

وبلدنا لم يكن بمعزل عن هذه الأزمة، حيث انخرط في هذه الجهود لتدبير تأثيراتها، خاصة على المستوى الاجتماعي، الذي يعتبر من أكثر المجالات تأثرا بتداعياتها، سواء خلال فترة الحجر الصحي أو بعده.

وفي هذا الصدد لابد أن نثمن من موقعنا في فريق العدالة والتنمية جهود وزارتكم بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية والمجتمع المدني، رغم قلة الموارد البشرية لهذا القطاع، لإيواء المشردين والأشخاص في وضعية صعبة خلال فترة الحجر الصحي لحمايتهم من احتمال انتقال العدوى لهم، كما نثمن كذلك القيام بحملات توعوية عبر القنوات الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والأطفال خلال فترة الحجر الصحي والتي عرفت تزايدا عالميا لهذه الحالات، كما نثمن كذلك إطلاق برنامج رقمنة مسطرة الحصول على شهادة الإعاقة بـ 26 إقليما، وتوسيع العمل بهذه المنصة الرقمية لتشمل 20 مركزا إضافيا، وذلك في إطار تنزيل مضامين السياسة العمومية المندمجة ومخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

وإذا كانت لهذه الأزمة تداعيات آنية ومستقبلية على الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع ومنها النساء والأطفال في وضعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة وكذا الأشخاص المسنين، فإن هذه المتغيرات الهيكلية التي أفرزتها هذه الجائحة تستدعي:

- ضرورة وضع تصور جديد واستراتيجية واضحة لدعم هذه الفئات وتتبع وضعيتها والآثار المتوسطة والبعيدة المدى عليها وتداعياتها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والنفسي عليها وعلى محيطها؛

- ضرورة وضع استراتيجية استشرافية لتدبير وضعية المسنين وتأهيلها، بوضع إطار قانوني خاص بضمان حماية حقوق الأشخاص المسنين، وتعزيز التدريب والتكوين في مهن الشيخوخة، وذلك للتعاطي مع تحول البنية الديموغرافية لهرم الأعمار، وارتفاع معدلات الشيخوخة؛

- دعم الروابط العائلية التي مازالت تسوده، بتخفيف العبء المادي والمعنوي وتسهيل ولوج هذه الفئة ورعاتهم إلى الخدمات التي يفرضها التقدم في السن؛

ولا يفوتنا كذلك الإشارة إلى ضرورة إيجاد حلول واقعية وعملية لوضعية الأطفال نزلاء مراكز حماية الطفولة بعد بلوغهم سن 18سنة، وذلك ضمن مقاربة تشاركية التقائية وفعالة مع كل المعنيين لمعالجة هذه الإشكالية، داعين في هذا السياق إلى ضرورة تمكينهم من مستوى تعليمي جيد، منفتح على اللغات الأكثر استعمالا، وذلك بالاستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص ومع مراكز اللغات، لضمان انخراطهم في سوق الشغل وفي الحياة الاجتماعية بعد مغادرتهم لهذه المراكز؛

- كما ندعو وزارتكم إلى إحداث مراكز وسيطة لتأهيل أطفال مراكز حماية الطفولة بعد بلوغهم سن 18 سنة، وضمان اندماجهم في المجتمع؛

- وبخصوص إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في سوق العمل لابد من تثمين تخصيص 200منصب مالي لفائدة هذه الفئة برسم السنة المالية 2020، داعين في نفس السياق إلى انخراط كل القطاعات لتفعيل حصة 7% من المناصب المالية القطاعية لهذه الفئة من المواطنين المغاربة؛

- تعزيز التعاون بين القطاعات المتدخلة في النهوض بوضعية هذه الفئة، وضمان التقائية سياساتها، وتجديد العرض التربوي والتعليمي المقدم لهذه الفئة؛

- اعتماد التوظيف الجهوي في تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- تفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛

- ولابد كذلك من توسيع الشراكات التي تعقدها وزارتكم، لتجعل من الجماعات الترابية شريكا محوريا لتنزيل المشاريع التي تلتزمون بها ولضمان الأثر المباشر لها على المستهدفين بها.

6) <u>قطاع الثقافة والشباب والرياضة:</u>

يعتري المشهد الثقافي ببلادنا العديد من الاختلالات التي تحول دون أداءه للأدوار الهامة المنوطة به، والتي أبانت هذه الجائحة على أهميتها والمتجلية في بناء الإنسان الواعي المنخرط في مجتمعه يرقى به بسلوكاته، ويدبر الأزمات التي تواجهه بحس مؤطر بمثقفيه وفنانيه وكل الفاعلين في هذا المجال، ولعل محدودية الميزانية المخصصة له ضمن الميزانية العامة للدولة إشارة أولى لهذا الاختلال، الذي يتجلى بشكل أساسي من خلال كشف المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي عن النسب الهزيلة للإقبال على القراءة، وافتقار 63 في المائة من مدارس بلادنا لخزانات مدرسية.

والثقافة ببلادنا مجال خصب ومتنوع يستحق أن يتم تثمينه من خلال إيلاء عناية أكبر لعناصره، على اعتبار أن الروافد الثقافية لبلدنا وتراثه المادي واللامادي ثروة مميزة تستطيع أن تخلق قيمة مضافة مادية ومعنوية لبلدنا إذا ما وجدت الدعم المؤسساتي والمالي ورغبة حقيقية لدى الفاعلين بمختلف مشاربهم، لدعم والارتقاء بهذا القطاع، من جهة ودعمه لقطاعات أخرى مرتبطة بتطوره كقطاع السياحة، ولتحقيق ذلك لابد من:

- تثمين التراث المادي واللامادي الذي تزخر به بلادنا، من خلال إحداث وكالة لذلك، تهتم بجرد التراث الثقافي وتنفتح على مواقع أثرية بالعالم القروي؛
- دعم الكتاب والناشرين؛
- التعجيل بتنزيل مخطط رقمنة مساطر منح بطاقة الفنان؛
- ضرورة وضع معايير واضحة ومحدد لمنح الدعم للفنانين والمثقفين.

وفيما يتعلق بقطاع الاتصال، أبانت هذه الجائحة عن ضرورة وجود إعلام مهني يساهم في تدبير الأزمات ويدعم مجهودات الدولة، في معالجة القلق الاجتماعي وتدبيره من خلال منابر إعلامية الكترونية مرئية ومسموعة

موثوقة، تساهم في التصدي للإشاعة وتوحد الرأي الوطني من خلال إبراز المجهودات الوطنية وتقديم التوجيهات والمساندة، والقطع مع صناعة الإشاعة؛

- معالجة الإشكالات الحكاماتية والمالية التي تعرفها بعض القنوات التلفزية، بإعادة النظر في معايير وضع دفاتر تحملاتها؛
- إعمال الحكامة في تدبير الموارد البشرية على قلتها، مع الانفتاح على البعد الجهوي في الاستعانة بأطر الجماعات الترابية لتسيير المرافق التابعة لقطاعكم؛
- تشجيع البرامج التلفزية الهادفة الموجهة للأطفال.

7) قطاع الطاقة والمعادن والبيئة:

ا- قطاع الطاقة:

نسجل بكل ايجابية في فريقنا مسار إصلاح المنظومة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية التي عرفها مجال الطاقة سواء تعلق الأمر بتطوير القدرة الكهربائية، سواء منها المتجددة أو الحرارية بهدف الرفع من نسبة استعمال الكهرباء في الاقتصاد الوطني، ولاسيما في القطاعين الأكثر استهلاكا للطاقة، وهما السكن والنقل.

وبهذه المناسبة، نؤكد في إطار قناعتنا الراسخة أن التوعية والتحفيز تظل من بين العوامل الرئيسية لغرس روح المسؤولية الجماعية بضرورة الاستهلاك الرشيد والنظيف للطاقة.

ويمكن القول بكل موضوعية أن المجهود التشريعي الذي بذلته الحكومة هو مجهود معتبر على عدة مستويات نذكر منها على سبيل المثل لا الحصر:

- مشروع قانون رقم 40.19 يغير ويتمم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة ؛
- مشروع مرسوم لتحديد تعريفة الطاقة الكهربائية التكميلية وكيفية احتسابها؛
- مشروع مرسوم لتحديد الفترة الانتقالية التي سيتولى فيها مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، تدبير عقود شراء الكهرباء المبرمة بين المكتب الوطني للكهرباء، والماء الصالح للشرب، ومنتجي الطاقة الكهربائية.

كما لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نثمن انخراط بلادنا في عدد من الاستراتيجيات الوطنية من أجل ضمان استدامة المزيج الطاقي الوطني.

وفي مجال تعزيز القدرات الإنتاجية الكهربائية في مجال الطاقات المتجددة، نسجل في هذا الباب الانجازات التي حققتها بلادنا في مجال الطاقة الريحية، والطاقة الشمسية، والطاقة الكهرومائية.

وعلى مستوى تعزيز الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية، نعبر على ارتياحنا فيما يخص التنزيل الفعلي للإعلان المشترك الموقع بين المغرب والدول الأوروبية من أجل تعزيز التبادل المستدام للكهرباء بين الدول الموقعة ودعوتنا إلى تسريع توقيع كرة التفاهم من أجل رفع المعيقات التقنية والقانونية أمام تبادل الكهرباء ذات أصل متجدد بين هذه الدول.

لقد قطعت بلادنا أشواطا مهمة لاستكمال الإطار التنظيمي الخاص بالنجاعة الطاقية وكذا المشاريع والبرامج المنجزة والمقررة في هذا الباب. ونعتبر أن تسريع الانتقال الطاقي ببلادنا يقتضي رفع التحدي المتعلق بالبحث والابتكار في المنظومة الجامعية الوطنية وكذا من خلال تعزيز الانخراط القوي للاستثمارات الخاصة، ولاسيما في إطار فتح المجال أمام الإنتاج اللامركزي للكهرباء.

ونعتبر في فريق العدالة والتنمية أن إصلاح المنظومة التشريعية لمجال المواد البترولية والغاز الطبيعي يؤكد بالملموس تعبئة الوزارة الوصية على القطاع للعمل لإنجاح مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمار واللوجستيك، سواء تعلق الأمر بالمنجزات المحققة على مستوى الغاز الطبيعي أو الرخص الممنوحة في تدبير المواد البترولية.

وبالنسبة لملاحظات فريقنا على قطاع الطاقة، فأننا ندعو الحكومة إلى:

- تأمين المخاطر في المنشآت الطاقية والمحطات الحرارية؛
- تعميم الكهرباء في العالم القروي.

ب- قطاع المعادن:

ننوه في فريق العدالة والتنمية بوضع مخطط المغرب المعدني لجعل هذا القطاع قطاعا نموذجيا في أفق سنة 2030 لتطوير نسيج تنافسي لاستدامة القطاع وتعزيز طابعه المهني.

وبالموازاة مع ذلك، نؤكد أن مواصلة إصلاح منظومته التشريعية والتنظيمية والإدارية سيساهم في تحديث آلياته القانونية وتطوير أدائه على مستوى القيمة المضافة الوطنية.

كما نثمن في هذا السياق إعادة هيكلة صندوق التكوين المهني للمقاولات المنجمية والتخطيط لخلق معاهد جهوية جديدة لتكوين تقنيين متخصصين في مجال المعادن بكل من جهتي درعة- تافيلالت وسوس وذلك بهدف تنمية القدرات وتطوير مهارات العاملين بالقطاع.

ورغم السياق الصعب للأزمة الصحية التي عرفتها بلادنا، نسجل بكل أسف توقف أنشطة البحث في جميع الأوراش وضمان استمرارية الإنتاج حسب الطلب. وعند متم الربع الأول من سنة 2020، وصل إنتاج الهيدروكاربورات على الصعيد الوطني 24.22 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و1045 طن من المكثفات.

وتبقى الانجازات المحققة في الأنشطة الاقتصادية والاستثمار في مجال الجيولوجيا من طرف الوزارة الوصية على القطاع حصيلة مهمة وإيجابية تبعا للنتائج المحصل عليها في سنة 2020 والمشاريع المبرمجة في سنة 2021 وفق محاور فيما يخص:

- اعتماد إجراءات تشريعية وتنظيمية في مجال المراقبة والوقاية من المخاطر؛
- مواكبة المشاريع الطاقية والمعدنية والشبه المعدنية؛
- الرصد والاستشراف الطاقي؛
- تعميم النظم المعلوماتية على مستوى عمل الوزارة ورقمنة الخدمات العمومية في مجالي الطاقة والمعادن.

ونعتبر في فريق العدالة والتنمية أن اهتمام الحكومة برفع التحدي البيئي من خلال تعزيز الطاقات المتجددة على وجه الخصوص وجب أن يتبعه أهمية أيضا بالتحدي الاقتصادي على اعتبار أنه أكثر أولوية نظرا للانعكاسات الحالية والمستقبلية للأزمة الاقتصادية الراهنة على خلق الثروة، وكذا قدرة الدولة على مواجهة صدمات طاقية جديدة في ظل تبعية طاقية لا زالت مرتفعة.

كما ندعو الحكومة إلى الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

- مراقبة مدى احترام دفتر التحملات؛
- إعادة النظر في المعايير المعمول بها في تفويت الرخص.

ث- مجال البيئة:

لابد أن نسجل بكل ايجابية انخراط بلادنا في تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من خلال عدد من البرامج التي تخص أساسا:

- البرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث؛
- البرنامج الوطني لتثمين النفايات؛
- البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها؛
- البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج؛
- برنامج تثمين الأوساط الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي.

كما نشيد بعمل الحكومة في تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ ونثمن برنامج عملها برسم سنة 2021 فيما يخص المحاور التالية:

- تعزيز المراقبة والرصد والتقييم البيئي؛
- مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بإعداد مشروع قانون بمثابة مدونة للبيئة؛
- تعزيز التعاون الدولي؛
- تعزيز الشراكة مع المقاولات الخضراء، والجماعات الترابية، والمجتمع المدني؛
- تعزيز الإعلام والتربية البيئية.

وفي هذا الصدد، نلفت انتباه الحكومة إلى مجموعة من الملاحظات:

- تشجيع الاقتصاد الأخضر؛
- المساهمة الفعلية في تدبير المطارح سواء العشوائية أو المراقبة نتيجة الضرر والأذى الذي يمكن أن يلحق بالساكنة.

8) قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

ا- قطاع الفلاحة:

لا أحد يجادل اليوم على أن القطاع الفلاحي يشكل الدعامة الأساسية في النموذج الاقتصادي ببلادنا. ويتجلى هذا الدور المهم للقطاع بشكل خاص في وزنه في القيمة المضافة الإجمالية بنسبة 12.6% في سنة 2019 ودوره في توفير فرص الشغل لجزء مهم من الساكنة يقدر بـ 32.5% من السكان النشيطين المشتغلين في هذا القطاع.

ورغم السياق الصعب للأزمة الصحية التي عرفتها بلادنا، نسجل بكل ايجابية المكاسب التي حققها المغرب الأخضر في مجال تعزيز مناعة قطاعه الفلاحي وضمان أمنه الغذائي. كما نثمن في نفس السياق إرساء تحفيزات جديدة في إطار تفعيل أهداف "إستراتيجية الجيل الأخضر" والتي سوف تهم بصفة خاصة دعم الشباب وتنمية أراضي الجموع من أجل الاستثمار في القطاع الفلاحي وخلق طبقة متوسطة بهذا القطاع.

ومن بين الإجراءات والتدابير المهمة التي سيتم العمل على تحقيقها في إطار مشروع القانون المالي 2021، نذكر منها ما يلي:

- ارتفاع حجم الإعانات الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية بحوالي 3% بالمقارنة مع سنة 2020 ليصل إلى ما يناهز 4.2 مليار درهم؛
- تغطية حوالي 50 ألف هكتار إضافية لتشمل المساحة الإجمالية إلى 693 ألف هكتار على مستوى التحويل الفردي إلى الري بالتنقيط؛
- إطلاق مشاريع جديدة في إطار المقاربة الجديدة للفلاحة التضامنية لإستراتيجية القطاع الفلاحي "الجيل الأخضر 2020-2030" بقيمة مالية تقدر بـ 2.7 مليار درهم؛
- مواصلة مجهود البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي وكذا التحويل الجماعي إلى الري الموضعي؛

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نثير انتباه الحكومة للقضايا الآتية:

- تعميم استعمال التقنيات المقتصدة للماء على عموم التراب الوطني؛
- تجديد إستراتيجية التسويق الخارجي للمنتجات الفلاحية المغربية عبر ملاءمة شقها اللوجستيكي من خلال منصات التصدير ووسائل النقل الملائمة بغية تنويع الأسواق؛
- إرساء سياسة وطنية لترويج المنتوج الفلاحي الغذائي الوطني لمواجهة الآثار السلبية للأزمة الصحية التي أعاقت بشكل ملحوظ عمليات التصدير بسبب انخفاض الطلب الخارجي واضطراب سلاسل

اللوجيستيك العالمية؛

- العمل على إدراج الفلاحين الصغار، والعمال الفلاحين والرعاة والرحل ضمن إستراتيجية الدعم التي تشرف عليها لجنة اليقظة الاقتصادية؛
- إرساء سياسة وطنية للتحول الرقمي في القطاع الفلاحي كرافعة أساسية لتطوير أدائه.

ب- قطاع الصيد البحري:

إننا في فريق العدالة والتنمية إذ نثمن المجهودات المبذولة من طرف الحكومة للنهوض بقطاع الصيد البحري في ظل هذه الأزمة الصحية الحالية، نسجل بكل أسف تأثر صادرات قطاع الصيد البحري حيث انخفض إجمالي قيمة الصادرات الوطنية من المنتجات البحرية بنسبة 4.2% عند نهاية غشت 2020 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019 نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب التي تخص أساسا:

- تراجع نشاط الأسطول البحري خلال فترة الحجر الصحي؛
- انخفاض عدد المشغلين على مستوى وحدات الصناعة التحويلية للمنتجات البحرية بمعدل 60% و70% من إجمالي اليد العاملة في القطاع؛
- تسجيل نقص في إفراغات السمك السطحي بنسبة 7%؛
- تراجع كميات السردين والإسقمري بنسبة 12%.

لكن بالرغم من المجهودات المبذولة لتعزيز مكتسبات القطاع وضمان استدامتها، فإننا نسجل الملاحظات الآتية:

- العمل على تقوية الإمكانيات المخصصة للبحث في مجال الصيد البحري؛
- مراعاة الاستغلال الأمثل لمؤهلات الصيد بأعالي البحار؛
- الرفع من مستوى إدارة واستخدام البنيات التحتية للموانئ ونقط التفريغ المهيأة وقرى الصيد؛
- ضرورة تحسين ظروف العمل بالنسبة لعمال القطاع والعمل عل تأمينه بجعله مصدرا حقيقيا للتنمية الشمولية، بالإضافة إلى الإدماج الفعلي لفئات العمال التي تعيش في أوضاع غير مستقرة وتعمل في إطار غير مهيكل؛
- العمل على إدراج البحارة ضمن المشروع الوطني المتعلق بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية؛
- تقوية غرف الصيد البحري وجامعاتها بتخويلها صفة تقريرية بدل صفتها الاستشارية، مع دعوتنا إلى تعديل القانون رقم 4.97 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري.

ت- تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية:

يلعب صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية دورا مهما في تمويل الجهات الكلفة بانجاز المشاريع ذات البعد الترابي مما يشكل دعما أساسيا في مواصلة تنفيذ برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، كشفت أزمة "كوفيد-19" عن القدرات غير المتكافئة للجهات، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز جاذبية المجالات الترابية وتدعيم الوسائل المتاحة لها من أجل ضمان تنمية متوازنة ومنسجمة قادرة على تهيئة هذه المجالات للانخراط في الدينامية الجديدة لما بعد أزمة "كوفيد-19".

ولتحقيق ذلك، نعتبر في فريق العدالة والتنمية أنه من الضروري التركيز على رافعتين أساسيتين:

-تعبئة إمكانات الجهات من خلال تثمين أمثل لثرواتها المادية وغير المادية وتشجيع خلق تخصصات اقتصادية واعدة، في إطار مقاربة تشاركية بين الجهات؛

- تشجيع الجهات على الانفتاح على فرص الشراكة اللامركزية من أجل الاستفادة من مصادر التمويل والتجارب الأجنبية الناجحة.

ث- قطاع المياه والغابات:

رغم المجهودات المبذولة لمعالجة إشكالية الماء نظرا لأهميته كعنصر استقرار اقتصادي واجتماعي، تصنف بلادنا ضمن البلدان التي تعرف إجهادا مائيا مرتفعا مما يجعلنا ندعو الحكومة إلى تقييم مكامن قوة وضعف منظومتنا المائية، السطحية منها والجوفية، وطرح الإمكانيات المتاحة على مستوى التخزين والتحلية وفق سياسة عمومية قائمة على الاستثمار الأمثل للتراكمات الايجابية، واعتماد النجاعة والفعالية في هذا الباب.

نسجل بايجابية مواصلة الحكومة لإطلاق مجموعة من المشاريع المرتبطة بتهيئة وتنمية الغابات في إطار تفعيل إستراتيجية "غابات المغرب 2020-2030".

لابد من التنويه بالمنجزات التي تم تحقيقها في هذا الباب، ونخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- إعداد برنامج التشجير التشاركي؛
- رقمنة برامج التنمية الغابوية؛
- إنشاء شبكة جديدة للتنشيط الترابي تضم أكثر من 500 منشط؛
- فتح وصيانة 570 كلم من المسالك الغابوية؛
- إعادة هيكلة الإطار المؤسساتي وملائمة الإطار القانوني للقطاع.

إننا نعتبر أن هذا المجهود الإرادي للحكومة هو عمل مقدر على اعتبار أنه، من جهة، سيجعل هذا القطاع أكثر تنافسية ومنتج للثروة، ومن جهة أخرى، سيمكن من إرساء مقاربة تشاركية للساكنة المحلية في تدبير هذا

القطاع الحيوي والهام.

9) قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

لابد أن نثمن عمل الوزارة الوصية على القطاع على المجهودات المبذولة لتحقيق التحول التنظيمي لعملها في المجالات التالية:

- تعزيز عدد الآليات المساعدة على اتخاذ القرار وكذا آليات اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي؛
- تفعيل دور المصالح اللامركزة للوزارة؛
- تطوير البنيات التحتية الصناعية والتجارية والتكنولوجية؛
- السهر على التكوين في مهن الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي وفي مجال المبادرة المقاولاتية؛
- مواكبة المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية للرقمنة المقاولات الوطنية؛
- في مجال التقييس وشهادة المطابقة؛
- مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاول الذاتي.

ا- قطاع الصناعة:

يحظى القطاع الصناعي بمكانة متميزة في الاقتصاد الوطني، بحصة من القيمة المضافة الإجمالية تناهز 17% سنة 2019، وكذا بحصته المهمة من إجمالي الصادرات الوطنية للسلع والتي تقارب 80%. كما يمثل 12% من إجمالي مناصب الشغل، حيث شكل قطاع الصناعة خلال سنة 2019 ثالث قطاع مشغل بنحو 1.317 مليون منصب شغل.

لقد خلف تفشي جائحة "كوفيد-19" آثارا سلبية على العديد من القطاعات الصناعية خلال النصف الأول من سنة 2020 مما ساهم في تدهور رقم المعاملات ومناصب الشغل في هذا القطاع.

ويمكن القول عموما أن نتائج منجزات القطاع الصناعي في بلادنا تظل مهمة فيما يخص محاور الانجاز التالية:

- إحداث أكثر من 504.000 منصب شغل بين 2014 و2019؛
- تحقيق معظم الأهداف الرئيسية على مستوى قطاع السيارات سواء على مستوى الاستثمار بـ 33.5 مليار درهم، أو بنسبة الإدماج المحلي بنسبة 60%؛
- توقيع 19 اتفاقية استثمار وخلق 18.422 منصب شغل سنة 2019؛
- ارتفاع رقم المعاملات الموجه للتصدير في مجال قطاع الصناعات الغذائية إلى غاية شهر غشت 2020 بـ 20.99 مليار درهم؛
- تحقيق استثمار إجمالي في إطار مخطط التسريع الصناعي فيما يخص ترحيل الخدمات بقيمة 1.33 مليار درهم؛
- انجاز مخطط الإقلاع الصناعي 2021-2023 من أجل ضمان تموقع أفضل لقطاع الصناعة الوطنية ما بعد "كوفيد-19".

وإذا كانت حصيلة هذه الإستراتيجية ايجابية على العموم، فان التغيرات البنيوية التي تشهدها سلاسل القيم الصناعية على المستوى العالمي تستدعي ضرورة تجديد مسلسل التصنيع بناء على قواعد مبتكرة لرفع التحديات في سياق تنافسي حاد.

وتبقى في نظرنا في فريق العدالة والتنمية أخذ بعين الاعتبار مجموعة من الملاحظات ضرورية لإعطاء دفعة قوية لمسلسل التصنيع ببلادنا فيما يخص:

- إعطاء الأهمية للابتكار والبحث والتطوير لتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الوطنية وكذا الرفع من جودة الرأسمال البشري؛
- تسريع إنشاء سلاسل قيم محلية تنافسية ومتنوعة، الشيء الذي من شأنه تكوين شبكة محلية حقيقية للتوريد قادرة على خلق قيمة مضافة ومناصب شغل دائمة ومؤهلة؛
- ضرورة تعميم فرض نسبة دنيا من المحتوى المحلي على المستثمرين الأجانب بالقطاع الصناعي الوطني؛
- تشجيع تواجد الرأسمال الوطني في القطاع الصناعي عبر روافد محفزة ومبتكرة على مستوى التمويل والعقار والتشريع.

ب- قطاع التجارة:

يحتل قطاع التجارة والتوزيع مكانة مركزية في الاقتصاد الوطني، نظرا لمساهمته المهمة في القيمة المضافة الوطنية (9% من القيمة المضافة الإجمالية سنة 2019).

إننا في فريق العدالة والتنمية نثمن مسعى إحداث مساهمة مهنية موحدة في إطار مشروع القانون المالي لسنة 2021 لفائدة التجار المستقيلين الخاضعين للنظام الجزافي. كما تشمل هذه المساهمة أيضا واجبات تكميلية للتغطية الصحية لفائدة هذه الفئة من الملزمين.

وفي نفس السياق، نؤكد على أن توقيع عقد برنامج لدعم قطاع المونين والخدمات المرتبطة بالحفلات والتظاهرات بشراكة مع الوزارات المكلفة بالمالية والشغل والاتحاد العام لمقاولات المغرب وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات والمجموعة المهنية لبنوك المغرب هو توجه ايجابي في حد ذاته سيمكن من تقوية أداء القطاع وقدرته التنافسية في مرحلة ما بعد "كوفيد-19".

كما نعتقد جازمين أن أولويات قطاع التجارة لسنة 2021 هي أولويات مهمة وطموحة تؤطر برنامج عملها وتهم المحاور التالية:

- عصرنة التجارة الداخلية؛

- تعزيز منظومة الحماية التجارية وتسهيل مساطر التجارة الخارجية؛
- مواكبة تطوير القطاعات على المستوى الوطني والدولي؛
- الطموح لتعزيز اندماج المغرب على الصعيد الجهوي والدولي.

وعلى الرغم من تأثيرات متباينة لأزمة "كوفيد-19" على قطاع التجارة والتوزيع، كشفت الأزمة على معطيين أساسيين:

- أهمية تجارة القرب وسلاسل التوريد القصيرة التي لها آثار ايجابية مهمة على مستوى المجالات والساكنة المحليين؛
- دور الجائحة في تسريع رقمنة قطاع التجارة والتوزيع.

ت- الاقتصاد الأخضر:

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين نسجل بإيجابية المنجزات في مجال الاقتصاد الأخضر على سبيل المثال لا الحصر:

- دعم تحسين الظروف المعيشية في 23 مؤسسة اجتماعية في الشمال على مستوى تحسين أداء الطاقة؛
- القيام بالدراسات لتحديد المعايير التقنية لإدماج النجاعة الطاقية في قطاع النقل؛
- اعتماد معايير الأداءات الطاقية الدنيا ووضع العلامات على المعدات المستهلكة للطاقة؛
- تطوير تطبيق على الهواتف الذكية لمشاركة التنقل لموظفي المؤسسات العمومية بالأحياء الإدارية، وكذلك التنقل لمستخدمي الأحياء الصناعية؛
- تفعيل قانون 77.15 المتعلق بمنع الأكياس البلاستيكية.

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة لإنجاح الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ليفوتنا بهذه المناسبة الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المتعلقة بهذا الورش نظرا لأهميتها منها:

- إعادة توجيه خيارات الاستثمار مع إعطاء الأولوية للمشاريع الاقتصادية ذات البعد البيئي؛
- وضع آليات تحفيزية على مستوى مدونة الضرائب لخلق إطار محفز لتنمية الاستثمارات في الطاقات المتجددة؛
- تعزيز القدرات في مجال التكنولوجيات الخضراء مع التركيز بشكل خاص على التكوين في الوظائف الخضراء الجديدة في مجالات الطاقة المتجددة.

ث- الاقتصاد الرقمي:

لقد أعطت الأزمة الصحية لكورونا دفعة مهمة للانتقال الرقمي ببلادنا حيث عملت على الاستثمار المكثف في البنيات التحتية للاتصالات والشبكات وكذا رقمنة بعض الإجراءات الإدارية.

وفي نفس السياق، ننوه بمنجزات وكالة التنمية الرقمية برسم سنة 2020 في مجال الترويج الرقمي ودعم منظومة الرقمنة والابتكار ببلادنا وكذا ببرنامج عملها لسنة 2021 لتعزيز التنمية الرقمية.

وفي إطار إرساء أسس كفيلة بإنجاح الانتقال الرقمي ببلادنا، لابد أن نؤكد على الملاحظات التالية:

- تعزيز رقمنة مسارات الخدمات العمومية؛
- تحفيز الانتقال الرقمي للقطاع الخاص؛
- تطوير المهارات الرقمية بالتعليم العمومي والتعليم الخاص؛
- تعميم الرقمنة بالعالم القروي وتشجيع نشر الوسائل الرقمية؛
- التقييم الدوري لتنزيل ورش الرقمنة على عموم التراب الوطني.

10) قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

ا- قطاع السياحة:

نسجل بكل أسف تأثر قطاع السياحة بجائحة "كوفيد-19" من جراء إغلاق الحدود وتعليق السفر بين المدن وإغلاق المقاهي والمطاعم، مما أدى إلى انخفاض عدد السياح الوافدين وليالي المبيت إلى مستويات دنيا تنذر بأزمة خانقة يعيشها هذا القطاع.

كما نثمن في فريق العدالة والتنمية المصادقة على القانون رقم 30.20 الذي يسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين، ويسمح لمقدمي الخدمات في قطاع السياحة بتعويض المبالغ المستحقة لزبنائهم، بوصل دين على شكل اقتراح خدمة مماثلة أو معادلة، دون أي زياد في السعر. ونسجل أيضا بايجابية استفادة 87% من المهنيين من تعويضات صندوق الضمان الاجتماعي للتخفيف من أوضاعهم الاجتماعية الصعبة.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن هذه الجائحة أبانت بشكل جلي هيمنة القطاع غير المهيكل والعمل الموسمي الشيء الذي يضعف أداءه وقدرته التنافسية.

فبالإضافة إلى التدابير التي اعتمدتها الحكومة للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة الصحية، نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن عقد برنامج 2020-2022 الموقع بين الفاعلين من القطاعين العام والخاص، هو خطوة مهمة لتجاوز تبعات هذه الأزمة، على اعتبار أنه يهم خمسة محاور تخص أساسا:

- الحفاظ على مناصب الشغل؛
- الدعم الاقتصادي والمالي لإنعاش القطاع؛
- تحفيز الاستثمار والارتقاء بأداة الإنتاج؛
- تعزيز وتحفيز الطلب على السياحة.

ويطمح عقد البرنامج العودة سنة 2022 إلى مستوى سنة 2019 والحفاظ على 80% على الأقل من الوظائف خلال الفترة 2020-2022.

وبالموازاة مع ذلك، ندعم الجهود المبذولة من طرف الوزارة الوصية على القطاع لدعم الاستثمار السياحي وتحسين المنتوج الوطني.

ولتجاوز التأثيرات السلبية للجائحة على قطاع السياحة، ندعو في فريق العدالة والتنمية:

- توطيد السياحة الداخلية لتنويع الطلب بمزيج ذكي بين السياح المقيمين والأجانب وهو أمر ذو أهمية قصوى خاصة خلال الأزمات؛
- تعزيز الربط الجوي الداخلي باعتباره المصدر الأساسي للسائحين المحليين؛
- إنشاء أقطاب سياحية متنوعة وتنافسية من أجل توزيع ترابي متوازن للسياحة الوطنية.

ب- قطاع النقل الجوي:

عانى قطاع النقل الجوي بشكل كبير من تأثير الأزمة الصحية نتيجة توقفه الكلي لنشاطه مما أبرز أوجه القصور الهيكلية لهذا القطاع. ومن المرجح أن تساعد الخطة الاقتصادية والاجتماعية لشركة الخطوط الملكية المغربية من جهة، وفتح الحدود، ولو جزئيا، أمام شركات الطيران الوطنية، من جهة أخرى، على رفع التحديات الاقتصادية والهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع.

وفي إطار الحد من تداعيات الأزمة الصحية على منظومة النقل الجوي، ننوه بمجهودات الوزارة الوصية على القطاع فيما يخص انجازاتها على مستويات متعددة :

- الرحلات الجوية الداخلية؛
- الرحلات الجوية الدولية للركاب؛
- الرحلات المتعلقة بالشحن الجوي؛
- تنزيل الإجراءات الاحترازية لمواجهة الجائحة لاستعادة نشاط المطارات؛
- الإجراءات التحفيزية المواكبة لمنظومة النقل الجوي.

وفي نفس السياق، نعتبر كذلك مسألة عدم توقف الشحن الجوي خلال فترة الجائحة هو في حد ذاته مجهود استثنائي تم بذله على مستوى مواكبة الفاعلين لضمان استمرارية السلسلة اللوجيستية.

وعلى مستوى تنزيل مخطط إنعاش النقل الجوي، ندعو الحكومة إلى تسريع تنزيل الترسانة القانونية من أجل تطوير معايير الطيران المدني ببلادنا، وفي نفس الوقت تعزيز آليات اليقظة الإستراتيجية لتطوير النقل الجوي وتحسين تنافسيته.

ت- قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

على مستوى قطاع الصناعة التقليدية، لابد أن ننوه بالمجهود المبذول من طرف الحكومة في إخراج إلى حيز الوجود القانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، وهي مناسبة ننوه من خلالها بالمجهودات المبذولة لتطوير وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة لقطاع الصناعة التقليدية.

من هذا المنطلق، إننا في فريق العدالة والتنمية نعتبر أن تنزيل هذه المقتضيات الجديدة هو خطوة منسجمة لمعالجة الوضعية الهشة التي يعيشها الصانع التقليدي بما يحقق مكاسب لهذه الفئة الهامة من الساكنة النشيطة، من شأنها تحسين أداء قطاع الصناعة التقليدية والمتمثل أساسا في زيادة ملحوظة في الإنتاج وتطوير القيمة المضافة للمنتوجات التقليدية الوطنية باعتبارها تراثا أصيلا، ولاسيما على مستوى تنويع منافذ التصدير نحو أسواق واعدة.

ومن جهة أخرى، نعتبر بكل موضوعية أن انجازات هذا القطاع طيلة الحجر الصحي تظل مهمة فيما يخص المجالات التالية:

- مواصلة مشاريع البنيات التحتية التي في طور الانجاز، خاصة المشاريع المندرجة في إطار برامج تثمين وإعادة تأهيل المدن العتيقة؛
- مواصلة مشاريع إحداث مؤسسات جديدة للتكوين، للرفع من الطاقة الاستيعابية التي تندرج في إطار أقطاب الصناعة التقليدية بمدن المهن والكفاءات مع الشركاء؛
- إعداد وتحيين برامج للتكوين خصوصا منها 8 تتعلق بمدن المهن والكفاءات.

وبالموازاة مع الإجراءات المواكبة التي تم تنزيلها طيلة فترة الجائحة والأوراش الحالية ذات الأولوية بالنسبة للوزارة الوصية على القطاع، نعتبر في فريق العدالة والتنمية، نعتبر أن تسريع الإستراتيجية الجديدة للصناعة التقليدية 2021-2030 التي لازالت في طور الإعداد هي مسألة في غاية الأهمية حتى يتسنى لهذا القطاع استرجاع عافيته وتنافسيته على مستوى الاقتصاد الوطني.

كما ندعو الحكومة، بهذه المناسبة، إلى التعجيل بإحصاء الصناع العاملين في القطاع غير المهيكل وإعطائهم فرصة لتعميم التغطية الصحية والاستفادة من دعم الدولة خصوصا في هذه الظرفية المرتبطة بوباء كورونا وكذا تعزيز وتقوية مجالات التسويق وحماية المنتوج الوطني.

وفيما يخص تدبير الاقتصاد الاجتماعي ببلادنا، لابد أن نشيد بالدور الذي تلعبه الوزارة الوصية على هذا القطاع الحيوي طيلة فترة الجائحة فيما يخص المجالات الآتية:

- دعم التعاونيات في التسويق المباشر والالكتروني؛
- دعم التمويل؛

- التكوين ودعم القدرات؛
- مواكبة التعاونيات من خلال عقد شراكات مع الفاعلين الوطنيين والدوليين.

كما نثمن أيضا مخطط إنعاش قطاع الاقتصاد الاجتماعي وبرنامج العمل للنهوض بهذا القطاع الهام في المحاور التالية:

- اعتماد برامج مواكبة للتعاونيات؛
- دعم المشاريع التنموية للتعاونيات والجمعيات؛
- تنفيذ برامج التعاون الدولي؛
- تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار الاتفاقيات الموقعة بين الوزارة ومجالس الجهات.

وفي الختام، نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن انجاز عقود الإقلاع لمختلف القطاعات بتوجيهات ملكية سامية وبتشاور مع المهنيين والفاعلين الاقتصاديين، سيمكن بلادنا إلى الانتقال إلى نموذج جديد في التدبير الاقتصادي والاجتماعي في مجال تنفيذ هذه الأوراش الهيكلية.

11) وزارة الداخلية:

لا يسعنا في البداية إلا أن ننوه بالمجهود المقدر الذي قامت به وزارة الداخلية خلال هذه الجائحة، حيث عبأت مختلف مصالحها، المركزية منها واللامركزة، من أجل ضمان تنزيل التدابير الاحترازية التي اتخذتها بلادنا للحد من تفشي هذا الوباء.

وهي مناسبة نجدد من خلالها، السيد الوزير المحترم، على ضرورة الإسراع بتنزيل بعض الإصلاحات المهيكلة التي انخرطت فيها بلادنا، لاسيما ورش الحماية الاجتماعية الذي يحظى برعاية ملكية خاصة.

وفي هذا الإطار، نعبر عن أسفنا تأجيل تنزيل السجل الاجتماعي الموحد والدعم المباشر إلى ما بعد انتخابات 2021 وحرمان شرائح واسعة من المغاربة من الحماية الاجتماعية. ومن هنا، نجدد الدعوة إلى إعطاء الأولوية لهذا الإصلاح المهم من أجل ضمان العيش الكريم لشرائح واسعة من المغاربة للمحافظة على الاستقرار والسلم الاجتماعي.

وارتباطا بموضوع الانتخابات، السيد الوزير المحترم، وما رافقها من نقاش بخصوص العتبة والقاسم الانتخابي وبعض الأمور التقنية الأخرى، نود أن نؤكد على أن بلادنا انخرطت في إصلاحات مهمة مع اعتماد دستور 2011 الذي جعل من الاختيار الديمقراطي أحد ثوابت الأمة الجامعة.

ولذلك، فإن أي دعوة للالتفاف على هذا الاختيار وإفراغ العملية الانتخابية من بعدها الديمقراطي بمسوغات قانونية سيكون لها تداعيات، لا شك، على منسوب الثقة في المؤسسات والمشاركة في العملية الانتخابية.

إننا في فريق العدالة والتنمية، وحرصا منا على حماية هذا الاختيار، نؤكد رفضنا القطاع اعتماد القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين، آملين في هذا السياق أن يتم توفير الوسائل اللوجستية والبشرية اللازمة لإنجاح عملية مراجعة اللوائح الانتخابية التي أطلقتها الوزارة، وتشجيع اعتماد التسجيل الإلكتروني.

12) وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

وبمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، فإننا بصدد مناقشة قطاعات تتميز بتعدد الخدمات العمومية الأساسية وبارتفاع الاستثمارات لإنشاء البنيات التحتية. ولا يسعنا اليوم إلا أن نفتخر كمغاربة بما حققته بلادنا في هذا المجال الذي يتوفر على استراتيجيات متوسطة المدى وبعيدة المدى، سواء تعلق الأمر بالنقل السككي أوفي مجال الطرق السيارة والطرق السريعة أو في مجال السدود أو في مجال الموانئ وغيرها، هذه الاستراتيجيات التي غالبا ما تتجاوز الزمن الحكومي.

فبالرغم من تداعيات جائحة كورونا و تأثيراتها على مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء الذي توقفت أوراشه خلال فترة الحجر الصحي بنسبة 33 في المائة، إلا أن هذه الأوراش استطاعت أن تستعيد نشاطها بشكل متدرج لتعيد الحياة للدورة الاقتصادية الوطنية و لتساهم في الإقلاع التنموي للبلاد.

بلغ مشروع ميزانية الاستثمار لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك حوالي 42,3 مليار درهم، وهو رقم مهم سيمكن من استكمال الأوراش المنطلقة كما سيعززها بالمشاريع الجديدة التي ستعطى لها الانطلاقة سنة 2021، وهذا يبرز الدور الحيوي لهذه القطاعات وأبعادها الاستراتيجية ودورها الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

ا- قطاع الطرق:

الأهداف الاستراتيجية لقطاع الطرق واضحة وهي تطوير الشبكة وتحديثها وتوفير خدمة ملائمة لمستعمليها وتحسين التوازن الترابي وتأهيل حظيرة القناطر والمنشآت الفنية. اليوم يتوفر المغرب على رصيد طرقي معبد هام جدا يتوزع بين الطرق السيارة والسريعة والطرق الوطنية والجهوية والإقليمية، حيث انتقل هذا الرصيد من 10.348 كلم سنة 1956 إلى 44.215 كلم سنة 2018، بمعدل سنوي يفوق 500 كلم.

سنة 2021 ستتميز بمواصلة تنفيذ مجموعة من الأوراش وبإطلاق مجموعة من المشاريع الجديدة، منها مشروع ربط الميناء الجديد الناضور غرب المتوسط بالشبكة الطرقية وشبكة الطرق السيارة وهذا سيحقق الالتقائية في مجال البرامج لتكون أكثر نجاعة، كما ستعطى الانطلاقة لمجموعة من الطرق السريعة موزعة على التراب الوطني. ما ننبه إليه، السيد الوزير، في هذا القطاع هو وضعية المنشآت الفنية و خصوصا القناطر المهددة بالانهيار والتي تصل لحوالي 500 وحدة. وهذا يشكل تحديا كبيرا للوزارة وخطرا

محدقا بالمواطنين، لذلك لابد من مقاربة تشاركية في هذا الموضوع لمعالجته. كما ندعو للاجتهاد أكثر في تحقيق العدالة المجالية، سواء تعلق الأمر بإحداث الطرق أو بصيانتها.

ب-قطاع الماء:

يعتبر المخطط الوطني للماء المرجع الأساس للسياسة الوطنية المائية ومنه تنطلق برامج العمل من أجل تأمين حاجيات البلاد من الماء، سواء للشرب أو للسقي، وبهذه المناسبة نثمن الاستمرار في سياسة بناء السدود وتوفير الاعتمادات الضرورية لذلك. فهذا القطاع الاستراتيجي يوليه جلالة الملك عناية خاصة، حيث أعطى جلالته مؤخرا الانطلاقة للبرنامج الأولي للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020- 2027 والتي تبلغ تكلفته الإجمالية 115 مليار درهم.

الواردات المائية بالسدود الكبرى بلغت في الآونة الأخيرة عجزا بلغ 64 في المائة عن المعدل السنوي، وهذا يدق ناقوس الخطر ويدعو لاعتماد بدائل جديدة وغير تقليدية لتوفير المياه في مختلف الظروف المناخية وخاصة مياه الشرب، من خلال تصفية مياه البحر أو بالنسبة للسقي من خلال إعادة استعمال المياه العادمة. وهذا يحتاج لاستثمارات كبيرة يمكن تدبيرها بمقاربة تشاركية مع القطاع الخاص.

ت- قطاع الموانئ:

بالنسبة لقطاع الموانئ فإن الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال تهدف في أفق 2030 إلى التوفر على سياسة مينائية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار تشييد البنية التحتية بمواصفات دولية وهذا والحمد لله في طريقه للتحقق، حيث اليوم نتوفر على موانئ مهمة كـ "طنجة المتوسط" و"الجرف الأصفر" و"الدار البيضاء" وستتواصل الأشغال بميناء "الناضور غرب المتوسط"، كما ستعطى الانطلاقة لميناء "الداخلة الأطلسي" وهذا سيعزز البنية المينائية الوطنية.

ث- قطاع النقل الطرقي:

مجال النقل الطرقي سواء تعلق الأمر بنقل المسافرين أو بنقل البضائع، فإنه يحتاج لمقاربة تشاركية بالتزامات واضحة بين مختلف الشركاء، عن طريق عقود برنامج، سواء مع المهنيين أو غيرهم لأن هذا المجال له تأثير كبير على النشاط الاقتصادي والتجاري والاجتماعي، مما ينعكس بشكل مباشر على المواطن في معيشه اليومي.

وفي مجال السلامة الطرقية، ننوه بمواصلة الوزارة لبرنامجها في دعم حظيرة السيارات، من خلال تجديد وتكسير حظيرة عربات النقل الطرقي للبضائع ومركبات نقل المسافرين، وهذا سيكون له انعكاس على جودة الخدمات في مجال النقل وعلى التقليل من حوادث السير.

بالنسبة للنقل السككي، عرف تحسنا ملحوظا من خلال المعطيات الواردة في العرض وكذا من خلال الواقع الملموس، خصوصا بعد دخول القطار الفائق السرعة للخدمة، وتثليث خط الدار البيضاء- القنيطرة والدار البيضاء- مراكش، مما أدى لانتظام مواعيد سير القطارات.

وختاما، لابد لنا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين أن نؤكد على أهمية استثمار المتغيرات التي أفرزتها هذه الجائحة، ليس على بلدنا فحسب بل على العالم بأسره، وذلك بالسعي بحس وطني عال لبناء مغرب ما بعد كورونا على ضوء هذه التداعيات، بترصيد المكتسبات الدستورية والقانونية والاجتماعية التي راكمتها بلادنا من سنوات، للانطلاق نحو تنمية اقتصادية واجتماعية ترعى العدالة المجالية، وتدار وفق مبدأ الحكامة الشاملة لتدبير مواردنا لما فيه خير وصلاح البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

IV. الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات جميع اللجان الدائمة برسم السنة المالية 2021، وهي فرصة تتجدد سنويا لإبراز مواقف وتصورات فريقنا حول البرامج والسياسات العمومية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من منظور حركي يضع دائما في صلب أولوياته مصلحة الوطن والمواطنين، وفي سياق وطني ودولي استثنائي وصعب.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية، أن نهنئ أنفسنا على نجاح الدبلوماسية المغربية الفعالة والناجعة بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، دبلوماسية كانت ولا زالت قضية وحدتنا الترابية محددا أساسيا وجوهريا لتوجهاتها.

وفي هذا الإطار، نجدد التأكيد على أننا نعتبر المبادرة المغربية للحكم الذاتي، في إطار السيادة المغربية، حلا سياسيا واقعيا وتسوية ناجعة لهذا النزاع المفتعل بأقاليمنا الجنوبية، وبهذه المناسبة نقف وقفة إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية على تنفيذها للعملية العسكرية السلمية الناجحة لتأمين معبر الكركرات، وفتحه أمام الحركة التجارية نحو جنوب الصحراء بدون إراقة أية نقطة دم، متطلعين في الفريق الحركي إلى بلورة برنامج لإعمار منطقة الكركرات، وكذلك الرفع من وثيرة إنماء الأقاليم الجنوبية.

السيد الرئيس،

من جهة أخرى، ننوه بمجهودات وزارة الداخلية، مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا في هذه الأزمة الوبائية، وهي مناسبة أيضا لتجديد الشكر والامتنان لقوات الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تضحياتهم الجسام في هذه المرحلة الحساسة.

وارتباطا بخيار الجهوية المتقدمة، كخيار استراتيجي، يبقى انتظارنا أكبر، إذ نتطلع إلى استثمار كافة التراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا في مجال الديمقراطية المحلية، وتجاوز الاختلالات التي عرفتها التجارب السابقة، مؤكدين في هذا النطاق على ضرورة العمل على توزيع عادل للاستثمار العمومي مجاليا واجتماعيا، بغية خلق التوازن الجهوي المنشود، آملين أن تكون الميزانية العامة آلية جوهرية لتفعيل خيار الجهوية، عبر تمكين الفاعل الجهوي، الإقليمي، والمحلي من آليات قانونية وتنظيمية وبشرية، وهو ما لن يتوخى إلا من خلال تنزيل وأجرأة ميثاق اللاتركيز الإداري، دون إغفال أهمية تمكين الجماعات الترابية بمختلف مكوناتها من ممارسة اختصاصاتها، وتوفير سبل نجاحها، خصوصا في فترة ما بعد الجائحة.

ونحن مقبلون على خوض غمار الاستحقاقات الانتخابية، ندعو الحكومة إلى التعجيل بمراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بها، بما يضمن الإصلاح المؤسساتي للجماعات الترابية، وتجاوز هفوات التأسيس للجهوية المتقدمة.

السيد الرئيس،

استحضارا لحجم الأضرار التي تكبدها الاقتصاد الوطني جراء أزمة "كوفيد-19"، موازاة مع توالي سنوات الجفاف، وإيمانا منا في الفريق الحركي بأهمية الاستثمارات العمومية والخاصة في خلق اقتصاد تنافسي قوي، واعتبارا أيضا لوضعية المقاولات في هذه الظرفية الصعبة، نتطلع إلى اتخاذ تدابير عملية لمصاحبة المقاولة من أجل استعادة عافيتها ومناعتها وتنافسيتها، لتتمكن من الانخراط في سلاسل الإنتاج وطنيا ودوليا، وفي هذا الإطار نثمن عاليا الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2021 من أجل تعزيز آليات الضمان وتمويل المقاولات.

وفيما يخص المالية العمومية، بعد التنويه بمختلف الإصلاحات الهيكلية الكبرى، نجدد التأكيد في الفريق الحركي على ضرورة ترشيد النفقات، مستحضرين الوضعية المالية الصعبة للدولة، وإصلاح النظام الجبائي، وتنزيل توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، وبلورة إصلاح جوهري لنظام الصفقات العمومية، منوهين بالمجهودات المبذولة في هذا الإطار، متطلعين أيضا إلى مضاعفة الجهود لمعالجة اختلالات عجز الميزان التجاري وميزان الأداءات وارتفاع المديونية الداخلية والخارجية.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التربية والتكوين، الذي نعتبره دائما رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، نشيد بسياسة القرب التي تنهجها الوزارة، للوقوف على واقع المنظومة التربوية جهويا وإقليميا ومحليا، والتواصل مع الأسرة التربوية وإطلاق أوراش مهمة، ولا تفوتنا الفرصة أيضا دون التنويه بمجهودات الموارد البشرية الإدارية والتربوية في هذه الظرفية الاستثنائية الصعبة، مجهودات لمسنا ثمارها، من خلال نجاح استحقاقات البكالوريا، ومن خلال أيضا التدبير الناجح للدخول المدرسي الذي مر بشكل عادي في سنة وظرفية ليست عادية، كما نثمن أيضا اعتماد مبدأ التناوب بين التعليم عن بعد والتعليم الحضوري وفق مقاربة تشاركية تستحضر أهمية الأسر في الاختيار، واستحضارا للتحديات التي تعرفها المنظومة التعليمية واعتبارا لأهمية القطاع الخاص كفاعل مهم في المنظومة، ندعو الحكومة إلى مراجعة جذرية للقانون رقم 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم الخصوصي، لخلق نظام تعاقدي جديد يرسم حقوق وواجبات الأطراف.

واستحضارا للخصاص المسجل في الوسط القروي والجبلي على جميع المستويات، نجدد التأكيد على ضرورة بلورة مخطط لتأهيل المنظومة التعليمية بهذين الوسطين.

وفيما يخص البحث العلمي، لازال الاعتماد المخصص له ضعيفا لا يتعدى 0.8% من الناتج الداخلي الخام، مؤكدين على ضرورة استخلاص الدروس والعبر من أزمة "كوفيد-19"، التي تستوجب أكثر من أي وقت مضى الرفع من ميزانية البحث العلمي والابتكار، ورسم سياسة عمومية واضحة المعالم لتطويره.

وفي مجال التكوين المهني، نثمن التنزيل التدريجي للبرنامج الملكي السامي المتعلق بإحداث "مدن المهن والكفاءات" في مختلف جهات المملكة، ونتطلع في هذا الإطار إلى بلورة مخطط للتكوين المهني في الوسط القروي، يراعي خصوصيات المجال.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع الصحة، ونحن في سياق الإشكالية الوبائية، نثمن عاليا المقاربة الاستباقية لجلالة الملك نصره الله للحد من انتشار الجائحة، من خلال الاستعداد لإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد "كوفيد-19"، كوسيلة ملائمة وفعالة للتحصين ضد الوباء والتحكم في انتشاره، وهي مناسبة أيضا للإشادة بمجهودات الأطر الإدارية والطبية للقطاع، الذين يعملون في ظروف استثنائية وصعبة، واستحضارا لهذه التضحيات الجسام لمهنيي القطاع، ندعو الحكومة إلى التفاعل والتجاوب مع ملفهم المطلبي بغية تحسين أوضاعهم المادية والمهنية.

وأمام هشاشة منظومتنا الصحية، نقترح في الفريق الحركي ما يلي:

أولا: إعادة ترتيب الأولويات وجعل قطاع الصحة على رأسها من خلال الرفع من ميزانية القطاع التي لا تتعدى 20 مليار درهم برسم سنة 2021؛

ثانيا: إبرام تعاقد جديد مع القطاع الخاص، لجعله قطاعا مسؤولا ومواطنا، بدل الاكتفاء باستنزاف جيوب المواطنين؛

ثالثا: تعزيز الشراكات مع الجماعات الترابية، لتساهم بدورها في الاقتراح والتمويل، وبالتالي المساهمة في معالجة اختلالات وإكراهات المنظومة الصحية؛

رابعا: من أهم إكراهات قطاع الصحة هو الخصاص في الموارد البشرية، في هذا الإطار نؤكد على أهمية الرفع من وثيرة التكوين؛

خامسا: مراجعة السياسة الدوائية، على مستويات التوزيع والتخزين

والأسعار؛

سادسا: استحضارا لغياب العدالة المجالية والجهوية في توزيع البنيات الاستشفائية والتجهيزات والموارد البشرية، نتطلع إلى إنصاف الجهات المحرومة من المستشفيات الجهوية ،كجهة درعة- تافيلالت والجهات الجنوبية للمملكة، كذلك نتطلع إلى إنصاف العالم القروي، عبر بلورة مخطط لتأهيل القطاع بهذا الوسط؛

سابعا: العمل على تعميم التغطية الصحية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان، نثمن الدينامية التي يعرفها القطاع، ونشيد بأوراشه المفتوحة، كبرنامج تأهيل الدور الآيلة للسقوط، وتنزيل المخطط الوطني لتهيئة المراكز القروية الصاعدة، ومواصلة برنامج القضاء على دور الصفيح، وتحفيز السكن الاجتماعي، وهي فرصة سانحة لنا للتأكيد على ضرورة بلورة سياسة عمومية تعميرية وسكنية موجهة للوسط القروي، مع مراعاة خصوصياته المجالية والاجتماعية، باعتباره قاعدة مهمة للاستقرار الاجتماعي وللتوازن الجهوي والمجالي.

السيد الرئيس،

استحضارا لأهمية قطاع الماء، خصوصا بعد توالي سنوات الجفاف في بلدنا، نجدد التأكيد في الفريق الحركي على أهمية إعداد برنامج استعجالي للحد من آثار هذه الظاهرة البنيوية خصوصا في بعض الجهات،كجهة درعة-تافيلالت، وأيضا نقترح بلورة مخطط للتضامن المائي بين الجهات، متطلعين أيضا إلى تعزيز الشراكات مع الجماعات الترابية، بغية الرفع من وثيرة الاستثمار في تنمية واستعمال الموارد المائية البديلة.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع الفلاحة، نثمن في الفريق الحركي النتائج والمكاسب التي حققها مخطط المغرب الأخضر، إن على مستوى تضاعف الناتج الخام الفلاحي، وكذا على مستوى ارتفاع مستوى الصادرات الفلاحية من حيث قيمتها وتنوعها، وكذلك على مستوى ارتفاع حجم الاستثمار في القطاع، بالرغم من الإكراهات المرتبطة بالجفاف وتداعيات "كوفيد-19"، وتبعا للإجراءات المحفزة المعلن عنها، نقترح دعم الفلاح الصغير باعتباره الحلقة الأضعف في المنظومة الفلاحية لاقتناء البذور المختارة والأسمدة بأثمنة محفزة تناسب قدراته وإمكانياته، مع ضرورة إيلاء الأهمية لاستعمال الطاقة الشمسية في القطاع، بغية تخفيض فاتورة الإنتاج، ونتمنى صادقين أن تحقق الرؤية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي الجيل الأخضر 2020-2030، أهدافها المسطرة، كمخطط جديد سيساهم لا محالة في خلق طبقة قروية متوسطة.

واستحضارا لمكامن الخصاص في الوسطين القروي والجبلي، نجدد اقتراحنا المتعلق بوضع مخطط لتنمية الوسط القروي، كمصدر للثروة الوطنية وأساسا للاستقرار الاجتماعي، متطلعين أيضا إلى العمل على إخراج "قانون الجبل" إلى حيز الوجود.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع السياحة، واعتبارا لأهمية هذا القطاع الاستراتيجي، إذ ساهم في سنة 2019 بـ 7% من الناتج الداخلي الخام، وحقق عائدات مالية قدرت بـ 8 مليارات دولار، واستحضارا لتداعيات الأزمة الوبائية على القطاع، نؤكد على ضرورة بلورة مخطط استعجالي لضمان إقلاع القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به كالصناعة التقليدية، بعد جائحة كورونا.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع العدل، نتمنى صادقين أن تساعد اعتمادات ميزانية 2021 على تنفيذ البرامج المسطرة، وبلورة توجهاتها المستقبلية، وتسريع تنزيل الإصلاحات، ومواصلة تنزيل توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، في أفق تعزيز استقلالية القضاء وتوطيد الحماية القضائية للحقوق والحريات، وتكريس الثقة في منظومة العدالة، الكفيلة بالتحفيز على المبادرة والاستثمار.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص جميع اللجان الدائمة برسم السنة المالية 2021.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

V) فريق التجمع الوطني للأحرار:

1) مداخلة المستشار السيد محمد با احنيني في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أتناول الكلمة مساهمة منا في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية برسم السنة المالية 2021. وهي مناسبة نتشرف فيها بالاطلاع على حصيلة عمل الوزارة ومنجزاتها، بالإضافة إلى استراتيجيتها وبرنامج عملها في أفق السنة المقبلة.

والشكر موصول للسيد الوزير على عرضه المتميز الذي قدم من خلاله أمام اللجنة المختصة جملة من المعطيات القيمة، كما نشكره على الوثائق المقدمة التي سمحت لنا بالاطلاع على جهود الوزارة في تدبير هذا القطاع الذي نوليه داخل فريقنا أهمية بالغة بالنظر لمباشرته لمجموعة من الأوراش الهامة ولارتباطه بالحياة اليومية لمجموع المواطنين، وكذلك باعتباره ركيزة

أساسية في تنزيل البرنامج الحكومي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

السيد الرئيس المحترم،

في شهر نونبر من كل سنة نخلد فيه جميعا مناسبتين وطنيتين عزيزتين، ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة وعيد الاستقلال المجيد. عيدان نحتفل فيهما بتأكيد سيادة بلادنا على مجموع أراضيها من طنجة إلى الكويرة. ولا تفوتني هذه المناسبة دون توجيه تحية إكبار وإجلال لقواتنا المسلحة الملكية، بقيادة قائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ولجميع قوات الأمن الساهرة على أمن وأمان هذا الوطن وحماية سيادته. هذه القوات الباسلة التي استطاعت بأسلوبها السلمي، بكل دقة وحزم وضبط للنفس، أن تعيد الحياة إلى طبيعتها في المعبر الحدودي الكركارات.

ولله الحمد، حظي تدخل المغرب بمساندة كبيرة على المستوى الدولي، حيث تقاطرت عليه رسائل الدعم من العديد من العواصم العالمية والمنظمات الدولية في إشارة إلى شرعية هذه الخطوة التي تروم إعادة فرض القانون بإقرار مبدأ حرية تنقل البضائع والأشخاص، ووضع حد للاستفزازات الخطيرة والعدائية لعصابة البوليساريو، التي تسعى من خلالها إلى زعزعة استقرار المنطقة، في استخفاف واضح بقرارات مجلس الأمن الدولي ودعوات أمين عام الأمم المتحدة. كما نثمن مبادرات الدول الشقيقة والصديقة التي فتحت تمثيليات دبلوماسية لها بالمناطق الجنوبية للمملكة في دعم صريح للوحدة الترابية ولمغربية الصحراء.

ولقد استطاعت بلادنا إفشال مخططات الجهات المعادية لوحدتنا الترابية وأربكت حساباتهم لتجد نفسها معزولة بمواقفها عن العالم. واغتنم هذه المناسبة، لأدعو الجميع، جهات رسمية وغير رسمية، للتعبئة من أجل تعزيز حضور المغرب على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصا تلك الناطقة باللغتين الانجليزية والاسبانية، حيث حضورنا ضعيف نسبيا ويسمح بالترويج لأكاذيب الطرف الآخر، وذلك بغرض دحض كل الادعاءات المغرضة التي تستهدف بلادنا وتحاول تقديم قضية الصحراء على أنها قضية تصفية استعمار. فالحرب التي نعيشها اليوم حول الصحراء المغربية تدور رحاها بشكل أكثر شراسة في هذه الوسائط الاجتماعية التي تحاول عكس الحقائق التاريخية لهذا الملف.

وإذ نعبر في فريقنا من هذا المنبر عن استعدادنا الدائم للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة وعن مقدساتها وثوابتها، جنودا مجندين وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، نستنكر بشدة الاستفزازات المتكررة لمرتزقة البوليساريو، وكذلك الخطابات العدائية لقيادات عسكرية ومدنية جزائرية، والحملة المسعورة التي تقودها قنواتهم الإعلامية التي لا تتوانى عن فبركة أخبار زائفة عن بلادنا وعن الأوضاع في المنطقة. نقول لمن يضمر العداء لنا إن المساس بوحدتنا الترابية هو مساس بهويتنا الوطنية، فهذا وطننا العظيم نفديه بالغالي والنفيس والصحراء مغربية شاء من شاء وأبى من أبى.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع لمشروع الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية، فهو يندرج في إطار سياق دولي ووطني استثنائي جراء انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وما ترتب عنه من تداعيات اقتصادية ومالية واجتماعية وصحية، حيث لم تكن بلادنا في منأى عن التدهور العام للاقتصاد العالمي، وهي اليوم في مواجهة معركة حقيقية تستدعي منا تعبئة وطنية شاملة ودائمة من أجل التعافي من آثار هذه الأزمة الصحية التي أثرت بشكل واسع ولا زالت على مختلف شرائح المجتمع، خصوصا الفئات الهشة.

وهنا لابد أن نفتخر بالمبادرات السامية لجلالة الملك من خلال الإجراءات الاستباقية والموازية التي أمر جلالته باتخاذها لمحاصرة هذا الوباء، وصولا إلى تعليماته بإطلاق حملة واسعة النطاق للتطعيم ضد هذا الفيروس في الأيام القليلة المقبلة، وحرص جلالته منذ بداية الجائحة على متابعة الخطة الصحية خلال جميع مراحلها. كما نثمن دور الحكومة في تدبير هذه الأزمة، وعلى رأسها وزارة الداخلية والسلطات العمومية التي نرفع لها القبعة عاليا لقيامها بمجهود استثنائي من أجل احتواء الجائحة والحفاظ على الأمن والنظام العام، ومحاولة التخفيف من تداعيات الحجر الصحي بجميع الوسائل المتاحة مع السهر على مراقبة مدى تطبيق الإجراءات الوقائية بما في ذلك داخل الوحدات التجارية والصناعية.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى مواصلة هذه الجهود أمام ما نشهده من ارتفاع مقلق في حالات الإصابة والوفيات مع ضرورة التحلي بالمزيد من اليقظة في الأيام المقبلة، كما نهيب بعموم المغاربة الاستمرار في احترام الإجراءات الاحترازية، والتحلي بروح المواطنة في مواجهة هذه الأزمة العصيبة.

السيد الرئيس المحترم،

سنة 2021 هي سنة انتخابية بامتياز، حيث ستشهد تنظيم مسلسل انتخابي حافل لتجديد كافة المؤسسات المنتخبة الوطنية والمحلية والمهنية. وإذ نشيد بالانطلاق المبكر للقاءات التشاورية السياسية حول هذه الاستحقاقات بين كل من وزارة الداخلية والأحزاب السياسية لتبني مشروع توافقي، نؤكد في التجمع الوطني للأحرار على أهمية عرض مشاريع مدونة الانتخابات والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية على أنظار البرلمان في أقرب فرصة ممكنة بهدف توسيع النقاش بشأنها، مع الحرص على تجويد العروض السياسية والعمل على ضمان مشاركة مكثفة لعموم المواطنين في هذه الاستحقاقات وزرع مبدأ الثقة في المؤسسات، خدمة لمصالح بلدنا من جهة، ولصورة المغرب وسمعته دوليا من جهة ثانية.

نحن مطالبون اليوم بتأهيل المشهد السياسي الوطني بما يضمن تعددية حزبية حقيقية وضمان الحق في المشاركة لكل الفئات الناخبة وإفراز تمثيلية

حقيقية قادرة على خلق دينامية تنموية، خصوصا منها المحلية والمجالية.

وفي هذا الصدد، يجدر بنا التذكير أننا في التجمع الوطني للأحرار لم نتوانى يوما في الترافع لصالح الجماعات الترابية باعتبارها الفاعل الرئيسي في التنمية المحلية ونواة الجهوية المتقدمة، حيث نطالب دائما بتحسين مستويات الحكامة بها وتمكينها من آليات الاشتغال الكفيلة بالإناطة بمهامها الدستورية بالنجاعة والفعالية المرجوة.

للأسف، أرخت أزمة "كوفيد-19" بظلالها على هذه المؤسسات وأظهرت نقصا في قدرتها التدبيرية وإمكانيات تعاطيها مع المتغيرات الظرفية، التي استدعت هذه المرة تجاوز منطق التدبير اليومي للشأن العام بتبني مقاربات شمولية وتدخلات أكثر خلق وإبداعية.

إن الإشكال ليس مرتبطا فقط بالإمكانيات المادية بقدر ارتباطه كذلك بقدرة النخب المحلية على إظهار كفاءات تدبيرية لا تقل شأنا عن تلك المتوفرة على الصعيد المركزي.

وهذا ما يجعلنا نؤكد مع اقتراب مواعيد الاستحقاقات المقبلة على ضرورة مواكبة ما ستحسمه صناديق الاقتراع بالتكوين والتأهيل المناسبين الكفيلين بإفراز نخب محلية بمستويات عالية في تدبير الشأن العام المحلي.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن نسجل بكل فخر واعتزاز الدور الطلائعي للأجهزة الأمنية بمختلف مستوياتها على أسلوبها الاستشرافي والاستباقي المعتمد في التصدي لظاهرة الإرهاب، حيث وفقت المصالح الأمنية بما فيها المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني والمكتب المركزي للأبحاث القضائية، في إجهاض العديد من المخططات الإرهابية في مهدها، والتي أسفرت عن اعتقال العشرات من الإرهابيين الذين كانوا بصدد التحضير لارتكاب أعمال إرهابية تزعزع أمن وسلامة البلاد، كان آخرها الخلية التي تم إلقاء القبض على عناصرها أول أمس، وكذلك تفكيك العديد من الشبكات الإجرامية التي تنشط في مجال الهجرة السرية والاتجار بالمخدرات.

كما نثمن عاليا عمل الإدارة الترابية فيما يخص تقوية العمل الاستعلاماتي والتنسيق مع مختلف المصالح الأمنية، بالإضافة إلى تطوير شراكاتها الاستراتيجية مع نظيراتها في البلدان الصديقة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نعيش في هذه الأيام لحظات فاصلة على مختلف الأصعدة وعلى مختلف الجبهات، وأمامنا ملفات تستدعي وحدة الصف ووحدة الرؤى لجعل سنة 2021 ليس فقط سنة خروج من الأزمة، بل سنة إقلاع تنموي شامل.

إن سنة 2021 التي نتمنى أن يرفع الله خلالها هذا الوباء اللعين عن البلاد والعباد، هي سنة التحديات التي نرجو أن تكون حافلة بالمكتسبات التي ستؤسس لمغرب ما بعد الأزمة، مغرب النموذج التنموي الجديد، مغرب الديمقراطية والحرية، ومغرب العدالة الاجتماعية والمجالية.

إننا نعيش لحظات مفصلية في تاريخ بلادنا تستدعي من المغاربة قاطبة التحلي بنفس روح النضال التي أثمرت استقلال البلاد وتحريرها، وبنفس روح المسيرة الخضراء التي وحدتنا قبل 45 سنة لأجل بناء مغرب موحد، قوي بأبنائه وبناته.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع برسم سنة2021، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، واعتبارا لجسامة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة، فإننا نراها محدودة ولا ترقى إلى حجم التحديات الراهنة، لكن لنا كامل الثقة في السيد الوزير وفي أطر وزارته من أجل تدبيرها بما يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة. ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية سنصوت بالإيجاب على ميزانية هذا القطاع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة المستشار السيد عبد العزيز بوهدود في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وإدارة الدفاع الوطني والأوقاف والشؤون الإسلامية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وإدارة الدفاع الوطني والأوقاف والشؤون الإسلامية.

بداية بقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، هذا القطاع الذي نوليه أهمية خاصة باعتباره الجهاز الرئيسي المسؤول عن تنسيق وتنفيذ السياسة العامة للدولة وتوجهاتها في شؤون السياسة الخارجية.

السيد الرئيس المحترم،

تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي وضع أسس الرؤية الجديدة للإستراتيجية الدبلوماسية لبلادنا، تواصل المملكة إشعاعها في هذا المجال، حيث تميزت هذه السنة بدينامية حقيقية، نتيجة عمل دؤوب ومتواصل لأطر وزارة الخارجية وقيادتها السياسية، الذين نحييهم بهذه المناسبة على ما أبانت عنه من فعالية من خلال المكتسبات المحققة مؤخرا والنجاحات التي شهدتها على عدة مستويات من العمل الدبلوماسي، حيث نشيد داخل فريقنا باعتماد المغرب لإستراتيجية دبلوماسية جديدة من أجل الحفاظ على مصالحه الكبرى وقضاياه الحيوية، وفي مقدمتها قضية الوحدة الوطنية، وأخص بالذكر ما أصبح يطلق عليه "بدبلوماسية القنصليات" التي استطعنا من خلالها كسب دعم إقليمي

ودولي يقوي موقف بلادنا فيما يتعلق بوحدته الترابية.

لقد توالى فتح القنصليات التي بلغ عددها 15 قنصلية إفريقية بكل من مدينتي العيون والداخلة، إضافة إلى القنصلية التي فتحتها دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرا، واعتزام كل من البحرين والأردن القيام بنفس الخطوة في الأيام القليلة المقبلة، في إشارة قوية إلى التجاوب الكبير مع مبادرة الحكم الذاتي الذي لا نقبل أي تفاوض خارج معادلته، ونعتبره كذلك إقرارا ضمنيا بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية.

وفي نفس السياق، نسجل بكل إيجابية تقاطر رسائل الدعم من مختلف عواصم العالم والمنظمات الدولية للتدخل السلمي والاحترافي للقوات المسلحة الملكية لتأمين معبر الكركارات، مستنكرين بهذه المناسبة الاستفزازات المتكررة لميليشيات البوليساريو والخطابات العدائية المستمرة لقيادات عسكرية ومدنية جزائرية، التي أصبحت تعلن صراحة دعمها للجبهة الانفصالية، وهي التي كانت إلى وقت قريب تدعي أنها ليست طرفا في النزاع، حيث لا تتوانى هذه الأيام في شن حرب إعلامية مسعورة ضد بلادنا عبر مختلف وسائل إعلامها الرسمية وغير الرسمية، في انتهاك صارخ لقواعد حسن الجوار.

نحن نعي تماما أن ذلك ما هو إلا محاولة يائسة منها لخداع الشعب الجزائري وإلهائه عن مشاكله وإبعاد أصابع الاتهام عنها لتدبيرها غير السليم لشؤون هذا البلد الشقيق، الذي يعاني شعبه ويلات الفقر والقمع ويعيش مناخا داخليا قاتما نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. والملاحظ أن هذا الموقف العدائي يزداد حدة كلما حققت بلادنا مكتسبات دبلوماسية جديدة، على غرار قرار مجلس الأمن الأخير رقم 2548 بتاريخ 30 أكتوبر 2020 الذي أكد على نجاعة وواقعية مقترح الحكم الذاتي، وأشير فيه بوضوح للجارة الشرقية كطرف مباشر في هذا النزاع المفتعل.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار ما تشهده الدبلوماسية الوطنية من نجاعة في الأداء، نسجل بارتياح سحب العديد من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا لاعترافها بالجمهورية الوهمية، في تواصل للدينامية الدولية لدعم مغربية الصحراء، وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على عدالة قضيتنا الوطنية وعلى الاقتناع المتنامي في الأوساط الدولية بوجاهة مواقف المملكة وصواب مقترحها بإقامة حكم ذاتي بالأقاليم الجنوبية.

ولكن مع ذلك، فالانتصارات التي حققتها المملكة لا ينبغي أن تنسينا ضرورة التحلي باليقظة وتوخي المزيد من الحيطة والحذر من أجل التصدي لكافة المناورات والتحرشات ولشتى أنواع المناوشات التي ستتضاعف كلما حققنا تقدما في مسار قضايانا الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نوه داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بنجاح المقاربة المغربية في حلحلة الأزمة الليبية المتشابكة في محاولة لإنهاء حالة الانقسام، بعدما فشلت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في إيجاد مخرج سياسي لهذا الصراع، وذلك بفضل الدعم القوي الذي قدمه جلالة الملك محمد السادس للطرفين الرئيسيين في النزاع، وعبر المجهود العالي والالتزام المستمر للدبلوماسية المغربية التي وقفت بكل ذكاء على مسافة واحدة من الحياد مع المتنازعين، وفتحت المجال أمامهم لتقريب وجهات النظر بغية التوصل إلى حل سلمي يضمن توزيعا متوازنا للسلطات الدستورية بين مختلف القوى السياسية.

إن المغرب رغم إقصائه الممنهج في لقاء برلين، والمناورات الجزائرية المتكررة للتشويش على مساعيه وعرقلتها، ولو على حساب القضية الليبية، نجح من خلال الاجتماعات التشاورية الليبية-الليبية المنعقدة على أرض المملكة، بدءا بمسلسل الصخيرات ثم لقاءات بوزنيقة وطنجة، في تذويب الخلافات بين أطراف النزاع بما يضمن خروج الشقيقة ليبيا من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار السياسي، عبر تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في الموعد المحدد من قبل بعثة الأمم المتحدة أواخر السنة المقبلة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا ننوه بعمل الحكومة ونحثها على المضي قدما في دعم الدور الريادي والاستراتيجي الذي أضحت تلعبه بلادنا داخل الساحة الإفريقية، تماشيا والتوجه السديد لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لتفعيل سياسة التعاون والتضامن جنوب-جنوب، حيث نشيد بالمبادرة الملكية السامية من أجل مواكبة الدول الإفريقية الشقيقة في مختلف مراحل تدبيرها لجائحة "كوفيد-19"، بما في ذلك تقديم مساعدات ومستلزمات طبية استثنائية على متن رحلات الشحن الجوي للخطوط الملكية المغربية لـ 15 بلدا إفريقيا. وقد كانت هذه الخطوة محل تقدير كبير على المستوى الإفريقي والدولي، مما يبرز مرة أخرى قوة المغرب الناعمة داخل إفريقيا. وهذا ينضاف إلى المواقف التضامنية المتكررة للمملكة مع دول القارة والذي تجسدت في مناسبات عدة، منها خلال أزمة فيروس إيبولا، أو عبر إقامة مستشفيات ميدانية أو احتضان وإدماج المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، أو من خلال وضع خبرة بلادنا في تنمية القارة في مختلف المجالات وتقديم مساعيها الحميدة وخبرتها الدبلوماسية في فض النزاعات، ناهيك عن جهودها في الحفاظ على سلم وأمن القارة عبر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

هذا البعد الإنساني في سياستنا الخارجية اتجاه البلدان الشقيقة عكسه كذلك الجسر الجوي التضامني مع لبنان الذي أقامه المغرب بتعليمات من جلالة الملك، على إثر محنتها عقب الانفجار الذي ضرب مرفأ بيروت، مما يؤكد أن سياسة المملكة الخارجية تقوم كذلك على معادلة التضامن العربي اللامشروط في أوقات الأزمات والمحن.

إن هذه الخطوات الدبلوماسية الرصينة والحكيمة التي ندعمها داخل فريقنا بدون قيد أو شرط، والتي حظيت بإشادة كبيرة على المستويين الشعبي والرسمي بالعديد من الدول والمنظمات الدولية، قد خدمت بشكل

كبير صورة المغرب وسمعته الدولية وجعلت منه نموذجا يحتذى به في السياسة التضامنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مغاربة العالم من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وهم من أكثر الجاليات ارتباطا بالوطن ومن أشرس المدافعين عنه في جميع المحافل الدولية، كما أن قضية الصحراء المغربية حاضرة بقوة في وجدانهم، حيث نتابع هذه الأيام، بكل فخر واعتزاز، رفرفة الأعلام الوطنية بمختلف العواصم الأجنبية خلال الوقفات الاحتجاجية المضادة التي يقودونها في مواجهة دعاة الانفصال، والتنديد بممارساتهم الإجرامية والعدائية، على غرار استهداف القنصلية المغربية بفالنسيا، بالإضافة إلى وقفات تضامنية عبروا من خلالها عن دعمهم المطلق للخطوات التي اعتمدتها المملكة لوضع حد للاستفزازات المتكررة لميلشيات البوليساريو بمنطقة الكركارات.

ولله الحمد، لدينا جالية وطنية غيورة وتعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من هذا الوطن، وهي اليوم بأجيالها،الأول والثاني والثالث وحتى الرابع، متمسكة بانتمائها الهوياتي الذي يجعلها اليوم دعامة سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية للبلاد.

لذلك، ندعوكم لإيلائها العناية اللازمة ومواكبتها وتلبية مطالبها وصيانة حقوقها وتأطيرها من خلال شبكة القنصليات المتواجدة، التي يتعين تكوين وتأهيل طاقمها القنصلي بشكل مستمر، وإيجاد حلول عاجلة للصعوبات التي تعترضهم، خصوصا فيما يتعلق بتبسيط المساطر الإدارية، والحفاظ على هويتها عبر الرفع من عدد المراكز الثقافية التي تساهم في التأطير والتوجيه وفي دعم مبادراتهم الإبداعية على مختلف المستويات، هذا إلى جانب توفير الحماية السياسية لهم في حال التعرض للعنف وسوء المعاملة أو للتمييز العنصري الذي يعاني منه المئات من أبناء هذا الوطن بديار المهجر.

إننا في مرحلة تتطلب تضافر جهود جميع أبناء هذا الوطن، بمن فيهم أبناؤنا المهاجرين الذين يشكلون كفاءات دولية مشرفة من الممكن أن تكون فاعلا مهما في النموذج التنموي الجديد لبلادنا. كما يظل رهان الإشراك السياسي أولوية أساسية لضمان حقوق المواطنة الكاملة لهذه الفئة العريضة من أبنائنا.

السيد الرئيس المحترم،

نظرا لضيق الوقت، تلك هي أبرز الأفكار التي ارتأى فريق التجمع الوطني للأحرار إثارتها خلال هذا اللقاء، وإذ نثمن منجزاتكم في هذا القطاع، نؤكد على أن الاعتمادات المرصودة له برسم السنة المالية 2021 لا ترقى إلى حجم البرامج والمشاريع المسطرة، وكذلك بالنسبة لتسيير وتدبير المجالات والمصالح التابعة له.

لذلك، ندعو الحكومة إلى الرفع من دعمها لهذه الوزارة بالنظر لصبغتها الخاصة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقف وقفة إجلال وإكبار لجميع أفراد قواتنا المسلحة الملكية بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية، وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، التي عودت هذا الوطن على التضحية بالغالي والنفيس دفاعا عن حوزته ووحدة ترابه.

وفي هذا الإطار، فالتطورات الأخيرة التي عرفتها قضيتنا الوطنية، تجعلنا نسجل بكل فخر اعتزاز، العزم والإقدام وكذلك الحكمة وضبط النفس في تدخل هذه القوات الباسلة لإجلاء عصابة البوليساريو عن معبر الكركارات وتأمين انسيابية حركة الأشخاص والبضائع، في خطوة شرعية للحد من التصرفات الخرقاء لأعداء وحدتنا الترابية. وهو التدخل الذي حظي بدعم وتقدير المنتظم الدولي مادام هدفه هو إعادة فرض القانون وتأمين المنطقة من العمليات الإجرامية التي تستهدف زعزعة استقرارها، مما مكن الفاعلين الاقتصاديين بمختلف جنسياتهم من استئناف أنشطتهم التجارية في أمن وطمأنينة.

كما لا تفوتنا الإشادة بالدور الكبير لهذه القوات منذ بداية الأزمة الصحية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد، حيث عبأت كافة مواردها المالية والبشرية واللوجيستيكية لاستقبال المرضى، سواء بالمستشفيات الميدانية العسكرية أو بالمراكز الطبية التابعة لها، بالإضافة لدعمها لوزارة الصحة وللسلطات العمومية بأطقم طبية وتمريضية واجتماعية، وتنظيمها لحملات تحسيسية واسعة، علاوة على مساهمتها في اختبارات الكشف عن الفيروس وفي إنتاج عدد هائل من الكمامات الواقية.

إن الأدوار الطلائعية للقوات المسلحة الملكية قد تجاوزت الحدود الوطنية عبر دورها داخل التجريدات الدولية في عدد من عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين، بالإضافة إلى إقامتها لمجموعة من المستشفيات الميدانية بعدد من الدول سواء العربية أو الإفريقية والتي نوهت كثيرا بجودة خدماتها المقدمة وبكفاءة عناصرها.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ننوه كذلك بالمجهودات المبذولة لتلبية الحاجيات والمتطلبات الضرورية للحفاظ على البنيات الأساسية للقوات المسلحة الملكية وتعزيز قدراتها، وكذلك حرصكم على تحسين كفاءة أفرادها وتنمية قدراتهم الميدانية. وندعوكم بهذه المناسبة إلى ضرورة تعزيز ترسانتها الحربية وتحديثها بما يتوافق مع المستجدات الدولية في هذا الميدان درءا لأي خطر محتمل يهدد أمن واستقرار البلاد.

السيد الرئيس المحترم،

إن تنزيل استراتيجية هذا القطاع بالشكل المطلوب رهين بالاهتمام

بالعنصر البشري، وهذه مناسبة لندعوكم إلى إيلاء المزيد من العناية بأفراد القوات المسلحة الملكية، سواء من الناحية الاجتماعية أو المادية، وعلى وجه الخصوص الفئات الصغرى، وذلك بإعادة النظر في منظومة الأجور وتمكينهم من المزيد من الخدمات الاجتماعية الضرورية، مع الاهتمام بفئة المتقاعدين باعتبار الخدمات الجليلة التي قدموها فداء لهذا الوطن.

وعلاقة بالميزانية المرصودة للقطاع برسم السنة المالية 2021، فنعتبرها داخل فريقنا غير كافية بالنظر إلى جسامة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة والتحديات الراهنة، مما يستلزم الرفع من الاعتمادات المخصصة لها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا نعتبر مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مناسبة للتواصل وتقاسم الأفكار فيما يتعلق بتدبير الشأن الديني في بلادنا. هذه المناقشة التي جاءت في سياق استثنائي غير مسبوق جراء الأزمة الصحية المرتبطة بانتشار جائحة كورونا، حيث أرخت بظلالها على جميع القطاعات، بما فيها قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وفي هذا السياق، نثمن جميع التدابير الاحترازية التي قامت بها الوزارة لتحصين جميع الأنشطة التي تسهر عليها، بما في ذلك القرار بغلق المساجد لأشهر لاعتبارات عقلية وشرعية.

وفي هذا الإطار، ندعوكم السيد الوزير إلى بذل المزيد من الجهود الوقائية والتحسيسية بعد خطوة إعادة فتحها، خصوصا بعدما تبين إصابة 287 من الأئمة والخطباء بهذا الفيروس، حتى ولو اعتبرتم هذا العدد ضئيل مقارنة بعددهم الإجمالي، ولكن تظل المساجد من الأماكن العمومية التي يرتادها عدد كبير من المصلين، كما أنها أماكن لمجموعة من الأنشطة الدينية كدروس الوعظ والإرشاد ومحو الأمية وغيرها.

وبالتالي، في ظل ما نعرفه من ارتفاع مقلق هذه الأيام في عدد الإصابات والوفيات، تعد هذه الإجراءات ضرورية حفاظا على صحة المواطنين وأرواحهم.

وفي ظل الارتباك الذي خلفته هذه الجائحة، نسائل الوزارة عن الكيفية التي ستتعامل بها فيما يتعلق بأداء مناسك الحج برسم سنة 2021.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نسجل بأسف شديد استفحال ظاهرة الإساءة للمشاعر الدينية للمسلمين ولرموزهم الدينية. ونحن في التجمع الوطني للأحرار، نغتنم هذه المناسبة لنستنكر وندين مجددا الرسومات الكاريكاتورية المسيئة لقدسية الدين الإسلامي ولسيدنا محمد عليه أفضل الصلوات والسلام. فلا يمكن أن نعت السخرية والتطاول على معتقدات أكثر من ثلث سكان العالم بحرية تعبير، بل هي استفزازات تنم عن جهل وعدم نضج وفهم قاصر لديننا الحنيف. فالحرية لم تأت مطلقة، وهي تنتهي حيث تبدأ حرية الآخر ولا يمكن أن تكون رهينة أهواء النفس البشرية.

إن الإسلام دين تعايش وتسامح وسلام، وهو ينظر إلى الإنسان على أنه مخلوق مكرم، بغض النظر عن دينه أو لونه أو جنسه، وليس من المنطق والعدل الربط بينه وبين العنف والتطرف لمجرد أن مقترفي هذه الأفعال ينسبون أنفسهم إليه.

وفي هذا الإطار، وعلى الرغم من تقديرنا للأدوار الطلائعية للمؤسسات الدينية في نشر الفكر المستنير ومحاربة الأفكار المغلوطة، وذلك تماشيا مع توجيهات أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الحريص أشد الحرص على تحصين عقيدة الأمة وعلى النهوض بفكر إسلامي راق ومنفتح يحافظ على الخصوصية المغربية، فإننا ندعوكم مجددا باسم فريقنا إلى المزيد من التعبئة لمواصلة تأهيل الخدمات الدينية والرفع من دور الفضاءات الدينية في خدمة الأمن الروحي للمواطنين المغاربة، وحمايتها من أي استغلال سلبي يفتح المجال أمام التطرف والإنغلاق والجهل، وفي إشاعة خطاب متسامح ووسطي يدعو إلى المحبة ويشجع ثقافة قبول الآخر.

وهذه مناسبة كذلك ندعو من خلالها السيد الوزير الوصي على القطاع إلى مواصلة العناية بالقيمين الدينين لدورهم المحوري في هذه المنظومة، عبر مواصلة تحسين أوضاعهم المادية والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

ومن أجل إنجاح ورش تأطير الحقل الديني، فإننا نشدد على أهمية تعزيز برنامج بناء المساجد وترميمها، خصوصا المتواجدة في الأحياء الفقيرة والهامشية، مع إيلاء العناية بمدارس التعليم العتيق وملحقاتها من الكتاتيب القرآنية لما لها من دور توعوي وتكويني، ولمساهمتها الفاعلة في الحفاظ على الهوية المغربية.

وعلاقة بمشروع الميزانية المرصودة لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، فإنها رغم أهميتها، تظل في نظرنا غير كافية لتنزيل الرؤية المغربية الطموحة في هذا المجال.

كانت هذه مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وإدارة الدفاع الوطني والأوقاف والشؤون الإسلامية. ومن موقع انتمائنا للأغلبية سنصوت على مشاريع هذه الميزانيات بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

3) مداخلة السيد عبد القادر سلامة في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار للمساهمة في مناقشة ودراسة مشاريع الميزانيات الفرعية لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة برسم السنة المالية 2020. وهنا لا يفوتني التنويه بالمستوى الذي طبع كل المناقشات والجو الأخوي السائد خلال أشغال هذه اللجنة التي تناولت مواضيع غاية في الأهمية.

وبداية بقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. هذا القطاع الاجتماعي والحيوي المهم، الذي تراهن عليه بلادنا لتكون قاطرة للتنمية، والذي تأتي مناقشة ميزانيته في ظرفية استثنائية تمر منها بلادنا والعالم أجمع، بفعل جائحة كورونا، وتداعياتها الكبيرة على كافة القطاعات والمجالات، ولاسيما قطاع التربية والتكوين، حيث وجدنا أنفسنا مضطرين للانتقال من الطرق الكلاسيكية في التعليم، إلى ابتكار حلول وأنماط جديدة لتجاوز مخلفات وتبعات "كوفيد-19"، الذي قام بتعطيل شبه تام لمختلف مناحي الحياة، فصار البديل هو التعليم عن بعد، نظرا لما توفره الثروة الرقمية الحديثة من إمكانيات كبيرة تساهم في التخفيف من أزمة كورونا.

دائما ما كنا نؤكد ولانزال على أن إصلاح هذا القطاع يعتبر من الأولويات الوطنية، فالخطب الملكية والتوجيهات السامية ما فتئت تؤكد على أولوية القطاع وضرورة تأهيله وتطويره في سياق بلورة النموذج التنموي الجديد، ومواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين أولى الأوراش والإصلاحات الكبرى. لذا فإن المرحلة الجديدة، تستوجب الروح الوطنية وتحمل المسؤولية الاستراتيجية في أفق تطبيق القانون الإطار، بالرغم من أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع، لا تجيب على جميع الطموحات لمواكبة الإصلاح الشامل، وذلك بسبب وجود عدد من الإكراهات والمشاكل القديمة المرتبطة بالهدر المدرسي والاكتظاظ وغيرها، أو الحديثة الموروثة من جائحة كورونا المتمثلة في عدم تكافؤ فرص المتعلمين في الحصول على مضامين التعليم عن بعد بسبب الفوارق الاجتماعية والفقر والهشاشة من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لانعدام أو ضعف صبيب الأنترنيت في عدد من مناطق المملكة، لاسيما في الجبال والقرى النائية، والتي لا يد فيها لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على كل حال.

السيد الرئيس المحترم،

لقد كان لبرنامج "جيني" الذي تم إنشاؤه منذ أكثر من 10 سنوات، من أجل تعميم تكنولوجيا المعلوميات والاتصال بالتعليم، الأثر البارز في إنجاح التعليم عن بعد، وهو البرنامج الذي ساهم منذ إنشائه في تحسين جودة التعلمات عبر تعميم الأداة المعلوماتية بمختلف استعمالاتها داخل المدرسة المغربية.

وهنا لابد أن أنوه بقراراتكم الشجاعة والصائبة في إغلاق المؤسسات التعليمية عند بداية الجائحة، حفاظا على سلامة المتعلمين والأطقم الإدارية والتربوية، وهو ما جنب بلادنا، بلا شك، كارثة محتملة. كذلك قراركم القاضي باستئناف الدراسة خلال شهر شتنبر، والحرص على مرور دخول مدرسي سلس رغم ظروف الجائحة، واعتماد نمط التعليم التناوبي لأول مرة. قرارات جريئة وشجاعة، يجب أن تكون نقطة تحول وانطلاقة حقيقية للإصلاح، لذلك أدعوكم، السيد الوزير، إلى العمل في أقرب وقت على أجرأة التدابير التي جاء بها القانون الإطار، لأن تنزيل هذا الإصلاح يشكل التحدي الأكبر والرهان الأساسي لبلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، والمدخل الرئيسي للارتقاء ببلادنا إلى مصاف المجتمعات المتقدمة.

وهي مناسبة كذلك، للإشادة بزيارات السيد الوزير الميدانية لعدد من الأقاليم والقرى النائية من المغرب العميق، والتي تجسد بحق لمفهوم حكومة القرب.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أبانت بعض مؤسسات أو مقاولات التعليم الخصوصي خلال هذه الجائحة عن جشع مخيف، وأنها بعيدة كل البعد عن الحس الوطني والروح التضامنية التي يتميز بها المغاربة، حيث عمدوا إلى جرجرة بعض آباء وأولياء التلاميذ المتضررين بفعل فيروس "كوفيد-19" أمام المحاكم، ورفضوا التخفيض من الرسوم، بل رفضوا حتى تسليم شواهد المغادرة لمن أراد أن يغير المؤسسة، وهو سلوك بعيد كل البعد عن أخلاق وممارسات المغاربة، إلا أن هذه الظاهرة عموما بقيت محدودة، حيث شهدنا بالمقابل مؤسسات للتعليم الخصوصي أبانت عن حس عال من الوطنية وقامت بمبادرات لتخفيض الرسوم، بل منها من أعفت بشكل كامل الآباء والأولياء من أداء هذه الواجبات. وهي مناسبة نجدد من خلالها دعوة السيد الوزير للوقوف بالصرامة والحزم المعهودين فيه أمام لوبيات التعليم الخصوصي الذين لا يرون في التلاميذ وآبائهم سوى سلعة للبيع والشراء، بما يخوله لكم القانون في هذا الإطار، باعتبار أن هذه المؤسسات شريكة للوزارة.

السيد الرئيس المحترم،

إن المجهودات الكبيرة والمقدرة التي تبذلها الوزراة في مجال إرساء الإصلاح الفعلي والمستديم للمنظومة التربوية لم يعد خافيا على أحد، كما أن حرص الحكومة بشكل عام على توفير الدعم المالي والبشري لإنجاح ورش الإصلاح المرتبط بمنظومة التربية والتكوين، يعكسه تخصيص 76 مليار درهم لهذا القطاع الحيوي والهام برسم السنة المالية 2021، أي بزيادة 4 ملايير درهم، وهو دليل قاطع على أولوية هذا القطاع بالنسبة للحكومة، وهو ما سيوفر للوزارة مناصب مالية جديدة مع إعادة منسوب الثقة والجاذبية للمدرسة العمومية، خاصة على مستوى تعبئة الفرقاء الاجتماعيين، موازاة مع الرفع من مستوى الحكامة والنجاعة في التدبير الأفقي والعمودي كذلك.

إن المكتسبات والتراكم الذي تحقق في هذا القطاع، لا ينفي من وجود

عدد من العراقيل والإكراهات والمعيقات، التي تتطلب تكييف البرامج والمقررات الدراسية مع الوضعية الوبائية الجديدة، وتقليص الفوارق بين الجهات والأقاليم خصوصا بالأوساط القروية، مع ضرورة خلق وتكوين هيئة للتدريس في مجال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتزويدهم بآليات الاشتغال الحديثة من خلال توفير الحواسيب والأجهزة الإلكترونية، وإعادة النظر في النموذج البيداغوجي والتربوي، وتعميق وتكثيف الدعم داخل العالم القروي، بتنسيق مع كافة الشركاء والمتدخلين الاجتماعيين، وكذا ضرورة الانتباه للتكوين الموازي انسجاما مع ما جاء به القانون الإطار نظرا لأهميته القصوى.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يحظى قطاع التكوين المهني بأهمية كبرى، وبعطف ملكي خاص عكسته عدد من الخطب الملكية السامية، ونظرا كذلك للدور الذي يلعبه، باعتباره فاعلا رئيسيا من أجل مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، من خلال تلبية حاجيات الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين من حيث الموارد البشرية المؤهلة، والتشجيع على إدماج الشباب وربط التكوين بسوق الشغل.

إن هذا القطاع لم ينل ما يستحقه من العناية والاهتمام، رغم ما ينتظره من تطلعات خاصة من خلال الانخراط الفعلي في جل الأوراش الصناعية التي هي في حاجة ماسة إلى موارد بشرية وطاقات قادرة على الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق نتائج مهمة من شأنها إخراج المنظومة الاقتصادية من الرتابة إلى التجديد والتطوير، وفي هذا الصدد نقترح إحداث مراكز للتكوين المهني بالمدن الصاعدة والقرى والمناطق التي تفتقر لمثل هذه المؤسسات عن طريق عقد شراكات واتفاقيات مع الجماعات الترابية لتمكين تلاميذ وطلبة العالم القروي من الولوج لمراكز التكوين، والارتقاء كذلك بالقطاع، كما نقترح تحويل ميزانية السكن والإطعام الذي كان مخصصا للطلبة برسم سنة 2020 والتي لم يتم صرفها نظرا لتداعيات جائحة كورونا، وضخها في ميزانية التكوين المهني الهزيلة التي لا ترقى لمستوى التطلعات.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع التكوين المهني في حاجة اليوم لوقفة متأنية لتقييم مساره واستشراف آفاقه الكبرى، في محاولة لاستدراك الخصاص ورسم المسار، ولاسيما أن التكوين المهني أصبح اليوم عنصرا هاما من عناصر الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، التي بلورها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بغية تكريس مبدأ الجودة للجميع.

وعلى الرغم من المجهودات المتضافرة لمختلف الفاعلين والشركاء خصوصا على مستوى دعم الطاقة الاستيعابية وتنوع أنماط التكوين والرفع من جودته وتنمية تكوين الفئات الهشة في إطار تنفيذ أهداف وتوجهات الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني، يظل القطاع يواجه عدة عراقيل خصوصا على مستوى الحكامة والتخطيط والتنظيم والتمويل، وهو ما أفرز عددا من الإشكالات المؤثرة على دوره التنموي، خاصة فيما يتعلق بالشق البيداغوجي وجودة التكوين، كذلك شق الموارد البشرية والحكامة.

السيد الرئيس المحترم،

إن قدرة القطاع على الاستقطاب في ظل محدودية التدابير المتخذة من أجل تحسين جاذبية التكوين المهني لدى الشباب والتلاميذ تبقى متواضعة، وذلك راجع بالأساس لمحدودية نظام التوجيه بين الوزارة ومؤسسات التكوين المهني، وكذا غياب جدولة مشتركة بين القطاعات المعنية بالتكوين، تتعلق بتنظيم المباريات والتسجيل في مؤسسات التكوين المهني، حيث إن تاريخ وطريقة إجراء المباريات تختلف من قطاع لآخر.

وعليه، فإن قطاع التكوين المهني قطاع مهم وجب الاهتمام به وتطويره وتنويع مسالكه وتحفيز الطلبة والتلاميذ للولوج إليه عبر تبسيط المساطر وإحداث المزيد من المراكز باعتباره عنصرا داعما لتطور الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من القطاعات التي تحظى باهتمام كبير من البرلمان، عكسها التصويت على القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، الذي أسهم من خلال مقتضياته في إعطاء دفعة قوية لهذا القطاع، لاسيما فيما يرتبط بالمواد التي تضمنها والتي تخص التعليم العالي والبحث العلمي، مما يستوجب الإسراع في تنزيله لربح رهان هذا القطاع الذي يعتبر تطوره مؤشرا قويا للتنمية والتقدم.

إن ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي المرصودة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2021، تعتبر غير كافية إطلاقا بالمقارنة مع حجم الانتظارات والتطلعات، فرغم الزيادة الطفيفة التي عرفتها ميزانية القطاع، والتي لا تتجاوز 0.75% مقارنة مع سنة 2020، أي ما يعادل 94 مليون درهم دون احتساب اعتمادات الالتزام، فإن الميزانية تبقى متواضعة في ظل تصاعد عدد الطلبة لتلبية حاجياتهم الضرورية في الإطعام والسكن وكذلك المنح الجامعية، حيث لا توازي التطلعات والانتظارات المطلوبة من خلال تعميم السكن الجامعي والمنح.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نعتبر في فريق التجمع الوطني للأحرار لحظة هذه المناقشة محطة مهمة في بذل المزيد من الجهود لتحسين الولوج إلى الجامعة، حيث أصبح من الضروري على الوزارة دعم التمدرس الجامعي وتحسين الخدمات المقدمة للطلبة ومواصلة رقمنتها مواكبة للتطور التكنولوجي المتسارع الذي يعرفه العالم في هذا المجال، مع مواصلة الدعم الاجتماعي من خلال إصلاح نظام المنح وتوسيع مجالها لاستفادة عدد مهم من الطلبة، وكذا توسيع الولوج للسكن

الجامعي بمواصلة الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطاعم والأحياء الجامعية، فمن خلال المؤشرات المتوفرة فإن القطاع يسير في منحى إيجابي عموما. رغم كل هذا لابد من تثمين الجهد المقدر وإرادة النهوض بمنظومة التعليم العالي والتي تعكسها الميزانيات المتصاعدة سنويا بزيادة حوالي 50 مليار درهم خلال الخمس سنوات الأخيرة.

السيد الرئيس المحترم،

إن عملية تشخيص واقع التعليم العالي تستدعي من الجميع مواجهة الإشكالات لمختلف المؤسسات التعليمية التي تعيش مشاكل بنيوية مزمنة عبر التحلي بالإرادة والإبداع والجرأة لتخطي هذه المعضلات التي تؤكد على جودة التعليم وعلى التأطير والتكوين الذي يطمح له كل المتدخلين والفاعلين في القطاع.

كما أن الدور المهم والريادي الذي يلعبه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، خاصة عند النظر في مجموعة من المؤشرات التي تدل على الخط التصاعدي الذي يعرفه القطاع من خلال توسيع مجال الولوج للسكن الجامعي، الذي كان إلى الأمس القريب مصدر قلق كبير يقض مضجع كل طالبة وطالب يطمح في استكمال الدراسة الجامعية. كذلك نهج مقاربة النوع وتحقيق المناصفة، وهي مسألة مهمة نسجلها بكل ارتياح، بالإضافة إلى تحسين جودة التعليم العالي، رغم أن الجامعة لازالت تعرف أزمة بنيوية وإرثا ثقيلا، مما يجعلها أمام إكراهات عديدة تتجلى في الأعداد المتصاعدة للطلبة التي تتسبب في إنهاك عمل الوزارة، هذا الإقبال الكبير على الجامعة يستدعي من جميع المتدخلين والفاعلين العمل على إيجاد بنية للاستقبال تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للطالبات والطلبة.

وأمام كل هذه التحديات الكبيرة يظل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي رهانا وجب ربحه، للنهوض به وتحسينه وجعله يضاهي بعض البلدان الأجنبية التي حققت نتائج مهمة في هذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قطاع الصحة قطاع حيوي واستراتيجي مرتبط بشكل كبير بالمواطن المغربي وصحته، قطاع يعيش على وقع الخصاص في الموارد البشرية وضعف الخدمة العمومية ونقص البنيات التحتية وتوزيعها بشكل غير عادل أحيانا، قطاع راكم العديد من الخيبات الموروثة.

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة تأتي في ظل ظرفية استثنائية على المستوى الوطني، وسياق دولي يتسم بانتشار وتفشي فيروس كورونا المستجد، والذي تفاقم بشكل كبير بسائر بلدان المعمور وخلف تداعيات وخيمة، ليس فقط على المستوى الصحي بل تعدى ذلك إلى التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي، وخلق آثارا نفسية واجتماعية سلبية على جميع الشعوب.

السيد الرئيس المحترم،

إن الوضع الوبائي الحالي يثير قلقا، وينذر بوضع خطير، ويتطلب في نفس الوقت درجة كبيرة من اليقظة لمواكبة الوضعية الحالية، وما تتطلبه من تدابير وإجراءات احترازية، خصوصا في ظل الارتفاع المهول لعدد المصابين، والازدياد المقلق لحالات الوفيات. أملنا كبير في اللقاح الذي يشرف عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله شخصيا، وتدبره لجنة علمية مغربية، أن يستفيد منه جميع المواطنين والمواطنات، وهي خطوة نعتبرها كبيرة قطعها المغرب في البحث العلمي، والمشاركة في الأبحاث السريرية، وهنا لابد أن نشكر جلالة الملك مجددا على رعايته الموصولة لمختلف فئات الشعب المغربي.

إن المرحلة الحالية تقتضي الابتعاد عن لغة الخشب في تقييم المنظومة الصحية، لأن المواطنات والمواطنين المغاربة أصبحوا لا يثقون في الاستراتيجيات والبرامج، لكونهم يتحملون 51% من نفقات العلاج، كما أن معظمهم لا يتوفر على التغطية الصحية، في ظل استنزاف المستشفيات العمومية، إذ أن أغلبها لم تعد تجري التحاليل للمواطنات والمواطنين المصابين والمخالطين بما يتناسب مع سرعة انتشار الوباء، كما أن المستشفيات التي تجري هذه التحليلات لا تظهر نتائج التحاليل إلا بعد خمسة أيام أو أكثر، مما يجعل انتشار الإصابات يتفاقم بشكل جلي، ما دفع بالعديد من المواطنات والمواطنين إلى اللجوء لإجراء التحليلات في القطاع الخاص رغم محدودية دخلهم المادي.

السيد الرئيس المحترم،

يعيش قطاع الصحة على وقع الخصاص الكبير في الموارد البشرية، التي تعد حجر الزاوية لأجل تمكين المغرب من تغيير جذري في المنظومة الصحية، وذلك بتيسير ولوج الخدمات الصحية وتجويدها وتلبية انتظارات وحاجيات المواطنين. لذا ندعوكم بضرورة القيام على الأقل بتعويض الأطباء المحالين على التقاعد وتشغيل المؤسسات المحدثة، وتخصيص وفتح مناصب مالية مخصصة للعالم القروي، وتشييد كلية طب ومستشفى جامعي بكل جهة من الجهات الإثنى عشر (12)، على غرار المشاريع الكبرى، وذلك بتخصيص الميزانية المطلوبة لهذا الغرض، وهو ما سيمكننا من سد الخصاص بالمناطق النائية.

وفي انتظار تحقيق مثل هذه المشاريع، يجب البحث في الحلول عبر تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الميدان وعقد شراكات معهم وفتح المجال أمام الأطر الطبية الأجنبية، واللجوء إلى التعاقد لدعم المناطق بالمناطق النائية بالأطر الطبية والتمريضية اللازمة، كما أن معضلة الغيابات المتكررة للأطر الطبية في المناطق القروية والنائية أمر بات مقلقا يفاقم الأوضاع، وهو ما يستدعي تحفيزهم وتوفير الشروط الضرورية التي تجعلهم يستقرون بهذه المناطق. وفي هذا الإطار نطالبكم بتغيير المرسوم المتعلق بوحدات الحراسة الليلية، مسجلين أسفنا لهزالة التعويضات التي يتقاضاها الممرضون والأطباء في هذا الصدد. ناهيك عن سوء التوزيع والتدبير الذي

يعرفه القطاع، والذي يمكن أن نلمس أبرز مظاهره السلبية والصارخة في تمركز أغلب الأطباء بالمدن دون مراعاة للعدالة المجالية التي طالما نادى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

السيد الرئيس المحترم،

إن دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي أشارت إلى أن العجز الحاصل في الموارد البشرية الصحية يصل إلى 96 ألف مهني، منهم 32 ألف طبيب و64 ألف من الأطر شبه الطبية، تسائلنا جميعا، حيث إن بلادنا تعيش أزمة صحية توقف بموجبها الاقتصاد، وليس لدينا ما يكفي من الأطباء والممرضين في العديد من الاختصاصات، وعلى رأسها تخصص الإنعاش، لمحاصرة الداء، رغم الجهود المضنية التي يبذلها الأطباء والممرضون وكل الجسم الصحي.

وعلى الرغم من رفع عدد المناصب المخصصة للقطاع في مشروع مالية 2021، إلى 5000 منصب، إلا أن ذلك مازال قليلا ولا يرقى إلى مستوى التطلعات. خصاص كبير ومزمن في الأطر الصحية، فعلى مستوى الأطباء يصل إلى 32.387 طبيبا، فيما يصل الخصاص في صفوف الممرضين إلى 64.774، بمجموع يصل إلى ما يزيد عن 97 ألفا، بالإضافة إلى أن معدل مهنيي الصحة بالنسبة لعدد السكان يبلغ 1.51 مهني لكل 1000 نسمة فقط، أي 1389 من الساكنة لكل طبيب و1091 لكل ممرض. كما أن معدل عدد الأسرة لكل مهني استشفائي مرتفع، حيث يبلغ 4 أسرة لكل مهني، مما يبين حجم المجهود الذي يجب أن يبذله هؤلاء المهنيين وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقهم، دون إغفال الإشارة إلى ضعف التأطير الطبي بالعالم القروي والمناطق الجبلية، بسبب النقص في الموارد البشرية، وكذا إشكاليات تحفيزها، حيث لا تتوفر حاليا إلا على 1.51 مهني الصحة لكل 1000 مواطن، في حين أن منظمة الصحة العالمية تتحدث عن 4.45 مهني لكل 1000 مواطن.

السيد الرئيس المحترم،

إن نظام المساعدة الطبية (RAMED[3])، الذي ارتفع عدد المنخرطين فيه بشكل كبير، ضاعف العبء على المستشفيات العمومية، خصوصا أن بعض المواطنين الذين لا يتوفرون على شروط الاستفادة من هذا النظام، يلجؤون إلى تغيير سقف مداخيلهم لتشملهم خدمات نظام المساعدة الطبية، لذا نطالبكم السيد الوزير بتفعيل نظام التأمين الصحي للمستقلين وذوي المهن الحرة، وذلك لتفادي ارتفاع الضغط على هذا النظام، الذي يعرف عدة إشكالات على مستوى التمويل، وأثر بشكل سلبي على الموارد المالية للمستشفيات.

وهي مناسبة ندعوكم من خلالها إلى ضرورة الإسراع بإدراج صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي كمقتضى جديد يمكنه من استيعاب هذا الإجراء، كما نصت على ذلك المادة 15 من مشروع قانون المالية لسنة 2021، والعمل على خلق جسور التنسيق بينه وبين الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، لأن تقديم الخدمات الصحية للمواطنين في وضعية هشاشة أو فقر يتطلب تمويلات هامة، بدل الارتجالية في تناول هذا الورش الاجتماعي الهام.

كما أن قطاع الصحة والمرفق الصحي لم يكن مستعدا لتعميم نظام المساعدة الطبية سنة 2012، بعد تجربة بني ملال- أزيلال، لأن كل الثقل نزل على المؤسسات الصحية بمختلف مستوياتها، مما أدى بها إلى الإفلاس، وجعلها تعيش ترديا كبيرا للخدمات التي تقدمها للمواطنين بشكل عام، وللمستفيدين من نظام المساعدة الطبية، إضافة إلى بعض الخروقات التي لازالت تسجل في هذا النظام، خصوصا فيما يتعلق بازدواجية الاستفادة وعدم تجديد البطائق من طرف المستفيدين، لأن الخدمة الصحية غير كافية، كما أنه لا يمكن أن نرجع أسباب فشل هذا النظام إلى وزارة الصحة لوحدها، بل إلى جميع المتدخلين.

السيد الرئيس المحترم،

إن من بين الإشكاليات الكبيرة التي يعرفها القطاع الصحي بالمغرب مسألة التغطية الصحية الشاملة، وهي إشكالية لا تقتصر فقط على ما هو تمويلي فحسب، كما يعتقد البعض، والحال أنها تشمل عددا من المؤسسات وعلى رأسها الخريطة الصحية غير المتوازنة على الصعيد الوطني، فالولوج إلى تجهيزات (السكانير أو التصوير الضوئي، أو التصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني (PETscan)، أو التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM[4]) والفحوصات...)، فيه صعوبات كبيرة، مما يطرح إشكالية تأخر مواعيد الفحوصات الطبية التي قد تصل في بعض الأحيان إلى سنة، مما جعل الخدمة الصحية غير متوفرة بالشكل العادل، ولا تمكن عموم المواطنين من الولوج إليها.

إن ميزانية القطاع تثير قلقا بخصوص نوايا توسيع التغطية الصحية، لتشمل جميع المواطنين، إذ لا يكفي تدبيج الكلام في الأوراق فقط والتعبير عن النوايا الحسنة، بل يتطلب الأمر تعبئة كل الوسائل المتاحة من ميزانيات ووسائل مادية وبشرية كفيلة بوضع قطاع الصحة على سكة الإصلاح والتأهيل ليوفر خدمات صحية في المستوى المطلوب، وتمكين كافة المواطنين الاستفادة من الحق في العلاج والعناية الصحية على قدم المساواة.

بالمقابل، لابد من التنويه بالخدمات ذات الجودة العالية التي تقدمها المستشفيات العسكرية والوحدات الاستشفائية المتنقلة، التي تقوم بعمل جبار في المجال الصحي يروم خدمة المواطن المغربي في أحسن الظروف، انطلاقا من ظروف الاستقبال إلى عملية التطبيب، متمنيا أن ترقى

[3] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

[4] **I**magerie par **R**ésonance **M**agnétique

المستشفيات والمراكز الصحية العمومية إلى نفس الجودة.

السيد الرئيس المحترم،

المغرب مقبل اليوم على نموذج تنموي جديد، وبالتالي يجب أن تكون هناك إجراءات ملموسة لتحسين الوضع الصحي بالمغرب، وهناك مؤشرات واضحة بحيث إن هذه الحكومة لها توجه اجتماعي بامتياز تثبته الأرقام، إذ خصصت لميزانية القطاع هذه السنة حوالي 20 مليار درهم، أي ما يقدر بـ 6.79% من الميزانية العامة، وهو مجهود جبار وغير مسبوق، مقارنة مع سنة 2020، التي كان الغلاف المالي لهذه الميزانية يساوي 18.6 مليار درهم، وبإضافة ثلاثة ملايير الخاصة بمحاربة "كوفيد-19"، و1.6 المتعلقة بنظام "راميد" وصلت اليوم إلى حوالي 22 مليار درهم.

كما أن تنفيذ الميزانية، الذي قفز من 50%، إلى 75% اليوم، وهو مجهود مقدر، رغم أن ميزانية الاستثمار لم تتجاوز 40%، مقارنة مع السنة الماضية، التي وصل تنفيذها إلى حوالي 74%.

وبالرغم من الزيادة التي همت ميزانية وزارة الصحة برسم سنة 2021، تبقى غير كافية وغير مجدية، حيث لا تمثل سوى 0.1% من الناتج الداخلي الخام، وهي هزيلة وغير قادرة على الاستجابة للتطورات الوبائية الوطنية، ونحن في عز الجائحة وفي وقت جميعنا في أمس الحاجة إلى تقوية منظومتنا الصحية وتعبئة مواردها البشرية وتحسين بنيتها التحتية، كما أن هذه الميزانية لا ترقى إلى توصيات منظمة الصحة العالمية، التي تنص على تخصيص 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام، ولا ترقى حتى إلى مستوى ما ترصده بعض الدول المماثلة لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السياسة الدوائية عنصر أساسي ضمن سياسة صحية تروم تحسين صحة المواطنين وتعزيز مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، من خلال ضمان ولوج الجميع للأدوية الأساسية ذات الجودة العالية، وبأثمنة مناسبة مع استعمال معقلن ومضبوط.

وفي هذا الإطار، نطالب بتحقيق ولوج شامل للأدوية الأساسية بأثمنة مناسبة للفرد والمجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفقراء والمعوزين، مع ضرورة توفير الحماية من خلال ضمان جودة وسلامة وفعالية جميع الأدوية والمنتجات الصحية الموضوعية في السوق، وكذا تقليص التبذير من خلال تعزيز الاستعمال المعقلن من طرف واصفي الأدوية ومستهلكيها، وتعزيز الصناعة الوطنية للأدوية، والانتقاء السليم للأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية للشراء العمومي.

وهي مناسبة لنجدد دعوتنا إلى مراجعة اللائحة الوطنية للأدوية والمستلزمات الأساسية على أساس بروتوكولات العلاج، مع تحيين الترسانة القانونية الوطنية الخاصة بالدواء والصيدلة، وإنشاء وكالة وطنية للدواء والمنتجات الصحية، ودعم التفتيش الصيدلي، وتعزيز وظائف المختبر الوطني لمراقبة الأدوية والمواد الصحية، ووضع نظام فعال للشراء العمومي للأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية، مع توحيد إجراءات المناقصات، وإرساء تفضيل وطني للتصنيع المحلي، وإلغاء أو تخفيض على الأقل للضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الأدوية، وفي هذا الإطار اعتمد فريق التجمع الوطني للأحرار مقاربة تدريجية في اقتراح تنزيل عدد من الإجراءات المرتبطة بهذا التدبير، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، التي تفاعلت مشكورة بشكل إيجابي مع مقترحاتنا، منها دواء الفيروس الكبدي والسرطان والصمم وغيرها.. وذلك بهدف الحد من الانقطاعات في مخزون الأدوية عبر تعزيز الشفافية والحكامة الرشيدة في تنظم القطاع وتدبير تعارض المصالح.

وهنا لابد من الإشارة إلى نفاذ دوائي فيتامين "س" والزنك من الصيدليات، وهما المكونين الأساسيين للبروتوكول العلاجي لـ"كوفيد-19"، وخاصة ونحن نستعد لمواجهة الأنفلونزا الموسمية، مما يتطلب مواجهتها في ظل النقص والخصاص الحاد في هذه الأدوية الحيوية والأساسية، بحيث كان على الوزارة القيام بإجراءات استباقية لتوفيرها بالصيدليات وبالمراكز الاستشفائية.

وإيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالدور الكبير المحوري والبارز الذي تلعبه هذه القطاعات الحيوية والاجتماعية للرقي بأدوارها رغم ضعف الإمكانيات، ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على كل هذه الميزانيات الفرعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة السيد لحسن أدعي في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الثقافة والشباب والرياضة والشغل والإدماج المهني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الثقافة والشباب والرياضة والشغل والإدماج المهني.

بداية، بقطاعات الثقافة والشباب والرياضة، التي تضم قطاعات اجتماعية أساسية، منها قطاع الثقافة الذي يلعب دورا هاما في تعزيز المكتسبات الثقافية ومتابعة تأهيل المجال الثقافي وتجويد خدماته، وكذا تعزيز الهوية الوطنية المغربية، وكدعامة أساسية للتنمية لتحقيق طفرة ثقافية داعمة للمشروع المجتمعي الديمقراطي والحداثي، الذي يسير المغرب بخطى ثابتة في توطيد بنائه.

لا يختلف اثنان في كون وضع البلاد الثقافي معقد ويعيش ارتباكا، في المقابل هناك حركية على صعيد السياسة الثقافية التي تحاول الجواب على مجموعة من الأسئلة التي تهم الشأن الثقافي بصفة عامة، سواء من حيث

التقنين أو البنية التحتية، أو من ناحية الدعم، كما أن هناك دائما حركية وحوارا ما بين المثقفين بصفة عامة والمسؤولين عن الشأن الثقافي بالمغرب، ذلك أن المغرب بلد له تاريخ، ويتوفر على تراث مادي ولامادي غني، وكان دائما ملتقى وممرا للعديد من الثقافات، من إفريقيا جنوب الصحراء ومن الشرق ومن أوروبا، ثقافات تمازجت وأعطت خصوصية للثقافة المغربية التي تتميز بالانفتاح والغنى الثقافي والتسامح.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الثقافة مناسبة لقراءة مستقبل الشأن الثقافي من خلال المشاريع المبرمجة برسم السنة المالية المقبلة 2021، وما ينتظره المغاربة من هذا القطاع الحكومي في زمن أضحت فيه الثقافة رافعة أساسية لبناء الإنسان، مثمنين في هذا الإطار بمجهود الحكومة في الرفع من ميزانية قطاع الثقافة بزيادة مهمة تقدر نسبتها بـ 28.13%، حيث انتقلت من 762.388.000 درهم سنة 2020 إلى 930.726.000 درهم سنة 2021، فرغم هذه الزيادة المقدرة، فإنها لا ترقى لطموحاتنا جميعا بالمقارنة مع المسار الذي تنحو إليه كل الدول المتقدمة في هذا المجال، حيث تظل هذه الأرقام بعيدة كل البعد عن معدل المتوسط العالمي للثقافة، مع العلم أن الثقافة تلعب دورا مهما في تطوير المجتمعات ورقيها، بل أضحت معيارا لقياس مستوى تطور الشعوب، وعاملا أساسيا في التنمية، وقد نص الفصل الخامس من الدستور على أهمية المكونين اللغوي والثقافي لبلادنا، وكذلك دعوة صاحب الجلالة الملك نصره الله إلى النهوض بالرأسمال اللامادي لبلادنا والعمل على إيلائه المكانة اللائقة باعتباره ركنا أساسيا في التوجه الإستراتيجي لبلادنا، كما أن بلدنا يتسم بالعراقة والأصالة التاريخية والطاقات الفكرية والتنوع اللغوي فيما يجعل منه بلدا مميزا على الصعيد القاري والجهوي.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عرف قطاع الثقافة انتكاسة حقيقية منذ بداية جائحة كورونا بسبب توقف نشاط جميع فروعه، إذ تضررت حوالي 1100 مقاولة، منذ قرار إلغاء جميع التظاهرات شهر مارس من هذا العام، كما أن الآلاف من المشتغلين في مجال المهن الحرة المرتبطة بالقطاع، من الفنانين والتقنيين الذين يشكلون منظومة الإبداع والإنتاج الثقافي وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل بسبب هذه الأزمة.

كما أن التظاهرات الفنية والأنشطة الثقافية، تعيش على وقع غياب استراتيجية واضحة لدعم الثقافة والصناعة الثقافية ببلادنا، فالدعم الذي تخصصه الوزارة للتظاهرات الفنية والثقافية متواضع جدا، كما أن عدد المهرجانات بالمغرب قليل مقارنة بعدد من الدول الأخرى، رغم أن المغرب عرف تاريخيا بتنظيمه لعدد من المواسم التقليدية الفنية التي تعكس غنى كل جهة وتنوع روافد الثقافة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى قطاع الكتاب وفعل القراءة، نلاحظ تدني سوق الكتاب وانحباس فعل القراءة عموما، ونقصا كبيرا على مستوى معارض الكتاب وطنيا، وحتى على المستوى المحلي، تبقى المعارض شبه محصورة في عارضين وكتبيين محليين، وهو ما يجعلها أشبه بأسواق منظمة للمكتبات المحلية.

أما المآثر التاريخية التي تعتبر إرثا تاريخيا ببلادنا، فإنها أغلبها في حالة سيئة، وتعاني من التآكل والضياع وتتعرض للنهب، والأمر لا يقتصر على المدن الكبرى، وإنما كذلك في المدن الصغيرة والقرى، بل إن هذه المآثر بدأت تفقد قيمتها الرمزية بسبب الإهمال.

بخصوص الدعم الذي وزع مؤخرا على الفنانين والذي أسال الكثير من المداد، فإننا ندعو إلى وجوب وضع معايير محددة وواضحة ومنصفة، مع ضمان مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص، فالفنان ينبغي أن يدعم بشكل عقلاني وحكيم، وأن يتم اعتماد معايير شفافة في ذلك، لاسيما أن أغلب الفنانين غير مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا يستفيدون من الحماية الاجتماعية، ولم يستفيدوا من بطاقة الفنان.

السيد الرئيس المحترم،

إننا ندعو في فريق التجمع الوطني للأحرار إلى إعادة هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي، وإدراجه في إطار مؤسسي يتوجه إلى الشباب بقدر ما يهتم بشرائح المجتمع، ودعمه بما يلزم من وسائل العمل لإبراز غنى التراث الوطني، ووضع أسس صناعية ثقافية تشمل جميع مجالات الإبداع، وقادرة على توفير فرص شغل لإدماج الشباب، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا الميدان، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، وتقريب الشأن الثقافي والإبداعي من أكبر عدد ممكن من الساكنة المغربية، وتقوية الشراكة مع الفاعلين الثقافيين بالمجتمع المدني، لتحفيز المبادرات والبرامج الثقافية المتميزة، وتطوير آليات اشتغال هذه الهيئات في كل الظروف الاستثنائية، لتساهم في ترسيخ وتقوية دائرة المعارف المغربية، وفتح جميع المؤسسات الثقافية والفنية، خاصة في المناطق التي لا تعاني من انتشار كبير للوباء، وتمتيعها بجميع التدابير الوقائية التي تعمل بها المؤسسات الأخرى، مع ضرورة اعتماد عدالة مجالية في عملية بناء وإحداث المنشآت الثقافية، خاصة وأن بعض مناطق العالم القروي، لا تتوفر ولو على واحدة منها، الأمر الذي يحرمها من الجانب التثقيفي والتوعوي.

السيد الرئيس المحترم،

إن رؤيتنا للنهوض بقطاع الثقافة تستدعي ضرورة توظيف بعض المؤسسات التعليمية والرياضية في إنعاش الواقع الثقافي المغربي، وإحداث مكتبات في المناطق التي تعاني من الخصاص، وفتحها في وجه العموم، وتشجيع الإبداع الفني بمختلف تلويناته ومجالاته في أوساط الشباب، ونشر الوعي الثقافي والفكري والإنساني عبر القراءة والسينما والمسرح، وكذا تطوير شبكة جهوية لمركبات متعددة الوسائط ومختلفة الأحجام، المركبات الصغيرة

للقرب في الأحياء، المركبات الجماعية، والمركب الكبير في الجهة، ووضع نظام معلوماتي فيما بينها، بحيث تكون مركبات القرب مجالا ثقافيا ومكانا للتواصل والتعلم والاكتشاف والإبداع بجميع أشكاله، مع توفير ما يلزم من شروط تساعد الأشخاص في وضعية إعاقة على ولوج هذه المنشآت وتمكينهم من الاستفادة من خدماتها، وتخليق عملية دعم الفن والفنانين من مختلف المجالات بشروط موضوعية وأخلاقية يجب الاستجابة لها، على أن يكون الدعم معقولا ويستجيب لحركية القطاع واحتياجاته، وأن يكون موجها لجهات معروفة بعملها واجتهادها، وليس لأشباح أو جمعيات لا وجود لها في واقع العطاء والإبداع، وأن يمنح بناء على ترشيحات/عروض ومشاريع فنية أو ثقافية واقعية، ومبنية على دفتر تحملات دقيق وقابل للتنفيذ، وإخضاع أصحاب الدعم للمتابعة والمراقبة والمحاسبة بعد صرفهم لهذا الدعم.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع الثقافة يستدعي للنهوض به تأسيس استراتيجية وطنية حول الثقافة والإبداع وجعلها في قلب المشروع المجتمعي والتنموي المغربي، وإدماجها في كل السياسات العمومية، كما أنه في حاجة إلى بلورة رؤية ثقافية إلتقائية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة وصيانة وتثمين الموروث الثقافي، وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية.

كما لا يجب إغفال الدور الكبير الذي تلعبه الدبلوماسية الثقافية، باعتبارها عنصرا أساسيا لإشعاع البلاد، كونها تراثا وفكرا وإبداعا وصناعة، ولها دورين متكاملين لتقديم صورة عن العمق الحضاري والنبوغ المغربي والمساهمة في خدمة المصالح الوطنية من خلال التعريف بالتعبيرات الثقافية للتواصل وتعزيز التفاهم بين الشعوب والدول، واستثمار الثقافة في العلاقات الخارجية لحماية المنتوج الثقافي المغربي في السوق العالمية، معتزين بإقرار اللغة الأمازيغية، وجعلها ضمن مجالات ومناحي الحياة العامة، من خلال مصادقة المؤسسة التشريعية على القانونين التنظيميين المتعلقين بالأمازيغية والمجلس الوطني للغات، متمنين أن تأخذ مكانتها الطبيعية، مشددين على ضرورة ضخ دماء جديدة في العمل الثقافي الوطني والجهوي وتحسين جودة مضامين الأنشطة والبرامج الثقافية، بما يخدم ثقافة المواطنة داخل المجتمع، وإطلاق موجة جديدة من الخدمات الثقافية الموجهة للطفل والمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة وفق مساطر قانونية وتنظيمية قوامها الشفافية وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى على أحد الدور البارز والمحوري الذي يلعبه قطاع الاتصال في الإخبار والتحسيس والتوعية، وهي مناسبة للإشادة بالمجهودات التي بذلها نساء ورجال الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني، للحد من تفشي جائحة كورونا، حيث كانوا يتموقعون في الصفوف الأمامية، كما اضطلع الإعلام بكل مكوناته وأشكاله، بدور حيوي في التعريف بالمرض والتحسيس بخطورته وأهمية الوقاية منه، وشكل حصنا منيعا أمام سيلان الشائعات والأخبار الزائفة التي رافقت وما تزال ترافق تفشي هذا الوباء، خصوصا على شبكات التوصل الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

إن الإسراع في دعم المقاولات الإعلامية الوطنية في ظل جائحة كورونا، مهم للمحافظة على استمرار أداء رسالتها المهنية النبيلة، من خلال دعم كل المنابر بدون تمييز من منطلق أن مقاربة السلطات الوصية على الإعلام، لا يجب أن تتبنى منطقا تمييزيا بين مكونات الجسم الإعلامي الوطني، مع ضرورة إعادة الاعتبار لقطاع الصحافة وتأطيره باتفاقية جديدة تعطي نفسا جديدا على المستويين المادي والتكويني للعمل الصحفي، وتحفز على تطوير الأداء، والرفع من مستوى المضمون وتجويده، وإطلاق ورش جماعي مباشرة بعد انجلاء جائحة "كوفيد-19"، تنخرط فيه كل مكونات قطاع الصحافة لإنتاج عقد جماعي جديد ملزم وبآليات ناجعة وفعالة، يهدف أساسا إلى حماية العاملين في وسائل الإعلام، وتعزيز حرية الصحافة والحفاظ عليها، ويهتم بالصحافة الجهوية إذ أنها تمثل صورة أخرى من الإعلام المواطن، وتساهم بشكل أو بآخر في تطوير المشهد الإعلامي المغربي، وفي لعب دور مهم في تنشيط الحياة الديمقراطية محليا وجهويا، كما أنها تساير في دينامية الدولة نحو اللاتمركز واللامركزية التي أصبحت هدفا استراتيجيا لبلادنا، مع ضرورة توسيع وتنويع الإعلام المرئي، وخلق قنوات جهوية على مستوى كل الجهات، وتوجيه الاهتمام بشكل كبير إلى تطوير الإعلام الإلكتروني ودعمه، وكذا المساهمة في تكوين موارده البشرية وتمتيعها بحقوقها المادية والاجتماعية والاعتبارية، والعمل كذلك على تطوير الأداء المهني والسياسي والثقافي للتلفزيون المغربي، ومصالحته مع المشاهد المغربي، الذي مازال مصرا على مقاطعة جل البرامج التلفزيونية، وتخليق الإشهار وربطه بالقيم المجتمعية، وجعل الاستفادة منه منصفة بين جميع المكونات الإعلامية المغربية المكتوبة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، مع ضرورة حل إشكالية عدم وصول البث التلفزي وحتى البث الإذاعي أحيانا إلى العديد من مناطق المغرب النائية، وخاصة القناة الثانية.

السيد الرئيس المحترم،

يجب إعادة النظر في النموذج الاقتصادي للمقاولة الإعلامية الصحفية، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها شركة "صورياد دوزيم"، ما هي إلا نموذجا عن غياب نموذج اقتصادي يحترم المؤسسة الإعلامية وبيكلها، والعمل على إخراج القطب السمعي البصري الموحد للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية وشركة "صورياد دوزيم"، الذي تأخر لـ 15 سنة بدون مبررات، باعتبار أن هذا الإدماج سيمكن من توحيد الجهود ومن تحقيق نجاعة في تطبيق الميزانية، وأكثر نجاعة في تنزيل دفتر التحملات، كما سينعكس على المنتوج الوطني، الذي سيحترم معايير

الجودة ويحترم كرامة المغاربة في المنتوج السمعي الذي يقدم إليه، مع وجوب استدراك التأخر في إخراج عقد البرنامج الذي ينظم العلاقة بين الوزارة الوصية وبين مختلف متعهدي الاتصال السمعي البصري، باعتبار أن جميع مساطر الدعم التي تقدم لقنوات المشهد السمعي البصري تعتبر جميعها خارج القانون. دون إغفال الاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقنوات العمومية، إذ أن أغلبها تعاني من وضعية وبيئة عمل غير سليمتين وتشتكي من ظروفها التي لا تبعث على الارتياح ولا على الإبداع، ومعالجة غياب الشفافية والحكامة في الإنتاجات، حيث يلاحظ في بعض الأحيان أن الإنتاجات الخارجية تفوق الإنتاجات الداخلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر قطاع الشباب من ضمن الأولويات الكبرى لصاحب الجلالة، إذ أن المتفحص لخطب جلالته يجد أنه يلعب دورا مركزيا في اهتماماته. كما أن الاهتمام بالشباب هو اهتمام بالإنسان الذي يتطلب تضافر جهود مختلف المتدخلين من أسرة وإعلام ومدرسة، لأن مشكل الشباب مرتبط بمسألة القيم، إذ لا يعتبر الشباب عازفا عن السياسة، بل هو عازف عن الانخراط في الأحزاب السياسية، وهناك فرق بطبيعة الحال بينهما.

إن الشباب هم أمل المستقبل، وهي مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق السيد الوزير المدعو اليوم تقديم الإجابات الكافية وكذا الإجراءات المتخذة والكفيلة بعلاج اختلالات القطاع الذي يعاني من تعثر ومشاكل متعددة، حيث إن هذه الوضعية سبق وأن كانت موضوع مناظرة سنة 2008، تميزت برسالة ملكية شخصت وأوضحت بشكل دقيق واقع القطاع، إذ لو تم استحضار هذه التوجيهات الملكية السامية منذ ذلك الحين كان سيعطي دفعة قوية لهذا القطاع وكان سيعفينا من عدد كبير من العوائق والاختلالات اليوم.

السيد الرئيس المحترم،

إن الميزانية المخصصة للقطاع تظل محدودة مقارنة مع مسؤولياتها والفئات الموجهة لها وانتظاراتهم، ما يجعل قطاع الشباب والرياضة يعرف نوعا من عدم الوضوح والثبات، مما يصعب على الجميع مجاراته وفهمه بالشكل المطلوب.

إن سنة 2020 كانت استثنائية على كافة المقاييس، جراء ما فرضته فترة الجائحة من تغيير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي، ظرفية غابت فيها الوزارة بشكل واضح للأسف، وهي التي كان يجب أن تحضر بقوة لتساعد فئة الشباب على الخصوص، والأطفال لمواجهة الآثار النفسية لهذه الجائحة.

إن نزعة التمركز التي تتعامل بها الوزارة، والمغرب متوجه نحو جهوية متقدمة لن تجد نفعا، وهو ما يبرره تفويت 6 ملايين درهم فقط للمدراء الجهويين، والباقي يدبر في المركز، كما أن التمركز طال أيضا التوزيع المجالي للبنيات التحتية والأنشطة بالنسبة للحواضر، ناهيك عن حظ العالم القروي من كل ذلك.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أصبح قطاع الشباب منذ التعديل الحكومي الأول فاقدا لبوصلته ولإشعاعه ولأي تدبير عقلاني، علما أن هذه الوزارة تؤطر الشباب الذي يعاني اليوم من عدة مشاكل كالبطالة والأمراض النفسية، والحالة الاجتماعية لأغلبهم، والتي تتسم بالهشاشة والفقر... طاقات شابة تفرض على الجميع وعلى الوزارة المكلفة بهذا القطاع العمل على حمايتهم من تفجير طاقاتهم بطريقة سلبية فيما لا يحمد عقباه، كالتطرف والإدمان والإجرام وما إلى ذلك من آفات سيئة، إذ أن مبرر الوزارة في عدم التوفر على الموارد المالية والبشرية لا يعتبر ذي معنى حيث كان من المفروض إعمال مبدأ الحكامة في التعامل مع ما هو موجود وتدبير ما هو متوفر.

إن هذا القطاع يحتاج قبل البرامج والسياسات إلى تصور إبداعي، حيث إن علاقة الموروث الثقافي بالأنشطة الشبابية كان منذ بدايات هذا القطاع، وفي عهد سابق تم ابتكار برامج متميزة كبرنامج "القراءة للجميع"، "العطلة للجميع"، "المسرح للجميع"، دون نسيان ما كان يعيشه مسرح الهواة والنوادي السينمائية والتي كانت كلها تنشط في دور الشباب، آملين في الرجوع إلى مثل هذه المبادرات والعمل على ابتكار أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

إن تأجيل برنامج التخييم لهذه السنة بسبب تفشي فيروس كورونا، كان يستدعي البحث عن بدائل جديدة للتنفيس عن هذه الفئة التي ذاقت مرارة الحجر الصحي وتبعاته، كما أن فترة الحجر وما فرضته من توقف اضطراري لهذا البرنامج، فرصة مهمة للاعتناء بالبنيات التحتية لتلك المخيمات، وصيانة الموجود منها وتجهيزه والاعتناء به وجعله في أحسن الأحوال لاستقبال مرتاديه مستقبلا.

لا شك أن دور الشباب تمثل متنفسا حقيقيا لفئة الشباب واليافعين، متأسفين إلى ما أصبحت تعانيه، والتي في أغلبيتها مهترئة وفارغة من التجهيزات، متسائلين عن سبب عدم الاستفادة من هذه الفترة التي كان من المفروض فيها إعادة إصلاحها وترميمها وتأهيلها، وأيضا تجهيز الصالح منها بحواسب لمسايرة التطور التكنولوجي وتسهيل ولوج الشباب إليه ومدها بالأنترنيت عالية الجودة وذلك لاستقطاب فئة الشباب، ناهيك عن ما يعانيه العالم القروي من تهالك للدور الموجودة به أو عدم وجودها من الأساس، مقترحين إبرام شراكات في هذا المجال مع الجماعات الترابية، والتي تعرب عن استعدادها للتعاون على جميع المستويات حتى الوعاء العقاري، مع المطالبة أيضا بتأهيل القائمين على هذه الدور خاصة الأطر والتي تكون في غالب الأحيان غريبة عن القطاع ولا يمكنها تقديم الجودة والمهنية في الخدمات المقدمة.

السيد الرئيس المحترم،

إن المرافق المسيرة بشكل مستقل والتابعة للقطاع، كمركب الطفولة والشباب مولاي رشيد ببوزنيقة والمعهد الملكي لتكوين الأطر، لم تستطع تحقيق التوازن المالي، ويتم برمجة منح للتسيير في كل قانون مالي لها رغم أنها تعرف إقبالا كبيرا يوفر مداخيل مهمة، رغم أنها تعاني من عجز دائم متسائلين عن سبب ومبررات ذلك.

مجال الشؤون النسائية يعاني بدوره من التوزيع غير المتكافئ للنوادي النسوية عبر التراب الوطني، مطالبين بضرورة إعادة النظر في الخدمات التي تقدمها هذه النوادي للمستفيدات بما يتلاءم والواقع المعاش، وذلك عبر برامج تمكنهن من إبراز إمكانيتهن ومهارتهن في ميادين مختلفة، ومساعدتهن على التعريف بمنتوجاتهن وتسويقها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الكل يعي جيدا المشهد الرياضي الذي تعرفه بلادنا والمشاكل البنيوية، والاختلالات الجوهرية، والتراكمات الكبيرة، وغياب الرؤى، والاستراتيجيات الواضحة والدقيقة لتشخيص الوضع، سوى الرسالة الملكية الموجهة للمناظرة الوطنية للرياضة، التي كانت موجهة ومؤطرة للوضع المقلق خاصة الشق المتعلق بشفافية ونجاعة ودمقرطة التسيير.

علما أن قطاع الرياضة، يستمد أهميته من الدستور المغربي، حيث دخل لأول مرة منذ الاستقلال، حيث خصص له فصلان، حيث نجد الفصل 26 الذي يتحدث عن مساهمة السلطات العمومية في النهوض بالرياضة، وعن دمقرطة الأجهزة الرياضية، إذ جاء فيه "تدعم السلطات العمومية، بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والفني والنهوض بالرياضة، كما تسعى إلى تطوير تلك القطاعات وتنظيمها بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة".

كما اعتبر الفصل 31 أن التربية البدنية حق من حقوق المواطنين، إذ نص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية مطالبة بالعمل على قدم المساواة، من مجموعة من الحقوق، ضمنها "حق الاستفادة من التربية البدنية والفنية"، وفي هذا الصدد تم اعتبار المغرب أول بلد إفريقي وعربي نص على الرياضة في الدستور، كما أن التوجيهات الملكية شكلت خارطة الطريق للنهوض بالمشهد الرياضي سواء على مستوى النخبة أو المستوى القاعدي، إذ أكد جلالته على توفير البنيات التحتية اللازمة لمزاولة الرياضة، وخاصة بالنسبة إلى الشباب، حيث ارتكزت المبادرات الملكية في القطاع الرياضي على تصور واضح واستراتيجية شاملة ومتكاملة للنهوض بقطاع الرياضة والشباب، قوامها التأهيل المادي والبشري، وتوفير البنيات التحتية الضرورية، مع اعتماد سياسة القرب، باعتبار أن ورش الرياضة يعد من الأوراش الكبرى التي ينبغي أن تحظى بدعم كامل من قبل الحكومة والجماعات المحلية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. مثمنين في هذا الصدد ما قدمه الوزراء السابقون في مجال الرياضة من تعزيز للبنيات التحتية الرياضية وملاعب القرب.

السيد الرئيس المحترم،

إن المتتبع للشأن الرياضي يستنتج أنه رغم المجهودات المبذولة لتطوير هذا القطاع، لا يزال لم يرق لتحديات الواقع، فبالأرقام يتضح أن السياسات المتبعة من خلال رؤية 2020 لم تحقق المطلوب، فعلى سبيل المثال عدد الممارسين للرياضة لم يتطور بشكل كبير، وعدد الجمعيات الرياضية المنضوية تحت لواء مختلف الجامعات الرياضية جد هزيل مقارنة بعدد الأطفال والشباب أقل من 18 سنة، بالإضافة إلى تراجع دور المدارس الرياضية في توجيه وتعبئة الشباب لممارسة الرياضة وغياب الديمقراطية الداخلية للجمعيات الرياضية، وتعثر العديد من الجامعات الرياضية (كرة السلة مثلا)، وعدم ملاءمة برامج التكوين الرياضي لسوق الشغل.

رغم وفرة المنشآت الرياضية التي يتوفر عليها المغرب، وكذا الجهود التي تبذلها بلادنا من أجل تطوير هذه المرافق وتحديثها، إلا أننا نسجل على أن هناك ضعفا في المنشآت على مستوى الكم والكيف والتوزيع المجالي، كما أن العديد منها في حالة رديئة. إذ نطالب بتوسيع قاعدة الممارسة الرياضية الوطنية عبر إحياء بعض التظاهرات الرياضية وعلى رأسها العدو الريفي الوطني، والألعاب الوطنية للمدارس الرياضية، وأبطال الحي، ومهرجان الرياضات التقليدية، كموروث ثقافي لامادي.

السيد الرئيس المحترم،

إن الرياضة حق لم تتمكن الوزارة من ضمانه لجميع الراغبين فيه، وذلك من خلال غياب سياسة عمومية شاملة تيسر الولوج إلى ممارسته للجميع، وتحقيق العدالة المجالية فيه، إذ أن هناك مجموعة من الرياضات يمكن الاهتمام بها كالرياضات المائية والجبلية والثلجية، حسب المناطق المختلفة في ربوع المملكة، والتي يمكن أن تشكل مشتلا حقيقيا لأبطال المستقبل، كما نؤكد على الاهتمام بالرياضة ذات المستوى العالي والرياضة القاعدية، بالإضافة إلى ضرورة الرجوع لإحياء إشعاع الرياضة المدرسية.

كما ندعو إلى النهوض أكثر بالرياضة النسوية التي تبقى مجرد شعار الحركة الرياضية الوطنية، التي تعرف ضآلة في تشجيع المرأة للانخراط في الرياضة كممارسة مؤطرة، علما أن الإحصائيات تبرز أن أمل المغرب في التألق عالميا رهين بتطوير ممارسة الرياضة النسوية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع الشغل والإدماج المهني، قطاع أساسي وحيوي يروم تقديم خدمات موجهة لفئات وشرائح عدة في المجتمع المغربي، والذي يعتبر عصب

القطاعات الاجتماعية، بالنظر للفئات الموجهة إليها خدماته، والمرافق التابعة له، وباعتبار أن الشغل هو الحافظ على كرامة الإنسان، والدافع الأكبر للاستقرار، والمحور الحقيقي للمساهمة في دوران عجلة الاقتصاد.

إن **قطاع الشغل والإدماج المهني** قطاع حساس بالنسبة لكل فئات الشعب المغربي، ولاسيما فئة الشباب المتضررين من البطالة التي تفشت بشكل كبير في المجتمع، وما يترتب عنها من مخلفات خطيرة، خاصة وأن مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق يتسم بتحولات عميقة وتداعيات اجتماعية واقتصادية يعرفها العالم ككل جراء تفشي وانتشار وباء "كوفيد-19"، الذي خلق ظروفا صعبة واستثنائية أثرت بشكل جلي على جميع المناحي والمستويات، وجعلت العالم أجمع في حيرة من أمره، واضطرت عددا من الدول إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات الصارمة والحازمة، خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بهدف التخفيف من التداعيات السلبية لهذه الجائحة على المواطنات والمواطنين، وكثفت هذه الدول جهودها لتوفير الشروط المثلى لاستعادة الحياة العادية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع مناسبة سنوية لابد أن نستحضر فيها التدابير الواردة في البرنامج الحكومي المرتبطة بمحور التشغيل، والمتمثلة في دعم خلق مناصب الشغل والعمل على ملاءمة الكفاءات مع فرص الإدماج المهني، وتكييف برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل للمأجور، ودعم التشغيل الذاتي، ودعم أنشطة الوساطة في سوق الشغل وتقريب خدماتها من المواطنين، ووضع برامج جهوية لإنعاش التشغيل، وكذا تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل. وهي التدابير التي تسائلنا عن مستوى تقييم الحكومة للسياسة الاجتماعية، خاصة في مجال التشغيل والحد من البطالة، لنسائل أنفسنا جميعا: أين نحن من هذه التدابير؟

إن قطاع الشغل والإدماج المهني من بين القطاعات التي تأثرت بالظروف الاستثنائية القاسية التي فرضتها الجائحة نتيجة التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية والتي أثرت بشكل كبير على النشاط الاقتصادي الوطني، وعلى الطبقة العاملة التي تضررت بشكل بالغ جراء فقدان مئات العاملات والعمال لمناصب شغلهم ومصدر رزقهم.

وفي هذا الإطار، لابد أن ننوه بتأكيد صاحب الجلالة نصره الله، على ضرورة مباشرة إصلاح حقيقي على مستوى منظومة التغطية الاجتماعية، ووضع جدولة زمنية واضحة ودقيقة لهذا المشروع الوطني الكبير غير المسبوق، وإلزام الحكومة بضرورة احترام هذه الجدولة، وتحديد سقف زمني أقصاه نهاية سنة 2020، والعمل على استفادة 22 مليون مواطنة ومواطن من التغطية الصحية الإجبارية والتأمين الأساسي عن المرض، سواء فيما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء أو الاستشفاء، وتعميم التعويضات العائلية.

السيد الرئيس المحترم،

إن نجاح الاستراتيجيات الوطنية لتهيئة فرص الشغل رهين بتهيئة داعمة، كاستقرار اقتصادي كلي وسهولة ممارسة الأعمال وممارسة وتبسيط المساطر الإدارية، وتطبيق القانون، بالإضافة إلى الاستقرار في الاستثمار وتحسين البنية التحتية، وكذا الاستثمار في تأهيل الرأسمال البشري.

إن الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي يحتاج إلى إصلاحات مستعجلة يجب القيام بها، وتتمثل في استعادة التوازن المالي للنظام، ومراجعة مقاييس تمويله، مع تعزيز آليات التحكم الطبي في نفقات العلاج وتوفير شروط نجاح جيل من الاتفاقيات الوطنية من أجل حماية مصالح المؤمن وتيسير ولوجه للعلاج، وأيضا تأطير التغطية الصحية التكميلية التعاضدية.

السيد الرئيس المحترم،

إن الإجراءات التي قام بها (CNOPS[5]) فاقمت الأوضاع الصحية للمؤمنين، بل وإن الوضعية الوبائية لـ"كوفيد-19" في بلادنا زادت من هذا التفاقم، وأصبح الوضع كارثيا بامتياز، المؤمنون مستاؤون بعدما قررت إدارة (CNOPS) عدم التكفل بمرضى كورونا، كما أوقفت تحمل مرضى القصور الكلوي ومرضى السرطان، وسنت إجراءات جديدة في علاقتها مع المصحات الخاصة، يؤدي ضريبتها، للأسف، المؤمنون من الموظفات والموظفين والمتقاعدين الذين يعانون من هذه الأمراض المزمنة.

إدارة (CNOPS) في حاجة اليوم إلى دماء جديدة وإلى أطر وكفاءات جديدة، ترقى بمستوى الخدمات وتسرع من وتيرة تسوية الملفات، في ظل ما يعيشه مستخدمو المصحات الخاصة من حيف وظلم، في نظام غريب وغير مفهوم هو أقرب لنظام "السخرة" من أي شيء آخر.

وكذلك الشأن بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يتولى التأمين الإجباري عن المرض في القطاع الخاص، فإنه يواجه بدوره عدة تحديات تتمثل في الرفع من مستوى وجودة الخدمات المقدمة للمرض وتطوير وتنمية الرأسمال البشري، إلى جانب المحافظة على التوازن المالي، حيث وصل العجز حوالي 200 مليون درهم. منوهين بقرارات المجلس الإداري للصندوق المتمثلة في اعتماد نظام جديد يهم مراجعة المعاشات ومبالغ التعويضات العائلية والرفع من التعريفة الوطنية المرجعية للأعمال الطبية، وذلك دون اقتطاعات إضافية من اشتراكات المشغلين والمشتغلين.

السيد الرئيس المحترم،

الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يعد مشروعا مجتمعيا كبيرا يقوده جلالة الملك لتعميم التغطية الاجتماعية في أفق 2025، من منطلق تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية مع النهوض بالمجال الاجتماعي. في هذا الإطار اتخذت الحكومة عدة إجراءات للتحكم في الوضع الوبائي من جهة، ودعم

[5] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale

الفئات الهشة المتضررة من تداعيات هذه الجائحة والعمل على الحد من آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي للبلاد.

وهكذا، تمثلت أولى التدابير في مأسسة الدعم الموجه للفئات المعوزة عبر إعادة النظر في صندوق التماسك الاجتماعي الذي سيصبح بمقتضى مشروع قانون المالية لسنة 2021 صندوق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية، حيث وفرت له مداخيل ضريبة التضامن المقررة في نفس المشروع، وذلك من أجل تغطية النفقات الاستثنائية المترتبة عن تدخلات الدولة لتخفيف الصدمة الناجمة عن تحديات الجائحة، والتي أبانت عن مجموعة من الاختلالات انعكست سلبا على الوضع الاجتماعي.

في هذا الصدد، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يجب أن يعالج في سياق هادئ بالتشاور مع مختلف الشركاء الأساسيين في العملية: الباطرونا والنقابات، وأن نترفع عن المزايدات فيه أو محاولة تسييسه بدواعي الاختلالات التدبيرية وهدم مكتسبات العمل التعاضدي الذي تحقق في بلادنا، كما حصل في ملف التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، حيث تم التسرع في تطبيق الفصل 26 بعدما عجز الجميع عن كشف طبيعة الاختلالات، وتم فتح الطريق لدخول أطراف نقابية عبر بوابة المكتب المؤقت المعين، الذي لا يتوفر بعض أعضائه على الشروط المطلوبة، فأرادت تلك الأطراف الركوب على هذا الملف خلال الانتخابات الأخيرة للتعاضدية، فالمنطق الذي يجب الاشتغال به لتفادي التوتر والاحتقان هو الترفع عن الحسابات السياسية عند بدء الإصلاح، وإذا ما واصلنا العمل بهذا "اللعب المفروش"، فأكيد أن ملف الإصلاح سيتأخر وسيكون لذلك عواقب وخيمة في تطور هذا الورش الجديد، والذي يعد تحديا أساسيا يؤرق بال الشغيلة المغربية التي تشتغل في الاقتصاد غير المهيكل، لذلك لابد من معالجة فورية لكل الاختلالات المرتبطة بالقطب الاجتماعي عبر الإسراع في إصلاح البرامج الاجتماعية الحالية وتجميع مجهود الدولة المشتت، على أمل أن يكون السجل الاجتماعي الموحد، ضامنا للاستهداف الفعال للفئات المستحقة للدعم وحصرها.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أنه من الضروري إعادة النظر في المرسوم المنظم للعاملين في الإنعاش الوطني لأن منهم حاملي شواهد عليا، ولم تتم لحد الساعة تسوية وضعيتهم، ونفس المعاناة يعاني منها العاملون والعاملات بالنوادي النسوية الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى للأجور.

كما يتعين على الوزارة تفعيل دور المرصد الوطني للشغل، وجعله في متناول الشباب والباحثين عن الشغل، والاعتماد على القطاعات الأساسية في توفير فرص الشغل. وضرورة تضافر جهود جميع المتدخلين من أجل النهوض بقطاع التشغيل بإغناء عروض "الأنابيك" لتحقيق المبتغى من وراء إنشائها الذي يتحدد في الوساطة، مسجلين دينامية وحيوية معتبرة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مطالبين ببذل مزيد من الجهود لاستهداف المناطق القروية والنائية، لأنها تحتوي على نسب عالية من البطالة.

إن إشكالية استمرار إهمال النساء والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على شغل يناسب قدراتهم يعتبر ناقوس خطر وجب دقه، ملحين على ضرورة إخضاع مدونة الشغل لمراجعة شاملة للوقوف على نصوص ظالمة للأجير، منبهين لصعوبة تنزيل قانون العمال المنزليين على أرض الواقع، نظرا لصعوبة تفتيش أماكن العمل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نطالب كذلك بالاهتمام بجهاز مفتشي الشغل، لأنه المدخل الحقيقي لتحسين مناخ الشغل، مؤكدين على أن عدد المناصب المخصصة لمفتشي الشغل لا تشرف بلادنا مقارنة بدول في مستوانا. كما أن ضعف هذا الجهاز يتسبب في عدم التصريح بالعمال من طرف المقاولات نتيجة قلة الزيارات أو بسبب التواطؤات أحيانا، وهو ما يؤدي إلى هضم الحقوق الخاصة بالعمال.

وهي مناسبة نجدد من خلالها دعوتنا إلى تفعيل دور مفتشي الشغل، الذين يعانون إكراهات ومعيقات، سواء على المستوى المحدود بالمقارنة مع المقاولات العاملة وحجم البنيات الاقتصادية، بالإضافة إلى الخصاص الكبير في وسائل العمل والتجهيزات التي من شأنها تسهيل عملية التفتيش، خصوصا في ظل تعاظم ظاهرة تسريح العمال، حيث استغلت بعض المقاولات هذه الوضعية لتسريح مستخدميها وعدم الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في مدونة الشغل والأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشغل، منبهين إلى تزايد ظاهرة تشغيل الأطفال في سن التمدرس، حيث أصبحت هذه الظاهرة مقلقة ومتزايدة وتعاكس ما حققته بلادنا من تقدم في مجال النهوض بحقوق الأطفال وحمايتها، علما أن مجهودات مديرية الشغل ومفتشي الشغل محدودة في التصدي لهذه الآفة، مؤكدين على ضرورة حماية مفتشي الشغل أثناء مزاولة عملهم من طرف الوزرة الوصية وتنصيب محامين للدفاع عنهم أثناء تعرضهم لشكايات كيدية نتجت عنها في الغالب متابعات قضائية بسبب حرصهم على تطبيق القانون.

السيد الرئيس المحترم،

إن البطالة تشكل أم المعضلات، حيث لا تنتج سوى الفقر، اليأس والانحراف والهجرة السرية والإدمان وكل الجرائم بأنواعها. لذلك، نرى أن تنزيل المخطط الوطني للتشغيل واستكمال الشخصيات الترابية وإطلاق البرامج الجهوية للتشغيل والإدماج الاقتصادي للشباب تشكل خطوات واعدة بالنسبة للتشغيل. لأن التشغيل ببلادنا مسؤولية الحكومة التي ينبغي إدماج السياسات في استراتيجية وطنية أوسع نطاقا، وتكملتها بإطار لسياسات داعمة لجهود خلق فرص العمل، ويجب على الحكومة أيضا تهيئة بيئة داعمة، حتى يتسنى لمنشأة الأعمال أن تنمو وتخلق فرص العمل.

هذه الظاهرة تفاقمت في ظل جائحة "كوفيد-19" بشكل مخيف، حيث أكدت المندوبية السامية للتخطيط ارتفاع معدل البطالة ما بين الفصل الثالث من سنة 2019، ونفس الفصل من سنة 2020، بـ 3.3 نقطة منتقلا من 9.4% إلى 12.7%، وهو ما ستكون له انعكاسات اجتماعية وأمنية في المستقبل. حيث ارتفع معدل البطالة بشكل حاد في صفوف فئة عمرية حساسة وهي المتراوحة أعمارها ما بين 15 و24 سنة، إذ انتقل من 26.7% إلى 32.3%، بزيادة 5.7 نقطة.

كما أن هذا المعدل في صفوف الأشخاص الحاصلين على شهادة ارتفع إلى حوالي 18.7%، وهو ما يرسم صورة قاتمة عن واقع التشغيل وعن فرص الشغل المتاحة ببلادنا، بالرغم من الإعفاءات والتحفيزات الضريبية التي تمنح بمناسبة قوانين المالية، التي لا أثر لها على مستوى النمو ولا على مستوى خلق مناصب الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن نستحضر المعطيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة فيما يخص أجور العاملات والعمال، والتي تشير إلى أن كتلة أجور الموظفات والموظفين البالغ عددهم 560 ألف موظفا، تتجاوز بكثير كتلة أجور مستخدمي القطاع الخاص البالغ عددهم 2 مليوني مستخدم، وهي المفارقة الدالة على عدم التزام المقاولات بالحد الأدنى للأجور تجاه مستخدميها، أو تجاوزه بقليل، مقابل عشر ساعات من العمل فما فوق في اليوم.

كما أن أغلب المقاولات لم تلتزم بزيادة 5% في الأجر، والتي تم الاتفاق عليها بين الحكومة والباطرونا والنقابات. وبهذه المناسبة ندعو إلى تبسيط شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التعويض عن فقدان الشغل، وتوفير الحماية والتغطية الاجتماعيتين، وتوسيع التأمين الاجتماعي للأمراض المهنية وتعميم التأمين ضد البطالة، وتوفير شروط الصحة والسلامة الضرورية لكافة العاملات والعاملين وحمايتهم جسديا ونفسيا.

وفي هذا الإطار، نطالب بتشجيع مختلف صيغ التشغيل الذاتي، ووضع إطار قانوني جديد لتحفيز الشغل الذاتي الفردي وتمكينه من الدعم العمومي مركزيا، وجهويا، ومحليا، مع تطوير منظومة الاحتضان الكفيلة برعاية مشاريع التشغيل الذاتي في السنوات الأولى لانطلاقها، مع إشراك القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ وتقييم مناهج وبرامج التكوين المستمر من أجل الرفع من الكفاءات وتوجيه أفضل للمؤهلات حسب السن والمستوى الدراسي، على ضوء متطلبات وأولويات سوق الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن ميزانية قطاع الشغل والإدماج المهني تظل دون المستوى المطلوب الذي يحتاجه قطاع حيوي يطمح للتوجه نحو المستقبل، وتقليص الفوارق الاجتماعية، ومحاربة الإقصاء الاجتماعي والاستغلال الأمثل للثروة البشرية، والنهوض بتشغيل الشباب بالعالم القروي، وتجاوزه الإشكالات التي يعاني منها، عبر تمليكهم أراضي الجموع لكي يستفيد من البرامج التنموية، مع تبسيط المساطر لتسهيل ولوجهم عالم الشغل، مع ضرورة تسريع تنزيل خطط تحسين قابلية التشغيل وفضاءات التوجيه المهني بالعالم القروي من خلال الوحدات المتنقلة.

وبخصوص الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الشغل والإدماج المهني برسم سنة 2021، نسجل أنها عرفت ارتفاعا طفيفا مقارنة مع سنة 2020، حيث بلغت الزيادة 11%، إلا أن هذا الارتفاع غير كاف، نظرا للتحديات المطروحة على الوزارة، خاصة وأن الرهان الكبير الملقى على عاتق المغرب اليوم لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، هو إحداث مناصب شغل كافية لاستيعاب آلاف الأشخاص الذين فقدوا مصدر رزقهم بسبب هذه الجائحة، وهي مهمة يجب أن تلعب فيها وزارة الشغل والإدماج المهني دورا محوريا، خاصة على مستوى النهوض ببرامج التشغيل الذاتي ومواكبة المقاولين الشباب ودعم الشركات والمقاولات.

كما أن الإمكانيات التي سترصد برسم سنة 2021 غير كافية بتاتا، حيث إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ربح الرهانات ومواجهة التحديات بميزانية تقدر بـ 569 مليون درهم تتعلق بالتسيير و69.5 مليون درهم مخصصة لميزانية الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

إن الأرقام الرسمية التي تعلقت بمناسبة تقديم الدعم المالي للفئات المتضررة من الجائحة كشفت عن واقع مرير ومخيف، يتمثل في الأعداد الهائلة التي تمارس نشاطا معينا، والتي تعيش في ظروف صعبة واستثنائية وعشوائية ولا تتمتع بأدنى تغطية سواء اجتماعية أو صحية.

وإيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالدور الكبير المحوري والبارز الذي تلعبه هذه القطاعات، رغم ضعف الإمكانيات وكثرة المتدخلين وتشعب الإشكاليات، ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، **سنصوت بالإيجاب** على كل هذه الميزانيات الفرعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة المستشار السيد محمد عبو في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لابد أن أشكر السيد الوزير المحترم على عرضه القيم أمام اللجنة المختصة، ممثنينه باسم التجمع الوطني للأحرار، على كل ما أنجزه لهذا القطاع والثورة التي أحدثها منذ سنة 2007 إلى اليوم، حيث غير من خلالها بنية قطاع الفلاحة، وقطاع الصيد البحري، وقاوم فيها بنجاح كل اللوبيات التي كانت جاثمة، وقاوم كذلك التشكيك في كل المنجزات التي

حققها مخططه في الفلاحة وآثاره الإيجابية على الاقتصاد الوطني، هذه اللوبيات كانت ولازالت تقودها بعض الأطراف السياسية، تقف يائسة ضد المشروع، وتحاول عرقلة ما تحقق من منجزات بنشر المغالطات، بل أكثر من ذلك ظلت متشبثة بتخلفها إلى عهد قريب، وتحاول إيهام المغاربة بأن البلد غير فلاحي، وعندما تحقق الإنتاج الوافر في كل سلاسل الإنتاج واصلت سياسة الهروب إلى الأمام، فلازالت تدعي في أسلوب محتشم رخيص بأن الفلاح الصغير والمتوسط لم يستفد من حقه بهذا المخطط الناجح، بل وتجاوز تشكيكهم إلى حد تحميل الوزير الوصي على القطاع مسؤولية الحماية الاجتماعية للفلاحين لوحده، بدعوى أن الفلاحين لا يتوفرون على التغطية الصحية، في تغليط كبير للرأي العام، بحيث إن الحماية الاجتماعية هي مسؤولية وزارة الشغل بالدرجة الأولى ومسؤوليتها في إخراج المراسيم التطبيقية لتغطية كل المهنيين ثابتة بالقوانين، لذلك يجب أن نسمي الأسماء بمسمياتها ونضع النقاط على الحروف.

لقد استمعت لمداخلات جل إخواني وزملائي داخل اللجنة المختصة، أغلبية ومعارضة، وأشكرهم على شهاداتهم المعبرة، وتهانئهم الصادقة، وإشاداتهم القوية بنجاح مخطط المغرب الأخضر، تعابير لها معاني عميقة تدل على نجاح كاسح يقيني لهذا المخطط، وبالتالي هو جواب ورد على كل المغالطات التي تستهدفه وتستهدف الوزير خصوصا بعد أن ترأس حزب التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عبر السيد الوزير بالملموس وبالنتائج عن صواب الاختيارات التي تم تحقيقها في قطاع الفلاحة وفي قطاع الصيد البحري وفي قطاع المياه والغابات الواعد اليوم بمخططه "غابات المغرب"، وماضون بكل ثقة في إعادة تأهيل هذا القطاع لكي يلعب دوره في التنمية، عبر تجاوز تلك النظرة التقليدية التي تم الاشتغال بها، والتي كانت ترتكز على الهاجس الأمني أكثر من اشتغالها على البعد التنموي.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى ما تضمنه عرض السيد الوزير المحترم من منجزات حقيقية لمخطط المغرب الأخضر، يتواصل هذا المجهود للسنة 13، تعزز فيها الاستثمار الفلاحي عبر أكبر آلية، وهي صندوق التنمية الفلاحية، كرافعة أساسية في إنعاش الاستثمار الخاص، والذي نطالب السيد الوزير بإعطائه المزيد من الإمكانيات لكي يوسع استثماراته وينوعها، باعتباره أحد الآليات الحكومية المهمة التي تحقق اليوم القرب من المواطن، خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلية، كما ندعو إلى تعزيز آليات التواصل مع الفلاحين في المغرب العميق والمناطق الجبلية، وهنا لابد أن أشكر السيد الوزير على سياسته التواصلية مع أبناء الأرياف في عمق المغرب، فهناك مناطق زارها في تاهلة وآيت بوكماز وزاوية أحنصال وفكيك وتاوريرت وعين بني مطهر، لم يزرها أي وزير منذ الاستقلال، الشيء الذي ترك أصداء طيبة لتلك الساكنة المعطاءة والصبورة، والأكيد أنه كان له برنامج تواصلي كبير لولا ظروف الجائحة، والتي لم تثنيه عن الاشتغال عن بعد، بل وقد زار عدة مناطق منكوبة بفعل الفيضانات والتساقطات المطرية، التي أتلفت فيها المحاصيل كجهة فاس- مكناس، كما فتح العديد من الأسواق النموذجية للماشية في كل من سوس ودكالة وعين بني مطهر، ويسعى جاهدا إلى تحديث هذا القطاع وتوفير المزيد من الأسواق النموذجية، ويحمي سلالة الماشية من أغنام وأبقار وماعز بكل أنحاء المغرب.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى ترشيد الموارد المائية، قام السيد الوزير المحترم بعمل جبار في تعميم اعتماد تقنية أنظمة الري الموضعي بالسقي بدعم كامل من الوزارة موجه للفلاح، والذي أدى إلى توسيع المساحة المسقية، حيث ساهم برنامج الري الثلاثي باستثمار مهم يناهز 31.6 مليار درهم ليساهم في توفير 2 مليار درهم متر مكعب من مياه الري، كما عمل مشكورا على تعبئة المياه غير التقليدية، مياه البحر، من خلال برنامج غرس الأشجار المثمرة، الفلاح الصغير والمتوسط استفاد من 989 مشروع بكلفة تصل إلى 45 مليار درهم، ما عزز حجم الاستثمار، والذي سيواصله من خلال استراتيجية الجيل الأخضر.

إذن، هل الفلاح الصغير والمتوسط لم يستفد حقيقة من هذا المخطط؟ سؤال نجد جوابه في هاته الأرقام الصادقة والمعبرة، والتي تدحض كل المزاعم التي يروج لها المغرضون. كما أن تطوير التأمين وتوسيعه كان له الأثر في مواجهة الفلاحة لتقلبات المناخ، مؤكدين على ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري مع مواصلة تحديث وعصرنة المدارات السقوية، داعين الله سبحانه وتعالى أن يرحمنا بالمزيد من نعمة الأمطار. وتعزيزا لهذا المنحى، اقترحنا تعديلات مهمة تهم الإعفاء الكلي للألواح الشمسية وقطع غيارها من القيمة المضافة، من أجل تخفيف العبء الطاقي على الدولة والفلاح معا.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن ننوه كذلك بما تضمنه عرض السيد الوزير حول مواصلة إنجاز الإحصاء العام للفلاحة، الذي أعلن عليه السنة الماضية، عبر إعداد السجل الوطني الفلاحي، والذي يهدف بكل تأكيد إلى:

- تطوير قدرات التتبع؛
- ضمان استخدام أمثل لآليات الدعم؛
- تحديث أساليب تسيير المشاريع الفلاحية؛
- تنظيم الفاعلين للأنشطة الفلاحية.

مواصلة عصرنة الضيعات الصغيرة والمتوسطة، في أفق خلق طبقة وسطى فلاحية تعد أحد مرتكزات استراتيجية الجيل الأخضر، وهو ما سيؤدي بكل تأكيد إلى تعميم مستوى فعالية مختلف السياسات العمومية

الفلاحية، عبر إعطاء الأولوية للعنصر البشري بخلق التوازنات المطلوبة في الأوساط القروية وفق الأرقام التي جاءت في عرضكم وتضمنتها الوثائق، التي جاءت في مشروع ميزانية 2021.

هذه المجهودات التي تتعزز كل سنة، أدت مجتمعة إلى الرفع من الناتج الداخلي الفلاحي، الذي وصل هذه السنة إلى 125 مليار درهم مساهمة منه بمستوى نمو يصل إلى 5.25 كمعدل سنوي متجاوزا كل القطاعات الاقتصادية الوطنية المنتجة، كما تساهم بنسبة دخل 66%، وهنا نطالب بضرورة تقييم أداء باقي القطاعات الحكومية وبرامجها المعتمدة لتبيان آثارها على المواطن. كما يجب الاشتغال على التسويق والأسواق النموذجية، والتي هي إحدى البرامج التي تدخل ضمن منظومة اقتصادية شمولية تقتضي رؤية حكومية واضحة في التعاطي معها، تتجاوز مسؤولية الوزارة لوحدها، بحيث أنها مسؤولية مشتركة ما بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة الداخلية باعتبارها الوصية على الجماعات الترابية، والاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لضبط السوق وتجهيزه، حيث إن مسؤولية الجماعات الترابية ثابتة كذلك في توفرها على نفس الرؤية والتصور لكي نتجاوز الإشكاليات المطروحة، مع مواصلة البحث عن آليات جديدة تجعل الفلاح يجتهد أكثر ويبدع ويتحرر عن الدعم شيئا فشيئا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع الصيد البحري، كان محور استراتيجية وطنية ناجحة أطلق عليها اسم "آليوتيس"، التي انتهت مدتها. كان لها الأثر المباشر في تطوير مختلف سلاسل الصيد البحري، بحيث لابد أن ننوه بما تم إنجازه، حيث بلغ حجم الإنتاج 1.171.000 طن، وهو إنجاز قياسي، يصل إلى ما معدله 88% من الهدف المحدد في هذه الإستراتيجية، حيث يبقى إنجازا مشرفا، جعلنا نتبوأ المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي، كما أدت هذه الاستراتيجية إلى مساهمة إيجابية في توازن الميزان التجاري عبر جلبه للعملة الصعبة. إضافة إلى ذلك جعل منه قطاعا منتجا ومشغلا بامتياز بحيث نجد أن ممتهني الصيد يشتغلون في ظروف جيدة ويتوفرون كلهم على الحماية الاجتماعية بنسبة تغطية صحية تصل إلى 100%، وهو إنجاز تاريخي، إضافة إلى ذلك تعتبر هذه السنة، السنة الثانية من تنزيل أسواق بيع السمك بالجملة، والتي صادقنا منذ ثلاث سنوات على قانونها المنظم، حيث أدى إلى عصرنة الأسواق من الجيل الجديد 10 أسواق بالجملة، والتي تحافظ على جودة المصيد، وتحسن ظروف تسويق المنتوجات البحرية، إضافة إلى مواصلة إنجاز 42 من قرى الصيد البحري، التي ستصل إلى 44 موقع إنزال مجهز.

منجزات لا يسعنا إلا تثمينها، غيرت بالملموس وجه القطاع على الأرض، مثمنين أداءها، إضافة إلى ما صاحبها من تحديث للقوارب التقليدية. ليبقى الورش المستقبلي هو الاشتغال على موضوع التكوين وتحسين نظام الإنقاذ، ومواصلة تأهيل البنيات التحتية المتبقية بإمسوان، وسيدي بولفضايل، وكاب سيم، ولمهريز، ولوسارغة وغيرها من البنيات التحتية الأخرى مع مراعاة التوازن المجالي في هذا الباب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع المياه والغابات رجع إلى وضعه الطبيعي، لكي يلعب دوره كقطاع منتج للثروة، ومشغل لليد العاملة، إلى جانب قطاع الفلاحة والصيد البحري، إذ أن فلسفة الهندسة الحكومية كان الغرض منها هو تجميع مجهود الدولة في مختلف هاته القطاعات التي كانت مشتتة وتدار بوتيرة متفاوتة، حيث كانت مقاربة تدبير قطاع المياه والغابات يغلب عليها الهاجس الأمني الكابح للتطور والاستثمار، والمعرقل للتنمية، يعاكس أي توجه نهضوي جديد يهدف إلى تطوير القطاع، حيث كان رهينة للوبيات راكمت ثرواتها على حساب تطوره، والآن حان الوقت لكي يلعب دوره كقطاع شامخ يساهم في القيمة المضافة للناتج الداخلي الوطني، ويساهم في الجانب الإيكولوجي إلى جانب قطاع الفلاحة والصيد البحري، خاصة وأن التشكيلات الغابوية ببلادنا التي تمتد على مساحة 9 مليون هكتار (5.6 مليون هكتار من الغابات) خاضعة لمناخ متوسطي غير قار، يمتاز بندرة المياه خلال فترات مهمة من السنة، مما جعل هذه التشكيلات تعاني من تدهور الغطاء الغابوي، الناتج عن تسارع وتيرة التصحر، وعن تزايد ضغط الساكنة القروية على مختلف المنتوجات الغابوية، نظرا لارتباط نمط عيشها باستغلال المجال الغابوي.

أملنا كبير في إستراتيجية "غابات المغرب" من أجل الحفاظ على الغطاء الغابوي عبر مواصلة تغطيته وصيانته من أجل بناء توازنات إيكولوجية جديدة، ومناهج للتدبير، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بحاجيات الساكنة. والعمل موازاة مع ذلك، على إيجاد تنمية مندمجة للمجال الغابوي والمناطق المجاورة له عبر إيجاد موارد دخل بديلة، من شأنها تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، والعمل على تثمينها المستدامة من أجل تكريس تعدد وظائف الفضاءات الغابوية والمحافظة عليها. وعليه فإن مقاربتنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار للتعاطي مع هذا القطاع تهدف إلى إدخال قطاع المياه والغابات في منظومة الإنتاج، وجعله قطاعا مدرا للثروة، حيث تسعى إلى القطع مع الريع، إلى جانب مواصلة المحافظة على الثروة الغابوية وتثمينها ومحاربة اجتثاث الغابات، ومقاومة التصحر عبر بناء منظام جديد شبيه بما تحقق في الفلاحة والصيد البحري.

السيد الرئيس المحترم،

مؤمنون ومقتنعون إلى جانب السيد الوزير أن الاستثمار الخاص هو الآلية الناجعة لمحاربة البطالة، وبالتالي فإن القطاع في عهد التدبير السابق،

كان كابحا للاستثمار بدعوى حماية المجال الغابوي، كما أننا مقتنعون بأن السيد الوزير لن يخضع للابتزاز وسيقاوم مافيات الغابة، التي دأبت على تدمير كل الأوراش المنتجة، وتحاول بشعبويتها وتهريجها الإساءة لكل المبادرات التنموية، لنا كامل الثقة في السيد الوزير وفي الكفاءات الوطنية، التي تشتغل إلى جانبه في هذا القطاع، بحيث يقود مسيرة إصلاحية هادئة بوتيرة سلسة وذكية، علما أن هذا القطاع حل العديد من الملفات التي كانت عالقة، وهي مناسبة نتقدم فيها بالشكر الجزيل إلى الفريق الإداري الذي يشتغل إلى جانب السيد الوزير المحترم في تحقيق هذه المنجزات، وعلى رأسهم السيد الكاتب العام لقطاع الفلاحة، والسيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري، والسيد الكاتب العام لقطاع المياه والغابات، ولكافة المديرين وأطر الوزارة على مجهوداتهم الجبارة في إنجاح هذه المخططات، ممثنين السيد الوزير في نفس الوقت على دفاعه المستميت عنهم، في وقت أصبح بعض السياسيين يتاجرون بالإدارة ويقايضون من أجلها المواطن البسيط المغلوب على أمره الذي يحتاج فقط إلى الكرامة.

لذلك نطالب، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بحماية الإدارة وصيانة رصيدها ومكتسباتها وعدم إدخالها في المزايدات السياسوية الرخيصة، وإشراكها في سبل التنمية باعتبارها الآلية الوحيدة التي تشرف على تنزيل مختلف السياسات العمومية ممثنين السيد الوزير على مجهوداته في تحفيز وتوفير الجو المناسب لجعلها تبدع الحلول والمقترحات لمعالجة مختلف المعضلات الكابحة لتنميتها.

ومن موقعنا داخل الأغلبية التي ندعمها بكل وضوح، وبعيدا عن كل الحسابات، وبما أننا مقتنعون أن هاته القطاعات مبدعة للحلول وتجاوزت الأزمة الصحية بكل ثقة وإبداع واقتدار، سنصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6) <u>مداخلة المستشار السيد محمد القندوسي في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي والسياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي والسياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

بداية بقطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، ممثنين السيد الوزير على كل الإنجازات التي حقق للبلد ولهذا القطاع، خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الجائحة، نشكره بمعية الفريق الإداري والتقني الذي يشتغل إلى جانبه على ما يبذلونه على رأس هذا القطاع المبدع للحلول، والمانح للثروة بامتياز والمشغل لليد العاملة المعطلة.

إن ما أنجزه السيد الوزير يعد مفخرة بالنسبة إلينا، خاصة عندما نستعرض حجم المنجزات التي تحققت ويواصل تحقيقها بكل ثقة، غير من خلالها أوضاع اقتصادنا الوطني بفعل مخطط التسريع الصناعي الناجح المشرف على نهايته، إلى جانب مخططات المغرب الأخضر، و"آليوتيس" وباقي الإستراتيجيات الوطنية الناجحة، والتي يتقاطع معها في إنجاز العديد من البرامج، مما سيساهم في مواصلة إنجاح الصناعة الغذائية والإسراع في تنزيلها وتعميمها على باقي الجهات، خصوصا التي تعاني من ضعف الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

ترتكز مداخلة فريقنا بالاعتماد على تثمين المنجزات والحصيلة التي تضمنها عرض السيد الوزير القيم وما تحقق منها، بحيث نجد أن مخطط التسريع الصناعي الذي يشرف على نهايته سعى إلى إحداث منظومات صناعية فعالة، عبر إبراز مهن عالمية جعلت منه منطقة جذب للاستثمارات الكبرى في مجالات الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية، مما ساهم في رفع نسبة النمو ونسبة الصادرات 173.000 مليار درهم إلى 241 مليار درهم، منظومات ساهمت في تعبئة إمكانيات الدولة للحد من التشتت القطاعي، وبناء صناعة أكثر اندماجا وهو إنجاز يحتسب للسيد الوزير. مخطط التسريع الصناعي يحتاج اليوم إلى تقييم موضوعي ودقيق، لكي نتمكن من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، وأعتقد أن البنية المجالية للجهات، وتبيانها من حيث المناخ العام لجلب الاستثمار والمرتبط بسن العديد من الإجراءات، الغرض منها تجاوز جملة من الإكراهات، فسرد المنجزات، التي كانت إيجابية جدا، تتمحور حول المنظومات الصناعية الوطنية، والتي ترسخت ولله الحمد وهي 54 منظومة صناعية، همت 14 قطاع صناعي مع 32 جمعية وجامعة مهنية، منظومات أحدثت مناصب شغل مهمة، أبرزها قطاع صناعة السيارات، قطاع صناعة الطيران، قطاع النسيج، قطاع ترحيل الخدمات، ودعم مستمر لتشجيع الصناعة الغذائية.

<u>ا- قطاع السيارات:</u>

لقد أحدثت صناعة السيارات في المغرب ثورة حقيقية بفعل نموها المتواصل، حيث أصبحنا ولله الحمد نحتل المرتبة الثانية في إفريقيا، حيث وصل الإنتاج إلى 700.000 مركبة، بمعدل إدماج محلي وصل 50.5%، متجاوزة الرقم المعلن في المخطط، وهذا إنجاز غير مسبوق، حيث تحسنت أوضاع النقل الطرقي ببلادنا وتغيرت معالم حظيرة السيارات، إضافة إلى مناصب الشغل المحدثة، والتي استوعبت أكثر من 48 ألف منصب. تجاوزتم بموجب ذلك السقف الذي توقعته الإستراتيجية الوطنية وهو 90 ألف.

وهو مجهود مقدر، لابد أن نشكركم عليه، حيث تصدر هذا القطاع، كافة القطاعات المصدرة للسنة الخامسة على التوالي بحصة تصل إلى 26.3% من مجموع الصادرات الوطنية، مما عزز رقم المعاملات عند التصدير بما يناهز 39.39 مليار درهم بانخفاض قدره 23%، وهو أمر راجع بالدرجة الأولى إلى الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة "كوفيد-19"، حيث تأثر هذا القطاع، وهو أمر مفهوم، كما تضمن ذلك عرضكم في إعلان جزئي أو كلي لحوالي 140 وحدة صناعية وتسريح حوالي 136 ألف مستخدم. والتفاصيل مهمة في الوثائق المسلمة في هذا المشروع، حيث أن كل شركة وضعت برنامج عملها والإنجازات المبرمجة أو في طور الإنجاز. وهي مؤشرات ساهمت بشكل كبير في صناعة الاقتصاد الوطني عبر تعزيز مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الوطني، وساهمت في الرفع من نسبة احتياطي بلدنا من العملة الصعبة. نتائج تحققت عبر مشروع "بوجو– سترواين" (PSA)، وشركات صينية وآسيوية تشتغل على صناعة أجهزة السيارات والعربات، على أمل استقطاب شركات أخرى لتعزيز الاستثمار في هذا القطاع وفي جهات أخرى كالرباط- سلا- القنيطرة، ومراكش- آسفي، وسوس- ماسة، وجهة الشرق، جهات لها منافذ على البحر، وقد نكسب بفعل هذه المشروعات تحقيق توازن مجالي ما بين الجهات الإثني عشر، فيما ينحصر هذا النوع من الاستثمار على جهات معينة. وكانت النتائج تكون أحسن لولا ظروف الجائحة.

السيد الرئيس المحترم،

ب- قطاع الطيران:

بدوره يعرف نموا مضطردا، وهو ماض في تحقيق أهدافه التي رصدتها الوزارة عند بداية تفعيل منظومته الصناعية، خاصة عندما استطاع السيد الوزير بخبرته وتجربته إقناع الشركات العالمية، نظير "بوينغ"، الاستثمار في بلدنا حيث ارتفع بموجب ذلك رقم المعاملات عند التصدير في هذا القطاع إلى 56 مليار درهم، بزيادة قدرها 59%، وقد استطاع بموجب هذه الأرقام تحقيق ما رسمه عند بداية تنزيل منظومة قطاع الطيران، علما أن ظروف الجائحة جعلت القطاع يخفض من نسبة إنتاجه إلى 50%، بعد انهيار الطلب العالمي على الطائرات، وبالتالي تأثر الميزان التجاري، وسنكون عدميين ومبخسين لجهود الوزارة، إذا لم ينخرط الجميع في تثمين هذه النتائج، على أمل أن تتوجه هذه الاستثمارات وتتوزع على باقي جهات المملكة، لتعزيز الجهوية المتقدمة، في أفق إقلاع جهوي متوازن.

السيد الرئيس المحترم،

ت- قطاع النسيج:

فالكل يعلم الوضعية الكارثية، التي كان عليها القطاع عندما تسلم السيد الوزير مفاتيح تدبير هذا القطاع، فعند نهاية شهر يونيو توفق ولله الحمد في التوقيع على 127 اتفاقية استثمار، منها 37 اتفاقية تهم مشاريع بمثابة قاطرة في قطاع النسيج والجلد، و90 اتفاقية استثمارات همت مقاولات صغرى ومتوسطة، حيث عبأت الوزارة ما قدره 4.65 مليار درهم هادفين إلى تحقيق رقم معاملات عند التصدير يصل إلى 7.55 مليار درهم عند التصدير، علما أن ما يميز قطاع النسيج أنه قطاع مشغل بامتياز، على أمل تحقيق نتائج مضاعفة، فبقدر ما نحن مؤمنون بصدقية الأرقام التي عبرتم عنها، بقدر ما كنا متخوفون من تحقيق هذه النتائج بفعل مؤشر الأزمة العالمية المستقبلية، حتى فاجأتنا الأزمة الصحية، والتي جعلت القطاع يتوقف، ولكن بفعل ذكاء السيد الوزير بمعية الأطر التي تشتغل معه، والذين يجب أن نشكرهم على كل المجهودات التي يبذلونها، سعى إلى تشغيل مصانع النسيج عبر إبداع فكرة إنتاج الكمامة، والتي كانت كمامة مغربية، تم ولله الحمد تصديرها إلى أوروبا وإلى إفريقيا وباقي دول العالم، كما أبدع في إنتاج أجهزة التنفس الاصطناعي، لاءم هذا النسيج المقاولاتي مع الجائحة وتداعياتها، ناهيك عن باقي الأجهزة البيوطبية، ففي وقت غابت فيه الرؤية، وبدأت عملية الإغلاق المتواصل للمعامل، أضحت أسواقنا معها مفتوحة للمنتوجات الأجنبية وعلى رأسها المنتوجات الصينية والتركية، بفعل اتفاقيات التبادل الحر، ساهم السيد الوزير عبر هذا الإبداع وبشكل كبير في تخفيف تداعيات الجائحة على هذا النسيج المقاولاتي.

في هذا الإطار، نطالب السيد الوزير باسم فريقنا بضرورة تسريع وتفعيل عقود نجاعة الأداء الخاصة بمنظومات هذا القطاع، ومواكبة استقرار المشاريع المنتقاة، إذ لابد من إجراءات تحفيزية مواكبة بباقي الجهات وتوزيع هذه المنظومات على كافة جهات المملكة، التي أنجزت فيها " les Technopolis"، أو التي لا تتوفر على منفذ على البحر كجهة درعة- تافيلات لاستقطاب الطاقات المعطلة، خصوصا في فئات النساء والشباب، والتي تعيش أوضاعا هشة. منوهين بالتدابير الجمركية التي سعيتم من خلالها إلى محاصرة الإغراق الذي تتعرض له أسواقنا الوطنية من طرف المنتوجات التي يصدرها العملاقين الصيني والأناضولي، وهي إجراءات لا يسعنا إلى تثمينها ومساندتها ودعمها، والتي تضمنها مشروع قانون مالية 2021، في هذا الإطار يجب الاشتغال على (la liste positive) حتى لا يتم تعميم هذه الإجراءات على كل المنتوجات المستوردة.

السيد الرئيس المحترم،

ث- قطاع ترحيل الخدمات:

قطاع واعد، حقق بدوره نموا مهما، بلغ 28.2%، مقارنة مع السنوات السابقة، ويجب أن تشتغل الوزارة عليه أكثر، لأنه بدوره قطاع مشغل بامتياز، ويساهم بشكل كبير في استيعاب المزيد من الطاقات المعطلة الحاملة للدبلومات على أمل أن تتوفقوا في تنزيل كل الاتفاقيات والبروتوكولات مع كل المستثمرين العالميين في هذا القطاع.

ج- أما قطاع الصناعة الغذائية:

فأعتقد أنه لم يأخذ طريقه بعد، علما أن عقد البرنامج الخاص بهذا النوع من الصناعة والموقع في أبريل 2017، يبقى واعدا بحكم النتائج المبهرة التي حققها مخطط المغرب الأخضر في الإنتاج، التي كانت وافرة وقياسية في مختلف سلاسل الإنتاج، لهذا يجب توزيع استثماراته على مختلف جهات المملكة، خصوصا في الجهات الفقيرة ذات الدخل الضعيف، والتي تنتظر دعم الدولة. لذلك يجب الاشتغال السيد الوزير، على تنزيل كل هذه الاتفاقيات والعمل على مواصلة إنجاز "Les Agropoles" على غرار مكناس وبركان، ليتوجه نحو منطقة سوس وتادلة، ودرعة، والغرض هو تثمين منتوجاتنا الفلاحية وجعلها تساهم في الرفع من نسبة الناتج الداخلي الخام.

السيد الرئيس المحترم،

ح- **التجارة الداخلية:**

نسجل بطء الحكومة في التنزيل التدريجي للإجراءات المصاحبة لها والتي جاءت في المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، حيث نجد أن القطاع يعيش على وقع الأزمات والاختلالات التي تتطلب اليوم من الحكومة التعامل معها بمقاربة شمولية تعطي جل الفاعلين في قطاع التجارة الداخلية مقاربة ترتكز أساسا على تقوية العنصر البشري وتكوينه، وإدماج القطاع غير المهيكل عبر إبرام شراكة تعاقدية بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم حماية التجارة الوطنية وضمان تنافسيتها وتمكين التاجر من حقوقه الاجتماعية، لذا يجب على الوزارة الإسراع في تعميم التغطية الصحية على التجار، والتي سيستفيد منها أكثر من مليون ونصف تاجر، دون احتساب عوائلهم والتقاعد والتخفيض من النسبة العالية لاحتساب الضريبة على الدخل عند بيع الأصل التجاري.

الوزارة مطالبة اليوم بمجهود أكبر لحماية منتوجاتنا الوطنية، فهناك إغراق متواصل للمنتوجات الأجنبية (في مختلف سلاسل الإنتاج، الكاغيط، والبلاستيك، والبولستير، والنحاس)، وغيرها من المنتوجات رغم الرقابة الصارمة لرجال الجمارك.

ونهنئ السيد الوزير على المجهود الذي قام به هذه السنة بسن العديد من الإجراءات الجمركية الرادعة، مطالبين بالمزيد، فالمغرب الذي استطاع إنجاز الكمامة وآلات التنفس الصناعي، قادر اليوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل حاجياتنا الوطنية كل ما هناك يجب الاشتغال على الجودة. فالكل يعرف جيدا بأن مقاولتنا الوطنية تعاني من ضعف التنافسية وتفتقر إلى المواكبة. وفي هذا الإطار، نطالب باسم فريق التجمع الوطني للأحرار الإسراع في إخراج قانون الاستثمارات العمومية، والقانون المنظم للمقاولات الصغرى والمتوسطة إلى حيز الوجود، خصوصا وأننا توفقنا ولله الحمد في إخراج القانون المنظم للمراكز الجهوية للاستثمار والقانون المنظم لغرف التجارة والصناعة والخدمات، والذي نشكر السيد الوزير على مواكبته لهما، وذلك من أجل مواصلة إصلاح أوضاعها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، مناسبة نتقدم فيها للسيدة الوزيرة بخالص تشكراتنا على المجهودات التي تبذلها لدعم القطاع في ظل هذه الجائحة التي ضربت العالم بأسره وأثرت بشكل كبير على تدبير هذا القطاع الاستراتيجي عبر اشتغالها داخل لجنة اليقظة الاقتصادية، على أمل أن تدفع بهذا القطاع في اتجاهه الصحيح وفق ما أراده جلالة الملك، حفظه الله، لكي يلعب دوره في التنمية المحلية، خصوصا وأن هته القطاعات أحدثت قبل الجائحة، نقلة نوعية في دعم الاستثمار العمومي، باعتباره قطاعا منتجا، سيساهم بشكل كبير في إنتاج الثروة، وإحداث مناصب شغل عبر مخططاته الاستراتيجية وبرامجه المتنوعة التي تحتاج اليوم شجاعة ونجاعة وجرأة القطاع الخاص، من خلال دعمه بالكفاءات المطلوبة التي تبدع الحلول، خصوصا في هذه الظرفية الصعبة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد سجل قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي تطورا ملحوظا، جسدته الانطلاقة النوعية بفعل ربطه بقطاع النقل الجوي، مما عزز انفتاح بلادنا على فضاءات متعددة غير تقليدية، وأسواق جديدة حاولت ربط المغرب جويا بعدد من الدول التي كانت لا تعرف المنتوج الوطني السياحي، مما وسع شبكة الخطوط الملكية المغربية ببلدان وعواصم هذه الدول، حيث عقدت مجموعة من الاتفاقيات والشراكات في هذا المجال، مما أدى إلى الرفع من عدد السياح وليالي المبيت، وهو ما ساهم في دعم الاقتصاد الوطني، رغم المحيط الإقليمي المضطرب، حيث لاحظنا في فريقنا أن العرض السياحي الوطني أصبح قويا ومتنوعا بعد تفعيل رؤية 2020 السياحية، والتي كانت تهدف إلى تمكين بلادنا من عرض سياحي قوي ومتوازن قادر على مواجهة التحديات الخارجية، لكن هذه الجهود والمشروع الإصلاحي الطموح، انكسر أمام تداعيات هذه الجائحة، التي أثرت بشكل كبير على أداء القطاع، وهو ما تضمنه عرض السيد الوزيرة من أرقام صادمة ومخيفة، حيث سجلنا انخفاض عدد السياح إلى حوالي 77%، وليالي المبيت بنسبة 67% عند نهاية غشت، وعائدات الأسفار لم تتجاوز 24.3 مليار درهم بانخفاض قدره 59.6%، هذه الأرقام مرشحة للانخفاض، كذلك حسب المنظمة العالمية للسياحة، ومع ذلك تسلحتم بالأمل والصبر، وواصلتم العمل من داخل لجنة اليقظة الاقتصادية على إقرار العديد من الإجراءات لصالح القطاع، بهدف التخفيف من آثاره وتداعياته السلبية وفق عقد برنامج يتضمن حسب عرضكم 21 إجراءً،

الغرض من ذلك:

- الحفاظ على مناصب الشغل؛
- إقرار الدعم الاقتصادي والمالي لإنعاش القطاع؛
- تحفيز الاستثمار؛
- تحفيز الطلب على السياحة.

لقد كان عرض الوزارة السياحي قويا، ونجاحه مرتبط بضمان الالتقائية ومدى قدرة إدارة السيد الوزيرة المتشبثة بمقاربات مختلفة على إنجاح هذه الالتقائية، لذلك نعتقد داخل فريقنا أن فلسفة التعديل الحكومي كان يروم الاشتغال على هته الالتقائية لتجميع جهود الدولة، والذي يجب أن يتوسع لتكون هناك رؤية حكومية شمولية، وأعتقد أن تجربتك الناجحة في القطاع الخاص كفيلة بالاشتغال على إنجاح هته الالتقائية وإعادة بناء الأولويات وفق ما أفرزته الجائحة من نكوص، والتي يجب أن ترتكز على:

أولا: إصلاح الترسانة القانونية، وتطويرها مع إشراك البرلمان في إعدادها معكم قبل الخضوع لمسطرة التداول، خصوصا وأن مجلسنا الموقر يتوفر على كفاءات ومهنيين يعرفون جيدا القطاع؛

ثانيا: ملاءمة النصوص التطبيقية المرتبطة بتنزيل قوانين كل من المرشد السياحي والقانون المتعلق بالمؤسسات السياحية واستكمال الإيواء السياحي مع القانون وفق ما تمت مناقشته داخل المؤسسة البرلمانية في أعمالها التحضيرية. وفي هذا الإطار أطلب من رئيس اللجنة المحترم برمجة مقترحنا الرامي إلى تعديل قانون المرشد السياحي؛

ثالثا: تشجيع السياحة الداخلية ودعمها ومواكبتها، والتي كان لها الفضل في التخفيف كذلك من آثار هذه الجائحة، مشيدين في هذا الإطار بالإجراءات المتخذة في مجال إصلاح المنظومة القانونية للمهن السياحية، والتدابير المتخذة لمراقبة ودعم المقاولات السياحية والجمعيات المهنية، عوامل أدت مجتمعة إلى تنويع وتطوير المنتوج السياحي بجميع أصنافه، على أمل تطوير المنتوج الصحراوي والانفتاح أكثر على السياحة الجبلية، عبر خلق أقطاب سياحية جبلية في مختلف مناطق المملكة، مطالبينكم، السيدة الوزيرة، بالعمل على تحسين جودة النقل وظروف الاستقبال، والاشتغال أكثر على نسب عودة هؤلاء السياح، والعمل على مواصلة المواكبة ودعم المقاولات السياحية مع إعادة النظر في منظومة التصنيف.

في هذا الإطار ننوه باستقبال فوجين من السياح الفرنسيين والبريطانيين بمراكش وأكادير على التوالي خلال شهر أكتوبر الماضي، كما ننوه بمقاربة تفويت مراكز التكوين السياحي في مرحلة أولى إلى قطاع التكوين المهني لإنجاح إستراتيجية التكوين وجعله ينفتح على محيطه الاقتصادي والاجتماعي، والتقليص من الشتات الذي طبع قطاع التكوين المهني في هذا الباب، والتي تعد أحد نقاط ضعف نجاح إستراتيجية التكوين المهني.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى الترويج، نطالب باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بالتفكير في مرحلة لما بعد كورونا إن شاء الله تعالى، والاشتغال أكثر على الالتقائية عبر تعبئة كافة المؤسسات العمومية التي توجد تحت إشرافكم، المكتب الوطني للسياحة، ودار الصانع، والمكتب الوطني للمطارات، وخلق ذلك الخيط الناظم، الذي من شأنه العمل على إنجاح قطاع السياحة وكل القطاعات المرتبطة به، باعتماد مقاربة أكثر ديمقراطية في تنظيم المعارض في الداخل والخارج، والاشتغال على نسبة العودة السياحية ونسبة الصادرات المغربية من الصناعة التقليدية، وأثر ذلك على الصانع المغربي من جهة، وقطاع السياحة من جهة ثانية، خصوصا أمام تنامي المنافسة غير المشروعة، علما أنها من القطاعات المنتجة والمرتبطة بالعيش المباشر لفئات عريضة من أبناء الشعب البسيط من المهنيين، والحرفيين، والصناع التقليديين، ومهيكلة للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

مواصلة بناء البنية التحتية المرصودة للقطاع مؤشر إيجابي على تطور القطاع منها، قرى الصناع التقليديين، ومراكز مندمجة، وصناعة تقليدية، وإعادة هيكلة وتأهيل الفنادق، وإنشاء دور الصانعة. نفس العمل يجب أن ينسحب إلى مطارات المملكة باعتبارها أول بوابة للمملكة، بطائق السائح الأجنبي، ذلك أن مطارات المملكة تفتقد إلى الرونق المغربي الأصيل، حيث نجدها بناية اسمنتية وحديدية تفتقد للزخرف المغربي والنقش البلدي والزربية المغربية.

لابد أن نؤكد على أن قطاع الصناعة التقليدية عرف نموا مضطردا جراء سياسة الإنتاج والتسويق الكبير لمنتجات الصناعة التقليدية بفعل برامج التسويق المعتمدة على نهج سياسة تنظيم المعارض الوطنية والدولية، والتي بدت محدوديتها وأثرها على الصانع التقليدي، وكذا تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة، مؤكدين على ضرورة العناية والاهتمام بالحرف التقليدية التي تحمي موروثنا الثقافي، مشيدين في هذا الإطار بإصدار القوانين المؤطرة للتأمين على الحرفيين وقانون الصناعة التقليدية، الذي سد الفراغ القانوني، وحسم في التعريفات المطلوبة المرتبطة به، حيث سيكون بداية لفتح ورش الحماية الاجتماعية، والذي فيه توجيه ملكي صارم، بحيث إن 2.5 مليون صانعة وصانع تقليدي يجب أن تكون لها التغطية الصحية والاجتماعية من أجل تأهيل العنصر البشري في القطاع ومواكبته كورش له أولويته، مطالبين السيدة الوزيرة بحماية الحرف التقليدية أيضا، التي هي في طور الاندثار، باعتبارها عنوان التميز المغربي المبني على حماية الموروث الثقافي للمغاربة، حيث تعد صناعتنا التقليدية أحد عناصره القوية، فرغم جهودكم المضنية إلا أن سياسة المعارض لم تعط أكلها، لهذا وجب عليكم البحث عن الأسواق الأجنبية لترويج منتوجاتنا التقليدية الزاخرة، فالمنافسة أصبحت شرسة مع دول أصبحت تنتج الفخار والبلغة وغيرها من المنتوجات التي كانت تشغل الآلاف من الصناع، اليوم أصبحوا يعانون في

صمت في ظل ركود أضحوا معه عاجزين حتى عن ربح قوتهم اليومي، فاقمته ظروف الجائحة وتداعياتها، فلولا دعم "الراميد" والإجراءات التي قمتم بها لكانت تكون الكارثة.

السيد الرئيس المحترم،

التكوين المستمر ضروري للمرحلة المقبلة، خصوصا وأن الاستراتيجية الوطنية للتكوين التي طالب بها جلالة الملك، توجد الصناعة التقليدية في صلبها، حيث يجب مواصلة الاشتغال على المهارات الفنية، والاشتغال أكثر على الصناعة العريقة، التي بدأت تندثر في مدينة فاس نموذجا.

وفي هذا الإطار لابد من الاشتغال على التسويق، فغالبية الصناع التقليديين يشتكون من ضعف التسويق رغم أهمية المبالغ المرصودة والتشجيع على الانخراط في نظام التغطية الصحية وتعميمها لتشمل كافة الصناع باعتبارها الفئة الهشة التي تستدعي من السيدة الوزيرة الاعتناء بها.

السيد الرئيس المحترم،

النقل الجوي يعد أهم منفذ لبلادنا في المحيط الإقليمي المضطرب، والأكيد أنه يجب استثماره للترويج لمنتوجاتنا السياحية، خاصة وأن حدودنا البرية مغلقة شرقا، وهناك واجهتين بحريتين مهمتين شمالا وغربا، ولكن لم نستطع إلى اليوم استثمارهما بالشكل اللائق لدعم قطاع السياحة في بلدنا بفعل ضعف النقل البحري، وبالتالي وجب التنسيق في هذا الإطار مع وزارة النقل والتجهيز واللوجيستيك والماء للاشتغال على النقل البحري والاستثمار في موانئنا البحرية، لكي تستقطب السفن السياحية الكبرى والضخمة. وهنا نذكركم بمقترح فريقنا الرامي إلى الاشتغال على إعادة توظيف موانئ المملكة، وجعلها تستقطب البواخر الكبرى ذات الطابع السياحي وعلى رأسها ميناء أكادير.

السيد الرئيس المحترم،

الخطوط الملكية المغربية، والتي تعد جناح المملكة في العالم، مؤسسة عمومية لا يمكن إلا أن ننوه بعملها ودورها الرائد في انفتاح المملكة المغربية على العالم، منوهين بدورها في إفريقيا، وفي تقريب بلادنا مع القارات الست في العالم، لكن يبقى منتوجها دون المستوى المطلوب، تعاظمت معه الحاجيات في ظل الجائحة، وبالتالي يجب الاشتغال على تحسينه، علما أن مستوى التنافسية مرتفع جدا، لذا يجب تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، مع العمل على تطوير البنيات التحتية المرتبطة بالطيران المدني، وعلى رأسها المطارات.

في هذا الإطار، ندعو الوزارة إلى تنظيم مناظرة وطنية خاصة بتأهيل قطاع الصناعة التقليدية، وجعلها في قلب اهتمام القطاعات التي تشرفين عليها وباقي القطاعات الحكومية الأخرى، بشراكة مع الغرف المهنية الجهوية ومجلس المستشارين، وكل الفاعلين في القطاع برمته، مستفيدين من تجربتكم الناجحة في القطاع الخاص وإلمامكم بخبايا التدبير الرصين والصارم، والنجاعة الكفيلة بزرع روح جديدة في دواليب إدارتكم، باعتبارها الآلية الأولى لتنزيل مختلف سياستكم، إذ بدون روح الإبداع وابتكار الحلول وضمان التقائية هذه القطاعات مجتمعة، خصوصا في ظل هذه الأزمة التي أوقفت نشاط قطاعكم بعدما أصابه الشلل، لن تستطيعوا تنزيل مقاربتكم في النجاعة وتجاوز الأزمة، التي تبقى السبيل الوحيد لإعطاء انطلاقة جديدة للقطاع، لكي يلعب دوره التنموي وينخرط في إنجاح برامج المقاول الذاتي، عبر تشجيع الصانع التقليدي على إنشاء مقاولته ومواكبتها، منوهين بقرار فتح منصب مؤسسة دار الصانع للتباري من أجل ضخ دماء جديدة في هذه المؤسسة العمومية ذات الأهداف المحورية في القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

نحن متأكدون أنه بالرغم من هذه الأزمة، والتي ستنجلي قريبا إن شاء الله تعالى بعد توفر اللقاح، فإننا متأكدون أن الوزارة لها من الإمكانيات والقدرات للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي الحيوي، على اعتبار أهمية قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، ومساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني، وبالتالي يجب الاشتغال على مطارات المملكة فمطاراتنا سيئة، ولا تستجيب لمواصفاتنا كبلد عريق، لذا يجب على كل سائح أجنبي أو مواطن أجنبي عندما تطأ رجلاه في المطار كأول محطة يلجها وهو داخل لبلدنا أن يجد الزخرف المغربي، والمعمار المغربي، والزربية المغربية، والشاي المغربي، إذ أن مطاراتنا تبقى دون هوية وبدون روح، اللهم إن استثنينا بعض الصالونات المحدودة، لهذا لازلنا نطالبكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة خلق صندوق خاص لدعم الأوراش الكبرى للصناعة التقليدية كأحد الدعامات المالية التي تشتغل على المطارات والموانئ وكل المرافق التي تكون مدخلا لبلدنا، كما يجب أن تكون آلية للترويج لمنتوجات الاقتصاد الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

الاقتصاد الاجتماعي في بلدنا واعد، ونراهن عليه داخل حزبنا، وأعتقد أن الوزارة واعية بأهميته بالنظر إلى الأدوار التي يقوم بها في التقليص من نسب الفقر والهشاشة، حيث نجد أن توجه الشباب والنساء نحو إحداث جمعيات في هذا الإطار، والعدد الهائل الذي أعلنت عليه السيدة الوزيرة في عرضها أمام اللجنة المختصة، يجسد هذا المنحى التصاعدي للدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية ذات البعد الاجتماعي، لتعزيز أدوار الاقتصاد الاجتماعي داخل المجتمع، ولا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نشجعها على تبني هذا المنحى، مع التأكيد على ضرورة الحذر من تسييسه أو إخراجه عن سياقه الطبيعي، لذلك يجب اعتماد الحيطة والحذر.

السيد الرئيس المحترم،

الوقت لا يتسع لسرد كل القضايا المرتبطة بالقطاع والأكيد أن اشتغال السيدة الوزيرة يقتضي منها إيجاد الكفاءات لمواكبة استراتيجيتها للنهوض بالسياحة، عبر إعادة تأطير ومواكبة رؤية 2020 للسياحة المشرفة على

نهايتها، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من طرف الجائحة، والتي تعد مشروعا هاما يستدعي الاستعجال في تنزيله، خاصة مع استثمار الآفاق الواعدة والنتائج الحسنة التي حققها القطاع لفائدة الميزانية العامة، علما أن قطاع الصناعة التقليدية والنقل الجوي أصبح اليوم ورشا مفتوحا، ونحن واعون بقدرات الوزارة وإمكانياتها التي ستوظفها في تجميع مختلف مصالحها، وخلق آليات للتنسيق فيما بينها، وبالتالي يستدعي ضخ دماء جديدة في هياكل الإدارة باعتماد الكفاءات ذات المهنية العالية لتجاوز حالة الرتابة والانتظارية التي تعرفها مصالح الوزارة، ولعل فتح منصب مؤسسة "دار الصانع" للتباري يعد اللبنة الأولى لدعم القطاع بالكفاءات المطلوبة، والتي تجد الحلول وتبدع في خلق الثروة، وبالتالي خلق فرص شغل تساهم بشكل كبير في تطوير الناتج الداخلي الخام.

كانت هذه مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي والسياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، ومن موقع انتمائنا للأغلبية سنصوت على مشاريع هذه الميزانيات بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI. الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتزامن مشروع القانون المالي لهذه السنة مع ظروف استثنائية تتسم به بفعل انتشار وباء "كوفيد-19"، وبتداعياته الكارثية غير المسبوقة على كل المجالات أهمها الاقتصادية والاجتماعية، والتي تفاقمت مع موجة الجفاف التي تعرفها بلادنا، مما كشف عن واقع مرير ضمن المنظومة الإنتاجية والاجتماعية الهشة التي تشتغل في القطاع الغير المهيكل أو في المقاولات الصغرى، علاوة عن عجز القطاع الصحي والتعليم والرعاية الاجتماعية عن الاستجابة لانتظارات المواطنين في عمق أزمة الجائحة، مما أجبر الحكومة على تبني مجموعة من الإجراءات الاحترازية، أهمها استمرارية حالة الطوارئ الصحية، مع ضرورة تبني سلسلة من التغييرات الآنية والواقعية تخص كل المجالات بما فيها تلك المرتبطة بسلوكياتنا في علاقاتها بحياتنا اليومية.

السيد الرئيس المحترم،

ما من شك أن جائحة كورونا بأزماتها المتعددة، خلقت عبئا ثقيلا لم يكن في الحسبان لدى الحكومة المغربية، لهذا وبتوجيه من جلالة الملك تم إحداث صندوق التضامن الاجتماعي لتدبير تداعيات الجائحة، بالإضافة إلى تعبئة كل القطاعات الحكومية من خلال إنشاء لجنة خاصة باليقظة الاقتصادية للتتبع والمواكبة من أجل الحد من انعكاسات الجائحة على المواطن المغربي.

وقد حظي قطاع التعليم باهتمام كبير من طرف الحكومة لكونه يمس جميع فئات المجتمع، لذا كان من الضروري تدبير هذا القطاع بطريقة احترازية ووقائية لمواجهة تفشي الوباء، من خلال توقيف الدراسة الحضورية وتعويضها بالتعلم عن بعد، لضمان استمرارية الدراسة وفي نفس الوقت المكوث في البيت لتفادي الكارثة، إذ أصبحت آلية الدراسة عن بعد في ظل الجائحة تفرض نفسها كبديل لمستقبل التعليم ببلادنا.

لهذا عمدت الحكومة مع مشروع قانون المالية لسنة 2021، إلى الرفع من ميزانية قطاع التعليم بحوالي 72 مليار درهم وبإضافة 17 ألف منصب مالي جديد، الهدف من هذا الرفع في الميزانية الخاصة بالتربية والتكوين، هو التصدي لتداعيات الجائحة التي حتمت منهجية تدبيرية وبيداغوجية وإدارية وتقنية ولوجستيكية استثنائية، للتكيف مع الوضع الذي فرضته الأزمة الوبائية.

ومنذ ظهور الوباء ببلادنا، اتخذت الحكومة عدة إجراءات استباقية ووقائية تهم قطاع التربية والتكوين، فكان الإغلاق الشامل في 13 مارس 2020، واللجوء إلى آلية "التعليم عن بعد" الذي يستمد مقوماته من مقتضيات دستور 2011 للمملكة، والميثاق الوطني للتربية والتكوين، والرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم (2015-2030) التي تحولت مقاصدها الكبرى إلى قانون إطار يجسد تعاقدا وطنيا ملزما للجميع.

وعليه، فالهدف من هذه الآلية هو إدماج التكنولوجيا في التعليم ببلادنا مع رقمنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، الأمر الذي أكدنا عليه كفريق في مناسبات عدة قبل الجائحة، وذلك خدمة للبيداغوجيا والديداكتيك عبر التواصل الافتراضي، لتمكين المتعلم من التمدرس دون الانتقال إلى المدرسة، أي نقل المعرفة عبر قناة تعتمد على تقنية الصورة والصوت.

ورغم المجهودات التي بذلت في هذا الإطار، إلا أن العملية شابتها مجموعة من التعثرات كادت أن تعصف بالسنة الدراسية، أبرزها في نظرنا انعدام التقائية قطاع التربية والتكوين مع باقي القطاعات الحكومية ذات الصلة، وهو ما أصبح يستوجب معه رؤية مندمجة وواضحة وحكامة جيدة لضمان استمرارية هذه الآلية الخاصة بمنظومة التعليم ببلادنا.

أيضا من المشاكل التي عانى منها المواطن المغربي، غياب تكافؤ الفرص بين المجالين الحضري والقروي، وبين جهات المملكة، وبين التعليم العمومي والخصوصي وأعمقها الشرخ الرقمي بين الفئات المستهدفة من التلاميذ والطلبة والأسر، ناهيك عن ضعف التجهيزات التقنية بالنسبة للمؤسسات التعليمية، وعدم إخضاع فئة الأساتذة إلى تكوينات في مجال التعليم عن بعد مع افتقار الكثير منهم إلى تجهيزات التكنولوجيا الحديثة لمواكبة العملية، دون أن نغفل الضغوطات النفسية التي أفرزها التعليم عن بعد للأساتذة والتلاميذ وللآباء الذين أجبروا على متابعة دراسة أبنائهم من المنزل في ظل ظروف معيشية صعبة لمعظمهم، مما أدى إلى تفاوت كبير في التأطير

والمواكبة، نجم عنه معاناة نفسية واجتماعية لكثير من الآباء، بالإضافة إلى الإرتباك الذي عرفه الدخول المدرسي لهذه السنة بين تعليم حضوري وتعليم عن بعد، الذي طرح معه صعوبات كبيرة في الاختيار لدى الآباء لينتهي الأمر عند جلهم بالتعليم الحضوري لتفادي مشاكل التتبع في فضاء الأسرة، لصعوبة معظمهم الولوج إلى خدمات التعليم عن بعد، أيضا عرت الجائحة واقع التعليم الخصوصي ببلادنا في عدم قدرة الغالبية بالقطاع الخاص على مواكبة هذه الآلية، وضعف آدائها بمنصات تعليمية ناجعة كفيلة بتقديم خدمات متطورة بتقنيات تواصل حديثة، مع غياب روح التضامن عند أغلبهم في التعامل مع الآباء، مما خلق نوع من الاستياء ودفع العديد من الآباء للعودة إلى المدرسة العمومية.

كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين، لا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات المبذولة على مستوى هذا القطاع، لنؤكد مرة أخرى على إلزامية تنظيم دورات تكوينية للتطوير المهني عبر الأنترنيت لكافة طواقم قطاع التعليم، بما فيها الفئات المستهدفة من التلاميذ والطلبة، حتى تصبح التكنولوجيا التربوية في صلب النموذج التنموي الجديد الذي نأمله، أيضا نؤكد على ترسيخ مبدأ المساواة المجالية وتكافؤ الفرص، والحكامة الجيدة في التدبير التقني واللوجستيكي لمؤسسات التربية والتكوين، لأجل الارتقاء بخدمة التكنولوجيا في قطاع التعليم كحق يكفله دستور المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالرغم من تفعيله لأهداف وتوجيهات الرؤية الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني، واعتماده مقاربات تشاركية تضمن جودة التكوين، مازال القطاع يعيش عدة اختلالات على مستوى التخطيط والتمويل والحكامة، أبرزها عدم قدرة أفواج كثيرة من الخرجين الإندماج في سوق الشغل بعد تخرجهم، مما يزيد معه عدد العاطلين في صفوف هذه الفئة المتراوحة أعمارهم بين 17 إلى 25 سنة، مما أثر ويؤثر سلبا على دوره في مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

ومع الجائحة عرف القطاع ارتباكات متعددة خصوصا في شقه البيداغوجي وعدم قدرة المكونين والفئات المستهدفة على حد سواء من الاستمرار في التعلم عن بعد لافتقار جل مؤسسات التكوين المهني إلى وسائل العمل التي من شأنها أن ترقى وتجود مستوى التكوين، والعمل على ملاءمته مع حاجيات جهات المملكة، بالإضافة إلى عدم مواكبة المكونين لمستجدات التكنولوجيا من أجل الانخراط التام في عالم الرقمنة، لذا وجب الرفع من الميزانية المرصودة للقطاع مع شرط حسن التدبير من خلال إقرار مبدأ الحكامة والمحاسبة للنهوض بالقطاع وتطويره وتنويع مسالكه، بهدف استقطاب أكبر عدد من الطلبة والتلاميذ نحو خلق جيل من الشباب قادر على إنتاج الثروة ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مع جائحة "كوفيد-19"، اتضح بالملموس أهمية هذا القطاع في التصدي للوباء، وذلك من خلال البحث العلمي، لذا فالحكومة مطالبة اليوم بتسخير الكثير من إمكانياتها اللوجستيكية والديداكتيكية لتطوير منظومة البحث العلمي ومعالجة المشاكل البنيوية التي يعرفها هذا القطاع من خلال توجيه البحث العلمي نحو موضوع الأوبئة والجوائح.

وكفريق اشتراكي نثمن كل المجهودات المبذولة في هذا القطاع، إلا أنها تبقى خجولة لا ترقى إلى مستوى انتظارات وتطلعات المواطن المغربي خصوصا الشق المتعلق بالخدمات المقدمة للطلبة وعدم مواكبة جلها للتطور التكنولوجي وعدم قدرته على الرقي إلى مستوى تفعيل نموذج بيداغوجي مرقمن.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع الصحة، القطاع الأكثر تضررا من جائحة "كوفيد-19"، فمنذ تسجيل أول حالة مؤكدة بفيروس كورونا المستجد بتاريخ 2 مارس 2020، والمغرب يعيش أزمة حقيقية ليس فقط على مستوى نظامه الصحي بل شملت الأزمة كل المجالات والمرافق الحيوية ببلادنا.

وبتوجيهات ملكية سامية، اتخذت الحكومة رزمة من التدابير والإجراءات الميدانية الاحترازية المستعجلة للتصدي لانتشار الفيروس على مستوى التراب الوطني، بإحداث "صندوق التضامن الاجتماعي" خاص بتدبير تداعيات وباء "كوفيد-19"، مع إنشاء لجنة خاصة باليقظة الاقتصادية للتعاطي المستعجل مع الظرف الاستثنائي الذي فرضه الوباء.

فكان الحجر الصحي، ثم الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية التي فرض بموجبها التباعد الاجتماعي والتجمعات ووضع الكمامة، بالإضافة إلى الكشوفات الطبية للمصابين بالمجان مع تتبع عدد المخالطين، أيضا ثم تجنيد الأطقم الطبية المنتمية للقوات المسلحة الملكية بإقامتها لمستشفيات ميدانية بالعديد من المدن المغربية لتعزيز العرض الصحي، فضلا عن الإغلاق التام للحدود الجوية والبحرية والبرية لتفادي الكارثة.

وبفضل التضحيات الجسيمة للأطباء والممرضين ورجال ونساء قطاع الصحة، استطعنا أن نواجه الفيروس في الشهور الأولى بكل حزم رغم ضعف الإمكانيات، وقد انخرط المواطن المغربي حينها في مواجهة الفيروس بكل مسؤولية شدت أنظار العالم إليه.

اليوم وفي خضم نقاشنا لقانون المالية لسنة 2021، نعيش الانفلات الصحي بما تحمله الكلمة من معنى، نعيش أزمة إنسانية غير مسبوقة ببلادنا ألقت عبئا ثقيلا على الحكومة وعلى المغاربة قاطبة، عدد المصابين والمتوفين في تزايد كبير يوميا، جراء انتشار الفيروس بسرعة فائقة، تضارب في عدد المصابين لعدم إخضاع الكثير منهم إلى التحليل المخبري أو عدد الناجين،

المستشفيات مكتظة بالمصابين حتى أن بعضها لم تعد تستقبل المصابين وإن استقبلتهم قد يقضون حتفهم بممرات المستشفى، غرف الإنعاش لم تعد تستوعب الوافدين من المصابين الأكثر تضررا من الفيروس لمحدودية عددها ولأن بعض المصابين يمكثون طويلا للعلاج مما تضيع معه حياة آخرين، ضعف تجهيزات الأكسجين أو التنفس بل غير متوفرة في بعض المستشفيات الإقليمية والجامعية، ضعف الموارد البشرية... مما دفع بالكثير من المصابين إلى المكوث في بيوتهم ومتابعة العلاج البروتوكولي الخاص بـ "كوفيد-19" دون القيام بالتحليل المخبري لتكلفته الباهظة التي يتوجب على كل مصاب دفعها لتشخيص إصابته بالوباء أو عند الشفاء، ناهيك عن استنفاذ الأدوية الخاصة بالحماية والعلاج لـ"كوفيد-19".

السيد الرئيس،

إن الوضعية الصحية جد مقلقة والمواطن المغربي تزايدت معاناته في مواجهة الوباء، وفي عدم توفر جلهم على التغطية الصحية، هذه التغطية التي أصبحت تثقل كاهل المستشفيات العمومية وتؤثر سلبا على الخدمات الطبية المتوفرة، اليوم، بات من الضروري تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، والتي أكد جلالة الملك في خطاب العرش الأخير على ضرورة تطويرها وتجويد خدماتها على المستوى المطلوب، مع تعميمها على كافة المغاربة لتمكينهم جميعا من الولوج إلى الحق في العلاج والعناية الصحية على قدم المساواة.

لذا نؤكد من جديد على المزيد من تضافر الجهود لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بتوسيع دائرة الكشوفات للتمييز بين "كوفيد-19" والنزلة الموسمية للأنفلونزا، المزيد من فرض المراقبة الاحترازية في التجمعات المهنية والمدرسية بهدف تجنب نقل العدوى للفئات الهشة، إعادة تهييئ المصالح الإستشفائية المخصصة لـ "كوفيد-19"، خصوصا تجهيزات الأكسجين للاستقبال المبكر للحالات الحرجة لتجنبها العناية المركزة، مع العمل على الرفع من ميزانية قطاع الصحة لتقويم هذه الاختلالات الهيكلية المتراكمة منذ عقود، أهمها تجويد وضعية الأطر الصحية من أطباء وممرضين وإداريين وتقنيين مع تدارك العجز الحاصل على مستوى الموارد البشرية الصحية، خصوصا بالعالم القروي. ولعل اللقاح الذي أشرف عليه جلالة الملك قد يمنحنا بعض الأمل في التصدي للفيروس بشكل نهائي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع الشغل والإدماج المهني من القطاعات التي تأثرت كثيرا بجائحة كورونا، فالظروف الاستثنائية التي حتمتها الجائحة بفرض الحجر الصحي كإجراء احترازي ووقائي، أثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي الوطني، خاصة بالنسبة للأشخاص العاملين في القطاع غير المهيكل والمهاجرين الذين يشتغلون في قطاعات أكثر عرضة للأزمة كقطاع السياحة والنقل والبيع بالتقسيط ... أيضا المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، التي تضررت بشكل سريع لمحدودية قدراتها المالية في مقاومة الأزمة.

فمنذ ظهور الآثار الأولى لتفشي فيروس كورونا المستجد في بعض الدول، سارعت الحكومة بتوجيهات ملكية سامية، إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية الضرورية لمنع تفشي الوباء في بلادنا وإعطاء الأولوية لصحة وسلامة المواطن المغربي، من خلال فرض حالة الطوارئ الصحية عبر التراب الوطني، علما أنه كان لهذا الاختيار كلفة اقتصادية واجتماعية عميقة على جميع فئات المجتمع.

فتم تشكيل لجنة اليقظة الاقتصادية من أجل تتبع الانعكاسات السلبية على القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن الجائحة، من خلال خلق آليات للتتبع ورصد آني للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهذه القطاعات، أيضا تم إحداث صندوق خاص بتدبير تداعيات كورونا، في المقابل شهد قطاع الاتصال والأنترنيت في ظل الجائحة انتعاشا غير مسبوق نتيجة لجوء الناس مع الحجر إلى العالم الافتراضي لقضاء حوائجهم.

ومع الجائحة ارتفع معدل البطالة ليس فقط في صفوف الشباب حاملي الشهادات، بل تعداه ليشمل العاملات والعمال الذين تم تسريحهم من العديد من الشركات والمقاولات بعد تراجع أنشطتها الاقتصادية.

وللحفاظ على لقمة العيش للفئات المتضررة ولو بشكل متواضع، اتخذت الحكومة قرار منح تعويضات شهرية محدودة في الزمن لفائدة الأجراء والمستخدمين المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الإعفاء من الضريبة على الدخل لكل تعويض صرف لفائدة المأجورين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف مشغليهم، تخصيص دعم لفائدة المشتغلين في القطاع الغير المهيكل، دعم الأسر الفقيرة، منح قروض بدون فائدة للمقاولين الذاتيين المتضررين من الجائحة، تعليق أداء مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع تأجيل تسديد القروض البنكية بالنسبة للمقاولات...

ورغم هذه المجهودات فمعاناة العديد من العمال والمستخدمين كانت جد قاسية في التكيف مع الوضع الاقتصادي المعاش، إذ أن أزمة كورونا فضحت عدة سلوكيات غير مواطنة لمشغلين لم يصرحوا بعمالهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما زاد الوضع تأزما، وجعلنا نتساءل حول دور مفتشي الشغل في المراقبة والمحاسبة، أيضا الأبناك لم تكن واضحة في تعاملها مع المواطنين، جدوى الإستراتيجية الوطنية للتشغيل في مثل هذه الظروف الاستثنائية ...

كفريق اشتراكي نؤكد على أن قطاع التشغيل يمثل إحدى المجالات الأساسية للفعل العمومي الذي تتم من خلاله مقاربة نجاح أو فشل أي تدبير حكومي، ومع تداعيات جائحة "كوفيد-19"، أصبح الوضع يتطلب مضاعفات الجهود للتغلب على هذه الأزمة نحو سن سياسات واستراتيجيات تعتمد بالأساس مكافحة معضلة البطالة على اختلاف أوجهها، من خلال الانخراط في دينامية إصلاحات ماكرو اقتصادية وقطاعية

وهيكلية وقانونية، يواكبها مجهود مالي كبير على مستوى الاستثمار العمومي، لتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تعزيز البنيات التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفوارق الطبقية والمجالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كفريق لا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات المبذولة في قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، مؤكدين على ضرورة العمل على تجاوز المقاربة الإحسانية إلى المقاربة الحقوقية التي ينص عليها دستور المملكة، من خلال تطوير نجاعة التقائية السياسات العمومية القطاعية، بهدف اندماجها ضمن رؤية واضحة وواحدة، تروم التخفيف من حدة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وإقرار مبدأ العدالة المجالية، لتحقيق الرفاه العام لجميع المغاربة على اختلاف فئاتهم وعبر تراب المملكة.

ورغم هذه المجهودات، فقد تفاقمت معاناة الكثير من المغاربة مع تفشي الوباء، إذ كشفت الجائحة الدرجة العالية من الهشاشة والفقر التي تعرفها بلادنا، انطلاقا من العدد الهائل الذي يفوق 6 ملايين من الناس الذين كانوا في حاجة إلى الدعم المالي، وزاد من الوضع حدة عدم التواجد الفعلي للقطاع في الكثير من المناطق، خصوصا القروية والجبلية، وعدم التنسيق بين القطاعات الحكومية المتداخلة في هذا المجال، أيضا ضعف الميزانية التي لا تستجيب لتفعيل برنامج شمولي للنهوض بما هو اجتماعي.

ومن بين المشاكل التي أرخت بظلالها وبشكل ثقيل في ظل جائحة "كوفيد-19"، العنف ضد النساء، فقد كان لقرار إجراء الحجر الصحي كأول إجراء للحد من الجائحة تداعيات وخيمة على الاقتصاد الوطني، تفاقمت معه الظروف الاقتصادية الصعبة على بعض الأزواج، لتتصاعد وثيرة العنف ضد النساء وأحيانا طالت حتى الأطفال.

مما يدفعنا كفريق إلى التأكيد على اتخاذ تدابير جذرية وإيجابية لتصحيح هذا الوضع الشاذ سواء في ظل الجائحة أو بعدها، والعمل على التسريع بمراجعة مدونة الأسرة وتحديدا الأحكام التمييزية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية، دون أن نغفل التمييز وعدم تكافؤ الفرص بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، لذا نؤكد على التسريع في إخراج النصوص التنظيمية الخاصة بالقانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، والعمل على إقرار الاعتراف بمساواة الأشخاص في وضعية إعاقة مع الجميع أمام القانون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لم يسلم قطاع الثقافة من تداعيات جائحة "كوفيد-19"، إذ توقفت جميع الأنشطة بحل الفروع، وتضررت المقاولات الخاصة بهذا المجال، بما فيها المهن الحرة المرتبطة بالقطاع من فنانين وتقنيين ومنتجين ... إذ عرت الجائحة صعوبة العديد من الفنانين إلى الولوج للعلاج لعدم توفرهم على التغطية الصحية، وأيضا زاد من تأزم الوضع غياب استراتيجية واضحة لدعم الصناعة الثقافية ببلادنا، مع ضعف الميزانية المرصودة للنهوض بهذا القطاع.

فيما يخص قطاع الاتصال، نثمن المجهودات التي بذلها نساء ورجال الإعلام المكتوب والمرئي والسمعي والإلكتروني في مواجهة جائحة "كوفيد-19"، من خلال برامج التوعية الخاصة بالوقاية من الوباء، ودور المواطن في مواجهة الأخبار الزائفة التي ترافق تفشي الوباء. لذا ندعو إلى الاهتمام بهذا القطاع من خلال تشجيع ودعم المقاولة الإعلامية الصحفية، العمل على إخراج عقد برنامج لإقرار مبدأ الجودة والمحاسبة، دعم كل المنابر الإعلامية بدون تمييز مع إقرار مبدأ الشفافية والجودة والحكامة، الاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقنوات العمومية، حماية العاملين في وسائل الإعلام مع ضرورة تعزيز حرية الصحافة، الاهتمام بالصحافة الجهوية والعمل على معالجة اختلالات عدم وصول البث التلفزي إلى عدة مناطق ببلادنا.

لم يكن قطاع الشباب والرياضة بمعزل عما عاشته باقي القطاعات من تأثيرات سلبية جراء انتشار جائحة "كوفيد-19"، فالوضع الاستثنائي غير المسبوق بتوقف جميع الأنشطة الرياضية، والذي لم يصاحبه أي توجه إيجابي من شأنه أن يخفف من معاناة مجموعة من الرياضيين المحترفين ببعض الأندية، يجعلنا نؤكد على ضرورة سن سياسات استباقية تكون جاهزة للتنفيذ في مثل هذه الكوارث المفاجئة.

كما ينبغي للحكومة أن تعيد النظر في الإستراتيجيات الوطنية للشباب، والبحث عن خطط بديلة لإدماجهم في المجتمع، عملا بالتوجيهات الملكية السامية الخاصة بالنهوض بفئة الشباب، والعمل على إشراكهم في الحوارات الإستشارية لتطوير السياسات العمومية حتى يتملكوا حلولها، لا بصفتهم كفئة مستهدفة بل كشريك حقيقي في عجلة التنمية.

السيد الرئيس،

نناقش ميزانية وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي ضمن قانون المالية برسم سنة 2021م في ظروف أملتها جائحة كورونا التي ضربت العالم بأسره، وأفرزت تداعياتها وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية، فرضت معها تحديات كبرى على كل دول بما فيها المغرب الذي لا يوجد بمنأى عن ذلك، وأصبحنا نعيش واقعا مختلفا أثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وفرض علينا تغيير نمط حياتنا بشكل كلي، كما فرض اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية للتعامل بحذر مع الوضعية القائمة لتجاوزها بأقل الخسائر، والتي كانت على حساب مجموعة من القطاعات الإنتاجية الحيوية.

وتعتبر السياحة إحدى القطاعات الإنتاجية المهمة التي تضررت بشكل مباشر من تأثيرات أزمة "كوفيد-19"، انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى الوضعية الاجتماعية لفئات عريضة من المجتمع، باعتبارها إحدى أهم ركائز الاقتصاد الوطني التي استطاعت منذ فترة طويلة أن تحدث دينامكية عميقة في النمو الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، من خلال عائداتها من

العملة الصعبة والوظائف التي تنشئها، فهي تلعب دورا كبيرا على مستوى خلق الثروة وفي امتصاص البطالة، فهي لوحدها تساهم في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة (11%)، وتعتبر أهم قطاع مشغل لليد العاملة، حيث تشغل ما يزيد عن 550.000 وظيفة مباشرة، أي ما يقارب 5% من فرص العمل المتاحة على المستوى الاقتصادي ككل، لهذا كان لانتشار فيروس "كوفيد-19" أثرا بليغا على هذا القطاع الحيوي، وكبده خسائر تقدر بالعشرات من ملايين الدراهم، وجعله يواجه أزمة غير مسبوقة فرضت إيقاف النشاط السياحي بشكل كامل، وإغلاق الحدود والمنشآت السياحية بمختلف أصنافها، فتراجعت مداخيله بأكثر من 33% خلال النصف الأول من السنة، الشيء الذي انعكس سلبا على كل من المهنيين والفاعلين والعاملين بالقطاع، وعلى الاقتصاد الوطني.

لهذا، فالظرفية تحتم على الحكومة مسؤوليتها اتجاه هذا القطاع الشديد الحساسية، وأن تكون واعية بخطورة الوضع وبالتطورات التي حدثت، فهي ليست أزمة عادية، ستؤثر على وجهة دون الأخرى، بل هي أزمة عالمية خلقت وضعا اقتصاديا خاصا سيؤثر لا محالة على كل المؤشرات السياحية وعلى الاستهلاك خلال السنوات القادمة، فهي مطالبة بإعادة ترتيب أولوياتها ومخططاتها واستراتيجيتها وفق منظور جديد لمواجهة الآثار المترتبة عن هذه الجائحة، وضخ دماء جديدة في السياحة المغربية، وتوفير الحماية اللازمة للفاعلين والمهنيين والعاملين بالقطاع، خاصة البسطاء الذين تضرروا بشكل كبير، وأصبحت فئة عريضة منهم عاطلة عن العمل نتيجة توقف الأنشطة السياحية جراء تداعيات الأزمة الصحية العالمية، واتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بإعادة الثقة وتأهيل القطاع لينتعش في المستقبل القريب، وأن تتوفر على رؤية واضحة لما بعد الجائحة للخروج من عنق الزجاجة والحفاظ على الإشعاع العالمي لوجهة المغرب.

وفي انتظار استئناف النشاط السياحي واسترجاع عافيته، لابد الاستفادة من الأزمة الحالية، وجعلها محفزا لتغيير الرؤية التي تعودنا عليها، والتي ترتكز بالأساس على السياحة الدولية، واعتماد مقاربة جديدة وبلورة استراتيجية قائمة على تنمية السياحة الداخلية التي تبقى هي الأساس والمنقذ في مثل هذه الأزمات، وإعطاء السائح المغربي القيمة والمكانة التي يستحقها، وتنويع العرض السياحي الداخلي وخلق تحفيزات تشجع على المزيد من الاستهلاك عبر مراجعة حقيقية للأسعار المرتفعة وجعلها في متناول المواطن وتجويد الخدمات لجذب وتحفيز السائح المغربي لاستكشاف المؤهلات المتنوعة التي تزخر بها بلادنا، في إطار تعزيز السياحة المحلية، التي تبقى هي الرهان المعول عليه لتجاوز هذه الظرفية الصعبة التي يعيشها القطاع السياحي ببلادنا كما العالم.

وفي نهاية المطاف تحتاج السياحة ببلادنا إلى إعادة التفكير في الآليات التي يمكن وضعها لاستعادة الثقة واستعادة الطلب، لاستئناف القطاع أنشطته وإنقاذ اقتصاد ما بعد "كوفيد-19"، باعتبارها قاطرة اجتماعية واقتصادية حقيقية وعنصرا مهما في ميزان الأداءات وموردا رئيسيا للعملة الصعبة ولمناصب الشغل ومصدر أساسي للمنتجات والخدمات بالنسبة لقطاعات منتجة أخرى ببلادنا، كقطاع النقل الجوي وقطاع الصناعة التقليدية اللذين عانا من تداعيات الأزمة الصحية نظرا لارتباطها الوثيق بالقطاع السياحي.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع النقل الجوي هو الآخر تأثر بشكل كبير من تداعيات "كوفيد-19"، التي ألقت بظلالها على حركة الطيران العالمي دون استثناء، وطبعا الحركة الجوية بالمغرب ليست بمنأى عن ذلك، حيث تم توقيف الرحلات الجوية من وإلى ترابه منذ 15 مارس 2019، في إطار الإجراءات الوقائية والاحترازية للحد من تفشي فيروس كورونا، وهي الوضعية التي خلفت خسائر مالية وفقدان مناصب الشغل، وهي الأزمة التي انضافت إلى جملة من الاختلالات والمشاكل التي كان النقل الجوي يتخبط فيها قبل الجائحة بسبب سوء التدبير وغياب الحكامة في تسييره، تجلت مظاهره في الطرد التعسفي للربابنة وبشكل انتقائي وفي ارتفاع دين الشركة الوطنية للخطوط الجوية الملكية المغربية (RAM[6]) خلال السنوات الأخيرة بنسبة 50%، مما يدل على أن النقل الجوي ببلادنا يعاني مشاكل بنيوية أدخلت القطاع في أزمة حقيقية، تتعلق بالتسيير والتدبير وضعف الجودة والخدمات المقدمة، ولهذا لابد من تضافر جهود جميع المسؤولين والمتداخلين في القطاع لإيجاد حلول لهذه المشاكل وبشكل استعجالي للخروج من هذه الوضعية المزرية ولتدبير مرحلة ما بعد كورونا.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، هو الآخر تضرر بشكل كبير من تداعيات "كوفيد-19"، حيث فرضت حالة الطوارئ الصحية وتسببت في توقف جميع أصناف الأنشطة التقليدية، الفنية والانتاجية والخدماتية، وإغلاق محلات الحرفيين والمهنيين والتوقف التام للنشاط المهني والتعاونيات وكل المقاولات العاملة في هذا المجال، وتوقيف عملية التصدير، مما انعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لشريحة مهمة من المجتمع المغربي وكشف مدى عمق الهشاشة التي يعاني منها قطاع الصناعة التقليدية والصناع التقليدين والحرفيين وكل العاملين بهذا القطاع والمعتمدين على الاقتصاد الاجتماعي في حياتهم المعيشية اليومية، لهذا كنا دائما ومازلنا نطالب الحكومة بمواكبة هذه الشريحة وبتوفير الحماية الاجتماعية لهم ومواكبتهم والالتفات لمشاكلهم ومعاناتهم التي تعمقت بحدة مع هذه الظروف المستجدة، ودعمهم، دون انتقائية، بالنظر لأهمية القطاع ودوره الأساسي على مستوى الترويج للسياحة ببلدنا كمصدر إشعاع حضاري يعكس عمق تاريخنا وثقافتنا المتنوعة وقيمنا الأصيلة، ولما له من دور

[6] **R**oyal **A**ir **M**aroc

حيوي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، لهذا يجب على الحكومة أن تعيد النظر في الرؤية التي يتم بها التعامل مع قطاع الصناعة التقليدية والعمل على المزيد من الدعم و التشجيع والمواكبة لتقوية مجالات التسويق وحماية المنتوج الوطني من التقليد والمنافسة الخارجية، وتأهيل القطاع للوصول إلى الصناعات المتطورة والحديثة وملاءمتها مع متطلبات العصر، وتشجيع المؤسسات الوطنية على اقتناء المنتوج الوطني للتخفيف من آثار الأزمة التي ضربت القطاع والتي كانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

إن قطاع الطاقة والمعادن كغيرها من القطاعات الحيوية التي تعلب دورا رياديا في نمو الاقتصاد الوطني، تأثر هو الآخر بتداعيات الجائحة، حيث يبرز ذلك من خلال التراجع الحاصل في وتيرة النمو الشهري والتغيرات التي عرفتها المؤشرات الطاقية فيما يخص الاستهلاك الشهري للكازوال، واستهلاك وقود الطائرات، والطلب على الطاقة الكهربائية، ونثمن الاجراءات والتدابير التي تبنتها الحكومة لضمان التزويد المستمر للسوق المحلية بالمواد الطاقية الأساسية، وضمان استمرار الإمدادات الكهربائية، ونخص بالذكر المخطط المتعدد السنوات للتجهيز الكهربائي لتأمين الطلب المتزايد على الكهرباء لما بعد الجائحة، الذي عرف انخفاضا ملحوظا، كما نثمن الإجراءات الفعالة لتأمين احتياجات السوق الوطنية من غاز البوطان والحفاظ على مستوى التوزيع والتزويد عبر ربوع المملكة وبشكل منتظم، وتزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية بصفة عادية ومستمرة، وهذا راجع للمجهودات المبذولة والنجاح المتواصل في السنوات الأخيرة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة في هذا المجال للوصول إلى أهداف الاستراتيجية الطاقية المتمثلة في تأمين الامدادات الطاقية وتعميم الولوج إليها والتحكم في الطلب والمحافظة على البيئة.

إلا أننا نؤاخذكم، السيد الوزير، على الارتفاع المهول في فواتير الكهرباء خلال فترة الحجر الصحي، حيث شكلت نقطة سوداء في تدبير مرحلة الحجر الصحي وما أفرزته من مشاكل نفسية واجتماعية للمواطن المغربي في ظل تدهور القدرة الشرائية بسبب ظروف الجائحة التي أبانت مدى هشاشة وضعيتنا الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي لابد من مراقبة الجهات التي تدبر القطاع وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة للوصول إلى موطن الخلل، كذلك على مستوى تعميم الكهربة القروية، يجب أن يكون ضمن الأولويات الحكومية في المرحلة القادمة، لأنه يهم فئات هشة وفيرة في كثير من المناطق الجبلية والقروية والنائية، في إطار تحقيق العدالة المجالية، على مستوى أسعار المحروقات، لابد من الوفاء بوعود تسقيفها، وعلى لحكومة أن تقوم بدورها في مراقبة أسعارها التي لم يستفد من انخفاضها المستهلك المغربي بالشكل المفروض بالرغم من الانهيار الذي عرفته في الأسواق الدولية.

فيما يخص قطاع المعادن، لابد السيد الوزير من المراقبة الميدانية للنشاط المعدني وإعطاء فرص جديدة للاستثمار، وتأهيل القطاع المنجمي عبر محاربة المناجم العشوائية وفتح المغلقة منها، وإعادة النظر في المعايير المعمول بها فيما يخص منح رخص الاستغلال، التسريع بمشروع القانون الذي سيشكل إطارا مرجعيا لتطوير البنية التحتية الجيولوجية التي تهدف إلى تطوير التخريط الجيولوجي على الصعيد الوطني، بهدف تحيين الخرائط الجيولوجية وتشجيع الاستثمارات في القطاع المعدني، خاصة فيما يتعلق بالاستكشافات والبحث المعدني لتسريع عملية التنقيب بهدف تحقيق طفرة نوعية على الصعيد الإقليمي والدولي من شأنه أن يكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على مستوى قطاع البيئة، نعرف أن المغرب أصبح من الدول الأكثر تعرضا للتغيرات المناخية التي لا يمكن التحكم فيها، نلاحظ ذلك من خلال اختلال فصول السنة وتزايد الهشاشة بفعل تزايد التصحر في ظل استمرار ارتفاع درجات الحرارة وتراجع مؤشرات التساقطات، وهو المعطى الذي يفرض علينا التكيف مع الوضع المناخي الجديد، واعتماد مقاربة بيئية استباقية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التكنولوجية والديمغرافية، ونتمنى أن تحقق الرؤية الاستراتيجية في أفق 2030 أهدافها وتوجهاتها التي لا يمكن أن تبلغها دون إشراك كافة الفاعلين والمتداخلين، بما في ذلك المجتمع المدني وكل المهتمين بمجال حماية البيئة والموروث الطبيعي الوطني، للخروج من الواقع المتردي، والمساهمة في اليقظة المجتمعية، لمجابهة خطر الفيروس المستجد الذي يتطلب مضاعفة الجهود على مستوى نظافة الإنسان والبيئة، وهنا نتساءل عن دور الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة؟ وعن مدى تقييمكم للبرامج المتعلقة بالمجال البيئي التي تقومون بإنجازها، كالبرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، والبرنامج الوطني للنفايات المنزلية؟ وما هي الجدوى منها إذا لم تنعكس إيجابا على الحياة اليومية للمواطن المغربي وتساهم في الحفاظ على البيئة ومجالاتها؟

كذلك نؤكد على ضرورة إدخال النفايات المنزلية في مصادر الطاقة الكهربائية والحرارية، والعمل على تدبير المطارح العشوائية ومراقبتها، وتعميم قنوات الصرف الصحي ومحطات تجميع النفايات المنزلية في المراكز القروية، وتنزيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وتفعيل البرامج الوطنية لتحقيق التقدم والتطور لبلادنا، ولمواجهة التغيرات المستقبلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

يمر قطاع الصناعة والتجارة، كباقي القطاعات الإنتاجية، بظرفية دقيقة وصعبة بسبب تداعيات جائحة كورونا وظروف الحجر الصحي الذي استمر لمدة 3 أشهر توقفت خلاله الحركة الاقتصادية التي كانت لها وقعا على التوازنات الماكرو اقتصادية وعلى الوضع الاجتماعي، رغم التوجيهات الملكية الاستباقية التي لعبت دورا هاما في التخفيف من حدتها، عبر إحداث

صندوق تدبير ومواجهة الوباء وإحداث لجنة اليقظة الاقتصادية لدعم القطاعات الإنتاجية، واتخاذ مجموعة من الإجراءات لدعم الأجراء الذين توقفوا عن العمل بشكل مؤقت، والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، نتيجة التصدع الذي شهده قطاع الصناعة والتجارة واحتباس الأسواق الداخلية والخارجية وتوقف كل الأنشطة الاقتصادية، وهنا نشيد بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتدبير مرحلة الجائحة وتفاعلها مع هذه المستجدات ومواكبتها على مستوى تموين الأسواق بجميع المواد الأساسية ومواكبتها والتدابير الصحية بالوحدات الصناعية ومراقبتها ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تقديم الدعم المالي والاستشارة والمساعدة التقنية، وكذلك بالإجراءات المتعلقة بحماية المستهلك من مراقبة الأسعار ومعالجة الشكايات بهذا الخصوص، كذلك نشيد بالدور الذي لعبته الوزارة على مستوى إنتاج منتجات "كوفيد-19" وتوفيرها بالشكل الكافي لمقاومة الفيروس والتغلب على الخصاص في هذه المواد الذي كان يعرفه العالم وليس المغرب فقط.

وبالتالي فالحكومة اليوم مطالبة بإحداث تحولات جذرية على مستوى السياسات العمومية وعلى مستوى هيكلة المقاولات المغربية وإعادة النظر في المساطر الإدارية وتشجيع الصناعات البديلة عن الاستيراد والاهتمام بالعنصر البشري كآلية فعالة من آليات تدبير مرحلة ما بعد الجائحة، لما أبان عليه الشباب المغربي من وطنية عالية ومهارة وموهبة في هذه الظرفية ومساهمته بإمكانيته البسيطة في مواجهة الجائحة، كما يجب عليها أن تولي اهتماما كبيرا بالقطاعات الحيوية التي أبانت أهميتها وفاعليتها ضمن النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي من خلال تخصيص اعتمادات كافية للوزارة حتى تتمكن من مواكبة ودعم المقاول المغربي وكل الفاعلين الاقتصاديين لتجاوز الظرفية الحرجة واسترجاع عافيتهم وأنشطتهم التي انهارت بسبب جائحة كورونا، والتي ستأثر حتما على الاقتصاد الوطني وستزيد من هشاشة الوضع الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نثمن كل الاتفاقيات التي تهم المجال الصناعي والتجاري، شريطة مراجعتها كلما دعت الضرورة لذلك، حماية لاقتصادنا الوطني، وكل الاستثمارات والأوراش الكبرى التي تم إطلاقها في إطار مخطط التسريع الصناعي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله والتي أعطت أكلها في العديد من المجالات كصناعة السيارات والطيران التي أصبحنا نحقق فيها الريادة سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، مما جعل المغرب يتمتع بقدرة تنافسية في المجال الصناعي وفي جلب الاستثمارات، الشيء الذي عزز مكانته بين الدول الصناعية وانعكس إيجابا على نسبة النمو وعلى التشغيل، كما ساعد على خلق منظومات صناعية جديدة ستساهم في إنتاج الثروة وامتصاص البطالة، ونثمن خطة الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقها جلالة الملك من أجل استعادة عافية القطاعات الإنتاجية والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل والحفاظ على مصادر الدخل عبر إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، الذي رصدت له 45 مليار درهم للخروج من الأزمة وتحفيز الشركاء، والمساهمة في المشاريع الاستثمارية، مع إعطاء الأولوية للمقاولات والتعاونيات المغربية لتشجيع المنتوج الوطني من جهة، والرفع من تنافسيتها، وجعلها أكثر انفتاحا وشفافية على محيطها الخارجي حتى تتمكن من الانخراط في سلاسل الإنتاج الوطنية والدولية من جهة ثانية، مما سيقوي النسيج الاقتصادي الوطني ويعزز التنافسية ويحقق التكامل بين المنظومات الإنتاجية ويوسع أثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نؤكد على ضرورة التسريع بتفعيله على أرض الواقع، وتعميم الاستفادة على جميع جهات المملكة في إطار خلق عدالة مجالية واجتماعية، خاصة المناطق التي تعاني تأثيرات التغيرات المناخية وقلة الموارد، ويبقى أمل شبابها منعقد على مثل هذه المبادرات لإيجاد فرص العمل، والتي لن تتحقق إلا بتوفير تكوين جيد يؤهلها للانخراط في منظومة الشغل.

بخصوص التجارة، نؤكد على التركيز على التجارة الداخلية لما قد تشهده التجارة الدولية من متغيرات ستضطر معها الدول لفرض إجراءات من أجل حماية اقتصادها، ولابد من التفاتة حقيقية إلى فئة التجار الفاعلين الحقيقيين في هذا المجال ودعمهم ومواكبتهم بتدابير وإجراءات تساعدهم على النهوض من جديد، خاصة ما يتعلق بالضرائب التي أصبحت تثقل كاهلهم بسبب ظروف الجائحة التي فرضت الإغلاق الشبه التام في الشهور الأولى، والإغلاق المبكر لجميع المحلات التجارية في ما بعد، بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وهي عوامل ستؤدي إلى إعاقة قطاع التجارة وستحد من انتعاشه مستقبلا، ولابد من توفير الحماية الاجتماعية لهم والتخفيف من معاناتهم، مع العمل على تنظيم القطاع غير المهيكل بالنظر للمردودية التي يحققها بسبب سلالة التعامل به، وتلبية الحاجيات الأساسية لفئات عريضة من المجتمع، وتحويله إلى قطاع مهيكل، نظرا لكون مستقبل الاقتصاد المغربي أصبح رهين باندماج هذا القطاع ضمن النسيج الاقتصادي الوطني.

ولا تفوتنا الفرصة للتأكيد على تشجيع الصناعات التصديرية، خاصة الغذائية منها، نتيجة كثرة الإنتاج بفضل مخطط المغرب الأخضر، مقابل ضعف التسويق والتقليل من الاستيراد الذي يتسبب في إغراق الأسواق الوطنية بالمنتوجات الأجنبية، وأحيانا يتم اختراقها بطرق غير مشروعة في ظل غياب المراقبة اللازمة، والاهتمام بالأسواق القروية كفضاء مناسب لترويج المنتوجات الوطنية.

السيد الرئيس،

نسجل تزايد نمو التجارة الإلكترونية عن طريق اللجوء إلى الشراء عبر الأنترنيت خاصة خلال فترة الحجر الصحي، ونؤكد على تشجيعها وخلق مناخ مناسب لازدهار ومواجهة التحديات التي تعيقها على مستوى وسائل الأمان بسبب حالات النصب والاحتيال والانتهاكات التي يتعرض لها المستهلك، وإعطاء أهمية أكبر لهذا النوع من التجارة التي أبانت عن أهميتها

في مثل هذه الظروف الطارئة، في إطار تطوير الاقتصاد الرقمي الذي زادت أهميته الجائحة، واتضح أن مستقبل الدول رهين بمدى تقدمه وازدهاره في ظل التعامل عن بعد، وهنا نتساءل عن دور الوكالة الوطنية للتنمية الرقمية في ظل هذه الظروف ومعاناة العديد من المناطق من ضعف تغطية شبكة الهاتف والانترنيت وانعدامها في كثير من المناطق القروية والنائية، مما عرقل مواكبة العمل عن بعد خاصة في مجال التعليم وحرمان عدد كبير من التلاميذ من هذه الخدمة، وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة تعميم التغطية وفك العزلة الرقمية على جميع التراب الوطني، وإعطاء الأولوية للاقتصاد المعرفي والتكنولوجي والانخراط بقوة في الثورة الرقمية والاستثمار في العنصر البشري وتأهليه من خلال التكوين وفتح الآفاق للإبداع والابتكار، نظرا للمستقبل الواعد الذي ينتظر هذا القطاع.

السيد الرئيس،

فيما يخص القطاع الفلاحي ننوه بالدور الفعال الذي لعبه في ظل جائحة فيروس كورونا، على مستوى توفير الحاجيات الأساسية للمستهلك من المواد الغذائية الفلاحية والبحرية، حيث حافظ على استقرار الأمن الغذائي للمغاربة طول مدة فترة الحجر الصحي الذي أملاه انتشار الفيروس، رغم الإجراءات المتعلقة بالتقليل من حركة تنقل الأشخاص والبضائع، التي لم تحد من عزيمة وتضحية الفلاح المغربي في مواجهة ظروف الجائحة على مستوى تموين الأسواق بمختلف السلع والمنتوجات، وهذا راجع إلى الحصيلة الإيجابية وإلى المكتسبات التي حققها مخطط المغرب الأخضر للفلاحة الوطنية، في الوقت الذي توقفت فيه أنشطة مجموعة من القطاعات، وبذلك استحق أن يصنف ضمن جنود الصفوف الأولى إلى جانب العاملين في قطاع الصحة، والأمن والنظافة، والنقل خلال هذه الجائحة.

كما ننوه بالإستراتيجية الملكية في القطاع الفلاحي ضمن خطة الإنعاش الاقتصادي التي أطلقها جلالته للخروج من حالة الركود التي خلفتها جائحة كورونا، للتسريع بتنفيذ جميع البرامج الفلاحية، وجعلها رافعة للتنمية القروية، واستغلال الأراضي الفلاحية الجماعية لتوسيع مجال الأراضي الفلاحية والاستثمار وخلق فرص الشغل للشباب القروي، مما يسرع في إدماجهم المهني في سوق الشغل، والتي ما فتئ جلالته يؤكد عليها في خطاباته، آخرها خطاب افتتاح البرلمان للسنة التشريعية 2020-2021، لما لها من دور على مستوى تحقيق الاستقرار بالعالم القروي والحد من الهجرة نحو المدن.

السيد الرئيس،

إن القطاع الفلاحي عاش ظروفا استثنائية وضعته أما تحديات كبرى، أولها تداعيات جائحة كورونا التي ضربت العالم، والتي فرضت على المغرب إغلاق حدوده البرية والبحرية والجوية في بداية الأزمة، الشيء الذي انعكس سلبا على المبادلات التجارية الدولية، حيث توقفت عمليتي التصدير والاستيراد مما انعكس سلبا على الميزان التجاري وعلى النمو الاقتصادي لبلادنا، كما أثرت قلة التساقطات وتوالي سنوات الجفاف، حيث أن الزراعة لوحدها تمثل حوالي 20% من الناتج الداخلي، والتي يعول فيها بشكل كبير على الزراعات البورية، التي تعتمد بالأساس على التساقطات المطرية، وهو ما عرقل عملية تنفيذ الخطوط والبرامج الكبرى في القانون المالي لسنة 2020، مما استوجب تقديم قانون مالي تعديلي يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المستجدات، بالنظر لأهمية القطاع الفلاحي داخل نسيج الاقتصاد الوطني، ومساهمته في القيمة المضافة الإجمالية والرهان عليه لتوفير مناصب الشغل لفئات عريضة من الساكنة النشيطة سواء بالعالم القروي أو المدن.

إن المتضرر الأول من الجائحة، هو العالم القروي والمناطق الجبلية، جراء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، والمتمثلة في الحد من حركة التنقلات بين المناطق، وفي إغلاق الأسواق الأسبوعية المنفذ الوحيد لترويج المنتوجات الفلاحية بالنسبة للفلاح وحرمانه من الموارد المالية التي توفر له قوته اليومي، مما زاد الوضع تأزما إلى جانب انعدام التساقطات المطرية التي عمقت معاناة الفلاح نتيجة قلة المنتوج أو انعدامه في كثير من المناطق التي تعتمد على مياه الأمطار وتعاني ندرة المياه، وأثرت على وضعية الكساب، نتيجة ضعف الغطاء النباتي وغلاء أثمنة العلف، وما خلفه من انعكاسات سلبية على قطاع تربية الماشية، ساهمت في تدهور الحالة الصحية للقطيع، وهنا نلتمس من الحكومة العمل على التدخل بشكل مستعجل لإنصاف هذه الفئات وإعفاء المتضررين من الديون المتراكمة التي أثقلت كاهلهم، وتوفير الأعلاف وجعلها في متناول الفلاح البسيط، وشملهم بالتغطية الصحية والاجتماعية لرفع المعاناة عن ساكنة العالم القروي والمناطق النائية وتمكين الفلاح من استئناف نشاطه مستقبلا، وحماية منتوجنا الوطني بوضع سياسة ترويجية بالأسواق المغربية وتشديد المراقبة على المنتوجات الأجنبية، خاصة التي تتوفر أسواقنا الوطنية عليها، وتنظيم عملية التسويق الداخلي ودعم الفلاح الصغير والمتوسط من خلال تثمين منتوجه وحمايته من السماسرة والمضاربين.

إن المخطط الفلاحي الجديد (الجيل الأخضر) يستلزم منا الاستفادة من أخطاء المخطط الأخضر وتجاوز المشاكل التي يعانيها الفلاح المغربي والمنظومة الفلاحية بأكملها، خاصة على مستوى التسويق الذي يؤرق بال العديد من الفلاحين، والخصاص المهول في الماء الذي تعرفه بلادنا في ظل التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل كبير على المناطق التي تعتمد على الزراعات البورية، وتأمين الماء الصالح للشرب والسقي معا، إيلاء أهمية أكبر للفلاحة التضامنية وجعلها في صلب السياسات العمومية بدعم ومواكبة التعاونيات والمقاولات الفلاحية الصغيرة لتحسين دخلهم والرفع من قدرتهم الإنتاجية، كذلك لابد من تفعيل دور صندوق للتنمية القروية والجبلية، الذي تم إحداثه كآلية للنهوض بأوضاع العالم القروي وتحسين مستوى عيش الساكنة القروية التي تعاني الإقصاء والتهميش بهدف تقليص الفوارق

الاجتماعية والمجالية وتجاوز الصعوبات والإكراهات التي تواجه الفلاح في ظل موسم فلاحي مطبوع بالجفاف وإكراهات الجائحة، باعتبار أن الفلاحة مرتبطة في جوهرها بتنمية العالم القروي.

السيد الرئيس،

يعتبر الصيد البحري من القطاعات التي تأثرت بظروف الجائحة على مستوى الصادرات التي عرفت انخفاضا في حجمها 2%، وفي قيمتها 12%، وتوقف العديد من المصانع خاصة العاملة في مجال تصبير السمك والتعليب، لهذا لابد من تشجيع الصناعات المحلية الموازية، ومواجهة التحديات التي تواجه الصيد الساحلي وتقوية دور غرف الصيد البحري من خلال تعديل نظامها الأساسي وتعزيز دورها داخل الجماعات الترابية وجعل المكتب الوطني للصيد البحري أن يتحمل مسؤوليته فيما يخص تثمين المنتوجات البحرية والرفع من الاستهلاك الداخلي بجعله في متناول المستهلك المغربي، والتدخل لإيجاد حلول للمشاكل والاختلالات التي يعاني منها القطاع، كما نؤكد على ضرورة جعل البحارة في قلب المشروع الوطني المتعلق بالحماية الاجتماعية والصحية وملاءمتها مع خصوصية القطاع للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشة ومهني الصيد التقليدي،استقطاب الشباب وتبسيط شروط ولوجه لمعاهد التكوين وتوفيرها على مستوى الجهات، لتشجيعهم على العمل بمجال الصيد البحري لتطويره وخلق فرص للتنمية والتنافسية، والحفاظ على هذا القطاع الحيوي ومسايرة التغيرات والتطورات التي يشهدها باستمرار، لمساهمته الفعالة في الاقتصاد الوطني وتحسين ميزان الأداء التجاري وتحقيق الأمن الغذائي، كذلك لابد من حماية المصايد من الاستغلال المفرط وحماية المخزون السمكي والحفاظ على ثروتنا البحرية عبر المراقبة الصارمة والفعالة، بدءا بالأجهزة المستعملة ومدى مطابقتها للمعايير المعمول بها، واحترام الراحة البيولوجية والكمية والنوعية المسموح بها، وتشديد المراقبة في الموانئ والأسواق والمصانع، ومراقبة مدى احترام اتفاقيات الصيد البحري التي أبرمناها مع بعض الدول.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع المياه والغابات، يعتبر المغرب من الدول التي تعاني من ندرة المياه والمهددة بالجفاف حسب العديد من الدراسات، وما يؤكد ذلك هو تراجع نصيب الفرد من الماء من 2500 متر مكعب سنة 1960، إلى 500 متر مكعب سنة 2020، وهو ما أعلن عنه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 26 شتنبر 2019، موضحا أن هذا التراجع ناتج بالأساس عن استنزاف الموارد المائية بشكل مهول و للتغيرات المناخية والتي قد تسبب في اختفاء 80% من الموارد المائية المتاحة لبلادنا خلال السنوات القادمة، الشيء الذي يطرح إشكالا خطيرا على الأمن المائي للمغاربة، وهو ما نعتبره نتيجة عدم مواكبة إنجاز المنشآت المائية للنمو الديموغرافي ولتنوع الأنشطة الاقتصادية، ولعدم نهج سياسات عمومية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار المشكل على المدى البعيد.

يولي جلالة الملك عناية خاصة وباستمرار لمشكل الماء، من خلال توجيهاته للحكومة لإيجاد حلول ملائمة للخصاص في الماء الصالح للشرب ومياه السقي، التي أصبحت تؤرق المغاربة خاصة ساكنة العالم القروي، وأعطى جلالته تعليماته لتشييد سدود بسعات مختلفة وفي أقرب الآجال وبمناطق مختلفة من المملكة، بما فيها التلية، وهي سياسة اعتمدها المغرب منذ 1967 كآلية ناجعة لمكافحة الجفاف ورفع الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، والتأكيد على مواصلة برنامج اقتصاد الماء في المجال الفلاحي، وإقامة محطات لتحلية المياه، وبلورة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، لتنمية العرض المائي، وتدبير الطلب المتزايد على الماء وتثمينه في القطاع الفلاحي، وتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب خاصة بالوسط القروي، والعمل على معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها في السقي، وترسيخ الوعي الجماعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالها، لكن تحرك الحكومة لم يكن في حجم الإشكالية المطروحة، ولم تتفاعل بالشكل الإيجابي للوقوف على مكامن القصور وإصلاح ما يمكن إصلاحه للنهوض بهذا القطاع الحيوي وتجنيب بلادنا الأسوأ.

وسبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن نبه إلى الوضعية الكارثية للموارد المائية وللمخاطر التي يمكن أن تترتب عن أزمة المياه، في ظل وجود عجز كبير من طرف الجهات المسؤولة عن قطاع الماء في إيجاد حلول ناجعة لندرة الماء، وتطوير القطاع بما يخدم الاقتصاد الوطني ويلبي الحاجيات الأساسية للساكنة، كحق من الحقوق الذي يكفله الدستور والاتفاقيات الدولية، ومراعاة حقوق الساكنة في المناطق التي تعاني من تدهور الموارد المائية والتي أثرت على الأنشطة الفلاحية في إطار ضمان التوزيع العادل للموارد المائية، والحد من تعميق التفاوتات التي من شأنها أن تمس بالسلم الاجتماعي وتفاقم الفوارق المجالية، حيث دعا إلى اتخاذ تدابير استعجالية لضمان الحق في الماء والأمن المائي، ودق ناقوس الخطر فيما يخص الاستغلال المفرط للموارد المائية.

ونحن في الفريق الاشتراكي، نؤكد على ضرورة تطوير قطاع الماء ووضع الحد للاستهلاك المفرط للموارد المائية، لاسيما المياه الجوفية، والحفاظ عليه لتحقيق الأمن المائي لبلادنا للسنوات المقبلة وللأجيال القادمة، واعتماد مخطط وطني للماء باعتباره عاملا أساسيا لاستدامة نموذجنا التنموي المنشود وقدرته على مواجهة التقلبات المناخية، يأخذ بعين الاعتبار الخصاص الحاد للماء في أفق سنة 2050.

وفيما يخص الغابات تشكل ثروة وطنية مهمة ببلادنا لما تقوم به من خلق التوازن بين الإنتاجية والاستدامة في إطار الحافظ على التوازن البيئي، لهذا يجب الحفاظ عليها وتثمينها من خلال: العمل على التقليل من عمليات قطع الغابات وحمايتها من الحرائق التي تعتبر من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى فقدانها، حيث يصعب التحكم في النيران بمجرد انتشارها، زراعة المزيد من الأشجار لتعويض النقص الناتج عن القطع المفرط الذي تتعرض له،

التقليل من التلوث البيئي الذي يشكل تهديدا للغابات، وحمايتها من الرعي الجائر، والقيام بتنظيم الأنشطة السياحية بوضع قوانين صارمة فيما يخص ترك مخلفات الزوار، ووضع فريق يتولى حراسة الغابة ومراقبة المتنزهين، ومنع إقامة مشاريع صناعية بالقرب من الغابات لأنها تشكل خطرا يهدد فضاءها، والاهتمام بالوقاية الصحية للغابات حتى نتفادى إتلاف الهكتارات منها في حالة إذا لم يتم التجاوب مع التهديدات التي تسببها بعض الحشرات كما حصل في غابة المعمورة، التي أصيبت مساحات شاسعة منها بأضرار جسيمة.

وفي هذا الإطار نثمن إستراتيجية غابات المغرب 2020-2030 التي تهدف لتطوير الفضاء الغابوي ومعالجة إشكالية التدهور وخلق توازن بين الحفاظ على الغابة ومواردها وتطويرها، وهي مبادرة تكرس الرؤية الملكية لتنمية مستدامة من خلال تدارك 9 ملايين هكتار من الغطاء الغابوي الوطني الذي تدهور، وتعزيز تنافسية القطاع وضمان عصرنته، ومصالحة المواطنين مع الغابة، وتطوير موروث غابوي لفائدة كافة الأجيال والفئات الاجتماعية، حسب نموذج تدبير مستدام ومندمج ومدر للثروة، إلا أنه يجب التنسيق بين مختلف المتداخلين في هذا القطاع وبشكل دقيق إذا ما أردنا أن نبلغ أهداف هذه الإستراتيجية الطموحة ذات أبعاد مستقبلية.

ختاما، لا يسعنا كفريق إلا أن نؤكد على أن فيروس "كوفيد-19" رغم تداعياته السلبية التي طالت جل القطاعات، إلا أنه حفز الجميع على التفكير في قضايا المجتمع بشكل جدي وسريع، جعلنا أيضا نكتشف هشاشتنا أمام المرض، ومجهوداتنا كمواطنين في مواجهته وفي البحث عن فرص التضامن المجتمعي.

VII. فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي، أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021، أن أشكر السادة الوزراء ورؤساء المؤسسات الدستورية على تفاعلهم الإيجابي أمام اللجان الدائمة لمجلسنا الموقر وعلى العروض القيمة والشاملة والمدعمة بالعديد من الأرقام والمؤشرات.

وبهذه المناسبة فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لابد أن نثير بعض المشاكل ونسجل بعض الملاحظات ونقدم الاقتراحات التي نراها في فريقنا بناءة ومهمة للنهوض بمختلف القطاعات المعنية، والتي نسجلها من زاوية مهنية وكممثلي للاتحاد العام لمقاولات المغرب، إسهاما منا في النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر من اللبنات الصلبة لمرتكزات التنمية في بعديها الوطني والمحلي.

1) قطاع الداخلية:

السيد الوزير المحترم،

في البداية، فإن الإتحاد العام لمقاولات المغرب يشيد بالرؤية الملكية الاستباقية في تدبير جائحة "كورونا"، كما نثمن العمل الجبار الذي تقوم به وزارة الداخلية مركزيا وترابيا للحد من انتشار الجائحة، بفضل التنظيم الإداري الترابي، الموزع بطرق تراتبية قصد تنزيل أمثل لتدابير إعلان حالة الطوارئ الصحية، ودعم وتعزيز البعدين الاجتماعي والاقتصادي في نفس الآن وفي كل المراحل التي مرت منها عملية محاربة هذا الوباء، انسجاما مع مضامين الخطب الملكية السامية التي تضمنت التوجيهات النيرة لصاحب الجلالة، كما ننوه بجميع التدابير الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي مكنت من رفع منسوب الثقة في المؤسسات، كما نشيد أيضا بالشراكة الفضلى بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب ووزارة الداخلية وباقي الفاعلين والمتدخلين عموميين كانوا أو خواص في مختلف الهيئات التي تشرف عليها وزارة الداخلية، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك حفظه الله.

وفي هذا الصدد، فإننا نثمن مختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية الرامية أساسا إلى دعم النسيج المقاولاتي الوطني لاستعادة ديناميته قصد إعادة انطلاق عجلة الاقتصاد الوطني -بعد تجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا "كوفيد-19" في احترام تام للتدابير الوقائية والصحية للأجراء والمستخدمين وعموم المواطنين، نذكر من أهمها:

1. تثمين دورية السيد وزير الداخلية حول أداء الجماعات الترابية ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، بالنظر لتداعيات آثار فيروس "كوفيد-19"، آملين العمل على تفعيلها وأجرأتها؛ ذلك أن أي تأخير يؤدي إلى إفلاس المقاولات وتصفيتها قضائيا، مع ما يتبع ذلك من فقدان العديد من مناصب الشغل، وبروز توترات اجتماعية؛

2. تثمين المصادقة على القانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، كما ندعو إلى التسريع بإخراج النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقه وذلك بالنظر لراهنيته، والتي نعتبرها في الاتحاد العام لمقاولات المغرب آلية اجتماعية صرفة لهيكلة إدماج القطاع غير المنظم وفق إرادة سياسية قوية وشجاعة، مع إبداع صيغ لتعميم التأمين الإجباري الأساسي في القطاع غير المهيكل، تنزيلا للتعليمات الملكية السامية بتعميم الاستفادة من الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة، بما سيمكن، خاصة الفئات الهشة من التغطية الصحية والعمل في ظروف لائقة، وكذا إرساء عدالة جبائية بما يضمن تعزيز تموقع الطبقة الوسطى بالمغرب سواء داخل المجال الحضري أو

القروي؛

3. تثمين مختلف المجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلية من خلال أجرأة أحكام القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والعمل بأحدث الوسائل الرقمية التي تحتاج إلى انخراط أكبر من طرف جميع الهيئات والمؤسسات المعنية بالفعل الاستثماري الجهوي؛

4. تثمين مأسسة وتعميم لجن جهوية لليقظة الاقتصادية في سبيل أجرأة "حكامة التدبير الجهوي" خلال وبعد مرحلة "كوفيد-19"؛ تنزيلا للقرارات والتدابير الصادرة عن لجنة اليقظة الاقتصادية الوطنية، وفق منهجية تضمن الإندماج والالتقائية بين التوجهات الإستراتيجية والخصوصيات التنموية الجهوية، من خلال التفكير في بلورة مخطط جهوي للانتعاش الاقتصادي، ينبني على:

أولا: تدابير جهوية تكميلية لدعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، ولم لا خلق منظومات جهوية للدعم (Business Act régional) تجمع كافة المبادرات الجهوية في اتجاه المقاولة بما يحقق انبثاق اقتصاد جهوي مندمج، من خلال:

- خلق صناديق جهوية للاستثمار لتمويل المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة والمقاول الذاتي، دعما للنسيج الاقتصادي الجهوي المتضرر من الجائحة؛
- إحداث مراصد جهوية للطلبيات العمومية؛
- تشجيع عقود الشراكة بين الجماعات الترابية والقطاع الخاص، لتسريع وتيرة الاستثمار العمومي، والتخفيف من الضغط على الموارد المالية للجهات والجماعات الترابية الأخرى؛
- إعفاء أو تأجيل سداد الضرائب والرسوم المحلية التي يتم تدبيرها من طرف وزارتكم الموقرة، على غرار التدابير المتخذة على مستوى المديرية العامة للضرائب؛
- إعداد ميثاق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الجهوي بين الجهة والقطاع الخاص وسائر الشركاء؛
- إحداث هيئة استشارية لدى المجالس الجهوية لدعم الميثاق المذكور، تسهيلا وتعزيزا لشراكة فعلية مع القطاع الخاص تمكن من تحقيق الالتقائية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية؛

ثانيا: نظرا لتداعيات آثار الجائحة وتأثيرها على تنافسية المقاولة الجهوية فقد أصبح لزاما علينا إجراء تقييم مرحلي لمخططات التنمية الجهوية اتساقا وانسجاما مع حقيقة المناخ الذي تتنامى فيه المقاولة الجهوية؛

ثالثا: تفعيل التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المحلية؛

5. تثمن تسريع تنزيل ورش اللامركزية، اللاتمركز الإداري كمدخل لترسيخ الحكامة الترابية الناجعة؛ لاسيما فيما يتعلق بحصر اختصاصات القطاعات الوزارية وتدقيقها وتحويل الاختصاصات الذاتية للجهات، خصوصا تلك المتعلقة بمجال الاستثمار، حسب مستوى تنفيذها مركزيا أوجهويا؛
6. رغم تثمينا لورش الرقمنة وتبسيط المساطر الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، فإننا ندعو لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين إلى تسريع مسطرة المصادقة على مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية – طور الدراسة على مستوى اللجنة.

السيد الوزير المحترم،

علاقة بمناخ الأعمال، ندعو الحكومة ممثلة في وزارتكم إلى تفعيل حقيقي للجن الجهوية لمناخ الأعمال، مع العمل على الاهتمام بالعالمين القروي والحضري على حد سواء، كما نؤكد على الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به عملية إشراك الفاعلين الاقتصاديين في بلورة أقطاب جهوية اقتصادية تنافسية، وهنا نقترح إحداث مؤشرات للتصنيف الجهوي تساهم في تحسينها اللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال والتي تشتغل تحت رئاسة السادة الولاة في انسجام تام مع اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال، وتعميم اللجان الجهوية على باقي الجهات، وتمكينها من الموارد المالية والبشرية وكذا تفعيل قراراتها في أفق المساهمة في حل المشاكل ذات الصلة بمناخ الأعمال في إطار الجهة، في أفق خلق التقائية فاضلة بين برامج الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الجهوي ويحقق خلق الثروة والحفاظ على مناصب الشغل وخلق مناصب شغل جديدة.

السيد الوزير المحترم،

وأخيرا نؤكد لكم أننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب واعون بحجم التحديات والصعاب التي تنتظركم في السنة المقبلة، خاصة وأنها سوف تعرف حدثين هامين وكبيرين في تاريخنا الحديث؛ حيث ستكون سنة 2021 سنة الأمل في القضاء على وباء "كوفيد-19" الذي عانينا منه ومن تداعياته الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة، كما أنها ستكون سنة انتخابية بامتياز.

فإذا كانت عملية التلقيح المرتقبة ضد فيروس "كورونا" شهر دجنبر المقبل، سيشرف عليها قطاع الصحة المدني والعسكري وباقي السلطات العمومية لتسهيل الولوجية للقاح، فإننا نعول على مصالحكم في تدبير عملية التلقيح وتعميمها على كافة التراب الوطني وجعلها مجانية، لضمان الأمن الصحي للمغاربة بالوقاية من مخاطر الفيروس المستجد عبر منح الأولوية لتلقيح العاملين بالقطاع الصحي ورجال الأمن وأجراء القطاع الخاص لتمنيع

المقاولات الوطنية من أجل انطلاقة قوية للاقتصاد الوطني، وفاء للمقاربة الملكية الاستباقية المعتمدة منذ ظهور الوباء، وتفعيلا لتعليمات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

كما أننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن ونشيد باتخاذ قرار إجراء الاستحقاقات الانتخابية في وقتها، احتراما للآجال الدستورية لكافة الهيئات الانتخابية، بما يعزز المسلسل الديمقراطي في بلادنا وإن كانت هذه السنة سوف تعرف تزامن أكثر من استحقاق انتخابي في يوم واحد وهو تحدي من نوع خاص، لكنه ليس بالمستحيل على وزارة من حجم وزارة الداخلية، التي عودت المغاربة على النجاح في تنظيم أحداث ومناسبات وطنية كبرى، ونحن كفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب تقدمنا بمقترحات حول هذه الاستحقاقات، إيمانا منا بضرورة إغناء النقاش العمومي الوطني لما فيه مصلحة وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

2) قطاع إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة:

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، لنسجل ملاحظاتنا كممثلين للاتحاد العام لمقاولات المغرب إسهاما منا في النهوض بفي هذه القطاعات التي تعتبر من اللبنات الصلبة لمرتكزات التنمية في بعديها الوطني والمحلي وعلاقتها بتحسين مناخ الأعمال.

بداية لابد أن أشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على عرضكم القيم الذي كان شاملا وغنيا بالمعطيات القيمة، كما نغتنم الفرصة لأشكركم على المجهودات الكبيرة التي قمتم بها للتخفيف من التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على هذا القطاع الحيوي الذي تشرفون عليه. الذي يعتبر من أبرز القطاعات المتضررة من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لظرفية للأزمة الناجمة عن الجائحة.

ونود بهذه المناسبة أن ننوه بالقرار الشجاع الذي يقضي بإعفاء السكن الاقتصادي من رسوم التسجيل، وتخفيض رسوم التسجيل على العقارات التي لا تتجاوز قيمتها مليون درهم بنسبة 50%، وهو الأمر الذي ساهم في إنعاش سوق العقار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى عليكم مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية والاستثمار العقاري بنسبة 14% من الناتج المحلي، ويوفر أزيد من مليون فرصة عمل ويجذب حوالي 30% من التمويلات المصرفية، غير أن تداعيات الأزمة الصحية التي تعيشها بلادنا على غرار غالبية دول العالم جاءت لتعمق من مشاكل القطاع الذي يواجه ركودا بالأساس منذ بضع سنوات في ظل تراجع القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار، ما نتج عنه أن 90% من مواقع البناء توقفت عن العمل، الأمر الذي أدى تعطيل القطاع والشركات والعمال، وبشكل خاص شركات البناء الرسمية التي كانت من أكثر الشركات المتوقفة بعد جائحة كورونا، بنسبة 60% من إجمالي الشركات العاملة في القطاع، حسب تقرير نشرته المندوبية السامية للتخطيط، حيث شهد القطاع انخفاضا في فرص العمل بنحو 170 ألف وظيفة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نظرا للدور المحوري الذي تلعبه مقاولات البناء والإنعاش العقاري وجميع مهنيي القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني فإن هذه الظرفية التي يعيشها قطاع العقار ببلادنا تقتضي ضرورة مواكبة المهنيين والتكيف مع الوضعية الوبائية خلال هذه المرحلة التي يمكن أن نسميها مرحلة الصمود، وإعداد خطة الإقلاع الاقتصادي عند انتهاء هذه الأزمة، وذلك لاحتواء آثار الأزمة والولوج إلى التسهيلات وبرامج الدعم للتخفيف من وطأة هذه التداعيات، وكذا مواكبة الفاعلين وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة للحيلولة دون توقف أوراشهم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يتسم واقع التخطيط العمراني بالإضافة إلى مجموعة من الإكراهات، بإكراهات أخرى تتعلق بالخصاص الذي يعرفه مجال التشاور والمشاركة في وضع المخططات لاسيما مع القطاع الخاص الذي أضحى شريكا استراتيجيا للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ومن أجل تدخل عمومي فاعل، يستدعي الأمر إشراك ممثلي القطاع الخاص، حيث يتعين عدم اختزال ذلك في بعض الاستشارات الإدارية المغلقة والتي لا تسمح للفاعلين المحليين وفي مقدمتهم القطاع الخاص بالمساهمة الفاعلة والناجعة في تشخيص الأوضاع. وهنا لا يجب أن يظل وضع المخططات مقتصرا على الأجهزة الإدارية والتقنية، بل يجب التفكير في إبداع آليات حقيقية للمشاركة والإشراك عبر مراجعة جذرية لتقنية البحث العمومي المعتمدة، بعد أن أضحى التباعد واضحا فيما بين أدوات التخطيط والواقع العمراني الذي ظل يشهد تحولات عنيفة مظاهرها هيمنة العشوائية وسيادة منطق المضاربة والفوضى (على سبيل المثال لا الحصر: الإشكالات الناجمة عن معيقات إحداث وتجهيز وتداخل وكلفة المناطق الصناعية...).

وغير خاف كذلك، ما يحتله القطاع الخاص من مكانة خاصة في هذا الشأن، الشيء الذي يتطلب إعادة النظر في منهجية إشراكه في اتخاذ قرارات التعمير مشاركة حقيقية لا تجعل من المستثمر الخاص مجرد مستهلك للخدمات العمومية، بل مصدر معلومة للمدبر المحلي؛ وذلك عبر تقعيدها تقعيدا يعطي لها قيمتها المضافة كما هو الشأن في الدول الأنجلوسكسونية على الخصوص، ويحرر قطاع التعمير من قبضة الطابع التقني التي تتحكم فيه.

وفي هذا الصدد، فإننا كاتحاد عام لمقاولات المغرب، نقترح ما يلي:

- التصدي لإشكالية ندرة العقار وتضاؤل الاحتياطي العقاري للدولة والجماعات الترابية وذلك بتمكينها من توفير الأراضي اللازمة للتوسيع العمراني وللأنشطة التجارية والمشاريع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، بتنويع وسائل تدخلها واعتماد أدوات جديدة مثل حق الأولوية وسياسة الاحتياطات العقارية كمخارج للتخفيف من حدة المضاربات العقارية وخلق التوازن في السوق العقارية؛
- وضع سياسة واضحة في ميدان تضريب العقار تبتغي محاربة ظاهرة تجميد الأراضي لتشجيع الاستثمار الخاص، وهي مناسبة كذلك لنثمن ونشيد بالقوانين ذات الصلة بالأراضي السلالية التي صدرت مؤخرا؛
- اعتبار التحكم في العقار من مدخلات التخطيط العمراني السليم عبر إحداث الوكالة الوطنية للعقار والوكالات العقارية الجهوية؛
- انتهاج سياسة عقارية تنطلق من مبدا أن الأرض ثروة وطنية ذات وظيفة اقتصادية واجتماعية، وأن ارتفاع ثمن العقارات بسبب المضاربات العقارية أضحى يشكل في مجموعة من المدن المغربية عائقا أمام إنتاج المجال والثروة؛
- إحداث هيئة تناط بها مهمة التنسيق والتكامل بين استراتيجيات تدخل مختلف القطاعات الوزارية بشراكة مع ممثلي القطاع الخاص في ميدان التخطيط العمراني لضمان التناغم والانسجام بين توجيهات التخطيط العمراني في علاقتها بأهداف التخطيط الاقتصادي في تمفصلاته مع إعداد التراب الوطني.

وأخيرا، فإن كسب رهان تطوير وتحديث التدخل العمومي في ميدان التعمير، رهين بمدى إدراك كل الفاعلين عموميين أو خواص بأهمية قطاع التعمير وفداحة نتائج تركه ينمو بشكل عشوائي في ظل المعالجات الاختزالية للمشاكل المطروحة، مما يتطلب حل الإشكالات بمقاربة شمولية لرفع التحديات الآنية والمستقبلية التي يقتضيها الاندماج في عولمة الاقتصاد وشموليته.

3) قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار دراسة ومناقشة الميزانيات الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وهي مناسبة لتثمين ما جاء في عرض السيد الوزير وشكره ومن خلاله كل مسؤولي وأطر الوزارة على جودة المعطيات التي تضمنتها مختلف الوثائق التي توصلنا بها، ونحن نقدر فيكم السيد الوزير، كفاءتكم وجديتكم وإنصاتكم وتجاوبكم الإيجابي مع كل الاقتراحات والأفكار البناءة للفاعلين في القطاعات التي تشرفون عليها، خدمة للاقتصاد الوطني لما يضمن تنمية وتطوير قطاعي الفلاحي والصيد البحري في أفق تحقيق جل أهداف المخطط الاستراتيجي "المغرب الأخضر" و"Halieutis" وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة وضمان الأمن الغذائي الوطني، ومواجهة التغيرات المناخية، اللذان يعدان من أقوى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة، والبلدان السائرة في طريق النمو بصفة خاصة.

وهي مناسبة كذلك لعرض وجهة نظر فريقنا فيما يتعلق بتقييم عمل الحكومة في هذا القطاع وكذا تصورنا لمدى فعالية البرامج والإستراتيجيات المعتمدة للنهوض بهذا القطاع.

السيد الوزير المحترم،

رجوعا إلى مشروع الميزانية الفرعية المعروضة للمناقشة أمام أنظار اللجنة، وبعد الدراسة والاطلاع على مختلف الوثائق المقدمة لنا، وبعد التقييم الموضوعي لمفردات مشاريع الميزانية المقدمة، فإننا نثمن المجهودات المبذولة والإنجازات التي حققها قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، فعلى الرغم من ظرفية استثنائية التي تعيشها بلادنا والتي كانت لها انعكاسات وآثار على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإنها أثبتت أن القطاع الفلاحي المغربي لعب دورا أساسيا في تموين الأسواق بجميع ربوع المملكة بصفة منتظمة، حيث أنه ومنذ إعلان حالة الطوارئ بدا واضحا استمرار التزويد العادي والمستمر للأسواق الوطنية بكافة المواد الغذائية والفلاحية بدون ارتباك أو نقص.

السيد الوزير المحترم،

لقد عرف القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا حيويا واستراتيجيا عدة برامج وتدخلات متعددة، مكنت من إعطاء السياسة الفلاحية دينامية جديدة خصوصا بعد إطلاق استراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" سنة 2008 والذي سينتهي سنة 2020، هذا المخطط نجح في إعطاء دفعة قوية لتطوير لقطاع الفلاحة العصرية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية.

ورغم ذلك، السيد الوزير، فلا يزال العالم القروي يعاني خصاصا كبيرا وتفاقما لمظاهر الفقر والهشاشة كلما تأخرت التساقطات المطرية، نظرا لاعتماد الساكنة القروية بالأساس على الأنشطة الفلاحية والزراعية، وهو ما يدعونا جميعا للعمل على ابتكار حلول استعجالية ومناسبة وتحرير كل الطاقات الإيجابية من أجل المرور للسرعة القصوى لمواجهة كل مظاهر الهشاشة، من خلال إعادة النظر في النموذج التنموي لبلادنا، واعتماد مقاربات وطرق جديدة لتمويل المشاريع التنموية بالمناطق الجبلية والقروية والواحات، وفي هذا الصدد، يمكن أن يشكل "صندوق المناخ الأخضر" إحدى أهم ركائزها ومصدرا واعدا لتمويل العديد من المشاريع في هذا المجال إن تم إعداد ملفاتها بشكل جيد وباحترافية عالية.

السيد الوزير المحترم،

علاقة بمجال التسويق المحلي للمنتجات الفلاحية، وبغية الرفع من تنافسية منتجات الزيتون على المستوى الخارجي، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتقد أنه حان الوقت للعمل على الرفع من حصة

الصادرات من منتجات الزيتون المعبأة ذات القيمة المضافة، ومواصلة الإجراءات للحد من هيمنة المنتجات غير المعبأة التي تؤثر سلبا على جودة وسمعة المنتوج المغربي، وكذا تدارك التأخر الحاصل في مجال الانتقال إلى زراعة الزيتون البيولوجية قصد اللحاق بركب البلدان المنافسة للمغرب ومضاعفة الجهود للترويج للمنتجات ذات العلامات المميزة للمنشأ والجودة، وأخيرا مواكبة المهنيين المصدرين عبر تعزيز الأنشطة الترويجية من أجل استهداف أسواق جديدة واعدة لمنتجات الزيتون (كندا والصين وروسيا واليابان والمكسيك والشرق الأوسط) وتوطيد مكانة المغرب في أسواقه التقليدية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية).

وفي نفس السياق، نأمل من وزارتكم التفكير في وضع إستراتيجية للتسويق موازية للإنتاج الفلاحي بشراكة مع المهنيين وممثلي القطاع الخاص للبحث عن أسواق جديدة في حاجة إلى المنتوج الفلاحي المغربي بإفريقيا، في أفق دخول بلادنا إلى حظيرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO[7]).

وتجدر الملاحظة، إلى ضرورة اتخاذ تدابير استعجالية وحازمة في مواجهة أزمة اصطدام المنتجات الفلاحية المغربية بمظاهر إغراق السوق من قبل تركيا، الجزائر، وإسبانيا، وتونس بالنسبة للتمور والعصائر، وأخيرا العمل على التصدي للمشاكل التي تعترض عمليات تصدير وتسويق المنتجات الفلاحية المغربية في إطار حماية المنتوج الداخلي وبدعم عمليات تعليبه وتغليفه لتلافي تزويره.

السيد الوزير المحترم،

علاقة بعملية تعبئة العقار الفلاحي لإنجاز المشاريع الفلاحية العصرية، مما يستدعي مواصلة وتعزيز المجهودات المبذولة لمواجهة إشكال صِغر مساحات الضيعات الفلاحية؛ من خلال تشجيع التجميع، مع ضمان الأمان القانوني لهذه الممارسة، ومواصلة تشجيع كراء هذه الأراضي لإنجاز مشاريع فلاحية عصرية بهدف تعبئة وتثمين واستغلال الأراضي الجماعية الفلاحية من طرف المستثمرين الخواص، بهدف تنزيل الآليات الضرورية لمواكبة نداء صاحب الجلالة حفظه الله، طبقا للخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالته يوم 12 أكتوبر 2018 أمام مجلسي البرلمان، والذي دعا فيه إلى تعبئة ما لا يقل عن مليون هكتار إضافية من أراضي الجماعات السلالية قصد إنجاز مشاريع استثمارية في المجال الفلاحي لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للساكنة القروية وخاصة ذوي الحقوق، وإيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق على غرار ما يتم بخصوص الأراضي الجماعية الواقعة داخل دائرة الري.

السيد الوزير المحترم،

يساهم قطاع الصيد البحري بشكل مهم في الاقتصاد الوطني، كما تبنت الوزارة المكلفة بقطاع الصيد البحري مخطط آليوتيس (Halieutis) 2009- 2020 من أجل تحديث القطاع وتحسين تنافسيته، حيث شكل مخطط آليوتيس أول إستراتيجية مندمجة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية بالمغرب.

وعليه، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن مختلف التدابير المتضمنة في محور الاستدامة لمخطط "Halieutis" بعد أن حقق قطاع الصيد البحري في المغرب مكتسبات عديدة خلال بضع سنوات بعد اعتماد مخطط لتطويره، لكن رغم ما راكمه من مكتسبات بفضل هذا المخطط الهيكلي، يظل القطاع يواجه مجموعة من الصعوبات والتحديات مرتبطة بتحسين الإنتاج وتثمينه، مع مراعاة في نفس الوقت هاجس الاستدامة والحفاظ على الثروة السمكية، وطرق استغلالها وفق قواعد الاستدامة وتثمين جميع المنتجات البحرية، خصوصا تلك الموجهة للتصدير، وهو ما سيمكن من بلوغ جل أهداف البرنامج الاستراتيجي لمخطط "Halieutis" في نهاية سنة 2020.

وبغرض تحسين تنافسية منتجات الصيد البحري، يتعين إقرار تدابير ترمي لضمان التزويد المنتظم للمصنعين، وذلك بوضع إطار للتعاقد بين المنتجين/ بائعي السمك بالجملة من جهة والمصنعين من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، وجب أيضا استغلال ما يتيحه قطاع الصيد في أعالي البحار من إمكانات إنتاجية (33% من كميات الإنتاج سنة 2015)، والعمل على سن تدابير حقيقية لتثمين أفضل للإنتاج البحري عبر توجيه التحويل نحو الشعب الصناعية ذات قيمة مضافة عالية، وإدماج قطاع الصيد في أعالي البحار في مسارات التسويق التي يضطلع المكتب الوطني للصيد بتدبيرها، وكذا استكمال الإطار القانوني للقطاع كما هو مسطر في مخطط "أليوتيس"، وعلى الخصوص اعتماد مدونة للصيد.

ونتمنى، خصوصا وأنه نحن في آخر سنة من عمر هذه الاستراتيجية، ومع قرب إعداد استراتيجية متجددة للفترة 2020-2030، من العمل على تثمين المكتسبات المحققة، وتقوية مواطن الضعف، وإعمال المقاربة التشاركية مع المهنيين لاقتراح إمكانيات تطوير القطاع للرفع من مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

السيد الوزير المحترم،

أما بخصوص المياه والغابات، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب إذ ينوه بالمجهودات الجبارة المبذولة في هذا القطاع الحيوي، خصوصا على مستوى التحديد الغابوي وحماية الثروة الغابوية والغطاء النباتي والتربة والموارد المائية والحد من ظاهرة التصحر التي تلتهم كل سنة آلاف الهكتارات، بالنظر للأهمية المحورية التي يكتسيها القطاع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإنه يؤكد أن نجاح مبادرات الحكومة في هذا الشأن يتوقف على السهر على تطبيق القوانين الجاري بها العمل وتقوية عمليات

[7] **C**ommunauté **E**conomique **D**es **E**tats de l'**A**frique de l'**O**uest

تحسيس ذوي الحقوق والمواطنين بالطابع الجنحي لعمليات الاعتداء على الملك الغابوي، لما لها من تأثير سلبي على التخليف الطبيعي للغابات، والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالرعي خاصة فيما يتعلق بإحصاء وتسجيل ذوي الحقوق عبر منحهم بطاقة الرعي وتقييم الموارد العلفية وتحديد عدد المواشي المرخصة للرعي، وكذا إشراك فعلي للمجلس الوطني للغابات وللمجالس الإقليمية للغابات في إشكاليات التنمية الاقتصادية للمناطق الغابوية والرعوية وفي تحديد طرق مشاركة الساكنة في استغلال الغابات، وأخيرا إجراء تقييم من الناحية الكمية والكيفية لجميع برامج التشجير الغابوي.

4) قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

نجتمع اليوم لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وهي مناسبة سنوية للتوقف على ما حققته بلادنا في سبيل تطوير هذا القطاع الذي يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني وتقديم ما نراه في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب من مقترحات تساهم في تطوير هذه القطاعات الحيوية ببلادنا.

غير أن ما يميز مناقشتنا لميزانية هذا القطاع في هذه السنة هو ما تعيشه بلادنا من أزمة صحية أرخت بظلالها على جل القطاعات الاقتصادية ولعل أبرزها القطاع السياحي الذي يعتبر أكبر القطاعات المتضررة، حيث منذ اتخاذ قرار غلق الحدود أصبحت فنادق المملكة وكافة البنيات السياحية شبه مهجورة وهو ما أدى بالتبعية إلى إفلاس العديد من المقاولات وتسريح العديد من العمال، بفعل تراجع عدد السياح الوافدين للمغرب بنحو 70%.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما لا يخفى عليكم السيدة الوزيرة المحترمة فإن القطاع السياحي ساهم سنة 2019 بـ7.2% من الناتج الداخلي الخام، وشغل أكثر من 550 ألف مواطن في مناصب شغل مباشرة، وحوالي 2.5 مليون في مناصب شغل غير مباشرة، كما كلف الكثير من الاستثمارات في العشرينيات الأخيرة وخصصت لهيكلته ميزانيات ضخمة، وجاءت جائحة كورونا لتلزمنا على اتخاذ تدابير حاسمة، فاليوم أكثر من 11 ألف مقاولة أصبحت في وضعية صعبة وتحتاج لدعم الدولة.

بل أكثر من ذلك إن التوقعات المنتظرة خلال السنتين المقبلتين بالنسبة للقطاع السياحي مقلقة، حيث يتوقع ضياع أكثر من 200 ألف منصب شغل والاندثار الكامل لأزيد من 4000 مقاولة سياحية، وستعاني الفنادق والمطاعم والقطاعات الصناعية الملازمة، كالصناعة التقليدية.

السيدة الوزيرة،

في سياق تداعيات الأزمة الوبائية، بات من الضروري إعمال مقاربة خاصة، بعد مرحلة الحجر الصحي، فيما يخص المنظومة السياحية المرتبطة أساسا بالخارج وبالحركية المجالية، فالاقتصاد الوطني يفتقد إلى رؤية واضحة وخصوصا القطاع السياحي، مما يفرض مقروئية ورؤية واضحة، في تحديد أفق زمني لآجال استئناف الانطلاقة الاقتصادية، بعد الرفع التدريجي لتدابير الحجر الصحي العمل بفتح الحدود والأجواء الجوية قصد إجراء الحجوزات الفندقية سلفا وعن تاريخ انطلاق كافة القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع السياحي.

ولا يمكننا الخوض في مناقشة مضمون ميزانية وزارة السياحة دون الوقوف عند استراتيجية الحكومة للقطاع والمتمثلة في "رؤية 2020" واستحضار أهدافها الطموحة والمتمثلة في جعل المغرب كوجهة دولية ضمن الوجهات السياحية العشرين المفضلة للسياح وفرض نفسه كمرجع للتنمية المستدامة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وجعل إنعاش السياحة الداخلية والسياحة العائلية من بين أولوياتها مع مضاعفة عدد السياح الوافدين إلى المملكة مرتين، ورفع العائدات السياحية إلى 140 مليار درهم في أفق سنة 2020. وهنا لابد من طرح السؤال بالبند العريض: هل حققت بلادنا هذا الهدف أم أنه لازال بعيد المنال؟

السيد الوزيرة،

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي أعطيت لهذه الرؤية وعلى حساب قطاعات اقتصادية أخرى، إلا أن هذا القطاع الحيوي ما يزال يعاني من عدة مشاكل تُعيق تصنيفه ضمن قائمة الدول المتقدمة أو الصاعدة في صناعة السفر والسياحة العالمية، وفق ما كشف عنه تقرير التنافسية العالمية للسفر والسياحة لسنة 2019، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بـ "دافوس"، حيث ظل القطاع يتحرك بوتيرة بطيئة ولم يحقق كل الأهداف المرجوة منه، مما يحيل ذلك على مفارقات كبيرة في القطاع السياحي، ويجبرنا على التساؤل عن أهم الأسباب التي حالت دون تبوأ قطاع السياحة المكانة اللائقة به أسوة بالدول السياحية بحوض البحر الأبيض المتوسط الرائدة في هذا المجال كتركيا مثلا، وهو ما يطرح علامة استفهام كبيرة تجعلنا نتساءل عن فعالية الاستراتيجيات المعتمدة.

فحسب تقرير تنافسية السياحة والسفر الذي يصدر كل سنتين عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقيس واقع القطاع في 140 دولة، وضع المغرب في مراتب جد متأخرة في عدد من المؤشرات الفرعية؛ إذ حلت المملكة في مؤشر النظافة والصحة في المرتبة 97 عالمياً، وفي مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل في المركز 99 عالميا، وفي مؤشر الانفتاح الدولي في المرتبة 80 عالميا، وفي مؤشر البنية التحتية لخدمات السياحية في الرتبة 78 عالميا.

ويتضح من المعطيات الصادرة عن منتدى "دافوس" العالمي أن قطاع السياحة في المغرب لا يستفيد من عامل الاستقرار، فرغم حلول المملكة في المرتبة 28 عالميا في مؤشر السلامة والأمن، إلا أن هذا التقدم لم ينعكس إيجابا على الخدمات المرتبطة بالقطاع السياحي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب وبروح إيجابية لاستشراف مستقبل واعد للسياحة الوطنية، نرى أنه من الواجب القيام بتشخيص دقيق "لرؤية 2020" للوقوف على مسببات تعثر هذا المخطط الاستراتيجي الهام، والذي تعول عليه بلادنا كثيرا كرافعة للتنمية وخلق مناصب الشغل.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نسجل خيبة آمالنا حول حصيلة "البرنامج الوطني للابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع السياحي"، حيث استند هذا البرنامج إلى إحداث آلية تهدف إلى توجيه ودعم مشاريع المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، وكذا تحسين عملية تأطير النشاط السياحي.

ففيما يتعلق بتوجيه ودعم مشاريع المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، تم وضع آليتين للدعم هما "مساندة-سياحة" و"رينوفوتيل"، بيد أن حصيلة هاتين الآليتين كانت بعيدة عن الإنتظارات، حيث لم تتجاوز الالتزامات في كل منهما مبلغ 1.91 مليون درهم و35,4 مليون درهم، على التوالي، مقابل أغلفة مالية توقعية بمبلغ 420 مليون درهم، و500 مليون درهم.

أما فيما يتعلق بمجال تأطير النشاط السياحي، فيلاحظ أن الورش المتعلق بهيكلة ومواكبة الفيدراليات والجمعيات المهنية الذي يعد أحد أهم محاور البرنامج الوطني للابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع السياحي، لم يحرز أي تقدم ملموس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نظرا لأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني لما يوفره من فرص للعمل ومساهمته في النمو الاقتصادي والقيمة المضافة فإننا نرى في الاتحاد العام لمقاولات المغرب من الضروري التسريع بـ:

- مواكبة كافة الشركات المتضررة جراء جائحة كورونا؛
- تسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل وإعادة الهيكلة؛
- دعم المقاولات السياحية وتحسين تنافسيتها؛
- تعزيز أعمال الترويج وجذب المستثمرين إلى القطاع السياحي، من خلال إعداد استراتيجية شاملة ومحددة بشكل جيد ومفصلة في شكل برامج عمل بأهداف واضحة قابلة للقياس، تمكن من تقييم النتائج وفق مدة زمنية محددة؛
- مواكبة وكالات الأسفار في التحولات الذي يعيشها قطاعهم على ضوء انتشار فيروس كورونا والعمل على تعزيز دورهم للتحول لصُنّاع المَنْتوج السياحي الوطني ومُنعِشين للسياحة الداخلية ومُرَوِّجين مُهِمين لوِجهة المغرب من خلال تنويع العرض السياحي على طول السنة بين المنتوج السياحي الثقافي والبيئي والجبلي (السياحة الإيكولوجية) وغيرها، وعدم الاقتصار للترويج للسياحة الساحلية الموسمية فقط على أهميتها ودورها في اجتذاب السياح وفي تشغيل اليد العاملة؛
- مواصلة تطوير المنتوجات السياحية الموجهة للسوق الداخلية والتي يجب أن تراعى فيه خصوصيات الزبون المغربي وعاداته وخياراته (سياحية عائلية بطلب مرتفع خلال العطل المدرسية والعطلة الصيفية)؛
- تحسين مستوى الخدمات وظروف استقبال السياح لمواجهة المنافسة الشرسة في محيطنا الإقليمي والجهوي (دول البحر الأبيض المتوسط)، من خلال مراجعة منظومة التكوين الذي يستجيب لمعايير الجودة (تنمية المهارات المهنية، إتقان اللغات...)؛
- تطوير خدمات النقل الجوي وتسهيل الولوج إلى الوجهات السياحية الرئيسية ببلادنا؛
- مراجعة السياسة التواصلية للوزارة للترويج لوجهة المغرب، فالمقاربة المبنية على الاعتماد بشكل أساسي على المشاركة بالمعارض لترويج العرض السياحي لم يعد يجدي، إذ رغم أهمية هذه الأخيرة، إلا أن دولا كثيرة حققت نتائج جد إيجابية بعد أن أدمجت التواصل الرقمي في استراتيجيتها التواصلية لاستقطاب السياح، نظرا للآفاق الواعدة التي يتيحها لاستهداف أسواق مختلفة دون مراعاة البعد الجغرافي وبكلفة منخفضة.

وبصفة عامة، وفي أفق تحقيق "رؤية 2020"، فإن الوزارة مطالبة بإعداد برامج مندمجة تستجيب لمطالب وتطلعات المهنيين والمستثمرين وخصوصا ما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالتسويق والإنعاش في أفق إرساء قواعد صناعة سياحية قائمة بذاتها، مع تنمية السياحة الداخلية التي يمكنها أن تشكل محركا دائما للقطاع.

السيدة الوزيرة المحترمة،

دون الحاجة للرجوع لسرد أهمية قطاع الصناعة التقليدية ومكانته الوازنة في المجتمع المغربي والتي تتعدى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لما يختزنه من مقومات حضارية ولما يحمله منتوجها من حمولة ثقافية وفنية، تحتم علينا العمل على تنميته والحفاظ عليه كموروث ثقافي وتاريخي، تتميز به بلادنا ويشكل أهم دعامات الهوية الحضارية لبلادنا، وذلك من خلال العمل على إضفاء قيمة أكبر عليه وضمان استمراريته عبر تعزيز حمايته من المنافسة غير المتكافئة من قبل المنتوجات الأجنبية (خصوصا الصينية والهندية..إلخ)

هذا القطاع الذي وجد نفسه في ظل هذه الظرفية يصارع من أجل البقاء على قيد الحياة، حيث توقفت أنشطته بشكل شبه كلي ما أدى إلى إفلاس الآلاف من المقاولات والحرفيين.

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نراهن على مجهوداتكم، السيدة الوزيرة، للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية حتى يستفيد عافيته، من خلال ابتكار تمويل المقاولات المغربية والتجار والصناع في مجال الصناعة

التقليدية، كما نريد منكم، السيدة الوزيرة، رزمة من التدابير الشجاعة للإبقاء على مستوى الطلبيات العمومية، ولما لا الرفع منها، وذلك لاستدراك ولو الشيء القليل من حالة الركود التي عاشها القطاع منذ شهر مارس الماضي.

إن تنافسية قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز الإقبال على هذه المنتوجات، رهينة بمستوى جودة منتجاته والمحافظة على خصوصيته وانفتاحه على الابتكار وقدرته على التأقلم المستمر مع متطلبات السوق الداخلي والخارجي، وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى الحرف التكميلية الجديدة في مجال الصناعة التقليدية والتي تهتم بالتصميم والرسم الهندسي الذي أصبح حجر الأساس في عملية الانتاج لضمان إخراج المنتوج وفق المعايير المطلوبة.

هذا الموضوع يجرنا بالدرجة الأولى للحديث عن التكوين المهني المؤهل والذي يشكل رافعة حقيقية للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية، ودعم طاقاته البشرية في أفق تعزيز قدرته التنافسية، لاسيما في ظل المنافسة القوية التي أضحت تشهدها السوق الوطنية والعالمية لمنتوجات الصناعة التقليدية.

حيث يعتبر التكوين المستمر للصناع التقليديين من بين أهم أسس ضمان الجودة ، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون تشجيع البحث التقني لضمان تحسين الإنتاج والتصميم ورفع المبيعات وتزويد هؤلاء الصناع بتقنيات الحفاظ على صحتهم وسلامتهم، علاوة على تلقينهم مبادئ الحفاظ على البيئة، فالتكوين الذي يحتاجه القطاع هو التكوين الاحترافي والمتخصص والحداثي، الذي يعتبر أهم مداخل إصلاح قطاع الصناعة التقليدية والنهوض به من خلال إعادة هيكلة مراكز التكوين وتطويرها والوقوف على جودة التكوين الذي توفره وكذا وتعميمها على باقي جهات المملكة المعروفة بأنشطة الصناعة التقليدية، كمراكش باعتبارها الوجهة السياحية الأولى بالمملكة وآسفي وغيرهما من المدن الأخرى.

5) <u>قطاع الصناعة والتجارة الخارجية والاستثمار والاقتصاد الرقمي:</u>

نجتمع اليوم لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وهي مناسبة سنوية تأتي هذه السنة ونحن نعيش على وقع الأزمة الصحية العالمية وتداعياتها المتسارعة التي لم تستثنى منها بلادنا، وهي مناسبة كذلك لنتوجه إليكم السيد الوزير بالشكر الجزيل على المجهودات الجبارة التي قمتم بها شخصيا وهياكل الوزارة التي تشرفون عليها لمواكبة المقاولات المتضررة والتخفيف من حدة الأزمة التي واجهت الصناعة والتجارة في بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

كباقي دول العالم، يمر المغرب من ظرفية استثنائية صعبة بسبب جائحة كورونا، أثرت بشكل ملموس على النسيج المقاولاتي الوطني، ومع استمرار هذه الوضعية موازاة مع قلة التساقطات المطرية التي تعرفها بلادنا، يواجه الاقتصاد المغربي تحديات صعبة، والتي كان للتوجيهات الملكية الاستباقية في التخفيف من تداعياتها، خاصة بعد إحداث صندوق لتدبير ومواجهة الوباء، وإحداث لجنة اليقظة الاقتصادية، والإجراءات المتخذة لدعم 4.3 مليون من الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، وما يناهز 950 ألف أجير متوقف مؤقتا عن العمل.

ومع ذلك، فإن المقاولات لم تستسلم، رغم سياق الأزمة العالمية وتداعيات هذا الوباء، ومما يثلج الصدر، أن الاقتصاد الوطني جعل رهاناته المتعددة، فرصا حقيقية يتعين استثمارها، من خلال تحويل سلاسل وحدات صناعية للنسيج، إلى وحدات لإنتاج الكمامات/الكمائم الواقية، ومساهمة قطاع صناعة الطيران والإلكترونيات في تطوير وتصنيع أجهزة التنفس الصناعي.

غير أن تطورات الجائحة، كشفت بشكل جلي أن تداعياتها ستمتد إلى غاية نهاية سنة 2021، الأمر الذي يهدد استمرارية المقاولات ومناصب الشغل، لاسيما وأن المقاولات الوطنية كانت تعيش صعوبات قبل الجائحة، مع تعاقب سنتين من الجفاف.

السيد الوزير،

إن الأزمة الصحية وما فرضته من تحديات عديدة على كل دول العالم، والمغرب ليس بمنأى عن ذلك، تفرض علينا مستقبلا حكومة وبرلمانا إعداد السياسات العمومية الكفيلة بإعادة ترتيب الأولويات، انسجاما مع التغيرات التي سيعرفها العالم على كافة المستويات، لأن عالم ما بعد كورونا ليس عالم ما قبل كورونا، ولذلك فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن ونشيد بخطة الإنعاش الاقتصادي التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله والتي تهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجية خاصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والرفع من قدرتها على الاستثمار، وخلق فرص الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل، للحد من تداعيات فيروس كورونا.

السيد الوزير،

اقترنت سياسة التنمية الاقتصادية بالمغرب بالرغبة في النهوض بالقطاع الصناعي، من خلال العمل منذ أكثر من عقد من الزمن على وضع مجموعة من الإستراتيجيات القطاعية الخاصة.

وفي هذا الصدد، لا يمكن إنكار ما تحقق من إنجازات ومكتسبات بفضل هذه الدينامية، غير أن هذه الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مُندمجة ومُطَّردة ومستدامة للقطاع الصناعي، افتقرت إلى رؤية شمولية تُدمِج كل السياسات العمومية التي لها صلة بالصناعة أو تأثير على القطاع، مما يكفل تجانس النتائج وترابطها وتعزيزها.

وفي هذا الإطار فإننا نثمن طفرة القطاع الصناعي في مجالي صناعة السيارات وصناعة الطيران، وفي هذه المناسبة لابد أن أهنأكم، السيد الوزير، على الاتفاقيات التي وقعتموها لإحداث ثلاثة مصانع جديدة للسيارات.

وبالمقابل فإن بعض المنظومات الأخرى لم تعرف نفس الدينامية بسبب المنافسة غير المشروعة للقطاع غير المنظم على الصعيد الداخلي وكذلك الإكراهات المترتبة على تفعيل اتفاقيات التبادل الحر التي تنعكس سلبا في بعض الأحيان على بعض المنظومات، وكذلك في إطار الصناعات الغذائية وصناعة الملابس والجلد وهو ما ينبغي معه العمل بشكل مستعجل على مراجعة اتفاقيات التبادل الحر غير المتكافئة التي انعكست سلبا على المنتجات المغربية.

وبناء على ما سبق، ندعو الحكومة إلى تعزيز قدرات الوزارة المكلفة بالصناعة والاستثمار للقيام بالقيادة العامة لجميع فضاءات الاستقبال الصناعية وتتبعها عن قرب على صعيد كل جهة من طرف الهيئة الجهوية المكلفة بالاستثمار، في أفق ضمان الاندماج الجيد لفضاءات الاستقبال الصناعية في سياسة إعداد التراب والحرص على تطويرها على صعيد كل جهة بحيث تكون مناسبة لإمكانياتها ولخصوصيتها، وإعداد نظام حوافز متطور للاستثمار الصناعي يأخذ بالاعتبار عروض الدول المنافسة ويكون مناسبا لكل جهة وفقا لدرجة نضجها الاقتصادي.

السيد الوزير المحترم،

لا أحد ينكر أهمية الفرص التي تتيحها الثروة الصناعية على الصعيد العالمي، وإذا كان المغرب يصُنَّف ضمن فئة البلدان الأقل استعدادا للانخراط في الثورة الصناعية الرابعة، فإن الأمر يستدعي العمل على مضاعفة المجهودات من أجل اغتنام الفرص التي تتيحها هذه الثورة وسعياً إلى كسب معركة التنافسية المستقبلية، ينبغي للصناعة المغربية ألا تعتمد فقط على عامل تكلفة الإنتاج كميزة تنافسية رئيسية، حيث إنَّ طموح المغرب اليومَ هو أن يواكبَ آخر المستجدات في مجال الابتكار وأن يتخطى الحدود التكنولوجية لتقديم عرض صناعي مستقبلي يستجيب للمعايير الدولية للسوق وذلك بالنظر للتحولات الجذرية التي من المرتقب أن تعرفها الأسواق الدولية في مرحلة ما بعد كورونا.

لذا فإننا نطالب بضرورة تشجيع المقاولات على التموقع في أسواق جديدة، خاصة بعدما تبين أن النسيج المقاولاتي الوطني يزخر بقدرات هائلة، وجب استثمارها، هو السبيل الأمثل نحو صناعة وطنية متقدمة وواعدة خاصة في قطاعات التصدير المبنية على الابتكار، وفق منظور شمولي ورؤية واضحة في إعداد مخططات الإقلاع القطاعية بعد الرفع التدريجي للحجر الصحي.

ويتطلب هذا الطموح بذل جهد غير مسبوق في مجالي البحث والاستثمار المُنتِج، كما يستلزم تضافر القوى المنتِجة حول سياسة صناعية حقيقية، من أجل مواكبة التحولات التي يشهدها مجال الشغل، في عالم ستتعزز فيه مكانة الابتكار باعتباره ضرورة ملحّة وحيث الفاعلون في المجال الاقتصادي، سواء كانوا مهنيين أو مقاولين أو أجراء، مطالبون بتطوير قدراتهم بشكل متواصل من أجل مواكبة واستباق آثار الموجات المستمرة للتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى ضمان المزيد من الفعالية والانسجام لمخطط التسريع الصناعي من خلال تعزيز الحكامة المؤسساتية والإطار الخاص بقيادة مسلسل التصنيع، وكذا معالجة أوجه قصور السوق مع الحرص على تجنب خلق وضعيات ريعية، وذلك من خلال ربط الاستفادة من التدابير التحفيزية بالنتائج المحققة.

السيد الوزير،

لقد أضحى من الضرورات القصوى إيلاء أهمية خاصة للتجار الصغار والمتوسطين والحرفيين والمهنيين الذين تضررت أعمالهم بشكل كبير جراء الجائحة، واستحضار إشكالاتهم في أي تدابير مستقبلية لمواكبتهم، واستكمال بلورة التصور بخصوص الاستراتيجية الوطنية لقطاع التجارة وفق مخرجات توصيات المنتدى الوطني حول التجارة، المنعقد بمراكش خلال شهر أبريل 2019، مع تشكيل لجان جهوية لدعم ومواكبة التجار والمهنيين وعموم المقاولات، مع مواصلة التنسيق والتشاور حول الخطط الملائمة لمواكبة كل قطاع، وذلك بدقة وموضوعية، وبمنطق يراعي المصلحة العليا للوطن، وبلورة إستراتيجية وطنية لمعالجة وإدماج القطاع الخاص غير المنظم تبعا للالتزامات الحكومية الواردة في برنامجها.

السيد الوزير المحترم،

لابد لنا من إثارة مسألة تنامي القطاع غير المنظم والذي ينافس القطاع المهيكل منافسة غير مشروعة، ويهدد بانزلاق مقاولات منظمة نحوه، الأمر الذي يقتضي من وجهة نظرنا، العمل على تعزيز جاذبية القطاع المنظم، لجعله الخيار الأمثل بالنسبة للفاعلين في مجال التجارة والأعمال، وذلك عبر إزالة مجموعة من العوامل المنفرة ومعالجتها، بإعطاء الأولوية لجانب الإصلاح الجبائي عبر تخفيض الضرائب على الدخل، وعلى أرباح الشركات، وتبسيط الضريبة على القيمة المضافة، والرفع من الرسوم الجمركية على المنتجات الاستهلاكية المنتهية الصنع؛ ثم توفير المواكبة والدعم لمقاولات القطاع غير المهيكل من أجل انتقال سلس إلى القطاع المهيكل وتسهيل اندماجها فيه، وذلك عبر إقرار إطار قانوني خاص ومحفز، وتعزيز قدرات المقاولات المنتجة غير المهيكلة ودعم ولوجها إلى السوق، مع مكافحة روافد اقتصاد الظل ورصد الغش وكشفه، حيث نطالب بدور تشاركي للقطاع الخاص في مسلسل وضع المعايير المرجعية، خاصة المتعلقة بالأسعار المرجعية وأسعار التكلفة، إضافة لاجتثاث التهريب وتجفيف منابعه.

السيد الوزير المحترم،

تِلْكُمْ، بعض الملاحظات والأفكار التي ارتأينا تقاسمها معكم في هذه الجلسة، آملين أن تجد طريقها نحو التنفيذ بما سيساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار، تسوده الثقة ويشكل أرضية خصبة للإقلاع الاقتصادي المنشود، خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعيما لمزيد من

الاستقرار لوطننا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

6) قطاع التربية الوطنية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي:

تُشكِّل التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، كما هو معلوم، مُكَوِّناً أساسياً من مُكونات التنمية العامة، لذلك فالعلاقةُ بين التربية والتعليم والتنمية علاقةٌ جَدَلية، فإذا كان هدفُ التنمية هو ازدِهارُ الانسانِ والارتقاءُ به، فإنّ التنمية لا تتحقَّقُ إلا بتعليمٍ ناجعٍ وجيّد يُؤَسِّسُ لمُجتمعٍ مواطنٍ تسودُ فيه المعرفةُ والعدالةُ الاجتماعية، ويُمكن القولُ إن التعليمَ والتكوين هما العمودُ الفِقري للاستثمار في الرأسمال البشري، إذْ لا يُمكن الوصول إلى أهدافِ التنمية الاقتصادية الشاملة، إلا بالتخطيطِ المَبْني على تنميةِ الثروة البشرية، مِمّا يجعلُ التعليم والتكوين في قلب النماذج التنموية التي تنعكس سلباً أو إيجاباً على الناشِئَة ومستقبلِ المجتمع، فالتعليمُ والتكوين والتنمية ثُلاثية مُترابطة، وبالتالي فالارتباط حتْميٌّ بين قصور النموذج التنموي أو بلوغه مداه من جهة، وبين مختلف أوْجُه الخَلل التي أصابت منظومةَ التربية والتكوين ببلادنا منذ عقود.

طبعا هذه مُسلَّماتٌ لابد من استِحْضارِها، سواءٌ أثناء العملِ المتواصل لِبَلْوَرةِ نموذجٍ تنموي جديد للمملكة، أو عند ترجمة مَضامينَ الرُّؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، الموضوعَة من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين، بتكليفٍ من صاحب الجلالة نصره الله، وذلك عَبْرَ تنزيل القانون الإطار 51.17 الذي يُؤطر الإصلاحات المُسَطَّرة في هذه الرؤية الاستراتيجية، لإرساء منظومة تعليمية وطنية دامِجة، تعيد للمدرسة المغربية وهَجَها، وتستجيبُ لِمَعايير الجودة، لمُواكبة التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نُثَمِّن المَحاوِر الكبرى للقانون الإطار المذكور، لما تتضمنه من مشاريع استراتيجية، فهو قانون من شأنه تحقيق العدالة بين جميع المنتسبين لمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، حيثُ جاء بممرات بين المسارات التعليمية، وهذه نقطة ارتكاز ثورية ومحورية، ستحقق تحولا أساسيا بالنسبة للمنظومة الحالية، ويجب إرساؤها وطنيا وتوطينها جهويا، في إطار سياسة جهوية قوامُها اللامركزية واللا تمركز، وفي نفس الوقت نُلِحُّ على وُجوبِ تسريع وثيرة تفعيله، لِتأخّر إصدارِ المراسيم التطبيقية والقوانين المتعلقة بتنزيله، فرغم أننا نُدرك مدى الصعوبات والزَّخَم الهائل لمشاريع القوانين والمراسيم التطبيقية التي لابد من إصدارِها لملاءمة المنظومة الحالية مع القانون الإطار 51.17 فإننا نرى أن كل تأخير ستكون له كلفة تربوية ومادية وبشرية، تماما كما هو الشأنُ بالنسبة للتأخُّر الحاصل في إخراج مراسيم الاعتراف ومُعادلة الشهادات، فبعد المرسوم المتعلق بالاعتراف الصادر في 10 نونبر 2014، والقرار 2047.15 ليوم 12 يونيو 2015، ثُم تغييره بالقرار2574.16 يوم 12 غشت 2016، منذ ذلك التاريخ والشهادات العلمية موقوفة لم تسلمها المؤسسات لمستحقيها عن سنوات 2017، 2018، 2019، في انتظار إصدار المراسيم التي تأخرت، مما خلق مشاكل بين الطلبة والمؤسسات.

وأَوَدُّ التذكير هنا بأنه تم مؤخرا، إحداث فيدرالية جديدة تابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، تهتم وتختص بالتربية والتعليم، هي: " فيديرالية التعليم الخاص" التي سوف تعملُ في إطار رُؤى وثوابت الاتحاد العام، وفي تَناغُمٍ وتَناسُقٍ مع توَجُّهات الحكومة، لِإغْناءِ المشهدِ التربوي، ولِتكون فاعلاً نشيطا في مجال التعليم والتشغيل.

وإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب مُمْتنُّون لكم، شاكِرين تفضُّلَكم باستقبال جميع مُكوِّنات هذه الفيديرالية فَوْرَ تأسيسها.

واعتباراً للدور المِحْوَري الهام للتكوين المهني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز تنافسية المقاولات، وتحقيق الارتقاء الاجتماعي، فإن ضعف تكوين الرأسمال البشري، وعدمَ ملاءمتِه مع احتياجات المقاولات، يُشكل أحَدَ الإكراهات الرئيسة التي يتعيَّن مُعالجتُها لتحقيق النمو الشامل، والحَدِّ من الفقر ومن الفوارق الاجتماعية. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بأُطُر قطاع التكوين التي تعمل في انسجام مع ممثلي الاتحاد العام لمقاولات المغرب وفي مقدمتهم السيد الكاتب العام لقطاع التكوين المهني، شاكِرين لهم جميعا التِزامهم بالعمل بهذه المقاربة الناجعة، في هذا القطاع الحيوي.

ونُذَكِّر بالمناسبة، كما سبق وذَكَّرنا مرارا، بأن التكوين المهني يعرف إشكاليةَ حكامة في التمويل، إذ لا يُعقل أن يتم تمويل التكوين المهني الأساسي العمومي بواسطة الرسم المهني، الذي تؤديه المقاولات الخاصة، هذا الرسم الذي تم إحداثه سنة 1974، وهي السنة التي تم فيها إحداث مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، لِيتولَّى مهمة التكوين المستمر، ولما بدأ التكوين المهني الأساسي بهذا المكتب، عشر سنوات بعد ذلك، أي سنة 1984، وقع خللٌ في التمويل، خَلَلٌ عمره اليوم 36 سنة، حيث تخلت الدولة عن مسؤوليتها في تمويل التكوين الأساسي، وصار يُمَوَّل كُلياً من رسم التكوين الذي تُؤدّيه المقاولات، عَبْرَ مُساهمتِها بـ1,6 من كتلة الأجور، كرسم مهني للتكوين، الذي يتم تحويل مَبالِغه إلى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، فتُضخُّ 70% منها في ميزانيته، وتُخصّص 30% الباقية، أي حوالي 800 مليون درهم، لتمويل التكوين المستمر، إلا أن المقاولات في الواقع لا تستغل من هذه المبلغ سوى النَّزْرِ اليَسير ويتمُّ تحويلُ مُعْظَمِه بِما يتراوح بين 500 و700 مليون درهم سنويا إلى جهاز التكوين الأساسي بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، في خَرْقٍ سافِر لِدَليل مساطِرِ العقود الخاصة بالتكوين الذي يُلزِم المكتب بوضع ما لم يُشَغّلْ من المبالغ المخصصة للتكوين المستمر في حساب خاص، وهو ما نبهَت إليه وزارةُ المالية ووكيلُ الافتِحاص مِراراً، لكنْ دون جدوى، مِمّا ضَيَّعَ الفرصة على المقاولات للاستفادة وتحسين تنافسيتها تجاه نظيراتها في الدول التي تجمعنا

بها اتفاقيات للتبادل الحر.

السيد الوزير المحترم،

إنّ منظومةَ التربية والتكوين المهني والتعليم العالي تُؤطِّر أزيدَ من 10 ملايين من الطلبة والتلاميذ والمتدربين، يتخرج منهم سنويا حوالي 420 ألف: 180 ألف من التربية الوطنية والتعليم العالي، و250 ألف من التكوين المهني. إن هذه الأعداد الهائلة من الخرّيجات والخرّيجين تُسائِلُنا: أين ستشتغل؟ لذلك، لا يُمكن مُقاربة إشكاليةِ التكوين بِمَنْأى عن إشكالية التشغيل، خاصة وأن سوقَ التشغيل اليوم يستقبل فقط ما بين 50 ألف و70 ألف في أحسن الأحوال.

نقول هذا ونحن نُثمّن إشراكنا في السلسلة الفاضلة للحكامة الجيدة للتكوين المهني، فالاتحاد العام لمقاولات المغرب عضوٌ فاعل في جميع الهيئات، بما فيها اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وهذه مقاربة تشاركية محمودة ومشكورة.

وبخصوص الهدر المدرسي، فإننا نشكر السيد الوزير على تقليصِ نِسبتِه، ونُثمن نظام التوجيه والتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات بالعالم القروي، خاصة فيما يتعلق بتمكين الفتاة القروية من حقها في التمدرس، وكنا نَوَدُّ لو اطلعنا على إحصائياتٍ حول برنامج تيسير، للاطلاع على مدى نجاعة العلاقة الفاضلة بين هذا البرنامج والدعم الذي يقدمه للتلاميذ، وبين تقليص نسبة الهدر المدرسي، وذلك من أجل إعمال التقويمات اللازمة كلما اقتضت ذلك مصلحة الطلبة.

إن إصلاحَ المنظومة التربوية في شُمُولِيتِها، يُعَدُّ رافعةً لإنجاح باقي مشاريع الإصلاح الكبرى المُهيْكِلة، وإذْ نصفق لمُقاربةِ الأقطاب في هذه المنظومة، ونثمنها عالياً، لِمَا تُتِيحُه من وحدة المُحاوِر وسيادة التنسيقِ والانسجام بين كل مكونات المنظومة، فلأن التَّشَتُّت بين الوزارات كان وسيظل من بين تحدياتها، فمازال لدينا نمطٌ من التعليم خارج المنظومة، ويتعلق الأمر بالتعليم العتيق، الذي بقيَ تحت وصاية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ونرى أن يتم إدماجه في المنظومة تحت شمولية القانون الإطار، ووصاية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، على أن يبقى التنسيق فقط بشأنه مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

كما نرى، من جهة أخرى، أنه من الأمْثَلِ فصلُ التشغيل عن وزارة الشغل، على غِرارِ المعمولِ به لدى العديدِ من الدول، وإدماج التشغيل بِبَرامِجِه النشيطة في قُطبٍ بمنظومة التربية والتكوين، تحت وصاية وزارة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك لِما للتعليم والتكوين من علاقة بديهية مع جودة التكوين وملاءمته مع سوق الشغل، بما ينعكس إيجابا على إدماج الخرّيجين.

وختاما، نشكر السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ونُعْرِبُ له عن تقديرنا لعملِه الجاد وتوَجُّهِه إلى الحكامة وعمق الأمور، واعتماده العمل بمقاربة جماعية، ونوجه له في الاتحاد العام لمقاولات المغرب عبارات الشكر، لِعمَلِه على تَجْسيرِ الهُوَّة بين منظومة التربية والتكوين والمقاولة.

ونعلن أننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب **سنصوت** على ميزانية وزارة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي **بالإيجاب**.

IX. فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار مشروع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021 التي تدخل ضمن اختصاصات العدل والتشريع وحقوق الإنسان، لإبداء آراء وملاحظات الفريق حول هذه الميزانيات الفرعية؛ وسأركز في مداخلتي على أهم التساؤلات والملاحظات وذلك وفق التصميم التالي:

- قطاع العدل؛
- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- المحاكم المالية؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- المندوبية العامة لإدارة السجون؛
- الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والأخضر.

ا- قطاع العدل:

لقد سبق لفريق الاتحاد المغربي للشغل في عدة مناسبات وخاصة داخل جنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان أن أشار إلى أن العدالة هي الضامن الأكبر للأمن والاستقرار والتلاحم الذي به تكون المواطنة الحقة، كما أنها تمكن من إتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي، وفتح الباب نحو النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه جلالة الملك في عدة خطب والذي من خلاله نطمح إلى تحقيق ما نصبو إليه من آمال.

أصبح الحديث عن موضوع التحديث، الإصلاح القضائي، من بين المواضيع المهيمنة على الخطب السياسية، والنقاش العام الداخلي والخارجي، وفي الخطب الملكية في عدة مناسبات يعكس الرغبة الحقيقية في التغيير المتوخى في بلادنا منذ مدة طويلة. لكن ماذا استجد في هذا النطاق؟ فإشكالية الدعوة لإصلاح القضاء قضية قديمة، على امتداد سنوات خلت، إلا أننا لم نعاين الأثر الفعلي الملموس لهذا الإصلاح على أرض الواقع.

الإدارة القضائية تعاني من مجموعة من الاختلالات، سواء على المستوى القانوني أو التدبيري، الأمر الذي جعل الإصلاحات التي تبناها المغرب منذ الاستقلال تصطدم بواقع تتجذر فيه ظواهر اجتماعية عميقة في المجتمع، كالفساد والرشوة، الشيء الذي جعل المجتمع يفقد الثقة في سلطة القضاء نتيجة تراكم مسلكيات لا ديمقراطية وأحكام غير عادلة.

كما أن إشكالية القضاء تتداخل فيها عدة عوامل سياسية من خلال ضعف استقلالية القضاء كمرتكز لبناء دولة ديمقراطية قوية وصعوبات قانونية وتنظيمية تنتهي بتعقيد المساطر وسوء توزيع الخريطة القضائية مما يضرب مبدأ تقريب الإدارة من المواطن، فضلا عن العوائق المهنية المتمثلة في النقص في التحفيز والتكوين وكتلة الأجور.

هذه العوامل المتداخلة والمركبة جعلت من ورش إصلاح القضاء رهانا مجتمعيا يفرض على الجميع المشاركة في إغنائه بغية الوصول إلى تصور جماعي حول إصلاح القضاء يكون رافعة نحو بناء دولة ديمقراطية حديثة.

يعد إصلاح القضاء من الأوراش الكبرى المفتوحة في الزمن السياسي المغربي الراهن، حيث أجمعت جل مكونات المجتمع على ضرورة إصلاح جوهري وعميق يكون لبنة من لبنات بناء الدولة الديمقراطية، على اعتبار أن هناك علاقة جدلية بين إصلاح القضاء والممارسة الديمقراطية.

وبالتالي فإن إصلاح حقيقي يجب أن تساهم فيه جميع الفئات، بدءا بالمتقاضي نفسه إلى مختلف مساعدي العدالة.

وعلى هذا الأساس فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب بما يلي:

- تدعيم استقلال القضاء بما يستجيب لمقاصد التوجهات الملكية في هذا الشأن خاصة من خلال توضيح مهام المجلس الأعلى للقضاء باعتباره الضامن لاستقلال السلطة القضائية؛
- وضع معايير موضوعية وشفافة مبنية على الكفاءة والنزاهة للاختيارات والتعيينات والانتقالات والإعفاءات القضائية؛
- تدعيم استقلال جهاز النيابة العامة عن وزير العدل، موازنة السلطات الواسعة للنيابة العامة باستقلال أقوى لقضاة التحقيق وضمانات أقوى لحقوق الدفاع؛
- ضمان نظام تأديبي قضائي يتوخى استقلالية العدالة وضرورة المساءلة؛
- وضع آليات ومعايير لمراقبة الأحكام وتقييم جودتها؛
- ضرورة إعادة النظر في المنظومة، وفي الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية، ونهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملائمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتطورات؛
- تطوير الطرق القضائية البديلة، والأخذ بالعقوبات البديلة، وإعادة النظر في قضاء القرب وتحديث المنظومة القانونية، وخاصة ما يتعلق بمجال الأعمال والاستثمار؛
- ضرورة ضمان شروط المحاكمة العادلة، وإيلاء الاهتمام للجانب الاجتماعي، وكذا ضرورة إعادة النظر في طريقة انتخاب المجلس الأعلى للقضاء، بما يكفل لعضويته الكفاءة والنزاهة، ويضمن تمثيلية النساء في سلك القضاء، وكذا مراجعة النظام الأساسي للقضاة في اتجاه تعزيز الاحترافية والمسؤولية والتجرد وديناميةالترقية المهنية.

ب- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

لا شك أن مجال حقوق الإنسان ببلادنا مجال متشعب ويعرف مدا وجزر وتقلبات كثيرة، تارة تتمثل في سياسة شد الحبل التي تنهجها الحكومة من خلال انتهاك الحقوق الدستورية للمواطنين، وتارة من خلال عرقلة عمل الجمعيات الحقوقية، ومنع المظاهرات ووأد مبدأ الديمقراطية التشاركية، وانتهاك الحقوق والحريات النقابية، والطرد التعسفي لمناضلي المنظمات النقابية والحقوقية.

فلا داعي للتذكير بالمشاكل التي تعانيها الجمعيات عموما والجمعيات الحقوقية والمكاتب النقابية من عرقلة في التأسيس وتسليم الوصلات القانونية، ومنع للوقفات الاحتجاجية السلمية، بل أحيانا يصل المنع إلى تعنيف تنتج عنه إصابات مختلفة الخطورة في صفوف المتظاهرين والمحتجين.

هذا ناهيك عن التجاوزات التي عرفها المجال الحقوقي خلال فترة الحجر الصحي التي مرت وتمر منها بلادنا والتي تأثر بها العديد من المواطنين ومصلحهم خصوصا بالنسبة للتنقل عبر المدن أو داخل نفس المدينة.

إضافة إلى ما يعانيه مغاربة العالم من إقصاء إن على مستوى المشاركة السياسية أو على مستوى الحقوق التي يضمنها الدستور، ولعل عدد القضايا المعروضة على المحاكم التي تخص ملفات النصب والاحتيال التي يتعرض لها هؤلاء المواطنون أصبحت تملء رفوف جل المحاكم الوطنية بمختلف أنواعها واختصاصاتها.

أضف إلى كل هذا الشروط التعجيزية التي تتضمنها القوانين المتعلقة بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية (القانون التنظيمي 44.14) وكذا القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات تقديم الملتمسات في مجال التشريع، حيث بالعودة إلى القانونين التنظيميين المذكورين نجد أن المبدأ الذي وضعا من أجله والهادف إلى تنزيل الديمقراطية التشاركية، والتي كنا ننتظر أن تكون منعطفا تاريخيا ومصيريا في بلادنا في سبيل توطيد المجتمع الديمقراطي القائم على المشاركة المواطنة والتعددية والحكامة الجيدة للوصول إلى هدف أسمى يتمثل في تكامل انسجام أدوار كل من الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية في اسناد واحتكام إلى المقتضيات الدستورية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والأدوار الجديدة للمجتمع المدني (الفصلان 14 و15 من الدستور) لم نلمسه على أرض الواقع بل ولم نلمس أي مبادرة حكومية في

هذا الباب.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نهنا غير ما مرة خلال الجلسات الأسبوعية الدستورية إلى ما عانته وتعانيه المكاتب النقابية لمختلف القطاعات، من استهداف بعض الجهات لحق الانتماء النقابي والسياسي، والتعبير عن الرأي وطالبنا بإيجاد حلول للملفات العالقة ولا زلنا ننتظر رغم أن بلادنا قد قطعت أشواطا مهمة في مجال الحقوق المدنية والسياسية إلا أن واقع الحال لا يشير إلى بوادر تحسن في هذا الباب.

ونحن بصدد الحديث عن الحقوق النقابية والسياسية لا بد من إثارة مشكل التنمية بالمناطق المهمشة، من خلال ضعف البرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية، والتي لا ترقى إلى مستوى تطلعات المواطنين، وخصوصا الطبقات الفقيرة والمهمشة، ومن هذا المنطلق فإن الاستجابة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أصبح أمرا ضروريا ومستعجلا، ويجب أن يرقى الفعل الحكومي إلى مستوى مضامين دستور البلاد.ونتساءل بالمناسبة عن مآل الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالحديث على الحقوق والحريات ببلادنا، يجب أن نستحضر جميعا مقاربة النوع وحقوق الأطفال خصوصا المتخلى عنهم أو مجهولي النسب، وتمتيعهم بالحماية الحقوقية والقانونية، وضمان تسجيلهم بالسجلات الرسمية، وتمكينهم من الولوج للمدارس والاستفادة من الحق في الصحة، واعتماد مقاربة حقوقية سليمة وشمولية في قضية النهوض بالطفولة والمرأة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مضمون المادة التاسعة في قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته من خلال رفض الحجز القضائي على أموال الدولة والذي يمثل انتهاكا من انتهاكات حقوق المواطنين الذين سلبوا ممتلكاتهم وأراضيهم من خلال مسطرة نزع الملكية والتي تتضرر من خلالها فئة كبيرة من المواطنين، وقد تشرد أحيانا فئات أخرى بسبب بطئ المساطر وصعوبة التنفيذ، وتأتي المادة التاسعة لتكون القشة التي قسمت ظهر البعير.

وإن ما نلمسه في هذه المادة أن الدولة وجدت لنفسها مخرجا قانونيا لعدم الوفاء بالتزاماتها اتجاه القانون والأحكام القضائية، بل نعتبره تحقيرا قانونيا للأحكام القضائية.

لقد حقق المغرب تراكمات هامة في مجال الحقوق والحريات، عكس مجموعة من البلدان العربية سواء على مستوى القوانين وتطويرها وتطبيقها على أرض الواقع، ونجد في بعض هذه الملفات (الانتهاكات الجسيمة في حق مجموعة من المعتقلين السياسيين، حقوق المرأة والطفل والأقليات ...) إلا أنه خلال السنوات الأخيرة شهدنا تراجعات كبيرة إن على مستوى حرية الصحافة والاعلام أو الحريات والحقوق النقابية، لذلك نؤكد لكم أن ورش الإصلاح الحقوقي في بلادنا لازال مفتوحا، وأن الملفات المطروحة على طاولة النقاش ملفات كبيرة إن على مستوى القانون الجنائي.

وأشير إلى الإشكالات المطروحة مؤخرا على الساحة الوطنية والتقارير الصادرة في هذا الباب عن المؤسسات ذات الصلة، كما أشير إلى الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي، والذي يعتبر وصمة عار على جبين المجال الحقوقي والنقابي في بلادنا، بل هو "سيف أموكليس" الواقف على رؤوس ورقاب الطبقة العاملة.

هناك إصلاحات كبيرة يتطلبها المجال الحقوقي في بلادنا، ونحن داخل الاتحاد المغربي للشغل مستعدون للمشاركة في هذا الإصلاح والمساهمة في إعادة القطار الحقوقي إلى مساره الصحيح.

ت- المجلس الأعلى للسلطة القضائية:

الجميع يعلم ويتفق على أهمية الدور المحوري الذي يلعبه القضاء باعتباره الحصن المنيع لدولة الحق والقانون والرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن التركيز على البعد التخليقي في عمل المنظومة القضائية ببلادنا شيء مهم وأساسي، وذلك باعتباره إحدى مخرجات الحوار الوطني، كما أنه مطلب مجتمعي في إصلاح مرفق العدالة بالمملكة.

كما وأن من الأدوار الجوهرية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، إعداد مجموعة من الدراسات وإبداء العديد من الآراء في العديد من النصوص القانونية، داعيا إلى تعزيز هذا الدور وخصوصا في المشاريع الجوهرية.

والمغرب قطع أشواطا كبيرة من الإصلاحات في مجال العدالة بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك، وأن التراكمات الحقوقية عبر التاريخ تتطلع إلى تكريس سلطة قضائية مستقلة لها آلياتها القانونية واللوجستيكية لتكون في مستوى التحديات المستقبلية وسلطة قادرة على تأدية دورها في حماية الحقوق والحريات.

بالرغم مما سبق، ومن الإيجابيات التي تم سردها حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمغرب، إلا أنه في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل لابد من إبداء مجموعة من الآراء والملاحظات التي تخص هذه المؤسسة الدستورية باعتبارها المحور الأهم والأساسي في السير نحو إصلاح العدالة، ويمكن استخلاص هذه الملاحظات في النقط التالية.

- الملاحظ أن القاضي المغربي خاضع خضوعا غير مرغوب فيه لوزارة العدل باعتبارها سلطة تنفيذية، حيث أن الدولة تتعامل مع القضاء بمنطق المهنة التابعة للحكومة كتجلي أساسي للسلطة التنفيذية، وبذلك يقضي على كل أمل في تحقيق دولة الحق والقانون؛
- عدم وجود عدد كافي من القضاة المتخصصون في المنازعات الإدارية والتجارية؛
- وإشكالية أخرى تتمثل في عدم تنفيذ الأحكام القضائية وعدم التنفيذ يفقد القضاء هيبته وسلطته، فما جدوى المقرر القضائي إن لم ينفذ على أرض الواقع وخاصة المقررات الصادرة ضد الدولة والتي في الغالب لا تنفذ، وهذا ما يؤدي إلى إشكال حقيقي في مسألة استقلال القضاء؛
- وأمام هذه الإشكالات، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نتساءل

عن إمكانية النهوض باستقلال القضاء بالمغرب؟ ولعل الجواب الأصح والمتفق عليه من طرف جميع الفعاليات هو ضرورة تخلص السلطة القضائية من التبعية إلى السلطة التنفيذية، وكذا احترام القضاء من خلال تنفيذ أحكامه وقراراته والتشديد على المسؤولية الجنائية للممتنع عن التنفيذ.

من خلال ما تقدم فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نخلص إلى القول بأن شوط إصلاح منظومة العدالة لطويل جدا، ويجب المثابرة عليه والتضامن بين كل الفاعلين والمؤسسات، ولذلك كفانا من المزايدة في قضية التسوية المادية للقضاة باعتبارهم محور السلطة القضائية، فمعظم الدول تهتم غاية الاهتمام باستقلال السلطة القضائية، لما يحققه من تطبيق القانون والرقابة على مختلف الأشخاص القانونية بما فيها الدولة نفسها.

ث- المحاكم المالية

من خلال دراسة تجربة المحاكم المالية منذ تأسيسها إلى الآن يمكن القول أنها عانت ضعفا في أدائها الرقابي سواء مركزيا أو جهويا، هذا الضعف له أسباب كثيرة ومرتبطة، ولكن يرجع بالأساس إلى الضعف والنقص في مواردها البشرية سواء على المستوى الكمي حيث الضعف شمل مختلف العاملين بالمجلس الأعلى للحسابات، سواء القضاة أو باقي العاملين بالمجلس، أو على المستوى الكيفي الذي هو عنصر مهم لتحقيق الفعالية والكفاءة والجودة، إذ لا يكفي توفر الأعداد الكافية في مؤسسة ما للحكم عليها بالنجاح في أداء وظائفها، ولكن كذلك بالنظر إلى نوعية وكفاءة الموارد البشرية التي تتشكل منها.

وبالرجوع إلى الميزانية المرصودة للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2021، نجدها تفتقد إلى الموارد المالية والمادية الكفيلة بالقيام بكل هذه الاختصاصات رغم التطور المستمر في هذا الجانب، مما يجعلها تعمل في وضع يتسم بمجموعة من الإكراهات والعراقيل ذات الطابع المالي والمادي.

وهذا الضعف في الإمكانيات المالية المرصودة للمحاكم المالية، لم يسمح له بممارسة اختصاصاته بشكل فعال وبالتالي عدم اعتماد المحاكم المالية على الأساليب الحديثة في ميدان الرقابة المالية، والتي تتطلب الاستعانة مثلا بتقنيات المعلوميات والوسائل الحديثة لمعالجة المعلومات والإحصائيات لمواجهة متطلبات الاختصاص والرقابة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نرى أن الإصلاح المنشود ينبغي أن يشمل بنية المحاكم المالية ومحيطها الداخلي ككل، وبالتالي إعادة النظر في المنظومة القانونية للرقابة المالية القضائية، بما يضمن جودة هذه النصوص وفعاليتها في حماية المال العام، وكذلك هذا الإصلاح يجب أن يشمل الجانب المؤسساتي والبشري والمالي والمادي للمحاكم المالية، وجعل هذه الجوانب تتماشى والتطورات التي يعرفها الميدان الرقابي والمحاسباتي.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يشمل الإصلاح المحيط الخارجي للمحاكم المالية والمرتبط أساسا بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمغرب، وبالتالي ضرورة تبني استراتيجية شاملة لإصلاح الرقابة العليا على الأموال العامة والتي يجب أن تتأسس على منطق إشراك جميع فعاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والرأي العام، وعلى تبني سياسة الانفتاح على مختلف التجارب الأجنبية والإقليمية والعربية.

وفي الأخير، فالملاحظ أنه للارتقاء بالأجهزة العليا للرقابة على المال العام، وجعل النظام الرقابي يتسم بالفعالية والنجاعة، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة من إحداث هذه المحاكم، وهو تحقيق الشفافية المالية وترشيد استخدامها، كأحد الركائز الأساسية للحكامة في مختلف جوانبها.

فإن موقفنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل يقتضي مراجعة بعض النصوص القانونية التي تحمل مكامن الضعف أو عدم الملاءمة مع التطورات والمستجدات التي يعرفها الحقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي سواء الوطني أو الدولي.

ج- الأمانة العامة للحكومة

لكن بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الأمانة العامة للحكومة، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والإكراهات التي تطال العمل التشريعي ببلادنا، ويرجع ذلك إما لأسباب تقنية محضة أو لأسباب ترتبط أساسا بالتطور المتسارع الذي يعرفه المجتمع، وبالتحديات التي يفرضها ورش الانخراط في المنظومة الحقوقية الدولية وورش الملاءمة مع المنظومة القانونية الدولية ومع المنظومة القانونية للدول التي تربطها بالمغرب علاقات ثنائية خاصة.

والملاحظ كذلك البطء الملحوظ الذي يطال إحالة مشاريع القوانين على البرلمان من طرف الأمانة العامة للحكومة رغم أهمية بعضها وراهنيتها، وفيما يخص مقترحات القوانين فإنه بالرغم من تأكيد الأمانة العامة للحكومة على أنها تولي أهمية خاصة وعناية موصولة للمبادرات التشريعية لأعضاء البرلمان، لكن ظل ذلك دون جدوى.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى ضرورة تحيين المنظومة القانونية الوطنية لملاءمتها مع المستجدات الدولية والوطنية، ويجب أن تواكب القوانين التحولات التي تعرفها بلادنا، إذ من اللازم الإسراع باستصدار بعض القوانين التي تعتبر ركيزة أساسية في التحول القانوني المغربي، خاصة وأن الزمن المتبقي لهذه الولاية التشريعية جد محدود، مع العمل على تجميع بعض النصوص مدونات جامعة ومانعة.

وكما نرى ضرورة العمل على تجسيد الديمقراطية التشاركية استجابة لمقتضيات الدستور وترسيخا لثقافة جديدة تنبني على عدة أسس يمكن إجمالها فيما يلي:

- ملاءمة التشريع المغربي مع الدستور والتزامات المملكة الدولية؛

- العمل على وضع برنامج معلوماتي لرقمنة إدارة الأمانة العامة للحكومة، ومختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، مما يحقق السرعة والفعالية في استصدار النصوص؛
- ضرورة مراجعة الإطار القانوني للمهن وتطوير النسيج الجمعوي؛
- ضرورة حياد الأمانة العامة للحكومة في التشريع لتحافظ على استمراريتها كمؤسسة دستورية دورها الأساسي هو تقني غير سياسي، وذلك من خلال تعزيز العمل التشريعي وتقويته، لأن الجهاز التشريعي هو مفتاح الديمقراطية الحقة.

ح- المندوبية العامة لإدارة السجون:

بالرغم من أن المغرب عمل على احترام جل التوجيهات الواردة في اتفاقية حقوق الانسان والمبادئ والقواعد التوجيهية ذات الصلة وضمها في مقتضيات المسطرة الجنائية التي أجمع كل الأطراف على أنها اعتمدت مقاربة حمائية بخصوص معالجة وضعية السجناء بمختلف الأصناف: السجناء والسجينات والأحداث.

فإن فريق الاتحاد المغربي للشغل وبمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون برسم السنة المالية 2021، يبدي بالملاحظات التالية:

- آفة الاكتظاظ:

حيث يلاحظ عدم قدرة البنية التحتية على استيعاب الساكنة السجنية في ظروف ملائمة بالعديد من السجون المغربية على الرغم من بناء سجون جديدة، بل إن مشكلة السجون لا تقتصر على الاكتظاظ بل تتعدى ذلك إلى الإيواء، نظرا لعدم تجهيزها بالأسِرَّة اللازمة والأغطية الكافية ...

- وفاة السجناء:

مؤخرا لوحظ وفاة عدد من السجناء في العديد من السجون المغربية، فمنها من حصلت داخل المؤسسة السجنية ومنها داخل المصحة ومنها ما حصلت في الطريق إلى المستشفى.

- تعذيب السجناء:

حسب تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن الشكايات الواردة عليها وعلى المنظمات الحقوقية تبين انتهاك حقوق السجناء في كل المجالات، مشيرا إلى أن العنف والتعذيب شائع في العديد من المؤسسات السجنية، وأنه يأخذ أشكالا عدة بدءا من الشتم والسب وصولا إلى الصفع والركل وغيرها من الممارسات المهينة.

ناهيك عن ظروف الإقامة والنظافة والاستحمام والزيارة والصحة والفسحة والتغذية ومتابعة الدراسة والمعاملة والاستفادة من العفو وأوضاع موظفي السجون، وبصفة عامة يمكن القول إن غالبية ساكنة السجون هي ضحية الخروقات التي تمس حقوق المواطنين والمواطنات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونفس الوقت الحقوق المدنية والسياسية.

بالتأكيد أن جزء مهم من ساكنة السجون هم ضحايا غياب الديمقراطية والمس بحرية الرأي والتعبير والحق في الممارسة السياسية والانتماء النقابي والجمعوي، وكذلك ضحايا الاحتجاجات السلمية لسكان عدد من القرى والمدن.

أمام هذا الوضع المزري للسجون المغربية فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى ما يلي:

- ضرورة رفع كل العوائق من أجل إطلاق مسلسل حقيقي لفتح نقاش وطني حول السجون، ملاءمة الإطار المرجعي الوطني وللمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق السجناء، وذلك بإقرار منظومة جنائية عادلة وديمقراطية ومراجعة القانون المنظم للسجون وفتح المجال للجمعيات للمساهمة في برامج التغذية والتأهيل؛
- إحداث آليات للإشراف على مراقبة السجون والحيلولة بذلك دون انتهاك حقوق السجناء واحترام مضامين القوانين الوطنية منها والدولية؛
- إحداث آلية وطنية مؤسساتية مركزية مستقلة عن المندوبية العامة لإدارة السجون تتمتع بضمانات دستورية تضطلع بمهمة الإشراف على مراقبة السجون، على أن تكون هذه المؤسسات ممثلة في مؤسسة الوسيط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، المرصد المغربي للسجون كهيئة متخصصة، والهيئة الوطنية لأطباء القطاع العام، فضلا عن مؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء.

إن بناء سجون جديدة أو الزيادة في الطاقة الاستيعابية لسجون أخرى لا يمكن أن يكون وحده حلا ناجعا لإصلاح وضعية السجون وتحسين وضعية السجناء، بل يتعلق الأمر كذلك بإصلاح منظومة السياسة الجنائية وكل التدابير المواكبة لها، وبالتالي فإن معالجة أوضاع السجون والسجناء يتطلب إصلاحا قانونيا وقضائيا يجب أن يكونا في مكب القضايا الكبرى التي يتناولها الحوار بين المؤسسات الدستورية والحكومات المدبرة للشأن العام.

وانطلاقا من الأرقام التي عرضت علينا أثناء مناقشتنا للميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021، والتي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، واستنتاجاتنا الموضوعية التي سبق الإشارة إليها، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات هذه اللجنة.

2) مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، وكما أنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار، والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارين من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة قضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم، وكذا أطر مجلس المستشارين، الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجنة، وسنركز في مداخلتنا على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وفقا للتصميم التالي:

ا- البلاط الملكي:

جدير بالذكر أنه ذه الميزانية الفرعية ظلت في نفس مستوى سنة 2020، استثناء باب الموظفين الذي عرف زيادة بلغت 5 ملايين و641 ألف درهم نتيجة التوظيفات الجديدة من جهة وترتيبات الأطر والموظفين من جهة أخرى.

ب- رئاسة الحكومة:

فيما يخص مشروع ميزانية مصالح رئاسة الحكومة، الملاحظ أن هناك بعض المؤسسات التابعة تراجعت أهميتها أو انعدمت، فبخصوص المرصد الوطني للتنمية البشرية لوحظ أن هناك تذبذب في عمله، خاصة في غياب الرئيس والمجلس الإداري، وهذا ما يستدعي تدخل رئيس الحكومة، نظرا لوجود إشكالية الحكامة في التدبير، وكذلك الشركة الوطنية للمضيق، حيث أن الاستثمارات المخصصة لها سنويا، عرفت غيابا في تقييم عملها.

هنا نتساءل في فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول إدراج جامعة الأخوين ضمن المؤسسات التابعة لرئاسة الحكومة، عوض إدراجها ضمن الجامعات التابعة للتعليم العالي، كونها جامعة خاصة والدراسة فيها ليست مجانية بل مكلفة جدا.

ت- مجلس المستشارين:

فعلى مستوى مجلس المستشارين، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نتقدم بالشكر الجزيل والتنويه بجميع أطر المجلس والمستخدمين ورجال الأمن والوحدة الصحية وجميع المسؤولين الإداريين على حسن تدبيرهم وعلى المجهودات التي يقومون بها من أجل توفير الجو المناسب لعمل السيدات والسادة المستشارين، وكذا تجويد الخدمات المقدمة لهم، بالرغم من الاكراهات والصعوبات التي فرضتها الظرفية الاستثنائية.

ث- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

حيث تم تسليط الضوء على الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم قانون المالية المعدل لسنة 2020، وكذا الإجراءات التي اتخذتها وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بجانب القطاعات المعنية، للتخفيف من أثر الجائحة "كوفيد–19"، انطلاقا من إنشاء الصندوق الخاص بتدبير الجائحة في شهر مارس 2020، وتعبئة التمويلات الخارجية، وقيادة لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات الوباء، وتحديد الإجراءات الموالية مع اتخاذ تدابير استثنائية لدعم المقاولات المتضررة.

وبخصوص قطاع إصلاح الإدارة: تم استعراض أهم محاور الإصلاح التي تقوم بها الوزارة، كورش الامتركز الإداري، وتبسيط المساطر الإدارية والإجراءات الإدارية، ومواكبة ودعم الإدارات، ومواصلة تتبع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ....الخ.

لكن بالرغم من كل هذه المجهودات، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نرى أن هناك رهانات كبيرة معلقة على الحوار الاجتماعي خلال هذه المرحلة الصعبة، وكما نشدد أو نؤكد على ضرورة تشكيل لجنة كآلية مشتركة للمواكبة واليقظة، تعمل على مراقبة الوضع الاجتماعي للعمال والمأجورين، مع العمل على توفير الحماية الاجتماعية لهم، وبالتالي يجب العمل على توفير أداة عملية تدعم الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة "كوفيد–19" على المستوى الآني وعلى المديين الطويل والمتوسط، بروح تعاونية وبمسؤولية مشتركة لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة وحماية الوظائف ومصادر الرزق، والتمكين للإنعاش التدريجي والمستدام للاقتصاد.

ج- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي:

كما لا يخفى على أحد الدور الكبير الذي يقوم به المجلس في تفعيل الحوار الاجتماعي، وكذا العلاقة الوثيقة بين هذا المجلس والوسائل البديلة لحل النزاعات.

وكما يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي إطارا مؤسساتيا للتفكير المعمق في جميع القضايا التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي، ويعد فضاء للتشاور البناء حولها بين مختلف مكوناته من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وقوة اقتراحية في كل ما يخص التوجهات والسياسات العمومية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومساهم في ترسيخ مبدأ الحوار الاجتماعي.

وبالتالي يمكن القول أن الدور الذي يلعبه المجلس كمؤسسة استشارية هو دور مؤسس لثقافة جديدة تقوم على مفاهيم جديدة ومخاطب جديد يرمي إلى هدف تقبل الآخر وتعترف به.

ح- المندوبية السامية للتخطيط:

إننا في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل قبل الخوض في الحديث عن الميزانية الفرعية المخصصة للمندوبية السامية للتخطيط، نرى ضرورة التساؤل حول مدى مصداقية الأرقام والاحصائيات التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط ؟

ومن جهة أخرى، يمكن تفسير اختلاف الأرقام الاقتصادية التي تقدمها الحكومة وتلك التي تعرضها مؤسسات رسمية، مثلا: بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط وبسعي من الحكومة وبشكل دائم إلى تقدم أرقام ضخمة تشعر المواطنين المغاربة بالتفاؤل، وتحاول من خلال هذه الأرقام بث الأمل في نفوس المغاربة، وإقناعهم بأنها حققت إنجازات للمواطنين في فترة ولايتها، في المقابل ما يبرر اختلاف أرقام المنظمات الدولية أو البحوث التي تقوم بها مؤسسات الدولة، مع معطيات الحكومة، هو أنها لا تعتمد إطلاقا على أرقام الحكومة، بل على أرقام مؤسسات أخرى، مثلا: المندوبية السامية للتخطيط.

وخلاصة القول، فالملاحظ أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين، وفراغها من كل بعد اجتماعي، وعليه فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بـالإيجاب.

والسلام

3) مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة لمناقش مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021 التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، للقطاعات الوزارية التالية:

- وزارة الداخلية؛
- وزارة التجهيز والنقل والماء واللوجيستيك؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

ا- وزارة الداخلية:

أغتنم مناسبة مناقشة ميزانية وزارة الداخلية لسنة 2021 للتثمين والتنويه بالمجهودات التي بذلتها وزارتكم بمختلف أجهزتها للتصدي لجائحة كورونا "كوفيد-19" وعلى الاستباقية التي جنبت بلادنا ما شهدته بلدان عديدة من أرقام مهولة في حالات الإصابات والوفيات جراء الجائحة.

حيث جاءت مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية للسنة المالية 2021، في سياقات استثنائية عالمية ووطنية، فعلى المستوى الوطني تفاقم الأزمة الصحية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسات التدابير الصحية الوقائية وتعثر استئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بعد الحجر، والأضرار التي عرفها اقتصادنا الوطني في العديد من القطاعات، وارتفاع معدل البطالة والاختلالات البنيوية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي التي أبانت عن الهشاشة الاجتماعية لشريحة عريضة لشعبنا.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ننوه ونشيد بمجهودات بلادنا في الانكباب العاجل والفوري لكل مظاهر الخصاص الاجتماعي والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية من أجل كسب رهان التحديات المستقبلية الجسيمة المطروحة على بلادنا داخليا وخارجيا، ولرفع هذا التحدي وجب علينا تسخير كل الإمكانات وتعبئة الموارد كما يمكن لبلادنا من تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي سيؤهلها إلى بناء نموذج تنموي قادر على الإجابة على أسئلة الواقع وعلى استباق إشكالات المستقبل، في تناغم تام مع مكونات الهوية الوطنية الأصيلة ذات الروافد المتعددة والآفاق الواسعة، وذلك وفق رؤية واضحة قائمة على ديمقراطية حقيقية، ديمقراطية تشاركية تحترم القوانين والمؤسسات، وكل مكونات المجتمع المغربي سواء منها الجمعوية أو السياسية والاقتصادية والنقابية.

وكما ننوه بمجهودات صندوق محمد السادس للاستثمار الذي جاء بخطة طموحة لإنعاش الاقتصاد، ومشروع كبير لتعميم التغطية الاجتماعية، من خلال اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وإصلاح مؤسسات القطاع العام، وتبني خطة محكمة تهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجية، والرفع من قدرتها على الاستثمار، وخلق فرص الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل وعلى مستوى التنمية البشرية.

وجدير بالذكر فإن مبادرة إنشاء الصندوق الخاص لتدبير جائحة كورونا "كوفيد-19" إجراء استباقي خفف من حدة تداعيات الجائحة، إلا أن تدبيره عرف بعض المشاكل خصوصا في دعم الأسر وبعض المقاولات، وهو ما أدى إلى احتجاجات في عديد من مناطق البلاد، جوبهت في بعض الأحيان بالتفهم والاحتواء، وأحيانا بتجاوزات طغى عليها الهاجس الأمني، وفي هذا الباب، السيد الوزير، نتمنى أن تتفادى مستقبلا سلوكيات بعض رجال السلطة التي تعطي صورة مشوهة عن الأمن في بلادنا.

ولعل الإطار المرجعي لهذه الآفاق وضعت أسسه انطلاقا من الخطاب الملكي 9 أكتوبر 2020، مرتكزة إطلاق خطة إنعاش الاقتصاد الوطني وتعميم التغطية الاجتماعية وإصلاح عميق للقطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية لمؤسسات والمقاولات العمومية والوقوف على اختلالات القطاع الخاص وتأهيله للعب دور مواطناتي بمساهمة تخضع لمراقبة مسؤولة من طرف الدولة، باعتباره رافد يشارك في بناء اقتصاد وطني بمنطق تطويره وإنعاشه، وذلك من خلال التدخل المباشر لصندوق محمد السادس للاستثمار ومن خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا من شأنه تعزيز مثالية الدولة وعقلنة تدبيرها في تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، والذي كان ميثاق الإنعاش الوطني والتشغيل الموقع في 6 غشت 2020 أحد مداخله.

وبالمقابل، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سبق وأن انخرطنا في

دينامية الإصلاح التي تعرفها بلادنا من خلال تفعيل دور المكاتب النقابية، إن على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني، لمواكبة سياسة الدولة في الإستراتيجية التنموية على جميع المستويات، بهدف تحديث البنيات السوسيو اقتصادية وإنتاج الثروة، ومن تم إحداث فرص الشغل وتحسين الوضعية المادية والاجتماعية للطبقة العاملة، والنهوض بالتنمية البشرية عموما، صونا لكرامة المواطنين وتحقيقا للتنمية المنشودة للبلاد.

كل هذا رهين بحكامة جيدة ومواكبة مستمرة بالاستناد إلى آليات تحديث وتطوير أداء الإدارة وتسريع رقمنتها بهدف تسهيل المساطر الإدارية وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، وعليه نرى في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل أنه بالرغم من كل هذه المجهودات، فإن قطاع الجماعات المحلية لازال يعاني من عدة مشاكل سواء على مستوى الامكانات والموارد والتحديات، وخصوصا بين الجماعات الحضرية والقروية وعلى مستوى الكفاءات المتخصصة والموارد البشرية المؤهلة بالنظر إلى الاختصاصات الجديدة والمحدثة لفائدة الجماعات الترابية.

لابد من التطرق إلى جوانب مهمة في إطار الاختيار الديمقراطي لبلادنا وتفعيل مقتضيات الدستور وتعزيز دور المؤسسات والمجالس المنتخبة تطويرا للديمقراطية التشاركية، وخاصة أنه سبق لفريقنا أن طرح مجموعة من المشاكل سواء على مستوى هذه اللجنة المحترمة أو مستوى الجلسات العامة المخصصة للأسئلة الشفهية أو الكتابية أو خلال المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة، وعلى سبيل المثال لا الحصر.

- مآل تسوية الوضعية الإدارية لحاملي الشهادات الجامعية؛
- استفادة الممرضين الجماعيين من التعويضات عن المخاطر المهنية.

الاختلالات التي تعرفها هوامش المدن:

والملاحظ كذلك أن الجهوية التي تعرف مسارا لإقرار الجهوية الموسعة والرفع من الحسابات المخصصة لصندوق التضامن بين الجهات في قانون المالية لسنة 2021، يترجم إلى حد ما إرادة فعلية يجب أن تواكبها إجراءات أخرى من خلال الوقوف على الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها وزارتكم لتسريع وثيرة الجهوية، وتفعيل القانون المنظم للجهات، والتي عرفت البعض منها تطور في وقت تعاني منه أخرى مشاكل انعكست سلبا على ساكنتها، على سبيل المثال لا الحصر جهة درعة- تافيلالت التي تتأرجح بين التقهقر والإقلاع الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لقطاع الجماعات الترابية، نسجل بإيجابية استئناف الحوار، ونطمح لاستمراره حتى نتمكن مع وزارتكم لإيجاد صيغ لحل المشاكل التي لايزال يعرفها القطاع (نشكر بهذه المناسبة السنوية السيد وزير الداخلية على تسوية ملف حاملي الشهادات في قطاع الجماعات المحلية قبل 2011، إلا أن الوضعية الاجتماعية لشريحة عريضة من موظفي وموظفات وعمال وعاملات ومستخدمي ومستخدمات الجماعات الترابية مرتبين في سلالم من 6 إلى 9 أجورهم هزيلة لا تلبي متطلبات الحياة اليومية في ظل ضعف الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن، مع العلم أن أغلبهم حاملي شهادات ماستر – الإجازة – السنة الثانية من التعليم العالي – الباكالوريا – تقني).

نأمل في إطار الحوار أن نجد صيغا لتسوية وضعيتهم إسوة بالقطاعات العمومية الأخرى.

هناك مشاكل تدخل ضمن اختصاصات القطاع، يمكن أن تعالج لتخلق تحفيز وتحسن من مردودية الشغيلة الجماعية على سبيل المثال إدراج التعويض عن الأشغال الشاقة والملوثة (TPS) ضمن مكونات الأجر وتعميمه على كافة العاملين بالجماعات الترابية، حتى لا يبقى تحت رحمة وميزاجية بعض رؤساء الجماعات الترابية.

وبخصوص التدبير المفوض:

يشكل موضوعه إحدى المشاكل التي تستأثر اهتمام نقابتنا في غياب شروط قانونية ودفتر تحملات يضمن حقوق العاملين والعاملات بهذا المرفق الحيوي الذي يوفر خدمات ضرورية تستوجب شروط إلزامية لشركات المناولة، حتى لا يكون هناك استغلال يحط من الكرامة ويكرس الهشاشة الشغلية، ويتناقض ومضامين الدستور والاتفاقيات والمواثيق الدولية بشأن الحقوق الشغلية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، شركة "أوزون" للنظافة بمدينة السعيدية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

ومن هذا المنبر نطالب السيد وزير الداخلية المحترم، بالتدخل العاجل من أجل تسريع وثيرة دراسة ملف صفقة التدبير المفوض لقطاع النظافة الذي أحيل على مصالح المركزية لوزارتكم في 2 أكتوبر 2019 واتخاذ الإجراءات اللازمة لإرجاع الأمور إلى نصابها، وإنصاف العمال بإرجاعهم إلى عملهم وصيانة حقوقهم المكتسبة.

أما مشكل الشغيلة الإنعاشية أثير موضوعه في مجلسي البرلمان من طرف فرق عديدة وضمنها فريق الاتحاد المغربي للشغل، على اعتبار أن هذه الفئة تتوجد في مؤسسات الدولة العمومية والجماعات الترابية، ومنهم من اشتغلوا لسنين دون تغطية صحية وضمان اجتماعي، انتهى الحال ببعضهم في خانة الفقر دون تقاعد، علما أنهم عائلي أسر لها متطلبات الحياة اليومية، مستقبلهم مجهول وهو ما يتطلب السيد الوزير تصور خاص وإرادة سياسية قوية لهذه الفئة في إطار حلول تدريجية تمكنهم من التمتع بحقوقهم الشغلية والحماية الاجتماعية.

ب- وزارة التجهيز والنقل والماء واللوجيستيك:

يعتبر قطاع النقل إحدى رافعات الاقتصاد الوطني، ويساهم بشكل كبير في تنشيط الدورة الاقتصادية، فهو يوفر النقل للمواطنات والمواطنين ونقل البضائع تصديرا واستيرادا (import et export) ويساهم في خدمة القطاع السياحي بشكل كبير، كما أن له تأثيرا على باقي القطاعات، ويخلق حركة التنقل والنقل بين جهات المملكة، ويفك العزلة.

ومن هذه المنطلقات وتحقيقا للنموذج التنموي المنشود، أصبح لزاما الاهتمام بهذا القطاع وتوفير بنية تحتية، وتنظيم وتوجيه النقل والتنقل من خلال تجويد القانون وتوفير ترسانة قانونية تحد من الفوضى العارمة التي يشهدها القطاع، ويقنن العلاقة بين المتدخلين فيه فيما يخص العقود ودفتر التحملات، وإخضاع العاملين به لمسطرة الولوج إليه وتأهيلهم بالتكوين والتكوين المستمر، وإعطائهم العناية اللازمة لهم بتوفير الحماية الاجتماعية وضمان حقوقهم الشغلية.

ومساهمة منا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والنقل والماء واللوجيستيك برسم قانون المالية 2021، سنقف على مداخيل تهم قطاع النقل بهدف إثارة ما يعيشه القطاع من مشاكل ومعيقات تحول دون تطويره وتجويده، حتى يكون في مستوى التطلعات ويترجم الإرادة الفعلية لوزارتكم في انسجام تام مع الرغبة الملكية في إعادة ترتيب الأولويات وإرساء مقومات اقتصاد وطني وتنافسي، وبناء نموذج اجتماعي أكثر إدماجا، وتبني خطة الإنعاش الاقتصادي، فقطاع النقل يرزح تحت طائلة مشاكل حان الوقت للعمل على تجاوزها تدريجيا، فالاحتقان الذي يعيشه المواطنون والمواطنات من جهة وأرباب شركات النقل ومهنيي القطاع من جهة أخرى هي مصدر الاحتجاجات التي تعرفها العديد من مناطق المغرب، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يقع حاليا في مدينة القنيطرة التي تعرف نموا ديمغرافيا متواترا في وقت يعيش سكانها مشاكل النقل الحضري في غياب حافلات النقل الحضري، مما يستدعي توفير حافلات للنقل العمومي إسوة ببعض المدن، وهو وضع كان سببه شروط عقد ملزمة لشركة كانت سابقا في القنيطرة بينها وبين المجلس البلدي والتي لم تلتزم بها، مما أدى إلى وضع استثنائي بعد توقفها دون سابق إنذار، والآن تعددت وسائل النقل في القنيطرة بلا حسيب ولا رقيب يؤدي المواطنون والمواطنات ثمن هذا الوضع، خصوصا في ظروف جائحة كورونا "كوفيد-19" حيث يغيب شرط التباعد أحد أهم الاحترازات الوقائية من تفشي ظاهرة كورونا.

ونقدر مجهودات الوزارة التي بذلت أخيرا في التدخل من أجل إزاحة الثلوج في معابر كثيرة، وتسهيل حركة النقل والتنقل، ويبقى أملنا كبيرا في توفير إمكانية إجلائه مستقبلا في مناطق أخرى، وعلى سبيل المثال: طرق جهة خنيفرة بني ملال (أنفكو – إمليل)، ونثمن بالمناسبة مبادرة مشروع إنشاء الطريق السيار الذي يربط مدينة جرسيف والناظور، انطلاقا من طريق فاس- وجدة.

في هذا الباب، السيد الرئيس المحترم، وكما طرحنا في مرات عدية سواء من خلال الأسئلة الشفوية أو في اللجن الدائمة، ربط الرشيدية بمكناس بطريق سيار لما سيكون له من أهمية اقتصادية تثمن الموارد الطبيعية والسياحية لجهة درعة- تافيلالت.

وفي إطار الحكامة الجيدة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة أصبح من الضروري الوقوف على مشاريع خصصت لها أغلفة مالية مهمة تعرف تعثرا وأضرارا وأحيانا انهيارا، وبهذه المناسبة السنوية نطالب بفتح تحقيق في مآلها وأسباب توقف إنجازها، والأمثلة كثيرة تهم طرق ومعابر مثلا: (جسر منطقة أولاد برحال، وجسر القطار بجي الخبازات المتواجدان بالقنيطرة).

وفي الاتحاد المغربي للشغل لا ننفي المجهودات التي بذلت في القطاع، وأملنا في أجرأة استراتيجية قطاع النقل وتنفيذ مشاريع البنيات التحتية المبرمجة في الميزانية الفرعية، إلا أن ذلك كان يتطلب تغيير الميزانية بنسبة أكثر من 2,47%، ويبقى الأمل معقود على مساهمة الشركاء من خلال اتفاقية شراكة وموارد صندوق تمويل الطرق لتوفير طرق الربط بين مناطق المغرب العميق بالطرق الرئيسية، وتطوير أسطول النقل بمختلف أشكاله.

وتبقى البنيات المائية من إحدى الضروريات لتوفير الماء والتفكير في المناطق التي تعاني من ندرته كمقوم أساسي للحياة، وهو ما يحتم عليكم تسطير برنامج استراتيجي مبني على سياسة بناء السدود التي تعتبر وسيلة لتوفير المياه وتخزينها، وصيانة السدود الموجودة وإيجاد حلول للتوحل وتدبير الفرشة المائية باستعمال الماء بحكامة وتقنينه والتفكير في برامج لتحليل ماء الصرف الصحي وتحليل مياه البحر.

ويظل تنزيل الاستراتيجية الوطنية الجديدة للسلامة الطرقية 2017 و2026 ضرورة أساسية للحد من الوفيات الناتجة عن حوادث السير التي تشهدها بلادنا، والتي لا زالت مرتفعة، وذلك بسلوكات السائقين وعدم توفر أحيانا عن طرق جيدة ومسالك وعرة ومعابر قديمة ونقص في التشوير، وهو ما يحتم تعزيز جودة الخدمات وترشيد الموارد البشرية للوكالة، وتحسين شروط السلامة الطرقية، وذلك بمواصلة الأوراش التي برمجت لغرض السلامة الطرقية.

ت- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

قبل الخوض في بسط مداخلتي في شأن هذا القطاع، أود أن أشكر السيدة الوزيرة على سعة صدرها وحضورها الدائم وتنقلاتهم المتواصلة للإلمام بالمشاكل والانتظارات التي تعرفها مناطق عديدة من المغرب، وكذا حرصها على تثمين المجهودات والتضحيات التي يقوم بها موظفات وموظفو قطاع السكنى والتعمير، ونتمنى لها التوفيق والنجاح.

ولقد تشرفنا من موقعنا النقابي "الاتحاد المغربي للشغل"، بمناقشة

الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، انطلاقا من الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2021، مرتكزه الرغبة الملكية في خطاب 9 أكتوبر 2020 بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية، من خلال التوجهات الملكية لتنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، وإرساء ميثالية الدولة وعقلنة أدائها وبرنامج عمل الوزارة الذي تقدم به السيد الوزير بطرحه، وإعادة ترتيب الأولويات، وإرساء مقومات اقتصاد قوي، وبناء نموذج اجتماعي أكثر إدماجا بالتركيز على تعزيز التنمية وتجسيد العدالة الاجتماعية والمجالية لتحقيق النموذج التنموي المنشود.

كما نثمن في فريق الاتحاد المغربي للشغل مجهودات الوزارة، ونتمنى مواصلتها لأنها تعتبر إحدى ركائز ودعائم التنمية بحكم ما يمكن أن تقدمه من خلال عملها واستشرافها للمستقبل لشرائح المجتمع المغربي بمختلف فئاته، لأهمية قطاع السكن والتعمير وإعداد التراب الوطني وسياسة المدينة، وهي أهم المحاور التي يجب أن تكون من الأولويات، لأن الأمم والشعوب يقاس معدل تطورها ونمائها بالمؤشرات التي تعكس واقع السكنى والتعمير، وتعبر على الرغبة في إعداد التراب ونهج سياسة تأهيل مدننا لتواكب التطور وتمكننا من ولوج ركب الدول الصاعدة.

كما نعترف داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل أن المهام الملقاة على عاتق الوزارة ليست بالهينة في غياب سياسة إلتقائية للحكومة بمختلف قطاعاتها، نظرا لتشعب وتنوع المشاكل التي يعرفها القطاع، والتي تتطلب إرادة سياسية، والرفع من الميزانية المخصصة لهذا القطاع، والتي عرفت مع كامل الأسف تراجعا بنسبة 5,48%، وربما أدخل في الحسبان مقابل تقليص تحمل القطاع الخاص في مجال السكنى والتعمير مسؤوليته للمساهمة بروح وطنية، الخروج من الإكراهات والمعيقات التي يعرفها القطاع، والتي أثبتت جائحة كورونا "كوفيد-19" ومظاهر العجز صعوبة تطبيق شروط الحجر الصحي في الأحياء الشعبية ودور الصفيح والمساكن العشوائية، نظرا للنمو الديمغرافي الذي تعرفه، والذي لا يواكب شروط وتصاميم التجمعات السكنية، وفق ما وصلت إليه التجارب في هذا الباب.

ومن هذا المنبر نؤكد على أن الوضع يقتضي نهج سياسة التقائية لإيجاد حلول تدريجية واستراتيجية ذات أبعاد تأخذ بعين الاعتبار تحسين الولوج للسكن بمواصفات تقطع مع السكن غير اللائق، بمقاربة علمية مدروسة، هدفها القضاء وبوثيرة مبرمجة ونسب متواترة على العجز في السكن لتنضاف إلى ما سجل في سنوات 2002 و2011 و2020، والعمل على تنويع العرض السكني لمختلف الشرائح الاجتماعية من الأسر المعوزة، والتي تتوزع على قاطني دور الصفيح، والمساكن العشوائية، والأسر في المباني الآيلة للسقوط، والمساكن في العالم القروي التي تنعدم فيها شروط العيش الكريم، وحتى الطبقة الوسطى، والتي حددت في دخل أقل من 20 ألف درهم شهريا، والحال أنه حتى الذين دخلهم بين 10 آلاف و15 آلاف درهم لا يمكنهم اقتناء سكن يتراوح سعره بين 480.000 درهم و900.000 درهم، والأدهى هو أنه ولو توفرت الإمكانية عند بعضهم، يحول (NOIR) والمضاربات العقارية وجشع بعض المقاولين العقاريين، دون ذلك.

كما نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن عامل الاستقرار الأسري والمساهمة في التنمية هو هاجس العديد منهم، الرغبة في اقتناء السكن الاجتماعي، لكن في غياب المراقبة وإخضاع المنعشين العقاريين لدفتر تحملات صارم، يستوفي الشروط الضرورية لسكن خاضع لمعايير الجودة بمواد بناء تضمن السلامة ومحيط يضمن سهولة التنقل إلى المرافق العمومية والتسوق وتوفير المساحات الخضراء والأمن يحول دون ذلك، وهو ما يفسر إحجام العديد من الأسر، خوفا من المغامرة، وهذا ما يجعل الكثير من المشاريع السكنية المنجزة لا تعرف إقبالا، إضافة إلى جانب عدم توفير التسهيلات البنكية لإدماج الأسر ذات الدخل غير القار في الدورة الاقتصادية، وهذا ما يتطلب تجويد الترسانة القانونية في مجال التعمير والإسكان، والرفع من نسبة الدولة في المساهمة في اقتناء السكن الاجتماعي لشريحة من الأسر المعوزة وذات الدخل المحدود، والتي تشتغل في القطاع غير المهيكل، والوقوف على أداء الوكالات الحضرية لمواكبة منظور الوزارة في مجال التهيئة وتبسيط المساطر وتشجيع التعاونيات السكنية الجادة، والحد من جشع الوكلاء العقاريين، بتقنين القيمة الحقيقية للشقق، على أن يكون هامش الربح لا يضر بالقدرة الشرائية.

وبالتطرق إلى قطاع إعداد التراب الوطني ولما له من أهمية قصوى في البرنامج التنموي لمواكبة مخططات التهيئة العمرانية، أصبح لزاما التسريع بإنجاز تصاميم التهيئة في بعض المناطق، وتحسين بعضها، تماشيا مع التحولات الاجتماعية والبشرية التي تعرفها بلادنا، مع التأكيد على التقائية البرامج، حتى يكون الإعداد للتراب الوطني دوره وبعده الحقيقي في تنزيل الجهوية المتقدمة، والرؤية المنسجمة والمنصوص عليه في دستورنا.

ويبقى تراثنا الوطني والمتمثل في المعالم التاريخية التي تؤكد هويتنا وحضارتنا عبر العصور، إحدى المقومات التي نفخر بها ونتطلع إلى أن تظل حاضرة وشاهدة للأجيال القادمة، وهو ما يتطلب الاستمرار في برنامج ترميم وإصلاح القصبات والقصور، والحفاظ على المعمار التاريخي ونمط الحياة داخلها، وحتى في حالة التفكير في تحويلها إلى متاحف، يجب أن يحترم فيها الشكل الأصلي وطبيعة مواد بنائها.

بالمناسبة، السيد الرئيس، نذكر مجلسنا الموقر والحكومة بالمشروع رقم 13.16 بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية السكنى وسياسة المدينة، والذي أحيل على مجلس المستشارين باللجنة المختصة، وقدمت فيه عروض قيمة من طرف السادة الوزراء، لكن للأسف لم يبرح مكانه وتم تجميده رغم طابعه الاجتماعي وما يحمله من مشاريع سيكون لها الوقع الإيجابي على شغيلة القطاع.

ومن هذا المنبر نتساءل عن مآل هذا المشروع الاجتماعي، علما أن مجموعة من القطاعات عرفت إحداث مؤسسات اجتماعية تقدم خدمات

اجتماعية مهمة لمنخرطيها.

وانطلاقا من الأرقام التي عرضت علينا أثناء مناقشتنا للميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021، والتي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، واستنتاجاتنا الموضوعية التي سبق الإشارة إليها، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل **نصوت بالإيجاب** على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة.

4) مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نتناول الكلمة بخصوص مناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج، وكما ننتهز الفرصة لننوه بالمجهودات الجبارة والروح العالية الي طبعت أشغال اللجنة والنضج الكبير الذي أسباب عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات مجلس المستشارين في إطار مناقشةقضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم، وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة التي تزامنت مع انتشار وباء كوفيد – 19 من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجن الدائمة.

وعليه، سنركز في هذه المداخلة على مجموعة من ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج وفق التصميم التالي:

ا- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين في الخارج:

فيما يخص الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي اعتمدتها بلادنا منذ سنة 2014 بناء على التعليمات الملكية السامية لبلورة سياسة شاملة لقضايا الهجرة، ومصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية الملزمة للمغرب بعدم التميز بين المهاجرين والمواطنين، هذا دون نسيان اعتماد القانون 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر.

لكن بالرغم من هذه المجهودات، فإنه على مستوى الواقع نرى معاناة المهاجرين بسبب تعرضهم للممارسات التمييزية، واستغلال المقيمين منهم بصفة غير قانونية بتشغيلهم دون أدنى الحقوق، وعدم التصريح بهم، وهذا في خرق واضح للمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وحرمانهم من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة العمل على ما يلي:

- تعديل وإصلاح قانون الهجرة رقم 02.03 الذي يتنافى مع مبادئ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، الإنسانية في فلسفتها؛
- الإسراع بإخراج مشروع قانون 66.17 المتعلق باللجوء وشروط منحه، مع ضرورة تلاؤمه مع دستور 2011 والمواثيق الدولية؛
- إطلاق مرصد وطني للهجرة يكون شاملا لمختلف قضايا وإشكاليات الهجرة في بلادنا التي عرفت كل أشكال الهجرة، لكون المغرب بلد استقبال وعبور وإرسال للهجرة، خصوصا وأن في بلادنا اليوم مرصد تابع لوزارة الداخلية، وآخر تابع لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج، ومؤسسات وهيآت أخرى تابعة لمصالح أخرى، انسجاما مع تأسيس المرصد الافريقي من قبل الاتحاد الافريقي الذي تحتضنه الرباط؛
- تعزيز ولوج المهاجرين إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الشغل والصحة والتعليم والتكوين، واعتماد آليات عملية لضمان المساعدة القانونية لهم في شتى المجالات وخاصة بالنسبة لفئات المهاجرين الأكثر هشاشة وعلى رأسهم النساء اللائي يتعرضن لكل أنواع العنف الجسدي واللفظي والتحرش الجنسي.

وبالنسبة للمغاربة المهاجرين نتساءل عن الجهة 13 والأهداف التي حققتها ؟

والمشاكل التي يعيشوها بعض المهاجرين المغاربة في موضوع نقل حقوقها (la portabilité des droits) لكون الأمر يتعلق بنقل الحقوق من بلد الإقامة التي يشتغل بها المعني، ويساهم في الصناديق بها إلى بلده الأصلي بعد التقاعد، أو للأبناء والعائلة بالنسبة للتعويضات العائلية.

وبخصوص بملف الصحراء المغربية، فقد اتبعت المملكة المغربية استراتيجية جديدة في هذا الملف، ألا وهو "دبلوماسية القنصليات" حيث يتوالى افتتاح لقنصليات في الأقاليم الجنوبية (الداخلة – لعيون)، وبالتالي فإن فتح القنصليات بهذه المناطق يؤكد مغربية الصحراء.

وإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نثمن وننوه بمجهودات المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، الذي ينتهج دبلوماسية اقتصادية وسياسية، دون إغفال العلاقات الإنسانية، اعتبارا للأواصر المتينة التي تربطنا بالقارة، تعتمد على ربط المبادرة (الحكم الذاتي) بسياق دولي يحتاج للأمن والاستقرار، مستحضرين بالمناسبة الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك بمناسبة الذكرى 34 للمسيرة الخضراء، والي أكد فيه أن وقت ازدواجية المواقف قد انتهى، فإما أن يكون المواطن مغربيا أو غير مغربي.

ب- الوزارة المنتدبة لدى رئاسة الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نثمن دور القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة وكافة القوى الأمنية ببلادنا في محاربة ظاهرة الهجرة

السرية، والتصدي للجريمة الدولية العابرة للقارات، ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها، ونسجل بفخر واعتزاز التدخل السلمي بالكركارات من طرف القوات المسلحة الملكية، وفاء لسلمية المسيرة الخضراء، دون إراقة الدماء، وفي احترام تام لمواثيق الأمم المتحدة، بما فيها احترام وقف إطلاق النار، رغم المناورات الاستفزازية التي حاولت من خلالها البوليساريو وقطاع الطرق توقيف الحركة التجارية بالمنطقة، بل الأكثر من ذلك تقويض الأمن والاستقرار بالصحراء المغربية، وخلق المزيد من التوتر وتعطيل المجهودات الأممية لإيجاد حل سياسي سلمي تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة ووفق قرارات مجلس الأمن، هذا التدخل السلمي للقوات المسلحة الملكية الذي تم بمهنية واحترافية عالية، وفي احترام تام لالتزامات المغرب الدولية، والذي يعبر عن حنكة وحكامة موقف بلادنا بتوجيهات جلالة الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، ورئيس أركان الحرب.

وبهذه المناسبة، نطالب بتبني مجموعة من الأعمال والمبادرات التي تدخل في تحسين الخدمة الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية، ونخص بالذكر ما يلي:

- حماية استقرار الخلية العائلية وحل المشاكل العائلية والعلاقتية الناتجة عن الخلافات الزوجية والتجمع العائلي، والمشاكل العقارية؛
- تحسين الأوضاع المزرية التي يعيش فيها الجندي المتقاعد وأرملة الشهيد على السواء؛
- دعم عائلات الأطفال الذين يعانون من إعاقة والتكفل بهم، وكذا الرفع من رواتب الزمانة لمواكبة ارتفاع أسعار الادوية والفحوصات الطبية.

وفي الختام الرفع من رواتب المعاش وتوفير الأدوية الضرورية بأثمنة جد تفضيلية أو تمكينهم من نظام تعاضدي مشرف ومتميز.

ت- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

ننوه ونثمن في فريق الاتحاد المغربي للشغل كل التدابير الاحترازية التي قامت بها الوزارة لمواجهة الوباء، وكذا الدور الذي تقوم به في تأمين الأمن الروحي للمغاربة.

وفي الشق الاجتماعي، نطالب في فريقنا بضرورة الرفع من الأجور المخصصة للأئمة والقيمين على المساجد مع ضرورة تعزيز التكوين المستمر لهم.

ونتساءل في فريق الاتحاد المغربي للشغل عن مجموعة من النقط نوجزها في ما يلي:

- تسطير خطة الحكامة لمواكبة المواطنين في كل ما يخص الجانب الديني؛
- تعزيز برنامج ترميم المساجد والمباني الدينية؛
- ترسيخ ثقافة الوقف لدورها في محاربة الفقر؛
- الاهتمام بالمساجد العتيقة والتعليم العتيق.

ت- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

ندعو في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل التركيز على مجموعة من النقط في هذا المجال، وهي كالتالي:

- المزيد من العمل على توسيع سلة الخدمات المقدمة لهذه الفئة، ومواصلة الجهود الحثيثة لتحسين الأوضاع الصحية لها من خلال التنسيق مع باقي القطاعات الحكومية عبر اتفاقيات التعاون والشراكة، مع تعزيز المساعدات الخاصة بهذه الفئة الاجتماعية في ظروف الجائحة؛
- ضرورة صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية للمقاومة المغربية، وتعريف الأجيال الحالية ببطولاتها عبر إنجاز أفلام ووضع استراتيجية للتواصل تعرف بها.

وانطلاقا من الأرقام التي عرضت علينا أثناء مناقشتنا للميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021، والتي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج، واستنتاجاتنا الموضوعية التي سبق الإشارة إليها، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل **نصوت بالإيجاب** على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات هذه اللجنة.

والسلام

5) مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم الظرفية الصعبة التي تعيشها بلادنا والعالم بأسره إثر انتشار وباء كورونا، إلتزم الاتحاد المغربي للشغل بكل مسؤولية وجدية كباقي المكونات السياسية والنقابية بالمشاركة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021، ومن ضمنها تلك التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والتي تضم القطاعات الحكومية التالية:

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والبحث العلمي؛
- وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة؛
- وزارة الشغل والإدماج المهني.

وباعتبارها قطاعات اجتماعية جد مهمة تعالج الشأن الاجتماعي والثقافي

بكل اختصاصاته، وتهتم بفئات واسعة من ذوي الدخل المحدود والفقيرة والهشة، ومقارنة مع نسبة الميزانية العامة المخصصة لهذه القطاعات، تظل الميزانيات المخصصة لهذه القطاعات الاجتماعية ضعيفة ولا تتماشى والحاجيات والخصاص الذي تعرفه، ولا سيما أننا نعيش في ظرفية صعبة بسبب فيروس "كوفيد-19" تفرض علينا توفير موارد بشرية جديدة ومؤهلة وكفيلة بسد الخصاص الذي تعرف معظم القطاعات الاجتماعية وتوفير الأمن الوظيفي لهم للحفاظ على استقرارهم الاجتماعي.

وقبل الخوض في مناقشة الميزانيات الفرعية لهذه القطاعات، يجب أن نتوقف على المجهودات الكبيرة التي بذلها السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة في تدبيرهم للحيز الزمني لمناقشة ميزانيات القطاعات التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ونسجل لأول مرة نجاح التجربة الجديدة التي فرضتها علينا جائحة كورونا، في تنظيم اجتماعات عن بعد عبر تقنية (ZOOM)، حيث أبانت هذه التجربة ورغم الإكراهات والتحديات وضعف الإمكانيات المادية لدى مجلسنا الموقر، عن الالتزام المسؤول لدى السيدات والسادة المستشارين بالمشاركة المكثفة عبر هذه التقنية المعلوماتية الجديدة التي أشرف على تنظيمها أطر كفأة لدى المجلس، ساهموا بدورهم في إنجاح هذه العملية بمجهوداتهم القيمة.

السيد الرئيس المحترم،

ا- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بالنسبة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، لا يمكننا داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل ونحن نناقش ميزانياتها الفصل بين الميزانيات والموارد المرصودة لهذه الوزارة، والسياسة التعليمية والتدبير السياسي للقطاعات التي تشرف عليها، وهي قطاعات جد حيوية ومهمة.

بدءا بالتربية الوطنية:

قطاع التعليم يعتبر الركيزة الأساس لأي مشروع مجتمعي يراهن على الاستثمار في التربية والتعليم، بناء على مقومات العدالة الاجتماعية التي تتأسس على ثلاث مرتكزات وهي العدالة اللغوية، والعدالة المعرفية والثقافية، والعدالة الرقمية، تلك العدالة التي تشترط الفصل بين الأصل الاجتماعي والرأسمال الدراسي للمتعلم، بناء على الاستحقاق الشخصي للرقي الاجتماعي المنصف، وهي وظيفة المدرسة العمومية التي يفرض أن تكون محركا للارتقاء ومصدرا للتماسك الاجتماعي والابتكار والتنمية الاقتصادية (حسب بعض المؤشرات فالتكلفة الاجتماعية التي تترتب عن الفوارق في التربية باهظة إذ تساهم التربية في تحديد الفقر المتعدد الأبعاد بـ 44.8 % في حين تساهم الصحة فقط بـ 21.8%، ومستوى العيش بـ 33.4%).

في حين نبهت كل ملاحظات المتدخلين والمعنيين، وكل التقارير الوطنية والدولية انطلاقا من العديد من المؤشرات إلى الاختلالات التي تعرفها المنظومة التعليمية ببلادنا على جميع المستويات: البنية التحتية، التحصيل البيداغوجي، التفاوتات المجالية، ضعف الوسائل والأدوات التعليمية، إشكالية القطاع الخاص، والأوضاع المادية والمعنوية للأطر التعليمية والتربوية، وزادت تداعيات الجائحة من تفاقم الوضع التعليمي، فجميعنا عشنا التجربة المرة للتعليم عن بعد وعدم جاهزية المنظومة اعتماده، إذ كشف عن هشاشة كبيرة للعرض التعليمي عن بعد، حيث انعدام الإمكانيات لكثير من الأسر لمستلزمات التحصيل البيداغوجي عن بعد، وضعف التجهيزات والتقنيات المفروض توفرها لما يسمى بالأقسام الافتراضية، التي تتطلب تقنيات عالية في الصوت والصورة واستعمال السبورة التفاعلية... وغيرها من الإكراهات التي ازدادت تعقيدا مع ازدياد الهشاشة، وضعف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والفوارق المجالية ... والأمية التقليدية والرقمية، حتى أصبحت العملية التعليمية خلال فترة الحجر الصحي شبحا يقض مضجع آباء وأولياء التلاميذ داخل كل الأسر حتى الميسورة والمتعلمة منها، وهو ما أكده المجلس الأعلى للتربية والتكوين حيث اعتبر النظام التعليمي بالمغرب لازال بعيدا عن الرقمنة وإدراجها في المناهج والبرامج قصد توظيفها كآلية لتقوية وتطوير معارف التلميذات والتلاميذ، ما أربك قرارات الوزارة الوصية في تدبير أزمة التعامل مع الموسم الدراسي.

وفي الاتحاد المغربي للشغل، نعيد طرح نفس الإشكالات والهواجس مع الدخول المدرسي 2020-2021، خاصة مع الموجة الثانية من فيروس "كوفيد -19"، التي رفعت من عدد الإصابات، فشكّل الجَمع بين كيف يمكن ضمان حق المتعلمات والمتعلمين في التمدرس من جهة والحفاظ على صحة وسلامة الأطر التربوية والإدارية والتلميذات والتلاميذ من جهة ثانية؟ المعادلة الصعبة أمام الوزارة وأمام الأسر المغربية التي فضلت عموما التعليم الحضوري نظرا لما يقدمه من "ضمانات".

وقد تحلت الوزارة من جانبها بالجرأة في اعتماد التعليم الحضوري متعهدة باتخاذ تدابير السلامة وتوفير كل وسائل الوقاية، غير أن النفس الاحترازي وتوفير كل الإمكانيات اللوجستيكية للمؤسسات التعليمية حفاظا على صحة أطفالنا وأطرنا، قد ضَعُف، فالبروتوكول الصحي لم يعد معمولا به في أغلب المؤسسات التعليمية، مع انعدام أو قلة وسائل التعقيم، مما يعرض تلامذتنا وأطرنا لخطر الإصابة بالجائحة، في مرحلة تقتضي اليقظة والحيطة أكثر.

لقد أبانت جائحة كورونا بما لا يدع مجالا للشك عن أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره الثروة الحقيقة للتقدم والرقي الاجتماعي، وعن أهمية الخدمة العمومية الضامن الوحيد لاستمرار تلبية الحاجيات الأساسية للمواطن وفي أولى أولوياتها حاجة المواطن إلى تعليم عمومي مجاني، وذو جودة عالية هادفة.

وكان طموحنا جميعا أن تستقي الحكومة الدرس جيدا في إعداد مشروع القانون المالي لسنة 2021، لكنها للأسف تستمر بنفس الفلسفة

ونفس المقاربات والاختيارات ونفس المنهجية، كما عبر الاتحاد المغربي للشغل عن ذلك في لجنة المالية، ولم تعمل من خلال الميزانية المرصودة لهذا القطاع ولقطاع الصحة إلا على ذر الرماد في العيون بالنظر للخصاص المهول لهذين القطاعين. وإن كانت الحكومة رفعت شعار إعطاء الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم، لكن الواقع هو أن ميزانية التعليم في مشروع قانون مالية 2021، استقرت في 71.929.454.000 درهم بل انخفضت بنسبة 0.68% مقارنة مع سنة 2020، إذ تمثل 22% من ميزانية الدولة، لكنها تظل غير كافية، كما خصصت ميزانية الاستثمار 8.95% بانخفاض 9.55% مقارنة مع السنة المالية الجارية، وهي ميزانية ضئيلة، علما أنه يعول عليها لتنزيل المشاريع الإستراتيجية للوزارة طبقا لأحكام القانون الإطار ووفق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

وإن كان المشروع يطبل زيادة في حصة المناصب المالية للقطاع ب 17.000 منصب أي بزيادة 2000 منصب مالي عن السنة الفارطة، وهي مناصب مالية غير قارة، فإن نفقات الموظفين حسب عرضكم قد انخفضت ب 0.13% فكيف تفسرون هذا الانخفاض؟ وما هي عدد المناصب الشاغرة (المحالين على التقاعد والتقاعد النسبي). وبالتالي ستظل دار لقمان على حالها حسب ما يتبين، فالخصاص في الموارد قد لا يظهر جليا مع نظام التناوب والتفويج الذي كان آلية ضرورية لتدبير التعليم الحضوري، لكن لا يمكن التغافل على أن من مساوئ هذا النظام أنه قزم كثيرا من حجم الساعات المخصصة لكل تلميذ فهناك مستويات وأقسام تتلقى تعليمها الحضوري نصف يوم عن كل يومين، دون استكمالها بحصص أخرى عن بعد، خاصة بالنسبة للسنوات الإشهادية والصعوبات التي تواجه التلاميذ بالأخص في بعض المواد التي لا يمكن الاكتفاء فيها بحصة أو حتى حصتين في الأسبوع، الشيء الذي دفع بالعديد من الأسر اللجوء إلى حصص الدعم في ظل تخوفات كبيرة مع ارتفاع عدد الإصابات، وهو ما يعمق من التفاوت الكبير في تكافؤ الفرص بالنسبة لكافة التلاميذ بالإضافة إلى التفاوت الحاصل بين القطاعين الخاص والعام.

كما كان أيضا من مساوئ نظام التفويج أنه أدخل الأساتذة في حالة غير مسبوقة من الارتباك بالنظر إلى كثرة الأفواج (وصل عدد الأفواج إلى 20 فوجا للأستاذ وقد تجاوز العدد ذلك)، دون إغفال حالة التوجس والقلق النفسي التي تحيط بإنجاز الدروس وسبل أجرأتها وتنفيذها وإنجاز إجراءات المراقبة المستمرة... ومستقبل البرنامج الدراسي.

وعموما فتجربة التعليم بالتناوب (حضوري، تعلم ذاتي) ورغم ما يشوبها من ارتباك على مستوى التفعيل، في غياب إجراءات أخرى موازية (التخفيف من حجم البرامج الدراسية، إعادة النظر في منظومة التقويم، عدم أجرأة الأطر المرجعية والتوجيهات التربوية وتكييفها مع المستجدات التربوية الجديدة ...)، فقد استطاعت أن تخفف من آثار تداعيات الجائحة على العملية التعليمية، وأن تحمي المؤسسات التعليمية من أن تصبح بؤر وبائية بعدما بات عدد تلاميذ كل فوج يناهز 20 تلميذ وتلميذة على الأكثر، وهي تجربة يمكن تطويرها في المستقبل من خلال إحاطتها بشروط النجاح، من جهة أخرى تظل تجربة التعليم عن بعد ورغم كل الصعوبات التي وقفنا عندها في حاجة إلى تقييم حقيقي، والوقوف عند العوائق والإكراهات التي حالت دون تحقيقها للغاية المعرفية والعلمية والتربوية والأكاديمية واحتياجاتها اللوجستيكية والمادية، وآثارها الاجتماعية والنفسية على كل الفئات، والتأسيس لتجربة أفضل وأكثر فعالية في المستقبل، تضمن إدراج الرقمنة بكيفية هيكلية في المناهج والبرامج.

السيد الرئيس،

كنا دائما في الاتحاد المغربي للشغل ننبه إلى ثقل وإشكالية التعليم الخصوصي الذي يزيد من حذة الفوارق الاجتماعية الناتجة عن الفوارق التعليمية، وهو ما أكدته تداعيات الجائحة، فقد تابعنا جميعا كيف ارتبكت أغلب الأسر المغربية فيما يتعلق بإنفاقها على التعليم، حيث انتقل أكثر من 140 ألف تلميذ وتلميذة من التعليم العمومي إلى التعليم الخصوصي خلال هذا الموسم الدراسي، نتيجة بالدرجة الأولى لتوقف الكثير من الأنشطة المهنية والخدماتية وفقدان العديد من مناصب الشغل إذ لم يعد بمقدور أغلب الأسر تحمل أعباء وتكاليف التعليم الخصوصي، وإن كانت بعض المؤسسات التعليمية قد أبانت عن وطنية عالية وتفهما كبيرا لأوضاع الأسر في هذه الظرفية العصيبة، إلا أن البعض الآخر أبان عن جشعه، بل منهم من انتقم من آباء وأولياء التلاميذ مع بداية الموسم، لابتزازهم أكثر في ظل غياب المراقبة من طرف الوزارة الوصية، علما أن أسعار خدمة التعليم الخصوصي تعرف خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا مهولا يستنزف على الأقل 30% من جيوب الأجراء بمختلف مستويات دخلهم، وبالتالي فقد حان الوقت للقيام بتقييم حقيقي للتعليم الخصوصي ومدى نجاعته. وإعادة النظر في القانون المؤطر لمؤسسات التعليم الخصوصي للقطع مع ما تعرفه بعض المؤسسات من عبث وجشع وتسيب...

السيد الرئيس،

رغم المجهودات التي تقوم بها الوزارة لإصلاح ما يمكن إصلاحه في هذا القطاع الحيوي (القانون الإطار/ الاستراتيجيات القطاعية...) ورث إشكالات كبيرة. فعمليا لم يخرج من حالة التأزم، فكل التقارير الدولية بما فيها الصادرة عن المؤسسات الدولية المانحة التي تحكمت في وضع السياسات المتبعة في هذا القطاع وغيره من القطاعات الاجتماعية منذ 1983، أي مع سياسة التقويم الهيكلي، تؤكد على تدني المؤشرات المتعلقة بالتعليم، حيث جاء في التوصيات الأخيرة للبنك الدولي تحت عنوان" المغرب من أجل نظام تعليمي أقوى في حقبة ما بعد جائحة فيروس كورونا" على أنه حتى قبل اندلاع هذه الأزمة، كان المغرب يواجه مصاعب للبقاء على المسار الصحيح للوفاء بأهداف 2030 من أجل توفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف الرابع من أهداف

التنمية المستدامة). ولاحظ التقرير أنه في سنة 2019 كان 66% من الأطفال الذين بلغوا سن العاشرة من عمرهم لا يستطيعون قراءة أو استيعاب نص بسيط، وهو تقدير أقل بنسبة 2.5 نقطة مئوية عن المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأقل بنسبة 10.7 نقاط مئوية عن متوسطة في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. واستنتج البنك الدولي أن هذا الوضع يعكس أزمة التعلم التي يواجهها المغرب، والحاجة الملحة إلى تحسين أداء نظام التعليم بما يضمن حصول الجميع على المهارات الأساسية الضرورية للإسهام كمواطنين في المجتمع واقتصاده، وأن المغرب سيحتاج إلى تأمين الإنفاق على التعليم للحد من انتقال الفقر من جيل إلى آخر.

وبالتالي فالرهان هو أكبر بكثير من "الزيادة" في المناصب المالية لهذا القطاع والمعدات وغيرها بل الرهان هو الإقلاع الجدي والحقيقي والفعلي بمنظومة التربية والتكوين ككل، وجعل المدرسة العمومية في مستوى الطموحات بشكل يضمن الحق في تعليم للجميع الرفع من جودة التحصيل البيداغوجي والتلقين التربوي، ويعاد فيه الاعتبار نساء ورجال التعليم من خلال تحسين أوضاعهم المادية والمعنوية، باعتبارهم المحرك الحقيقي والفاعل الأساسي لتنزيل أي إصلاح منشود، إذ لا يمكن نهائيا أن نتحدث عن الرقي بالمنظومة التربوية، ورد الاعتبار للمدرسة المغربية وتحقيق التنمية المجتمعية بدون الاعتناء ورد الاعتبار لأسرة التربية والتكوين، وهو ما يتطلب وضع سياسة تعليمية شاملة وبمساهمة كل المتدخلين بدون استثناء وفي مقدمتهم الحركة النقابية الممثل الشعري للأطر التربوية.

السيد الرئيس،

فعلى مستوى تدبير الموارد البشرية فلازالت تعتري القطاع إشكالات عميقة وأعطاب متعددة وملفات حارقة لم يتم تسويتها، ويجب على الوزارة في هذه السنة الأخيرة أن تعمل على حلها، فعدة ملفات بلغت 22 ملف عمرت طويلا داخل دهاليز الوزارة، مطروحة على طاولة الحوار القطاعي ومتوقفة التنفيذ تخلق احتقان غير مسبوق في ظل الجائحة، ورغم حالة الطوارئ نجد فئات من نساء ورجال التعليم يحتجون في الشوارع أمام وزارة التربية الوطنية، وفي المقابل يواجهون بالقمع عوض الحوار وحل ملفاتهم العادلة والمشروعة، ومن بين الملفات التي يعتبرها الاتحاد المغربي للشغل عادلة ومشروع وتتطلب معالجتها حلولا استعجالية وفق مقاربة تشاركية مع الحركة النقابية.

الأساتذة حاملي الشهادات الذين يطالبون بتسوية وضعيتهم من خلال الترقية وتغيير الإطار إسوة بالأفواج السابقة إلى غاية دجنبر 2015 في إطار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، إذ لم يتم تسوية ملفهم رغم الوعود التي قدمتها وزارة التربية الوطنية على طاولة الحوار القطاعي؛ علما أنهم لن يكلفوا الوزارة أي تكلفة مالية لأن أغلبهم في السلم 11. وأن هناك خصاص سنوي في التعليم الثانوي التأهيلي.

أطر مسلك الإدارة المتصرفين التربويين، لماذا لم يتم إصدار المرسوم المتعلق بهم؟ رغم أن السيد الوزير أعلن في بلاغ رسمي عن إخراج المرسوم الذي نفاه السيد وزير الاقتصاد والمالية، مما خلق استياء وحالة احتقان وسط هذه الفئة وفئة الإسناد.

الأساتذة ضحايا النظامين، ورغم صدور مرسوم يتعلق بهذه الفئة إلا أنه للأسف خلف متضررين جدد يسمون اليوم ضحايا النظامين 1985 – 2002 لذلك نطلب في هذه المناسبة السنوية من السيد الوزير إصدار مرسوم تعديلي يسمح للفئات المتضررة من الاستفادة إسوة بباقي الضحايا.

الأساتذة المتعاقدون (الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد) يعانون من التمييز بينهم وبين باقي أطر الوزارة، خاصة في حقهم في الحركة الانتقالية الوطنية بين الجهات، والاستفادة من نظام تقاعد موحد وعادل ومنصف مثل باقي أطر وزارة التربية الوطنية.

من جهة أخرى لا بد من الإسراع في إخراج النصوص والقوانين التنظيمية لتنزيل مضامين القانون الإطار، وهنا لابد من التأكيد على ضرورة اعتماد مبدأ الديمقراطية التشاركية وإشراك الفرقاء الاجتماعيين، وخلق جو من السلم المجتمعي لقطاع يكتسي أهمية بالغة لدى عموم المجتمع المغربي، ويعتبر قاطرة للتنمية، فلا تنمية بدون تعليم ذو جودة وعادل ومنصف ومكرس لقيم وتكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

إن فريق الاتحاد المغربي للشغل، يرى أن إصلاح المدرسة العمومية في شموليتها ليس أمرا تقنيا أو قطاعيا، إنه إصلاح في صلب الإصلاح المجتمعي الشامل، إنه الوجه الآخر للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إنه الدعامة والرافعة الأساسية للتحديد الثقافي والاجتماعي.

ومن مرتكزات هذا الإصلاح:

- التعجيل بوضع اللبنات الأساسية للاستثمار في التعليم، وفق استراتيجية واضحة المعالم تماشيا مع الرؤى الإستراتيجية والتوجهات الاقتصادية للخطط التنموية وانسجاما مع الرؤية الإستراتيجية الوطنية 2015-2030؛
- وضع التوجهات والاختيارات الرئيسية التي تلتزم بها الدولة وتحصين تنفيذها بآليات ومعايير قانونية ومقاييس كمية وكيفية ومرجعيات ميدانية موثوقة، تسمح بالتتبع والتقييم والمساءلة من أجل تطويرها المستمر؛
- توفير البيئة الحاضنة للفعل الإصلاحي في المجال، وفق مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين لإرساء تلك السياسات لتكون أكثر فاعلية واستدامة؛
- وضع سياسة تعليمية شمولية ومندمجة تحقق الالتقائية بين القطاعات الحكومية؛
- توفير العدالة المجالية في الاستفادة من خدمة التعليم العمومي؛

- مأسسة التعليم عن بعد الذي فرض نفسه بفعل الجائحة وتضمنه القانون الإطار؛
- عدم المساس بمجانية التعليم باعتبارها الضمانة الحقيقية لتمتع كل المغاربة على قدم المساواة من حقهم الدستوري في التعليم؛
- رفع الظلم والحيف عن نساء ورجال التعليم وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية؛
- مراجعة المناهج التعليمية في أفق تأهيل خريجي المؤسسات التعليمية وتسهيل إدماجهم في سوق الشغل؛
- تقليص الفوارق بين التعليم العمومي والتعليم الخاص.

التعليم العالي والبحث العلمي:

بداية، ومن هذا المنبر لا بد من التذكير بأهمية التعليم العالي بوصفه سلكا تتويجيا للمسار التربوي للمتعلمين، واندماجهم في مجتمع المعرفة، غير أن أغلب الطلبة يلجؤون إلى نظام الاستقطاب المفتوح، لعدم تمكنهم من الالتحاق بنظام الاستقطاب المحدود، القائم على الانتقاء، لذلك يجب أن يستهدف مجهود تحسين جودة التكوينات الجامعية، بالضرورة، إجازة الاستقطاب المفتوح، التي تستقبل أغلب الطلبة، وذلك بغرض جعلها حلقة قوية ترفع من قيمة التكوين بالجامعة، غير أن هذا الهدف لا تتم ترجمته على مستوى الميزانية المرصودة لقطاع التعليم العالي في مشروع القانون المالي لسنة 2021 ميزانية المحددة في 12 مليارا و669 مليونا و13 ألف درهم إلى جانب البحث العلمي وهي ميزانية غير كافية ولا تعكس الشعارات المرفوعة بشأن المراهنة على الجامعة المغربية كقاطرة للتنمية بالنظر لوضعيتها الراهنة، المتسمة بعدة اختلالات ومشاكل موضوعية، على سبيل المثال:

- ضعف الطاقة الاستيعابية لمؤسساتنا الجامعية؛
- الارتفاع المستمر لظاهرة الهدر الجامعي لاعتبارات كثيرة أساسا العجز اللغوي وغياب منهجية العمل، وعدم تلاؤم مضامين التكوين، وغياب تنوع عرض التكوينات، خصوصا المهنية، ومحدودية استعمال التكنولوجيا الرقمية، وضعف مواكبة الطلبة على مستوى التوجيه وبناء مشروعهم الأكاديمي والمهني؛
- جمود أعداد المكلفين بالتأطير البيداغوجي والإداري؛
- غياب الجسور الضامنة للإنصاف وتكافؤ الفرص، بين التكوين المنهي لما بعد الباكالوريا التقني المتخصص وبين الجامعة، وغياب الاتساق بين إصلاح نظامي الإجازة والتعليم الثانوي التأهيلي؛
- حصر المورد الرئيسي للجامعة العمومية في التمويل العمومي (ما بين 70 و97%) مما يؤثر في قدرة الجامعة على تطوير مواردها المادية ورأسمالها البشري ومن ثم استقلاليتها، وقد أبانت جائحة كورونا عن الآثار السلبية لهذه التبعية مع استمرار إغلاق الفضاءات السكنية، وتأخير المنحة الدراسية، ورغم ما يسمح به القانون من تثمين رأسمال الجامعة وتنويع مواردها، عبر خلق شركات غير أن هذه المقتضيات تظل بعيدة عن التطبيق؛
- غياب استراتيجية رقمية مهيكل للتعليم العالي من أجل هندسة ومقاربة بيداغوجية أفضل لإنتاج القيمة ولسد الهوة بين المشاريع والتجارب المنجزة في الجامعات، ولتجاوز عجزها، في أن تصبح ذات جاذبية أكبر، من حيث جودة التكوين، والابتكار، والحكامة والشفافية التي طورت بوسائلها الخاصة تطبيقات ومنصات رقمية داخلية، مع بعض الممارسات المحدودة في مجال التعليم العالي عن بعد؛
- عدم توفر الجامعة العمومية بعد على هيكل إداري، يسمح لها بالتحديد الدقيق للخدمات والمناصب والمهن، من أجل تحقيق تدبير فعال؛
- انخفاض مستوى الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي وارتفاع نسبة الهدر الجامعي في السلك الأول من التعليم العالي؛
- غياب آليات ملائمة لتوجيه ومواكبة الطلبة خلال مسارهم الأكاديمي بما يساعدهم على بناء مشروعهم الأكاديمي أو المهني؛
- اشكالية الجودة وملاءمة الدبلومات والتكوينات الجامعية مع سوق الشغل؛
- ضعف الحلقات الدراسية والبحوث في الديداكتيك والبيداغوجيا الجامعية، إذ تظل التكوينات في هذه المجالات على هامش الممارسات الجامعية، ولا تعتبر ضرورية لنجاح الإصلاح البيداغوجي، ولتطوير كفايات الأساتذة الباحثين؛
- صعوبة خريجي الجامعات والمعاهد العليا في التكيف ضمن محيط اقتصادي وسوق للشغل متغير، في غياب التكوينات التي تهم الذكاء العاطفي والتنمية الشخصية، وتهيؤهم للحياة النشيطة والمواطنة أي الاندماج اجتماعيا ومعرفيا ومهنيا؛
- جعل المجال الرقمي أداة للنهوض بالجامعات، وإقامة حكامة شفافة، وتعليم جيد، وتكوين مبتكر؛
- القيام بتطوير متلازم للبنيات التحتية، وللحلول المعلوماتية، ولتكوين المدرسين، والفرق البيداغوجية والتقنيين، والموارد، والخدمات، والإجراءات، والتنظيم؛
- وضع مخطط لإحداث مؤسسات جديدة للتكوين البيداغوجي وفق نموذج المدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا للتعليم

التقني، مع التوفر على بنية متخصصة في الهندسة والتكوين البيداغوجي؛

- ربط مهمة التعليم بمتطلبات تحول مهنة المدرس الجامعي وتلك المتعلقة بالتعبئة من أجل الإصحاح؛
- التحكم في اللغات هو المفتاح الأول للاندماج الجامعي المعرفي والأكاديمي والمهني والاجتماعي؛
- تعزيز إشراك الطلبة في تطوير حياة جامعية، وفي تقييم التعلمات؛
- تنويع مصادر التمويل والتخفيف من الضريبة على بعض أنشطة الجامعات؛
- جعل الجامعة قطبا للتنمية الجهوية؛
- تعزيز انفتاح الجامعة على التعاون الدولي؛
- الاستباقية في تطور المهن ومتطلبات سوق الشغل المستقبلية؛
- الانخراط الفاعل في رهانات الاقتصاد والمعرفة، والارتقاء بالرأسمال البشري ومجتمع المعرفة.

البحث العلمي:

لقد عاش العالم دون سابق إنذار امتحانا عسيرا في مواجهة الجائحة حيث برزت الأهمية القصوى للبحث العلمي والتطور التكنولوجي ليس فقط في مواكبة التحولات الكبرى على مستوى الاقتصاد، والإنتاج، وسوق الشغل، والمعرفة، بل التسابق من أجل سبل البقاء والحفاظ على الحياة في سياق يتميز بالمنافسة الشرسة والتسابق المحموم بين البلدان المتقدمة من أجل إنتاج البحث العلمي.

وبالحديث عن الميزانية المخصص للبحث العلمي فمن المخجل والعار جدا التحدث عنها بالمقارنة مع تلك التي تخصصها الدول المجاورة لهذا المجال العلمي المهم جدا، وجائحة كورونا العالمية عرت على واقع ضعف منظومة البحث العلمي، وكشفت على أن المغرب يتوفر على فئة محدودة ومعدودة على رؤوس الأصابع تشرف على مجال البحث العلمي، وبغيرتها وحبها للوطن لم تهاجر إلى الخارج رغم ضعف الإمكانيات المادية والمعنوية.

كما كشفت بالملموس عن غياب سياسة للبحث والتطوير في قطاع الصحة، نتيجة عاملان بنيويان رئيسيان يفسران الوضعية الحالية للبحث والتطوير الطبي في المغرب:

- لا تضطلع الجامعة بالانخراط الكافي بدورها في النهوض بالبحث العلمي، ذلك أن الأساتذة الباحثين لا يمكنهم ضمان إنتاج علمي منتظم، حيث أنهم موزعون بين العلاجات والأنشطة البيداغوجية والمهام الإدارية، كما أن الأبحاث المنجزة يطغى عليها البحث السريري، بميزانية بحثية ضئيلة جدا وتدبير إداري بطيء؛
- عدم وجود بيئة تشجع على استثمار القطاع الخاص في البحث العلمي الطبي.

التكوين المهني:

يلعب قطاع التكوين المهني دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعنصرا هاما من عناصر الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 وقد عرف هذا القطاع إعادة التموقع في المنظومة التعليمية والمهنية ككل جعلته يعرف في السنوات الأخيرة اهتماما من طرف الخريجين والطلبة الراغبين في التكوين، لتأهيل اليد العاملة والرفع من قدراتها المعرفية والمهاراتية والمهنية وسهولة ولوجها إلى سوق الشغل.

لكن يظل السؤال هو ما مدى قدرة القطاع على الاستقطاب والاستيعاب وتنوع التكوينات والرفع من جودتها وتحيينها في إطار مواكبة المستجدات، والتي تعود بالأساس لمحدودية نظام التوجيه والفوارق المجالية وتعزيزه لتحسين جودة خدماته، وضمان استدامته، ومن أجل ملاءمة أفضل بين التكوين والشغل.

علما أن أكثر من ثلث الكفايات الأساسية التي ستصبح مطلوبة في أغلب المهن بعد سنة 2020 حسب تقدير المنتدى الاقتصادي العالمي لازالت تعتبر اليوم غير أساسية في العمل.

ب- وزارة الثقافة والشباب والرياضة:

السيد الرئيس،

القطاعات التي تشرف على تدبيرها الحكومي وزارة الثقافة والشباب والرياضة تظل في باب الحقوق الاجتماعية التي تشكل قطب الرحى في رهانات المغرب التنموية، وإحدى مقومات العدالة الاجتماعية والمجالية والتزامات بلادنا الدولية والدستورية.

ومن هذا المنطلق الحقوقي نتساءل: كيف تفكر هذه الوزارة المهمة وتقبل على نفسها تخصيص 50 منصب مالي فقط لثلاثة قطاعات مهمة: الثقافة، الشباب والرياضة؟

على المستوى المرجعي السيد الرئيس، من المهم جدا أن ينطلق عرض السيد الوزير الوصي على القطاع، وبالأحرى برمجته الميزانياتية لهذه القطاعات الإستراتيجية من إطار مرجعي جد متقدم ينهل من التوجهات الملكية التي حددت ضمن أولوياتها الاعتناء بهذه القطاعات وإعطائها المكانة التي تستحقها في إطار بناء أسس النموذج التنموي الجديد وتجاوز معوقات النموذج الحالي الذي أبان عن عدم قدرته في الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، واعتبار المواطن ليس فقط محور جميع المبادرات العمومية بل هدفا لها، على أن تشكل هذه المرحلة فرصة لإعادة الأولويات وبناء مجتمع المعرفة والتماسك والتضامن الاجتماعي، مجتمع ينطلق من كون عنصر الشباب ثروة حقيقية يجب اعتباره محرك للتنمية وليس معيقا لها، والثقافة رأسمال غير مستثمر وغير مُدْمَج في التعليم والإعلام وأماكن العيش بكيفية ناجعة والرياضة مدخل حقيقي لبناء الصحة والسلامة الجسدية واستثمار لرفع

مستوى التنافسية العالمية وتحريك الاقتصاد.

غير أن وضعية التقدم المحرز في تنفيذ وأجرأة هذه الأهداف والتوجهات تظل بطيئة جدا وبعيدة عن أرض الواقع:

وبهذه المناسبة، السيد الرئيس، يسجل فريق الاتحاد المغربي للشغل استغرابه تغييب إدراج المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ضمن محاور عرض السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة للسنة المالية 2021، حيث أنه من حق مجلس المستشارين بصفته مؤسسة تشريعية ودستورية أن يضطلع على تفاصيل ميزانية ومالية المكتب المغربي لحقوق المؤلفين بالنظر لأهميته، كما اطلع عليها مجلس النواب في عرض السيد الوزير المفصل.

قطاع الثقافة:

- إلى حدود اليوم نسجل غياب استراتيجية عمومية لقطاع الثقافة والفنون، تقوم على نهج تنظيمي شمولي، بشكل يضمن للثقافة والفن توفر بيئة تضمن تنميتها ودمقرطتها؛
- غياب رؤية استراتيجية لقطاع الثقافة والفن، وغياب صناعة ثقافية وإبداعية وطنية حقيقية.

علما أن قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية يشغل آلاف الوظائف في المغرب، وركيزة للاقتصاد الاجتماعي، فإذا كان المغرب لا يعتمد في اقتصاده على صناعة قوية أو فلاحة قوية وأننا نراهن على السياحة والرفع من المدخول السياحي يتوقف على جودة المنتوج الثقافي وقيمة برامجنا الثقافية بما في ذلك كل القطاعات الفرعية للموسيقى والمسرح، والإعلام السمعي البصري والسينما، والفنون الجميلة والتصويرية، وجميع الخدمات والأنشطة ذات الصلة، ومجموعات الفلكلور التي تأثث تراثنا الثقافي وتم إهمال هذه الفئات وهذه المجموعات خاصة في ظل الجائحة.

ففترة الركود الإجباري التي مر منها قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، الذي يعاني أصلا من صعوبات جمة وضعف في التنظيم وهشاشة في النموذج الاقتصادي، تنذر بإضعافه، حيث خلق اقتصاد هذه الصناعات على مدى السنوات الخمس الماضية في أفريقيا والشرق الأوسط أكثر من 2.5 مليون فرصة عمل وميزانية تقدر بـ 3% من إجمالي إيرادات هذه الصناعات على المستوى العالمي.

فيما سبق أن أوصى تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بـ: ضرورة انتهاج سياسة عمومية جديدة كفيلة بجعل اقتصاديات الثقافة دعامة حقيقية للتنمية الاقتصادية في بلادنا، ودعا إلى التأسيس لاستراتيجية وطنية حول الثقافة والإبداع، لجعلها في قلب المشروع المجتمعي والتنموي المغربي، وإدماجها في كل السياسات العمومية، لابد من إشراك قطاعات أخرى غير الثقافة في العديد من المشاريع والبرامج مثلا يجب أن يكون هناك تنسيق وشراكة بين قطاع الثقافة ووزارة التربية الوطنية.

السيد الرئيس،

الجميع يعلم أن جائحة "كوفيد-19" زادت من تأزم الوضع لقطاع الثقافة، بسبب خطر الإفلاس وعدم إعادة فتح مقاولات، بفعل انعدام الاستثمار العمومي والخاص الموجه لإنعاشه، حيث صرحت فيدرالية الصناعات الثقافية والإبداعية بأن ملياري درهم هو قدر تأثير جائحة "كورونا" على هذه الصناعات، ودعت إلى اتخاذ إجراءات استعجالية لإنقاذ 100 ألف منصب شغل بالمغرب بسبب الأزمة الراهنة، حيث يعاني القطاع من عدة مشاكل بنيوية، منها:

- وجود نقص في البنيات التحتية وعدم استثمار القدرات بشكل فعال؛
- وضعية اجتماعية لمهنيي قطاع الثقافة والفنون تتسم بالهشاشة وعدم استقرار مزمن على صعيد التشغيل؛
- تعدد الفاعلين وتشتتهم؛
- ضعف ميزانية وزارة الثقافة التي لا تمثل سوى 0.25% من ميزانية الدولة، وشح موارد المانحين، التي لا تتجاوز بالكاد المليار درهم سنويا؛
- التوزيع غير المتكافئ للبنى التحتية الثقافية، وهشاشة البيئة الحاضنة للثقافة.

على مستوى الدعم: غياب المعايير المضبوطة وضرورة توفر المسؤولية في اللجنة المشرفة على الدعم واحترام المبادئ الديمقراطية لتوزيع الدعم.

قطاع الشباب والرياضة:

- الخصاص المهول الذي تعاني منه مؤسسات دور الشباب والأندية النسوية ومراكز حماية الطفولة والمؤسسات الرياضية؛
- الوضعية المزرية التي يعيشها ما يناهز 2000 إطار من الأطر المساعدة العاملة بدور الشباب (هزالة التعويضات /انعدام التغطية الصحية والاجتماعية) وهو ملف سبق للوزارة ان التزمت بفتح حوار جاد في أفق إيجاد حل له؛
- عدم توفير الحماية اللازمة للعاملين في مجالي حماية الطفولة من الأخطار التي تلحق بهم نظرا لصعوبة العمل مع الأحداث الجانحين المحالين على هذه المراكز، وعدم تعويضهم عن الحراسة الليلية بهذه المراكز؛
- تقادم العرض المقدم للشباب بدور الشباب باعتبار دورها في سياسة الإدماج الاجتماعي وعدم تحيين برامجها ومضامين أنشطتها بناء على القيم الكونية لحقوق الإنسان؛
- قلة المراكز المختصة في حماية الطفولة التي لا يساير عددها تطور ظاهرة جنوح الأحداث ومراجعة منهجية الاشتغال بهذه المؤسسات

انطلاقا من خلاصات توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أعده سنة 2013 تحت عنوان" الأطفال في مراكز الحماية طفولة في خطر من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل"؛

- قلة الاعتمادات المالية المرصودة للمراكز السوسيو-رياضية للقرب والقاعات الرياضية للرفع من جودة الخدمات التي تقدمها، وضبط تدبيرها وتسييرها في ظل الفوضى والعشوائية التي تعرفها؛
- استمرار المشاكل المرتبطة بمساطر وآليات تقديم الدعم العمومي بمختلف أشكاله مما يحرم استفادة مختلف الفئات والجهات؛
- التخلي عن الرياضة المدرسية على الرغم من أهميتها؛
- الضعف الكبير الذي لا يزال يطبع خدمة مراكز التخييم التي تعاني من ضعف بنياتها التحتية وعدم تكافؤ الفرص في التأطير الذي تكرسه جهات معينة ولوبيات دأبت على التشويش وإرباك عملية التخييم وخلق منابع للريع؛
- النقص الكبير والتفاوتات الحاصلة بين الجهات والأقاليم، في شروط وأداء العمل بالمؤسسات التربوية والرياضية؛
- لا نتفهم دور الشباب المتنقلة؛
- لا يمكن إنزال الجهوية دون تفعيل اللاتمركز وإشراك العنصر الجهوي وضرورة تأهيل العنصر البشري.

قطاع الاتصال:

السيد الرئيس،

على مستوى هيكلة القطاع نسجل داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل تردد الحكومة وتخوفها من تحرير الإعلام المرئي، حيث يظل المغرب البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يستطع تحرير القطاع، ولم يراوح مكانه، والنتيجة قلة البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية والتحليلية وضعف بنيتها البرمجاتية.

أما على مستوى الرسالة الإعلامية، لم تستطع وسائل الإعلام السمعية البصرية خاصة البصرية مواكبة مختلف التحولات الاجتماعية التي يعرفها المغرب ودوره الرئيسي في تكريس الحريات وحقوق الإنسان، وتنوير الرأي العام في التأطير والتنشئة الاجتماعية وإغناء وإثارة وتوجيه النقاش اليومي حول تدبير قضايا الشأن العام وإبراز التنوع المجتمعي والتعددية السياسية.

أما على مستوى الحكامة، فالغريب أنه لم ولن يتم إنشاء القطب العمومي على الرغم من أن الشركتين العموميتين لهما نفس المدير العام، ولازالت أهم الإنتاجات التلفزية ترسو على نفس الشركات الأربع، التي تحظى دائما بمشاريع الإنتاج للقطب العمومي في شكل صفقات ضخمة، دون أي حسيب أو رقيب، ويتساءل الاتحاد المغربي للشغل: أليس ذلك من مسؤولية الرئيس المدير العام باعتباره المسؤول عن الميزانية والآمر بالصرف؟ وهل تتوفر هذه الشركات الأربع على لوازم الإنتاج أو تنفيذ الإنتاج، من معدات تقنية وأطر وتقنيين ومستخدمين؟ كونها تدخل في مراحل تنفيذ الإنتاج، أم أنها تستغل معدات وموظفي القناة، علما أن هذه المعدات والموارد البشرية تدخل في قائمة التسعير (devis) للمنتوج السمعي البصري، وهل تصرح هذه الشركات (المنفذة للإنتاج) بأجرائها لدى صندوق الضمان الاجتماعي؟ علما أنه ومنذ عشرين سنة يتم إقصاء الأطر المحلية داخل القناة من منتجين ومخرجين بالقناتين (SNRT[8] + 2M).

فعلى الرغم من كون الهدف من إنشاء هذه الباقة من القنوات المتخصصة والعامة في القطب العمومي هو الرفع من الإنتاج الوطني السمعي البصري فإن حصة الإنتاج الوطني الجديد في شبكة البرامج لا تتعدى 20%، وتظل البرامج القديمة أكثر بثا، مع إعادة البث في القنوات الوطنية، بالإضافة إلى المسلسلات الأجنبية التركية والمصرية التي أصبحت هي السمة الأساس لبعض القنوات، وبالتالي فما جدوى هذه القنوات في غياب برامج تثقيفية وتكوينية وإخبارية حية تحظى باهتمام المشاهدين، ومن باب مسؤوليتنا التشريعية والدستورية نطالب بفتح تحقيق في الموضوع للوقوف على جوانب تدبير الإنتاج بالقناتين.

وبوقوفنا عند القناة الثانية، مللنا السيد الرئيس من تكرار نفس الأسطوانة: النموذج الاقتصادي للقناة الثانية من أغرب النماذج في العالم بين التزامات الخدمة العمومية التي لا تكلف الدولة ولو سنتيما واحدا والربحية المقيدة جدا بالقانون ودفتر التحملات الذي يفرض عددا معينا من الالتزامات لبث الإشهار، ووضعيتها المالية أقل ما يقال عنها أنها كارثية، والتي سبق للمجلس الأعلى للحسابات في سنة 2018 أن وصفها بكونها مقلقة، إذ تحقق نتائج صافية سلبية، وتتكبد خسائر سنوية قدرها التقرير بـ 98,4 مليون درهم بين سنتي 2008 و2017، نتيجة خسارة حجم النفقات مقارنة بالموارد، واليوم لا تزيد إلا تراجعا، تخصص لها الحكومة سنويا منذ انتخابها ميزانية 65 مليون درهم، القيمة المضافة تمثل 50% من نفقات التسيير، وفي بعض السنوات فإن القيمة المضافة لا تمكن حتى من تغطية نفقات الموظفين.

فيما كانت قبل سنة 2011 تخصص لها ميزانية تقدر بـ 130 مليون درهم، المقاولة العمومية الوحيدة التي تعاقب بوضعيتها المتأزمة حيث يتوقف بها الاستثمار ويجمد بها التوظيف، انخفض عدد الأجراء من 770 إلى 520 أجير، 250 أجير توزعت بين المغادرة الطوعية أو التقاعد دون أن تلجأ المقاولة إلى التعويض، وأكثر من 35% يشتغلون بعقود من الباطن محرومين من كل الحقوق الاجتماعية، كالتغطية الصحية والاجتماعية، ضدا على الخطب الملكية والتزامات المغرب الدستورية وخطابات الحكومة، هناك من اشتغل لمدة أكثر من 18 سنة بدون ترسيم عاملين من مختلف الفئات المهنيين والمهندسين والتقنيين ليس لهم الحق في أبسط الحقوق

[8] **S**ociété **N**ationale de **R**adiodiffusion et de **T**élévision

كالاقتراض من المؤسسات البنكية لاقتناء سكن يضمن لهم الاستقرار الاجتماعي.

وبهذه المناسبة السنوية المالية، نطالب بضرورة إعادة النظر في السياسات العمومية وإعادة توجيهها نحو القطاعات التي أثبتت قدرتها وحضورها وتفاعلها في ضمان أمن ورفاهية المجتمع في أوقات السلام وفي أوقات الشدة والأزمات، ولابد من مقاربة شمولية لهذه القطاعات، مع إعادة العرضانية والأفقية التي تتقاطع فيها العديد من المتدخلين، ومن المهم أن تأتي الحكومة بمشروع للوسيط، لكن لابد من أن تتم دراسته بإمعان ومشاركات جميع الأطياف السياسية والنقابية والمجتمع المدني.

ت- وزارة الصحة:

السيد الرئيس،

الظرفية المقلقة التي ناقشنا فيها الميزانية الفرعية لوزارة الصحة لسنة 2021، وضعية وبائية لها تداعيات صحية خطيرة وغير مسبوقة وفي مرحلة أكثر فتكا وعدوى للفيروس، فرضت علينا إشكالا حقيقيا يخص منظومتنا الصحية التي أصبحت تشكل غولا يقض مضجع المرضى والمواطنين عموما، حيث كشفت الجائحة عن الهشاشة الخطيرة لمنظومتنا الصحية وعدم جاهزيتها للحفاظ على الأرواح والأمن الصحي للمغاربة على قدم المساواة، فرغم كل المجهودات الاستباقية التي قامت بها بلادنا لتهيئ منظومتنا الصحية للمرحلة الأصعب، بتخصيص ملياري درهم لتعزيز إمكانياتها (اللوجستيكية/ المعدات الطبية/ الأدوية..) من الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" الذي ساعد في حينه على التحكم الاستشفائي والعلاجي للمصابين، وإذا كان الاستقبال والتكفل بالمصابين بالفيروس خلال فترة تميزت بضعف نسبة الإصابات تم بصيغة (VIP)، فقد أصبح حصولهم اليوم على سرير سواء بالمستشفى العمومي أو الخصوصي من سابع المستحيلات في هذه المرحلة الأخطر، وفي أسوء الأحوال لا أحسنها ابتزاز المرضى المصابين بالفيروس ونهبهم بوضع شيك ضمان لا يقل عن 60.000 درهم من طرف المصحات الخاصة، مما صعب الوضع أكثر وتسبب في ارتفاع نسبة الوفيات، وأدخل المصابين والأسر في حالة من التذمر والاستياء.

بل يصعب اليوم حتى إجراء التحاليل المخبرية حتى بالمختبرات الخصوصية، خاصة ببعض المناطق، ما جعل عدد من حاملي نفس أعراض الفيروس الذين يفضلون الاكتفاء باستعمال الأدوية واتباع البروتوكول، رغم عدم التأكد من إصابتهم مساهمتهم في انتشار العدوى، إضافة إلى النقص الكبير والحاد للأدوية المعمول بها في البروتوكول العلاجي لدى الكثير من الصيدليات، زيادة على تكلفتها التي تجعل المصابين من الفئات الهشة يستغنون عن اقتنائه ولا يلتزمون بالتدابير الوقائية التي يفرضها البروتكول.

فالواقع مرير وزاده مرارة تبخر الوعود التي كانت قد تعهدت بها الحكومة بإنشاء مستشفيات مؤقتة للقرب وغيرها من التدابير الاستعجالية، في ظل الارتفاع في نسبة الفقر والهشاشة نتيجة تزايد عدد المناصب المفقودة، بالمقابل رفع الحكومة يدها عن الدعم المباشر للتخفيف من الجائحة لصالح الطبقات الهشة، والذي كنا قد طالبنا بتمديده لشهور إضافية.

كما تم تخصيص شبه حصري لخدمات الرعاية الصحية العمومية للتكفل بالمرضى المصابين بفيروس "كوفيد-19" ومكافحة انتشاره، فيما أهمل المرضى الآخرين بما فيهم الذين يعانين من الأمراض المزمنة والسرطانية وغيرها التي تتطلب التعامل باستعجالية مع حالاتها.

وقد سجل الاتحاد المغربي للشغل عدة ملاحظات على ميزانية القطاع منها:

- لم يتم في العرض الإشارة إلى الوكالة الوطنية للتأمين الصحي على مستوى التقييم التي تشرف على الإعلان على التسعير، لم تعمل على بروتوكول تيري بوتيك قوانين لتنظيم القطاع؛
- غياب سياسة صحية تجيب على التحديات الكبرى، وتضع الأولويات الصحية الرئيسية، في العلاج والعناية، والتغطية الصحية، والأمن الصحي، واعتماد حكامة صحية جيدة، والنهوض بالصحة النفسية والعقلية وبالوضعية الصحية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وللمرأة والطفل والأشخاص المسن؛
- غياب المقاربة التشاركية مع الحركة النقابية في تدبير القطاع؛
- سوء التخطيط وإدارة المنظومة الصحية أفقيا وعموديا والتي تتطلب الحكامة؛
- مركزة القرار الصحي وعدم التنسيق بين المتدخلين في القطاع على مستوى المراكز الاستشفائية وغياب العدالة المجالية في الاستفادة من الخدمة الصحية حيث غياب الاختصاصات حتى على المستوى الجهوي؛
- التفاوتات المجالية في الاستفادة من الخدمات الصحية المنعدمة أحيانا في المناطق النائية (اغلب المؤسسات الاستشفائية تتواجد بالخط الساحلي طنجة- مراكش)؛
- ضعف الخدمة الصحية (التأخر الكبير في المواعيد نتيجة قلة الموارد البشرية والآلات والمعدات الطبية المتخصصة)؛
- جشع بعض المسؤولين على المؤسسات الخاصة ومراكز التحليلات الطبية في غياب المراقبة وتسعيرة التحاليل، وأمام ضعف خدمة الصحة العمومية؛
- الارتفاع الملحوظ في هجرة الأطر الطبية لعدم تحفيزها وطنيا؛
- استمرار التعقيدات المسطرية التي يعرفها نظام المساعدة الطبية "راميد"، مما يحرم فئات واسعة من المواطنين المعوزين من الاستفادة

من هذا النظام؛

- سوء تدبير وحكامة اقتناء وتوزيع الأدوية والتخلص منها في غياب مراقبتها، ووجود فساد كبير على مستوى صفقات الأدوية وعلى مستوى مديرية الأدوية والصيدلة، ومديرية الأوبئة والأمراض المعدية، وتغلغل لوبي الشركات متعددة الجنسيات داخل المديريتين، ما يتسبب في انقطاع بعض الأدوية التي تحتكرها هذه الشركات؛
- اعتماد حلول ترقيعية لسد الخصاص المهول في القطاع على جميع مستويات البنية التحتية والموارد البشرية والتجهيزات والمعدات البيوطبية، حيث يغلب على القطاع المقاربة الكمية بتعداد المستشفيات والمراكز الصحية والمستشفيات بالعالم القروي التي تفتقر إلى حد أدنى من التجهيزات، بل تبنى ويتم إغلاقها فيما بعد..
- غياب وحدات طبية أو على الأقل عدم تعميمها الخاصة بالتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، ليشمل المؤسسات الصحية الأولية، تفعيلا للقانون 103.13 المتعلق مناهضة العنف ضد المرأة؛
- الارتفاع المهول في الأدوية التي تصل 3 مرات الأثمنة المحددة بفرنسا الذي تضاعفت فيه القدرة الشرائية 7 مرات.

ومن خلال التفاوض مع الشركات متعددة الجنسية وتشجيع إنتاج وطني للأدوية

يتطلب تقييم المنظومة الانطلاق من ثلاث مؤشرات:

مؤشر الميزانية:

تؤكد منظمة الصحة العالمية أن ميزانية الصحة يجب أن يخصص لها 9% من الميزانية العامة، وبقراءتنا لكرونولوجيات الميزانيات التي خصصتها الحكومات المتعاقبة لهذا القطاع نجد ميزانية الصحة لسنة 1979 (السنة التي وقعت فيها بلادنا على العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي التزم من خلالها بضمان الصحة والسلامة البدنية والعقلية والنفسية للمواطن) خصصت 7.3% من الميزانية العامة، وفي سنة 1984 (مع بداية سياسة التطبيق الهيكلي) انخفضت ميزانية الصحة إلى 3.2% بمعنى قطاع الصحة كان من بين أولى القطاعات التي تم التضحية بها في إطار اعتماد سياسة التقشف. اليوم وفي سنة استثنائية بكل المقاييس أبان معها الامتحان العسير لجائحة كورونا استراتيجية وحيوية وأولوية القطاع تخصص له الحكومة ميزانية لا تتجاوز 6% بالإضافة إلى ميزانية صندوق التغطية الصحية "رميد"، فاتفاقية سلام دارفور لعام 2006 المعروفة باتفاقية أبوجا، تفرض تخصيص 15% من الميزانية العامة تشترط من أجل منظومة صحية قادرة على الاستجابة لحاجيات المواطنين، وبالتالي فالحكومة الحالية حتى وإن كانت على عهد بالاستمرار على نهج الحكومات السابقة فما عشناه اليوم وما نعيشه لا يسمح لها بذلك.

صحيح عرفت الميزانية الحالية زيادة ملحوظة تفوق 4 مليار درهم مقارنة مع ميزانية 2020 (15.334.570.000) لكنها تبقى ميزانية غير كافية لمواجهة حجم التحديات المطروحة على بلادنا

مؤشر البنية التحتية:

المؤسسات الاستشفائية للأسف لازالت في وضعية هشة وأغلبها يعود لعهد الاستعمار، بل منها من لم يعد صالحا للولوج حسب تقارير الجهات المختصة وأخرى ظلت مشاريع على الأوراق (المستشفيات الجامعية بالجهات).

الأسرة: كان القطاع العام يتوفر سنة 2000 على ما يناهز 29 ألف سرير بأطر طبية عددها 27.600 اليوم 22 ألف سرير 21.100 في بالتالي خسر القطاع العام 7000 سرير في حين كان في نفس الفترة أي سنة 2000 يتوفر القطاع الخاص على 3000 سرير وصل اليوم عدد أسرة القطاع الخاص 10.000، بمعنى خصخصة القطاع بشكل كبير ليس فقط على مستوى الأسرة بل على كل المستويات: الحراسة، التغذية، النظافة، تسيير الأدوية، باستثناء الفحص الطبي الذي تهندس الحكومة خصخصته من خلال شراكة قطاع خاص -عام.

مؤشر الموارد البشرية: تعاني المنظومة من خصاص مهول يصل 17.000 طبيب و23.000 ممرض، عدد الأطباء المختصين في التخدير والإنعاش بين القطاع الخاص والعام والأطباء العسكريين والجامعيين لا يتجاوز 700، بالضبط 650، فهل عدد كاف لمواجهة ضغط الطلب في الأيام العادية فما بالك بفترة استثنائية علما أن العنصر البشري هو استثمار على مدة طويلة (14 سنة لتأهيل طبيب مختص)، في حين كانت قد وعدت الحكومات السابقة بتكوين 3000 طبيب سنويا (حكومة جطو)؟

للأسف الشديد فالعديد من الأطباء الجدد يرفضون الاشتغال بالقطاع العام، بفرنسا وبلجيكا يشتغل ما يناهز 8000 طبيب مغربي إذا ما أضفنا ألمانيا وكندا فسيصل العدد إلى حجم الخصاص بالمغرب أي 17.000 طبيب لاعتبارات كلنا نعرفها، وفي مقدمتها الأجرة، فأجرة طبيب درس باك زائد 7 أو ثمان سنوات وبعد تخرجه طبيب عام يتقاضى أجرة 8.300، في حين تفوق أجرة إطار إداري بقطاع آخر بالإضافة إلى التعويضات والامتيازات أكثر من 20.000، في سنة 2018 فتحت وزارة الصحة 500 منصب مالي للأطباء العامين لم يلتحق إلا 47 طبيب، لأنه غير مستعد للعمل بالقطاع العام، نفس الشيء بالنسبة للممرضين، آلاف الممرضين حاصلين على الشهادة ولا يعملون.

وبالتالي كيف يمكن مواجهة القطاع بتحديات جد كبيرة بهذه الوضعية؟

فالواقع مرير والاختلالات التي تعاني منها المنظومة الصحية ببلادنا هيكلية وبنيوية ولم تعمل الجائحة إلا على تعريتها، حيث تتسم مستوى خدمات الرعاية الصحية الأساسية بهيمنة الطب العلاجي (على حساب

الطب الوقائي)، الذي لا يسمح بالاستجابة لانتظارات المرتفقين.

حيث حددت الأمم المتحدة الهدف الثالث ضمن أهداف التنمية المستدامة 2015-2030 ضمان الصحة الجيدة والرفاه، من خلال تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، فضلا عن مكافحة الأمراض المعدية الرئيسية وغير المعدية والبيئية والعقلية، ونصت على التخطيط لوضع أنظمة وقائية تهدف إلى الحد من السلوكيات المنحرفة والمخاطر على الصحة، وضمان ولوج الجميع إلى التغطية الصحية الشاملة والخدمات الصحية، ودعم البحث والتطوير في مجالات الأدوية واللقاحات وتحسين تدبير المخاطر الصحية في البلدان النامية. وبالإضافة إلى الهدف الثالث المخصص للصحة على وجه التحديد، فإن معظم الأهداف الستة عشر الأخرى تساهم في تحسين المكونات الاجتماعية للصحة (القضاء على الفقر والجوع، وضمان الأمن الغذائي...).

السيد الرئيس،

إن واقع المنظومة الصحية ببلادنا بات يفرض استعجالية الإصلاحات الهيكلية التي يتعين تنفيذها من أجل بناء منظومة صحية فعلية ومتكاملة، تنقل من "منظومة للعلاجات" إلى "منظومة صحية" انطلاقا من الرؤية والإرادة السياسية وانتهاء بمسألة الصحة والسلامة، ومرورا بالحكامة والموارد البشرية والتمويلية، بما يسمح بضمان جودة وفعالية عرض العلاجات الصحية؛ والولوج العادل إلى العلاجات والحماية المالية للمرضى؛ ونجاعة العَرْض الصحي والاستدامة المالية للمنظومة على المدى الطويل.

وهو ما لن يتسنى الا إذا قطعت الدولة نهائيا مع الفلسفة التي تحكمت في وضع السياسات العمومية والتخطيط للبرمجة الميزانياتية للقطاعات الاجتماعية، وأساسا التعليم والصحة والتشغيل، التي اعتبرتها تكلفة تستوجب التخلص منها، كما أملت ذلك سياسة التقشف المفروضة من البنك الدولي، وأن تضطلع الدولة بوظيفة الرعاية الاجتماعية التي تحتل فيها مصلحة المواطن مكانة مركزية وتضمن حق الجميع في الصحة وفي الولوج للعلاجات طبقا لأحكام الفصل 31 من الدستور.

من خلال:

- بلورة ميثاق وطني واقعي وقابل للتفعيل، وفق مقاربة تشاركية شمولية وخلاقة يضع المواطن في صلب اهتمامات المنظومة الصحية؛
- ضرورة إعطاء أهمية أكبر واهتماما أكثر على مستوى الحكامة الاجتماعية للرفع من نجاعة الفعل العمومي؛
- وضع خريطة صحية تراعي العدالة والإنصاف في التوزيع المجالي للبنيات التحتية، والموارد البشرية، وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حاجة وفقرا وهشاشة؛
- تعزيز الترسانة التشريعية في مجال تقنين قطاع الصحة، لضمان استدامة الحق في الصحة من جهة، وتتبع صارم للخريطة الصحية من جهة أخرى، من أجل إرساء عرض صحي منسجمين مختلف المجالات الترابية (الجودة والقرب)؛
- خلق منظومة للشراكة بين القطاعين العام لا يكون هدفها خوصصة القطاع العمومي والتخلص من أعباء العلاجات باعتبارها تكلفة وعدم العويل عليه في مرحلة تدبير الأزمات.

على مستوى العلاجات:

- إعادة الاعتبار لدور الطب العام في إطار مسار العلاجات وتطوير مفهوم طبيب الأسرة أو الطبيب المرجع؛
- اعتماد مقاربة لتطوير عرض العلاجات على الصعيد الجهوي، مرتكزة على خريطة صحية جهوية، تدمج القطاعين العام والخاص، وتحدد الحاجيات الصحية للسكان؛
- إقامة مسارات مُنَسَّقة للعلاجات، مع وضع بروتوكولات ومسارات مقننة، وذلك من أجل تكفلٍ أفضلَ بالمرضى؛
- وضع آلية للجودة وسياسة لمكافحة التعفنات الاستشفائية في جميع مؤسسات العلاجات؛
- إعطاء الأولوية للعلاجات المتنقلة وتعزيز الخدمات الطبية المقدمة خارج المؤسسات الاستشفائية و"المدن الاستشفائية"؛
- إشراك شبكة الأطباء البياطرة، بالنظر لتواجدهم في مختلف المجالات الترابية ومعرفتهم العميقة بالأمراض المعدية (خاصة الأمراض الحيوانية المنشأ)، في جهود التحسيس وعمليات توزيع العلاجات ومواد الحماية خلال الحملة الوطنية المستقبلية للتلقيح ضد فيروس "كوفيد-19"؛
- القطع مع حالة الفوضى والابتزاز التي تمارسها كل المصحات الخاصة كعرف يفرض تقديم شيكات ضمانة التي أصبحت تشوه عملية العلاجات وحماية حقوق المواطنين؛
- إعادة النظر في نظام المساعدة الطبية الذي أبان عن محدوديته في توفير التغطية الصحية.

على مستوى الموارد البشرية:

- تحفيز الموارد البشرية وخلق تعويضات خاصة بالعاملين في القطاعات الخطرة، خصوصا في المختبرات أو في إطار معالجة الأمراض المعدية الخطيرة، للتخفيف من حدة استقالة وهجرة العاملين بالمجال الصحي؛
- ضمان جودة تكوين العاملين بالقطاع، بهدف تأهيلها وملاءمتها مع التطور العلمي والتكنولوجي في مجال العلاج والوقاية، والتدبير والحكامة الصحية، وفق المعايير الدولية؛
- الحرص على توفير العدد الكافي من الأطر الطبية والتمريضية والتقنية في جميع التخصصات والمهن الصحية، استجابة للطلب المتزايد على

الخدمات الصحية من خلال إعادة النظر في التعويضات والتحفيزات؛

- تشجيع البحث والابتكار في مجال الطب والصيدلة، والصناعة الوطنية للأدوية؛
- تطوير النظام التعاضدي، والحد من الفوارق المجالية من أجل الولوج العادل للعلاج؛
- تشجيع الصناعة المحلية للأدوية ووضع نظام كفيل بشفافية ونزاهة تدبير الأدوية وتجاوز الضعف الكبير في تقدير دقيق للحاجيات المراد تلبيتها؛
- أنسنة واقع المستشفيات ومصالح الأمراض النفسية والعقلية التي لا زالت تنتهك فيها حقوق المرضى.

الصحة الرقمية:

أبانت الجائحة بشكل كبير عن استعجالية وضع لبنات الصحة الرقمية، حيث سبق أن وضعت منظمة الصحة العالمية مسودة الإستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية 2020-2024، وتحدد هذه المسودة رؤية وأغراضا استراتيجية وإطار عمل للارتقاء بالصحة الرقمية في العالم وفي البلدان على المستويين الوطني والدولي، وتسعى إلى تحسين توفير خدمات الرعاية الصحية من خلال تنفيذ الاستراتيجيات الصحية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

ث- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

لقد سجل فريق الاتحاد المغربي للشغل هذه السنة ملاحظات مهمة من الناحية المؤسساتية والتشريعية ومن ضمنها:

- التأخر الكبير وغير المفهوم لإخراج هيئة المناصفة إلى الوجود رغم الحاجة الملحة لهذه الهيأة والتي تم إطارها القانوني دون أخذ الوقت الكافي للنقاش وفي غياب المقاربة التشاركية مع الحركة النقابية والحقوقية ودون أخذ بعين الاعتبار الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فهل كان الرهان هو إخراج قانون من أجل وضعه في الرفوف والتباهي به أم الرأي العام الوطني والدولي؟
- التأخر الكبير في إصدار القوانين التنظيمية التي يتوقف عليها تفعيل القانون 103.13 الذي لا يزال يراوح مكانه. إذ لم يشكل أية حماية قانونية للنساء ضحايا العنف، كما نبهنا إلى ذلك في حينه، بل على العكس من ذلك تزايد عدد النساء المعنفات، خاصة خلال هذه السنة المظلمة في حياة العديد من الأسر والنساء (التقرير الأخير للمندوبية السامية)؛
- التقليص من الميزانية المخصصة للوزارة في مشروع قانون مالية 2021 (751.992.000 سنة 2020 في حين أصبحت 584.517.000 أي بـ "ناقص 167.475.000)، علما أن مخلفات الجائحة كانت أكثر كارثية على الفئات الهشة وهي الفئات التي تشرف عليها وزارتكم نظريا. وأكيد أن التكلفة لمعالجة هذه الآثار على النساء والأطفال والمسنين ستكون أكثر هذه السنة، الشيء الذي لم توليه الحكومة أي اعتبار في مشروع الميزانية، وبالتالي هو تأكيد على أن الميزانية تحكمها نفس الفلسفة ونفس الاختيارات التي تراعي التوازنات الاقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية والابتعاد كل سنة إلى الوراء في الوفاء بالتزامات بلادنا التنموية، في أمد أقصاه 2030، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، على أن تكون الاستحقاقات الانتخابية القادمة التي سيتم الشروع فيها انطلاقا من سنة 2021 فرصة للانطلاقة الفعلية في هذا المسار التدريجي لتكريس المناصفة.

الاختلالات والنواقص:

- أن برامج الوقاية من أجل مناهضة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات تفتقر إلى سلسلة الخدمات، التي إن وجدت فهي تظل فارغة من محتواها، إذ لا توجد مراكز التكفل الخاصة بالنساء ضحايا العنف، فالمراكز الموجودة تهم التكفل بالأطفال فقط، فيما تظل النساء موزعات بين مختلف المصالح، علما أن المجتمع المدني هو الذي يضمن هذه الخدمات رغم الصعوبات المالية التي يواجهها؛
- أن أجهزة القضاء لم يتم تكوينها في مجال التصدي للعنف ولا التحسيس بالإمكانيات القانونية من أجل الحماية والانتصاف التي توفرها مقتضيات القانون 103.13 على علته حيث عدم الرجوع إليه أحيانا أو عدم التقيد بمقتضياته أو تفسيره بناء على العقلية التي تحكم القاضي ووكيل الملك ورجل الأمن... هل قامت الوزارة بتقييم لمدى تنفيذ القانون 103.13 على مستوى المحاكم المغربية؟ وقبل ذلك هل وضعتم بتنسيق مع وزارة العدل برنامجا تكوينيا لصالح هيئة القضاء والدفاع والنيابة العامة وكل المعنيين من أجل تمكينهم من مضامين القانون وتحسيسهم بأهميته؟ وهل قامت الوزارة بحملات تحسيسية وسط النساء، خاصة المنسيات والقابعات في الهشاشة من أجل معرفة حقوقهم والضمانات القانونية التي يوفرها على الأقل هذا القانون؟
- الارتفاع المتواصل في تزويج القاصرات والذي يؤثر كثيرا على حظوظ المرأة في استكمال التعليم والولوج إلى عالم الشغل، وإخراجها من الهشاشة والفقر والرقي بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتقوية مساهمتها في الحياة العامة.

العنف ضد المرأة حسب آخر الإحصائيات:

كشفت المندوبية السامية للتخطيط، نهاية الأسبوع الماضي، في إطار حملة التعبئة الوطنية والدولية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة عن نتائج بحث وطني حول التكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء والفتيات، في

الفترة الممتدة بين فبراير ويوليوز 2019، مكن من تقدير التكلفة النقدية للعنف لأول مرة في المغرب، المتعلقة تحديدًا بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد النساء التي يتحملها الأفراد وأسرهم في كافة فضاءات العيش، بالنسبة لشكلي العنف الجسدي والجنسي خلال الـ 12 شهرًا التي سبقت البحث، وكشف البحث بالمغرب 2.85 مليار درهم، أو 957 درهما لكل ضحية حسب المعدل المتوسطي.

وتشمل التكاليف الملموسة المباشرة للعنف ضد النساء المصاريف المؤداة مقابل الولوج إلى مختلف الخدمات (الصحة والعدالة والشرطة)، والإيواء وتعويض أو إصلاح الممتلكات التي تم إتلافها. وتتعلق التكاليف الملموسة غير المباشرة "بتكلفة الفرصة البديلة" التي تشمل فقدان الدخل بسبب التغيب عن العمل المؤدى عنه والتوقف عن أداء الأعمال المنزلية والتغيب عن الدراسة.

وأوضحت المندوبية السامية للتخطيط أن 22.8% من بين مجموع النساء ضحايا العنف الجسدي أو الجنسي اللائي تعرضن للعنف خلال 12 شهرًا التي سبقت البحث أو أسرهن، أيا كان مجال العيش، تتحملن التكاليف المباشرة أو غير المباشرة للعنف.

وأبرزت الدراسة أن التكاليف المباشرة تشكل الجزء الأكبر من التكلفة الاقتصادية الإجمالية بحصة 82% (2.33 مليار درهم) مقابل 18٪ فقط كحصة للتكاليف غير المباشرة (517 مليون درهم). ويحتكر الفضاء الزوجي لوحده أكثر من ثلثي التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف بحصة 70% (تكلفة إجمالية تقدر بـ 1.98 مليار درهم)، يليه فضاء الأماكن العمومية بحصة 16% (448 مليون درهم)، ثم الوسط العائلي بحصة 13% (366 مليون درهم).

المشاركة الاقتصادية للمرأة:

إن افتقار المرأة إلى الفرص الاقتصادية يرتبط بقوة باستمرار الفقر بين الأجيال، فإذا لم تتمكن النساء من استخدام ما يمتلكن من طاقات وقدرات اقتصادية كامنة، فسوف تستمر الأسر والمجتمع في دفع ثمن باهظ وفادح لهذا القصور، حسب تقارير الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية.

حيث كان قد أشار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016 أن المغرب يحتل مراتب متأخرة في المشاركة الاقتصادية للمرأة في السنوات الأخيرة، هذا التراجع جعل المغرب يحتل المرتبة 137 من 144 بلدا في مؤشر التفاوت بين الجنسين، وفي مؤشر الفجوة بين الجنسين يحتل المغرب المرتبة 139، بينما احتل سنة 2014 المرتبة 135 فيما يتعلق بسياسات وآليات دعم ومواكبة المقاولات النسائية ذات الإمكانات القوية.

وبخصوص وضعية النساء والمساواة بين الجنسين، يوجد المغرب ضمن البلدان الأربعة الأخيرة من 36 بلد ذات الدخل المتوسط، وقد جاءت هذه الأرقام التي تصور واقعا ينم عن ضعف إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية.

إذ يفرض إنصاف المرأة اقتصاديا استخدام الأموال استخداما أمثل، من خلال عملية اتخاذ القرارات باستثمار هذه الأموال واستغلال الفرص المتاحة من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن. فتعطيل المرأة في المجال الاقتصادي يعني تعطيل نصف المجتمع، مما ينتج عنه خلل اجتماعي وسياسي وأخلاقي وبالتالي إهدار الموارد البشرية. إن عمل المرأة يؤدي حتما إلى زيادة دخل الأسرة وبالتالي دخل المجتمع، وحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن مكافحة أشكال التمييز داخل المؤسسات لا تشكل فقط حقا من حقوق النساء الأساسية، بل تشكل تحديا اقتصاديا.

التمييز ضد المرأة:

لازالت المرأة المغربية تعاني من التهميش والإقصاء والتمييز على أساس النوع الاجتماعي على جميع المستويات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤثر سلبا على دمقرطة المجتمع وتنميته، ويحرم المرأة من المساهمة في بناء مغرب الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويكرس القيم والسلوكيات المحافظة والنكوصية داخل المجتمع. فعلى الرغم من النصوص القانونية وما تضمنته من آليات وإجراءات ذات العلاقة بموضوع المناصفة، وكذا الإرادة الواضحة المعرب عنها في هذا الاتجاه من لدن أعلى سلطة في البلاد، فإن الأرقام تظل دون المستوى المطلوب، ولم تصل إلى معدل الثلث المحدد من قبل الأمم المتحدة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمناصب والمسؤوليات ذات العلاقة بمجال القرار السياسيو العمومي، حيث يحتل المغرب على مستوى المناصفة السياسية، بحسب معطيات اتحاد البرلمان الدولي، المرتبة 98 من أصل 193 دولة (فبراير 2019)، لذلك فإن تمثيلية المرأة تبقى جد ضعيفة في المؤسسات المنتخبة، وطنيا وجهويا وإقليميا.

وهو ما يظهر جليا في مجال المسؤوليات العمومية، سواء من خلال التعيينات في المناصب العليا في الوظيفة العمومية أو في مواقع المسؤولية في المؤسسات العمومية، سواء على مستوى إدارتها العامة أو مجالسها الإدارية، أمام كرس ضعف محدودية وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار السياسي والإداري.

حيث تشغل النساء 1.19% من مناصب المسؤولية داخل الإدارة، وذلك على الرغم من أن معدل التأنيث الإداري يصل إلى 35%.

وعموما يحتل المغرب المرتبة 137 من بين 149 دولة خلال سنة 2018 بحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، فيما يتعلق بمحاربة التفاوتات بين الجنسين في عالم الشغل والتعليم والصحة والسياسة.

لقد آن الألوان للانتقال إلى إقرار آليات أكثر نجاعة وفعالية تفرض استحضار وتطبيق المناصفة في كافة مناحي تأطير حضور المرأة سواء على مستوى التشريعات أو المؤسسات أو السياسات العمومية، مع ضمان التزام جميع الفاعلين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتبني المناصفة كقاعدة قانونية ملزمة وموجهة، تجاوز كل أشكال المقاومة السياسية

منها أو الاجتماعية أو الثقافية نحو تحقيق المناصفة الحقة. وهو ما لم يتأتى إلا من خلال إقرار قانون إطار للمساواة والمناصفة، وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وإخراجها إلى حيز الوجود ومراجعة التشريعات الوطنية وملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي تلزم المغرب، إعادة النظر في النماذج والخيارات التي تقوم عليها السياسات العمومية في شموليتها لأهميتها في فعلية حقوق المرأة.

أثار جائحة كرونا على الفئات الهشة:

لقد أكدت العديد من التقارير ما كان للحجر الصحي من انعكاساته على صحة الساكنة خاصة الأطفال والمسنين الذين فبالإضافة إلى تدهور أوضاع المصابين منهم بالأمراض المزمنة أمام نقص التكفل بالأمراض الأخرى غير فيروس "كوفيد-19" من قبيل أمراض القلب أو الأمراض العصبية والنفسية أو التليف الرئوي، فقد تعرضوا لمخاطر على أخرى خاصة الصحة النفسية والعقلية، نتيجة الاضطراب المفاجئ والدائم في إيقاع الحياة والعادات والعلاقات الاجتماعية، الناجمة عن الحجر الصحي، كما خلصت إلى ذلك العديد من الدراسات التي تم إنجازها حول الموضوع، حيث إن الحجر الصحي يمكن أن يكون مصدرا للقلق والاكتئاب وحتى اضطراب ما بعد الصدمة، وهو ما أكده التقرير الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط،في الفترة الممتدة من 14 إلى 23 أبريل 2020، لدى الأسر من أجلتتبع تكيف نمط عيش الأسر تحت وطأة الحجر الصحي، يشكل القلق أهم أثر نفسي للحجر الصحي لدى الأسر.

علما أن الهرم السكاني بالمغرب، تقلص من حيث القاعدة بما يعني ارتفاع نسبة الشيخوخة بالمغرب، والتي تؤثر فيها مجموعة من العوامل السوسيو ثقافية والسوسيو اقتصادية، والتي تجعل من مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين ضرورة ملحة، رغم ما أنجزته منظمات دولية من تقارير، والتي تقر بضرورة دعم الدولة للتماسك الأسري كمبدأ أساسي في حماية الأشخاص المسنين باعتبار الأسرة المكان الطبيعي لهؤلاء الأشخاص.

تضمن تقرير المندوبية السامية للتخطيط إلى الارتفاع الذي يمثل نسبة 9.6% من سكان المغرب هم أشخاص مسنين والمتراوحة أعمارهم ما فوق 31% منهم لا يستفيدون من التغطية الصحية، و66% مصابين بأمراض مزمنة، والتي توضح الحالة الاجتماعية للأشخاص المسنين بالمغرب، والتي ترافقها أيضا الصعوبات الاقتصادية للأسر المحتضنة لهذه الفئة خصوصا ارتفاع نسبة البطالة بالمغرب والعسر المعيشي للأسر، وأيضا غياب التغطية الصحية والعلاجية والتي تجعل من هذه الفئة تعاني مضاعفات خطيرة وأكثر عرضة للمرض.

إذ نسجل ما يلي:

- المغرب يحتل المرتبة 84 في تصنيف الدول الأقل رعاية للأشخاص المسنين، وذلك تبعا لمؤشرات قياس رفاهية هذه الفئة، من خلال توفر الدخل والصحة حيث تبلغ نسبة التغطية الصحية للأشخاص فوق 65 سنة حوالي 40%؛
- يعاني أغلب المسنين من الفقر والعوز ولا يتوفرون على التغطية الصحية، علما أن المرأة المسنة أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية ولصعوبات في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وانعدام التغطية الاجتماعية والصحية؛
- إن مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين تعرف اختلالات كبيرة سواء على مستوى بنياتها الاستقبالية أو التجهيزات أو الظروف المعيشية التي لا تتناسب ولا تحترم حقوق الإنسان.

لذا نطالب بـ::

-إنشاء مصلحة حكومية للأشخاص المسنين المكلفة بإعداد دلائل منهجية وصياغة توجيهات عملية لتسيير مؤسسات الحماية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين؛

- وضع مساطر للتظلم لفائدة الأشخاص المسنين داخل المؤسسات، وتقوية قدرات موظفي هذه المؤسسات، بالإضافة إلى
- توسيع عدد مراكز الحماية الاجتماعية القادرة على توفير الرعاية للأشخاص المسنين خاصة الأشخاص ذوي الحاجيات الخاصة؛
- وضع أدوات لمدى قياس مؤشر "نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين" ودون تقديم تقييم عن الإستراتيجية التي اعتمدتها الوزارة والأهداف التي سطرتها في معالجة الموضوع.

ب. المخاطر على الأطفال

إذا كان فيروس "كوفيد-19" لا يستهدف لحسن الحظ صحة الأطفال بشكل كبير مباشر، فإن التدابير الاحترازية كان لها تأثير دائم على صحتهم النفسية وتطورهم في "فقدان المعالم" وظهور اضطرابات سلوكية والتعرض لنوبات غضب واضطرابات في النوم، خاصة وقد اقترن فرض الحجر الصحي أيضا بتوقف الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة، مما تولد عنه انقطاع مفاجئ لمجموع الروابط النفسية والعاطفية التي تربطهم بالمحيط، وهو انقطاع واكبه تعرض مفرط لمختلف أنواع الشاشات ولمحتويات تتضمن مشاهد عنف على الإنترنت بالنسبة للبعض.

أما بخصوص الأطفال الذين يعيشون داخل أسر تعاني من التفكك، فقد كانت عواقب هذا الوضع أشد وطأة عليهم، إذ كانوا أكثر عرضة للعنف، دون الحديث عن الأطفال المودعون في مراكز إيواء الأطفال المتخلى عنهم، والتي لازالت تعرف العديد من الاختلالات:

- عدم توفير التكفل الملائم لكل فئة ويطرح مشكل سلامة الأطفال دون السن 12 وكذلك الذين في وضعية إعاقة؛
- عدم أخذ ضرورة قرب المركز من محل سكنى الأطفال بعين

الاعتبار؛

- التباينات الكبيرة بين المراكز في ما يخص عدد النزلاء؛
- عدم خضوع المراكز للمعايير الدولية المعتمدة في مجال الاستقبال والتكفل بالأطفال (المعايير المتعلقة بالبنايات والتجهيزات ونوعية التأطير وسلامة وحماية الأطفال)؛
- غياب تدابير بديلة لإيداع الأطفال في المراكز (صعوبة الحصول على الكفالة، وغياب مقتضيات مقننة لأسر الاستقبال).

لذا نطالب في الاتحاد المغربي للشغل بـ::

- إخضاع المراكز لمراقبة منتظمة من قبل الإدارة الوصية، ظروف عيش (الإقامة، النظافة والتغذية) لا تضمن الحقوق الأساسية للأطفال؛
- ضمان الحق في الصحة والسلامة البدنية والحماية من كافة أشكال العنف والاستغلال، وكذا الحق في إعادة تربية مناسبة وفي المشاركة وحق الأطفال في الإنصات إليهم وحمايتهم ومساعدتهم قانونيا طوال المسلسل القضائي. كما تهم تلك الاختلالات تعرض الأطفال المودعين للعقوبات البدنية والشتم والإهانة؛
- ضمان احترام حق الأطفال في اللجوء إلى آليات للتظلم طبقا للمعايير الدولية المعمول بها، عدم تفعيل عملية تتبع الأطفال في الوسط الطبيعي خلال مرحلة ما بعد مغادرتهم للمراكز وهو ما يمس بحق الطفل في إعادة إدماجه الاجتماعي؛
- وضع سياسة أسرية (دعم نفسي-اجتماعي، دعم سوسيو اقتصادي، مساعدة على الأبوة).

ج وزارة الشغل والإدماج المهني:

بالنسبة لهذا القطاع الذي يرهقنا في الاتحاد المغربي للشغل، ونأمل أن يفهم مطالبنا المشروعة والحقوقية يوما ما، وفي ظل الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية أللاشعبية، حيث وجدت عموم الجماهير الشعبية نفسها أمام جائحة خطيرة زادت من تعميق هشاشتها، وحكمت على نسبة هامة منها بالفقر المدقع في ظل اختيار اقتصادي يئن تحت وطأة سوء النمو، وفي ظل منطق الاستقواء الممارس من طرف أرباب العمل، حيث لجأ البعض منهم إلى تسريح العمال وتعويض الموقوفين بالمياومين، وإعادة تشغيلهم إما بشكل مباشر أو عن بعد دون تعويض بدعوى أن الدولة هي التي تؤدي أجورهم، وأمام العجز الحكومي المزمن في إيجاد الحلول الناجعة الكفيلة بإخراج البلاد من أزمتها المركبة، وفي ظل هذا الوضع الوبائي الخطير الذي عرى وكشف بوضوح عن مدى عمق وانتشار الأزمة الاجتماعية التي تنخر ملايين الكادحين من الشعب المغربي، وعن سرطان الفقر والبؤس المنتشر في كل مكان، وعن شساعة الفوارق الاجتماعية؛ واقع لطالما نبه إليه الاتحاد المغربي للشغل في كل المناسبات، وعبر مواقفه وتحليلاته وحركاته الاحتجاجية، دون أن يجد الآذان الحكومية الصاغية، حيث ساهمت كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، والعوامل الصحية الوبائية المستجدة لتضرب بقوة مصالح الطبقة العاملة المادية والمعنوية.

ورغم كل هذه الظروف العصيبة فقد كانت الطبقة العاملة وعموم الأجراء في الموعد وانخرطت تطوعيا ودون تردد في الزخم التضامني والتضحيات الجسام التي أبانت عنها مختلف فئات الشعب المغربي، وعبرت عن قمة الوطنية ونكران الذات في مواصلة العمل في ظل الجائحة لضمان استمرار الخدمة العمومية وتزويد السوق بالمواد الأساسية، وقبل كل ذلك التجند من أجل حماية أرواح المواطنين والسهر على حفظ صحتهم وسلامتهم، في مقابل كل ذلك وكجزاء على هذا الانخراط وهذا الالتزام تم إقصاء الحركة النقابية من عضوية لجنة اليقظة الاقتصادية التي فوض لها تدبير الجائحة بمشاركة ممثلي أرباب العمل وتغييب ممثلي الأجراء.

كم كان طموح الاتحاد المغربي للشغل كبيرا في أن تراعي الحكومة كل هذه الاعتبارات في تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2021. وان تستخلص الدروس بإعادة النظر في الأولويات والاختيارات الحكومية التي تظهر جليا في وضع الميزانية العاملة باعتبارها الترجمة الحقيقية للاختيارات الحكومية. لكن للأسف استمر مشروع القانون المالي لسنة 2021 بنفس المقاربات والاختيارات التي تخضع لمنطق التوازنات المحاسباتية التي ظلت تعتبر الإنفاق العمومي تكلفة وعبء ثقيلا على الميزانية العمومية، إذ لم يأخذ مشروع القانون بعين الاعتبار حاجيات القطاعات الاجتماعية الحيوية والإستراتيجية، رغم ما أبانت عنه الجائحة من أولويتها وأهميتها واعتمدت مقاربة ذر الرماد في العيون ورفع شعارات جوفاء تتجنى من خلالها على هذا المشروع كونه اجتماعيا وهو أبعد من ذلك بكثير.

مقاربة أحادية في التشريع والتقرير:

وعوض أن تجتهد الحكومة وتبدع في إيجاد حلول ناجعة لهذه الإشكالات الاجتماعية وفي مقدمتها امتصاص البطالة والحفاظ على مناصب الشغل وضمان تعويض ملائم لحماية العمال الموقوفين وعدم الرمي بهم في براثين الفقر والهشاشة في غياب الخدمات العمومية الأساسية، والعمل على تحسين مناخ الشغل، وأن تتدارك المنهجية الأحادية التي اعتمدتها الحكومة فيما قبل، الأخطر من كل ذلك حاولت إن تمرر في الظلام ودون العودة إلى الفرقاء الاجتماعيين وخارج مؤسسة الحوار الاجتماعي قوانين اجتماعية مصيرية بالنسبة للطبقة العاملة خارج سياق المرحلة، بل الأكثر من ذلك لا مبرر لإخراجها مثلها.

وبنفس المقاربة والمنهجية تم التهيئ لمشاريع قوانين المالية (التعديلي لسنة 2020 ومشروع القانون المالي لسنة 2021) حيث افتقاد المشروعين لمنهجية الحوار التشاركي القبلي، و التوافق حول التوجهات الكبرى، مما حد من مشروعيتها الديمقراطية، ليصبحا مجرد وثيقة تقنية تخضع لمنطق

التوازنات المحاسباتية، لم تستخلص بشأنه الحكومة الدروس المستقاة من الجائحة لتغيير مقاربتها ومنهجيتها في تدبير الشأن العام.

كما أن الإجراء الذي جاء به القانون المالي التعديلي من أجل دعم المقاولات التي تحافظ على 80% من مناصب الشغل في صفوف الأجراء المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اعتبرته العديد من المقاولات ترخيصا وشرعنة للتخلص من 20% من الأجراء، وهو ما نبه إليه الاتحاد المغربي للشغل في حينه.

ورش الحماية الاجتماعية/ إجراءات غير عادلة: المساهمة التضامنية

لم يعد القانون المالي مجرد آلية تنفيذية للتشريع حسب الحكومة بل أصبح مجالا للتشريع، إذ بمجرد إعلان الخطاب الملكي عن ضرورة إطلاق ورش الحماية الاجتماعية بادرت الحكومة إلى سن ضريبة تحت يافطة التضامن والتطاول على الأجراء لتضريبهم في الوقت الذي ننتظر من الحكومة تفعيل مخرجات وتوصيات المناظرة الوطنية للإصلاح الجبائي بتقييم حقيقي للنفقات الجبائية، خاصة ببعض القطاعات وتخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة للأجراء التي تعتبر الأعلى في المنطقة، وإقرار ضريبة على الثروة وعلى القطاع غير المهيكل غير المعاشي والقطع النهائي مع الريع والامتيازات الضريبية لسنين طويلة، في افق سن سياسة ضريبية ومنظومة جبائية عادلة ومنصفة، عوض إجراءات ضريبية غير عادلة وغير منصفة من خلال اللجوء إلى الاقتطاع من أجور كافة الأجراء وتفقير الطبقة المتوسطة المحرك الأساس لعجلة لاقتصاد الوطني.

تداعيات كرونا على الاقتصاد الوطني:

لا تزال قطاعات اقتصادية تحت الأزمة بدون ضوء ولا تصور واضح الأفق، حيث لا يزال جزء مهم من النسيج الاقتصادي متضررا من تبعات هذه الأزمة الصحية وخاصة قطاعات (السياحة، النسيج، السيارات، الطائرات/ النقل الجوي، اللوجيستيك... إلخ)، والتي كان لها دور كبير في سوق الشغل في المغرب والتي أبانت بصفة مبكرة عن مؤشرات الهشاشة، لارتباطها بالطلب الخارجي وانخفاض الطلب الداخلي بسبب توقيف الأنشطة، وعلى رأسها السياحة الذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع البطالة، حيث فقد هذا القطاع الحيوي في المغرب 95% من أنشطته وعرف تراجع توافد السياح بحوالي 97%، بسبب غلق الأجواء البحرية والجوية. هذا دون استحضار القطاع غير المهيكل الذي يمثل 40% من النسيج الاقتصادي، الأكثر من ذلك تؤكد الحكومة أن صياغة خطتها لا تدمج بعض القطاعات، وبالتالي، فإن هذه الخطة غير عامة، ولا يمكن القول عنها أنها خطة.

تداعيات كورونا على سوق الشغل:

على الرغم من كون المغرب حد من خطورة الوضعية بصفة عامة بفضل التدبير المرن للجائحة بسبب عدم العودة للحجر الصحي الكامل كما قامت به بعض الدول بعد تمديده مرتين، حيث ظل المغرب مرِناً في إدارة الجائحة وتعامَلَ معها بمنطق البؤر، ولم يكن هناك إغلاق شامل، ما مكن من الحد من الخسائر التي كان يمكن أن تكون أسوأ، خاصة وأن المغرب يسجل أعداداً مرتفعة في الآونة الأخيرة من الإصابات والوفيات بسبب "كوفيد-19". إلا أن التدابير الاحترازية فرضت منطقها على سوق الشغل ببلادنا وأصابت بعض شرايينها بشبه شلل تام، مما انعكس سلبا وبشكل كبير على أوضاع الطبقة العاملة، وألقى بها في أحضان الهشاشة الاجتماعية والبطالة الجزئية أو الدائمة، مما زاد من عمق الأزمة الاجتماعية الهيكلية لعموم الأجراء الذين يكابدون ويكدحون من أجل لقمة العيش الكريم، فالطبقة العاملة المغربية التي ما فتئت تناضل وتكافح من أجل تحسين أوضاعها المادية والمعنوية.

فقد سجل معدل البطالة (حسب آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط خلال الفصل الثالث من سنة 2020) ارتفاعاً قياسياً منتقلاً من 9.4% خلال الفصل الثالث من سنة 2019 إلى 12.7% خلال الفترة نفسها من سنة 2020.

حيث انتقل عدد العاطلين عن العمل، من مليون و114 ألف، إلى مليون و482 ألف، بنسبة ارتفاع تبلغ 33%. وبلغت نسبة العاطلين عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا خلال الفصل ذاته، 60% بزيادة قدرها 15,3 نقطة مقارنة مع نفس الفصل من سنة 2019.

وأن الوسط الحضري تضرر بشكل أكبر منتقلاً من 12.7% إلى 16.5%، في وقت سجل المعدل ارتفاعاً مهما في الوسط القروي، كذلك منتقلاً من 4.5% إلى 6.8% وأن النساء كن أكبر متضرر من البطالة، حيث انتقل المعدل من 13.9% إلى 17.6%، كما سجل ارتفاعاً حاداً في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، إذ انتقل من 26.7% إلى 32.3%، إلى جانب ارتفاعه في أوساط حاملي الشهادات؛ حيث انتقل من 15.5% إلى 18.17%.

كما أن ما يقرب من ستة من كل عشرة أشخاص عاطلين عن العمل سبق لهم العمل، وحاصلين على شهادة (60,3%) 43,5% منهم لديهم شهادة متوسطة و 16,8% لديهم شهادة ذات مستوى عالي.

تؤكد المندوبية أن 83,8% من هؤلاء العاطلين عن العمل كانوا أجراء، 12,5% كانوا يعملون لحسابهم الخاص، و53,5% منهم كانوا يعملون في قطاع الخدمات، و20,7% في قطاع البناء والأشغال العمومية و15,7 في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و9,4% في الفلاحة والغابة والصيد.

وتعود أسباب بطالة هذه الفئة من العاطلين بالأساس إلى توقف نشاط المؤسسة المشغلة أو الطرد (69,6%).

تداعيات وانعكاسات خطيرة على أوضاع الطبقة العاملة المغربية، قابلها تدبير حكومي يعتريه الكثير من النقائص والإقصاء للحركة النقابية والخضوع المبالغ فيه لأرباب العمل.

التشغيل: قطاع استراتيجي بتدبير ارتجالي:

- غياب سياسة وطنية للتشغيل تنطلق من استراتيجية مندمجة وداعمة لخلق فرص العمل وبيئة عمل داعمة لاستقرار الاقتصاد وسهولة ممارسة الأعمال وسيادة القانون؛
- التأخر غير المبرر في التصديق على الاتفاقيات المتبقية منظمة العمل الدولية الاتفاقية 87؛
- غياب الإرادة الحقيقية في مأسسة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وإعطائه مضمونه الحقيقي؛
- الهجوم على الحريات النقابية وعدم احترام القانون. لازال الهجوم على الحريات النقابية وهضم حقوق العمال وتأجيج الاحتقان الاجتماعي السمة الأساس في العديد من القطاعات وداخل العديد من مواقع العمل، الذي يستمد جزء من مشروعيته غير القانونية في إقصاء الحكومة للحركة النقابية من المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية وتهميش لدورها في الاستقرار الاجتماعي، حيث شكلت الجائحة فرصة أكثر بالنسبة لبعض أرباب العمل لشرعنة التسريحات العمالية وللتخلص من العمال، خاصة النقابيين بدعوى صعوبة المقاولة في إطار توقف كامل أو جزئي؛
- عدم التصريح بالأجراء لدى مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث أبانت الجائحة عن حجم ظاهرة تهرب الكثير من أرباب العمل من مسؤوليتهم الاجتماعية بعدم التصريح الكامل بالأجراء وفي أحسن الأحوال التصريح الجزئي بهم في غياب آليات المراقبة والتفتيش أو بتواطئها أحيانا مع الباطرونا، مما يحرم فئة عريضة من حقوقها الاجتماعية؛
- عدم تفعيل لجن الصحة والسلامة المهنية داخل العديد بل الأغلبية الساحقة من المقاولات مما يجعل العديد من العمال يتعرضون لمخاطر كبيرة، في كثير من مواقع العمل، مما يؤثر سلبا على حالتهم والصحية والنفسية للعاملين؛
- عدم ابرام عقود العمل مع العاملات والعمال وربط علاقات شغلية خارج القانون؛
- إشكالية العمالة المهاجرة (وضعية العاملات بالأراضي الإسبانية)؛
- وضعية العاملات والعمال بالمزارع والضيعات الفلاحية التي تعرف استغلالا بشعا لليد العاملة وفي ظروف نقل مميتة؛
- ضعف أجهزة الشغل وتواطئها أحيانا مما يوسع من دائرة الخروقات والانتهاكات التي تهم عالم الشغل بدءا بعدم التصريح بهم والتضييق على حرياتهم النقابية وإنهاء بطردهم وحرمانهم من حقوقهم المضمونة في مدونة الشغل؛
- إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية المرتبطة بالشغل وعدم إنصاف العمال؛
- الوضع المقلق وغير مقبول الذي لازال يعيشه العاملين والعاملات في الإنعاش الوطني دون محاولة إيجاد حل هذه الفئة التي تقدم خدمات أبانت الجائحة عن أهميتها والتي باتت تفرض ضرورة إعادة النظر في المرسوم المنظم.

السيد الرئيس،

أمام مجلسنا الموقر، الذي يحضره رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارون المحترمون، وكل المتتبعين لجلستنا الدستورية هته نطالب:

- ضرورة استحضار المقاربة التشاركية في إنجاح تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يعتبر مدخلا لإقرار العدالة الاجتماعية، وفقا للتوجيهات الملكية، وعدم القفز على الدور المحوري والرئيسي للحركة النقابية باعتبارها شريكا أساسيا في مؤسسات التعاضد والتغطية الاجتماعية وعضوا في هيآتها التقريرية والإدارية؛
- مساعدة مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لرفع التحديات التي تواجهها (استكمال مسلسل الرفع من جودة الخدمات/ تطوير وتنمية الرأسمال البشري/ المحافظة على التوازن المالي ومواجهة العجز)؛
- دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، والمقاولين الذاتيين، من خلال تحفيزات مالية وجبائية ومواكبتها لتكون فضاء قادرا على استقطاب اليد العاملة؛
- فرض احترام القانون في العلاقات الشغلية وحماية كافة العمال والعاملات من الخروقات التي تطالهم وضمان حقوقهم الاجتماعية المكفولة بالقانون؛
- الحفاظ على مناصب الشغل واحترام حقوق العمل وعدم شرعنة التسريحات العمالية والتغاضي أحيانا عن طرد العمال لأسباب نقابية؛
- إعطاء الانطلاقة للإصلاحات الكبرى واتخاذ قرارات جريئة وعلى رأسها هيكلة القطاع غير المنظم.

وانطلاقا من الأرقام التي عرضت علينا أثناء مناقشتنا للميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021، والتي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، واستنتاجاتنا الموضوعية التي سبق الإشارة إليها، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سنصوت بالامتناع على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة.

والسلام.

6) مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار مشروع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021 التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية، لإبداء آراء وملاحظات الفريق حول هذه الميزانيات الفرعية؛ وسأركز في مداخلتي على أهم التساؤلات والملاحظات وذلك وفق التصميم التالي:

- قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- الطاقة والمعادن والبيئة؛
- قطاع السياحة؛
- قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والأخضر.

ا- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

يجب التذكير بحقيقة أن مستقبل البلاد مرتبط في جزء كبير منه بالقطاع الفلاحي، حيث أن الفلاحة المغربية تمثل رهانات سوسيو-اقتصادية كبيرة من حيث مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، والتشغيل، وكذا في التوازنات الماكرو-اقتصادية وفي الميزان التجاري. كما أن هناك رهانات كبرى على المستوى الاجتماعي، وإعداد التراب والتنمية المستدامة، من قبيل:

- رهان الاستجرار ومحاربة الفقر وضمان العيش الكريم لنصف ساكنة البلاد؛
- رهان التنمية المستدامة خصوصا ما هو مرتبط بالحفاظ على الموارد المائية؛
- رهان السيادة الغذائية.

لكن هذا القطاع الاستراتيجي يشتكي من معيقات بنيوية جمة مرتبطة بالأرض وبالماء وبالاختيارات الفلاحية، وبالاستثمار، وباستعمال وسائل الانتاج وبالتنظيم والتأطير، وبالتثمين والتسويق وبالإنسان العامل في القطاع، ويبقى أهم هذه المعيقات التفاوت المسجل بين الاستغلاليات الكبيرة والصغيرة في الجوانب المرتبطة بالدخل، والانتاجية، وباستعمال وتثمين المياه وبأثمنة التسويق.

بالإضافة إلى ذلك، فالفلاحة المغربية غير ممولة ومدعمة بشكل قد يساعد على تطويرها بحيث يحتكر القرض الفلاحي تمويل القطاع بنسبة لا تفوق 14% من الاحتياجات، وكذا الدعم الموجه للقطاع والذي لا يفوق 8% من الدخل الفلاحي وموجه في غالبيته للاستغلاليات الكبرى ولسلاسل الانتاج ذات القيمة المضافة العالية الموجهة في غالبيتها للتصدير.

هناك أيضا ضعف الاهتمام بالبحث الزراعي، وعدم ملائمة التكوين الفلاحي في المعاهد المتخصصة مع المتطلبات العلمية والمعرفية الجديرة بالنهوض بالفلاحة. هذا إلى جانب ضعف الاهتمام بالعنصر البشري المشتغل بوزارة الفلاحة والمؤسسات التابعة لها، خصوصا في بعده التحفيزي المادي والتكويني.

هذه بعجالة بعض المعيقات والتي جاء المخطط الأخضر أساسا لإصلاحها، وذلك لتنمية وتطوير الفلاحة المغربية، لجعلها رافعة حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الوقت لا يسمح بتقييم هذا نواقص المخطط بشكل دقيق، لذلك سأكتفي بالتأكيد على بعض لأهميتها، ولأنها تشكل أساس أي مخطط أو سياسة عمومية:

1. المردودية والانتاجية، فباستثناء الفلاحة التصديرية ذات القيمة الفلاحية، لم تعرف المزروعات الخريفية تحسنا ملحوظا لارتباطها بالتساقطات المطرية وفشل عملية الزراعات التحويلية؛

2. باستثناء التحسن الملحوظ في مجال إنتاج الحليب واللحوم الحمراء، لازالت المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي تراوح مكانها وخاصة بالنسبة للحبوب والسكر والزيت؛

3. على مستوى التثمين والتسويق، رغم بناء عدة وحدات للتثمين لازال منتوج الفلاحين الصغار يعاني في الجانب المتعلق بالحفاظ والجودة، مما يمكن الوسطاء من الاستفادة المالية بشكل ملتو وغير مشروع؛

4. الأسواق الداخلية لم تعرف تحسنا في التجهيزات والتنظيم، حيث يجد الفلاحون الصعوبة نفسها في الولوج للأسواق الداخلية مما يساعد الوسطاء وذوي النفوذ من الاستفادة من عرق الفلاحين الكادحين؛

5. على مستوى هشاشة العمل، رغم أن ميزانية الوزارة ارتفعت بشكل كبير منذ انطلاق المخطط، فهذا لم ينعكس بتاتا على العمال الزراعيين الذين يعيشون أوضاعا مزرية، ظروف شغل غير إنسانية، بدون حماية من المخاطر الصحية، أجور بئيسة ومجحفة، حتى مدونة الشغل تشرعن لهذا الحيف بين (SMIG[9]) و(SMAG[10])، بل حتى الحكومة لم تف بوعدها بتسوية هذا الملف الذي يعد من بين النقاط المتفق حولها في أتفاق 26 أبريل؛

6. على مستوى الموارد البشرية، لم يكن لهذا المخطط أي أثر إيجابي على الوضعية المادية والمهنية لأطر وموظفي الوزارة، كما أن البرامج التكوينية من أجل تقوية الكفاءات لا زالت جد ضعيفة.

نعتقد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أنه يجب القيام بتقييم موضوعي

[9] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie
[10] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti

للانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذا المخطط، من طرف هيئة غير تلك التي قامت ببلورته (ماكنزي).

وفي تقديرنا المتواضع نرى أن يركز هذا التقييم على النقط التالية:

- نتائج الشراكة بين القطاع العام والخاص التي أنجزت على أراضي الشركات التابعة للدولة والتي فوتت بأثمنة زهيدة، ومدى احترام دفاتر التحملات وعقود الاستثمار؛
- تقييم نتائج مشاريع الدعامة الثانية وخاصة منها الزراعات التحويلية (الزيتون)، ونسبة نجاح هذه المشاريع؛
- نتائج وآثار عملية تمليك أراضي الإصلاح الزراعي، والتي بدل استغلالها في الإنتاج الفلاحي تم تحويلها من طرف لولبيات العقار إلى مشاريع أخرى؛
- مدى اهتمام المخطط بالبحث الزراعي الذي يعتبر الحلقة الضعيفة في هذا المخطط.

بما أن الإنسان هو محور وهدف أية مخططات تنموية نريد أن نعرف أيضا:

- النتائج المسجلة في إطار الإعانات الممنوحة من طرف صندوق التنمية الفلاحية، ومدى استفادة الفلاحين الصغار من هذا الدعم؛
- انعكاس المخطط على الموارد البشرية العاملة بالوزارة والمؤسسات التابعة لها من الناحية المادية والاجتماعية والمعنوية والعلمية.

ماذا غير المخطط في المعيش اليومي للعاملات والعمال الزراعيين، الحلقة الأضعف في دورة الانتاج الفلاحي، تشكل وضعيتهم مثالا صارخا للظلم بكل تجلياته ودليلا قاطعا على نفاقنا وإخفاقنا الجماعي ونموذجا يفضح زيف الشعارات الرسمية، وفشل هكذا سياسات عمومية في تحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية أو على الأقل رفع المعاناة عن هذه الفئة المهمشة والمقهورة من الشغيلة.

لأجل ذلك، نريد من خلال هذه المداخلة إثارة الانتباه والتذكير بقضية أزيد من مليون عامل وعاملة يعيشون أوضاعا مأساوية على كل المستويات، يتعرضون لكل أنواع الإهانة والميز والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، بل وبتغطية قانونية، فمدونة الشغل كما يعلم الجميع تنص في مقتضياتها على التمييز بين العامل الصناعي والفلاحي في الأجر وفي توقيت العمل، حيث يتقاضى العامل الزراعي أجرا أقل ويعمل ويكدح في الاستغلاليات الفلاحية وقتا أطول وفي ظروف شغل قاسية ومزرية، تنعدم فيها أدنى شروط الصحة والسلامة، حيث يتم معالجة الفواكه والخضروات بالأدوية والمبيدات وفي أغلب الحالات داخل الدفيئات (les serres)، حيث درجة الحرارة مفرطة قد تصل إلى الخمسين، مما يتسبب في أمراض خطيرة ومزمنة، علما أن في فرنسا مثلا تم القطع مع هذا التمييز بين العامل الزراعي والعامل الصناعي منذ 1968.

هناك أيضا الهشاشة وعدم الاستقرار في العمل نتيجة انتشار الوسطاء وظاهرة السمسرة في اليد العاملة وطوابير العار من النساء ومعايير انتقائهم للعمل في الضيعات، معايير تذكرنا بعهد العبودية في أعمق معانيها، وفي ظروف تصبح فيها العاملات الزراعيات عرضة للابتزاز وللتحرش الجنسي.

هناك أيضا ظروف وشروط ووسائل النقل المهينة والمذلة للعامل والعاملة كإنسان يجب احترام إنسانيته، حيث يتم تكديسهم ونقلهم عبر الشاحنات والجرارات المخصصة عادة للعلف والبهائم، وما ينجم عن ذلك من حوادث سير مميتة، فحتى المنتوج الفلاحي يتم نقله في ظروف جيدة خوفا على إتلافه وضياع قيمته. هنا يتضح أنه لا قيمة للعامل الزراعي، هنا يتضح أن الانسان هو أرخص عنصر في سلسلة الانتاج عند الغالبية العظمى من الباطرونا الفلاحية المدللة والتي تعتقد أنها غير معنية بمدونة الشغل.

بل حتى المخطط الأخضر الذي جاء بالخير الوفير للمقاولات والفلاحين الكبار لم ينصف هذه الفئة من العمال ولم يعرهم أي اهتمام، لذلك ليس بغريب أن نجد أن المناطق التي تعرف استثمارات ضخمة في المجال الفلاحي هي المناطق الأكثر فقرا في المغرب، حيث تنتشر الهشاشة وكل الآفات الاجتماعية. وخير مثال منطقة شتوكة آيت بها، إذن فالاستثمار في هذا المجال لا يخلق بالضرورة فرص شغل تضمن العيش الكريم للساكنة بقدر ما ينتج الفقر والبؤس.

نريد أن نعرف ماذا غير المخطط الأخضر في حياة المواطنين في الجبال والأرياف بالمغرب غير النافع، خصوصا في هذا الفصل، إننا نرصد كل عام المجهود المبذولة، في إطار عمل لجنة التنسيق واليقظة الموسمية، للتخفيف من معاناة المواطنات والمواطنين المعنيين، نتيجة قساوة المناخ ووعورة الجغرافيا وقلة ذات اليد. لكن التعاطي الموسمي الاستثنائي مع هذه الإشكالية (مع الاقرار بجدواه وضرورته) في انتظار الحلول الناجعة والمستدامة، أصبح هو القاعدة، في غياب استراتيجية شمولية ومندمجة، هدفها بالأساس كسر طوق العزلة المفروض عن المناطق الجبلية، بدءا بإنشاء الطرق، أو على الأقل شق المسالك الجبلية، لتسهيل إقامة البنيات التحتية الضرورية والمرافق الاجتماعية والصحية والتربوية الأساسية، من مستشفيات ومدارس وغيرها.

إن الخطاب العاطفي والعمليات الإحسانية والتدابير الظرفية التي يفترض أن تكون استثنائية لن تزيد إلا من تكريس وضع المغربين، النافع وغير النافع.

فبعد جفاف قاس ترك نذوبا غائرة في أجسام منهكة بفعل الإقصاء والتهميش والحرمان، جفاف لم يوقر كبيرا ولم يرحم صغيرا، ها هي اليوم ساكنة الأطلس تدخل اليوم من جديد في كابوس مرعب وقاس وطويل. لقد بدأت بالفعل محنتهم، حيث دشن موسم الثلج حلوله بعاصفة قوية ضربت بشدة هذه المناطق المعزولة وأدت إلى نفوق ما يزيد عن 200 رأس من الماشية في ضواحي أزيلال، بعد هذه المأساة، تلقى سكان الدوار هذا

الخبر المروع بالألم والاستسلام للمشيئة الإلهية.

هكذا شاءت الأقدار لهذا الجزء المكلوم والمقهور من المغرب، وهكذا قدر لنا في هذه المؤسسة التشريعية مرة أخرى أن نجتر حسرتنا وألمنا كما نجتر شكوانا ونجتر مطلبنا الذي هو مطلب كل المهمشين، ألا وهو مطلب العيش الكريم، مطلب العدالة الاجتماعية والمجالية.

لم يعد مقبولا في مغرب اليوم الذي يتغنى بدولة الحق والقانون والديمقراطية والعديد من الإنجازات في البر والبحر، لم يعد مقبولا أن نرى مثل هذه الفوارق الصارخة التي تستفز كل نفس عزيزة كريمة.

في موضوع آخر يتعلق بالمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA)، وبعد النجاحات المتكررة التي بات يحققها منذ 2010، في مجال حفظ وسلامة المنتجات الغذائية، وإنجاح العديد من البرامج في مجالي الصحة الحيوانية والصحة النباتية، لازالت العديد من الاكراهات القانونية واللوجيستيكية تواجه أطر ومستخدمي هذا المكتب وتقف أمام تحقيق مزيد من التقدم والتطور في مختلف المجالات التي تدخل في مجالات اشتغال هذا المكتب. وفي هذا الصدد، قد كان فريقنا قد بعث لكم بسؤال كتابي في الموضوع ولم نتلق أي رد إلى الآن.

هناك مشاكل عدة تعيق مهام وأدوار أطر ال"أونصا"، سأكتفي بأن أسوق بعض الأمثلة:

- تزايد حالات متابعات مفتشي المكتب (بياطرة - مهندسين وتقنيين...) في العديد من القضايا أمام المحاكم بسبب القيام بمهامهم في العديد من الملفات المرتبطة بالمتاجرة بصحة وسلامة المستهلك المغربي، مع تسجيل أن العديد من المحاكم لا تمتع مفتشي المكتب بالصفة الضبطية المخولة لهم قانونيا، وهذا ما يستدعي من وزارتكم الإخراج العاجل لمدونة التفتيش والمراقبة، وتوفير المزيد من الحماية القانونية اللازمة لمستخدمي ومستخدمات "أونصا"؛

- مستخدمو ومستخدمات المكتب يشتغلون بقانون أساسي متجاوز أصدرته وزارتكم بطريقة أحادية ومحرومون من خدمات مؤسسة الاعمال الاجتماعية الخاصة بموظفي وزارة الفلاحة (FOS-Agri[11]) ويعانون من تمييز واضح في التعويضات عن التنقل مقارنة بزملائهم داخل وزارتكم، كما أنهم يشتغلون بأسطول سيارات متهالك موروث عن وزارة الفلاحة سنة 2010 ولا يستطيعون مواكبة مختلف البرامج خاصة المرتبطة بالصحة الحيوانية والنباتية في المناطق النائية؛

- هناك اشكال قانوني يهم فئة التقنيين العاملين بالمكتب: فانطلاقا من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.291 بتاريخ 8 أكتوبر 1977 المتعلق بتدابير التفتيش من حيث السلامة والجودة بالنسبة للحيوانات الحية والمواد الحيوانية أو ذات الأصل النباتي، وخاصة الفصل الخامس منه والذي ينص على أن مهام التفتيش يقوم بها البياطرة المفتشون الذين يستعينون في ذلك بمساعدين تقنيين وأعوان تقنيين بمديرية تربية المواشي، كما أن هؤلاء الأعوان يؤهلون لأن يحجزوا المواد الحيوانية أو ذات الاصل الحيواني غير المطابقة لقواعد السلامة و الجودة، كما يمكن أن يكون هؤلاء المساعدون والأعوان التقنيون محلفين لإثبات نفس المخالفات إلى آخر النص ... لكن الواقع المهني والميداني يثبت عكس ما نص عليه الفصل الخامس المشار إليه أعلاه: بحيث أنه إلى جانب البياطرة المفتشين والبياطرة المفوضين هناك فئة عريضة تقوم فعليا بمهام التفتيش كما هي منصوص عليها في الفصل الثاني من الظهير المشار إليه أعلاه، وليس مساعدة المفتش البيطري، وهي فئة التقني بمختلف درجاتهم (الرابعة، الثالثة، الثانية والأولى)، إن هذه الفئة لا ينص عليها الظهير ولا مرسومه التطبيقي؛ و بالرغم من ذلك يكلفون و يقومون بمهام التفتيش كاملة و بمفردهم كما هي محددة و منصوص عليها سواء في الظهير الشريف السالف الذكر، أو بالمرسوم التطبيقي رقم 2.98.617 الصادر بتاريخ 5 يناير 1999 وخاصة بالمجازر القروية، إن هذه الفئة تعاني الحيف والنكران بسبب عدم التنصيص عليها وعدم تحديد مهامها بدقة فيما يتعلق بالتفتيش بالظهير الشريف ومرسومه التطبيقي علما أن هذه الفئة غالبا ما تكون موضوع متابعة مساءلة أمام القضاء، إما بسبب أخطاء مهنية أو بسبب شكاوى كيدية، وعليه نطلب من الحكومة المبادرة العاجلة بتعديل الظهير الشريف ومرسومه التطبيقي خاصة في الجانب المتعلق بمهام التفتيش من حيث السلامة والجودة بالنسبة للحيوانات والمواد الحيوانية.

علاقة بقطاع المياه والغابات، كلنا يعلم الأهمية الإيكولوجية للمجال الغابوي الذي يمثل 9 مليون هكتار من الأراضي أي ما يناهز 12% من المساحة الإجمالية لبلادنا، وكذلك الدور الاقتصادي المتمثل في تنمية الصناعات المحلية التي تعتمد على الاستغلال المنظم لموارد الملك الغابوي وتوفير مداخيل مباشرة وغير مباشرة تقدر قيمتها بما يقارب 7 مليار درهم سنويا إلى ميزانية الدولة.

هناك أيضا الدور الاجتماعي والمتمثل في خلق ما يقارب 10 ملايين يوم عمل للساكنة القروية المجاورة التي تشكو من الفقر والتهميش، مما يسهم في استقرار الساكنة القروية في المناطق النائية والصعبة عبر توفير بعض سبل العيش الأولية.

وعلى مستوى الموارد البشرية، هناك خصاص محول و"شيخوخة" ملحوظة، حيث يشتغل في القطاع أقل من 4800 موظف والعدد مرشح لمزيد من التقلص بفعل التقاعد وهزالة المناصب المالية، وكذا ضعف الميزانية السنوية التي يتم رصدها للقطاع، مما ينعكس على ضعف الاستثمارات فيه، وقلة وتهالك وسائل العمل من بنيات إدارية في المصالح الخارجية على الخصوص، ومساكن الموظفين وسيارات الخدمة ووسائل الاتصال والمعدات الإدارية والتقنية والوقائية.. هناك أيضا نظام المنح والتعويضات الهزيلة وغير العادلة، واستمرار التمييز بين الموظفين واعتبار الموظفين غير حاملي السلاح بمثابة "موظفين من الدرجة الثانية"، يظهر ذلك جليا في استمرار حرمان

[11] Fondation pour la Promotion des Œuvres Sociales du Personnel du Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime

هؤلاء الموظفين وعددهم 3200 موظف من الاستفادة من "النظام الخاص للتعويضات" الذي تم وضعه بشكل حصري على الموظفين الميدانيين أو ما يعرف بحاملي السلاح.

ب- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة:

نعتقد في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ونحن في الموسم الأخير من فترة انتدابنا، أنه من باب الجحود والعبث نكران المجهود الذي بذل، والتطور الذي عرفته بلادنا على جميع الأصعدة، لكن أود أن أذكركم أن الكلمة في هذا المقام مسؤولية كبيرة، لذلك، وانطلاقا من الأمانة التي طوق بها المواطنون أعناقنا، وبالنظر إلى الوقت الطويل الذي استغرقته بلادنا منذ الاستقلال إلى اليوم، وكذا الطاقات التي أهدرت وحجم الميزانيات التي صرفت، أعتقد أننا لم نحقق بعد ما كانت تحلم به الفئات الشعبية، وعموم الشعب المغربي، ستة عقود ونصف من البحث عن الطريق الموصل إلى الحرية والكرامة والعدالة اجتماعية والمجالية. سياسات عمومية، واستراتيجيات، ومبادرات، وبرامج قطاعية وطنية، ومخططات للإقلاع والنهوض، ورؤى، ووكالات وطنية وجهوية متعددة ومتنوعة الاهتمامات، وصناديق، وإسهال على المستوى الإعلامي للمواكبة والتسويق، والنتائج يعرفها الجميع.

الخلاصة، أننا بعد عقود من الزمن نقتنع جميعا بفشل النموذج التنموي في تحقيق الرفاه للمواطن المغربي.

لذلك، فهذا هو المناخ الذي يتطور فيه مجال الطاقة الكهربائية، ويتحكم في استراتيجياته وبرامجه، فنحن لم نبتكر شيئا في هذا المجال وإنما نحن مقتبسين لنماذج ومتبعين لموضة معينة، بل في بعض الأحيان نصر على نهج معين وعلى نجاعة خيار معين، في حين أن بعض الدراسات حول تجربة الخوصصة مثلا وتحرير قطاع الكهرباء بالمملكة المتحدة والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أدت إلى عكس النتائج المتوقع تحقيقها، ابتداء من الأسعار المرتفعة، والكفاءة المتدنية، وعدم الوفاء بالاستثمارات الموعودة في هذا المجال.

الحديث عن قطاع الكهرباء يجرنا إلى الحديث عن مؤسسة وطنية استراتيجية، مؤسسة أنصفها القليل وظلمها الكثير. لذا أحببت أن أغتنم هذه المناسبة لأذكر بدورها السيادي والاستراتيجي وأوضح بعض المغالطات التي يرددها بعض من يهرفون بما لا يعرفون: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الكهرباء:

مهمته ضمان الخدمة العمومية من خلال توفير أفضل شروط السلامة والأسعار، وذلك بالسهر على ضمان استمرارية تزويد مجموع التراب الوطني بالطاقة الكهربائية دون أي انقطاع، ويشكل هذا الضمان إحدى أهم ركائز تسيير المرفق العام الكهربائي.

وقد تمكن المكتب من الحفاظ على هذه الاستمرارية بفضل تبني برامج محكمة على مستوى التخطيط والتسيير والإنجاز والاستغلال الجيد لوسائل الإنتاج والنقل والتوزيع، وكذلك بفضل أطر ومستخدمين ذوو تكوين رفيع، وكفاءة عالية معترف بها وطنيا ودوليا.

ففي الوقت الذي شكل المغرب استثناء حقيقيا في هذا المجال يشكل ضمان استمرارية التزويد بالكهرباء تحديا حقيقيا وعائقا أمام التنمية لعدد من الدول الإفريقية، ومنها "جنوب إفريقيا" التي تعتبر القوة الاقتصادية الأولى قاريا، و"مصر" و"الجزائر" و"نيجيريا".

وقد واكب المكتب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في أعقاب استقلاله وفي ظروف حرجة، مما مكنه من تعميم الاستفادة من الكهرباء على كافة المواطنين عبر مجموع التراب الوطني بفضل برنامج الكهربة القروية (PERG[12]).

وقد راكم المكتب الوطني للكهرباء خبرة كبيرة في مجال إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء جعلته مركز اهتمام عدد من الدول الإفريقية والمنظمات الدولية لأجل الاستفادة من خبراته في هذا المجال. فالمكتب يقوم الآن، من خلال شركتين تابعتين له، بتدبير وتطوير الكهربة القروية في شمال السنغال بعقدَي امتياز لمدة 25 عامًا لكل منهما. في الوقت نفسه، يقود مشاريع التنمية الطاقية في كل من مالي وتشاد والنيجر وغامبيا.

يجب التأكيد أن الهدف الرئيسي للمكتب الوطني للكهرباء هو تحقيق مهام الخدمة العمومية بأقل تكلفة لصالح المواطنين من خلال التسعير المناسب، وذلك بالعمل على تحقيق التوازن بين ميزانيتي التسيير والاستثمار سنة بعد سنة.

وقد كان ذلك ممكناً من خلال معادلة التوازن بين مداخيل أنشطة الإنتاج المربحة، والعجز المترتب عن أنشطة نقل وتوزيع الكهرباء في جميع أنحاء البلاد. هذا على عكس شركات توزيع الكهرباء الخاصة التي يتمثل هدفها الأساسي في جني أكبر قدر من الأرباح، دون مراعاة للجانب الاجتماعي، كما يتضح ذلك بشكل جلي في المدن الموكل تدبير توزيع الكهرباء فيها إلى الخواص كالرباط وطنجة وتطوان والدار البيضاء.

لكن، منذ عام 1995 مع بداية نقل أنشطة الانتاج إلى القطاع الخاص، شهد المكتب خسارة كبيرة في المداخيل، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج، مما جعله يواجه صعوبة كبيرة في وضعه المالي، نظرًا لاقتصاره فقط على أنشطة النقل والتوزيع ذات التعرفة الاجتماعية المحددة من طرف الدولة، ضمانا للخدمة العمومية (caisse de compensation).

وهكذا أصبح مجال إنتاج وتوزيع الكهرباء منجما للذهب بالنسبة للشركات الخاصة التي حققت أرباحا خيالية، بفضل العقود المربحة، وكذا الاستفادة من العديد من أطر المكتب الذين راكموا تجربة طويلة وخبرة في

[12] **P**rogramme d'**E**lectrification **R**urale **G**lobal

المجال، بينما يتحمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الكهرباء، تكاليف دعم الكهرباء التي تفرضها عليه الدولة من خلال تحديد التعرفة.

ولذلك، نجد أن العديد من الدول، مثل ألمانيا مثلا، قررت إعادة تأميم قطاع الكهرباء من خلال استئناف أنشطتها مباشرة من قبل مؤسساتها العمومية ذات الصلة والتي أنشأتها الجماعات. كما أن العديد من الدول أوقفت خصخصة الإنتاج من خلال إنهاء عقود الامتياز نظرًا للتعرفة المرتفعة، والتي يتحملها المواطنون والمقاولات في بلدانهم.

وفي خضم التطورات الاقتصادية والجيوستراتيجية الدولية والإقليمية، المغرب مطالب بالحفاظ على وضع سيادي في هذا المجال الحيوي، من خلال المكتب الوطني للكهرباء، كمؤسسة عمومية عريقة ساهمت وتساهم في ضمان الأمن الطاقي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن ما نعيشه في العشرية الأخيرة من حياة المكتب من تفتيت وتفكيك وتفويت لخدماته يسير عكس اتجاه هذا المطلب الاستراتيجي.

لقد تعرض المكتب لحملات مغرضة تزامنت مع تمرير ترسانة من القوانين لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء. المكتب هو مؤسسة كباقي المؤسسات قد يعتريها ما يعتري أية مؤسسة من بعض الاختلالات التدبيرية، لكن أنا في الحقيقة أستغرب وأتساءل!!

من جهة نطلب من المكتب توصيل الربط بالكهرباء إلى أقصى نقطة في القرى والأرياف وبحر العشرات من الكيلومترات من الأسلاك الكهربائية "الكابلات" لأجل كانون أو كانونين، وما يتطلب ذلك من تكاليف باهظة، نؤاخذ على المكتب غلاء الفواتير ولو أنها اجتماعية محددة من طرف الدولة ولا علاقة لها بفواتير شركات التدبير المفوض، نغض الطرف على أحياء عشوائية بأكملها تستفيد من هذه المادة الحيوية بطريقة غير قانونية أو عن طريق الاختلاس، بل تجد من بين هؤلاء المخالفين أو المختلسين من يشتكي من بعض الانقطاعات النادرة والمعزولة للكهرباء بسبب مخالفاتهم.

ومن جهة أخرى نحرم المكتب من كل الأنشطة المربحة، وعلى رأسها الإنتاج الذي قدمناه في طبق من ذهب للخواص، نعمل على تجريده من التوزيع حيث يتم التخطيط الآن لإتمام تفويته للخواص، نقف موقف المتفرج من آفة اختلاس الكهرباء التي تكبد المكتب سنويا أزيد من مليار درهم، بالإضافة إلى خسائر إتلاف وتخريب المنشآت الكهربائية، والاعتداء على مستخدمي المكتب، وتلفيق التهم لهم. بل حتى الشرطة الكهربائية التي تكون لها الصفة الضبطية، على غرار الشرطة المائية، لا وجود لها، إنما هو وعد لم يتحقق إلى الآن.

لازلت أتذكر، عندما أحيلت مشاريع قوانين الدمج ومازن والهيأة الوطنية للضبط وغيرها، كان هناك استنفار في المجلس ومررت بسرعة البرق، وبين الدورات، علما أن قوانين تدبر بهكذا شروط إنما هي قوانين تصاغ بليل.

إلى الآن وأنا ابن القطاع لازلت لم أستوعب الفائدة من خلق الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء في سوق نسبة التحرير فيها 3%، في الوقت الذي لا وجود فيه لمثل هذه الهيأة في قطاع المحروقات المحرر بشكل كامل، لأن الأساسي أن المغاربة هم في أمس الحاجة لهيأة تحميهم من جشع المتحكمين في سوق المحروقات. فمن أولى بالتقنين والضبط؟ سوق لا تتعدى نسبة التحرير فيه 3% وهناك مؤسسة الدولة يمكن أن تقوم بالمهمة ولو مؤقتا، أم سوق محررة بشكل كلي؟

من أولى بالخروج إلى حيز الوجود، أهيئة ضبط الكهرباء التي أحدثت وظلت مجمدة أكثر من أربع سنين، أم شرطة الكهرباء التي نحن في أمس الحاجة إليها منذ زمان؟

ما الفائدة من دمج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، إذا كنا منذ استصدار قانونه إلى اليوم، تسع سنوات، لم نستطع تنزيله على أرض الواقع؟

بل حتى على المستوى الحكومي فيما يبدو لم تعترفوا بهذا الدمج، فقطاع الكهرباء تابع لوزارتكم، وقطاع الماء يوجد تحت وصاية وزارة التجهيز.

لأجل ذلك، كنا دائما نعتبر أن هذا الدمج هو زواج غير شرعي، بل وضد السنن الكونية (un mariage de la carpe et du lapin).

ما الفائدة من توقيع اتفاقية تفويت تدبير توزيع الكهرباء بمحيط الدار البيضاء إلى شركة التدبير المفوض، في الوقت الذي تخطط فيه الدولة لإحداث شركات جهوية للتوزيع؟

لماذا تصرون في كل مرة على تجاهل الشريك الاجتماعي الوحيد والأوحد في القطاع، الجامعة الوطنية لعمال الطاقة التابعة للاتحاد المغربي للشغل والتي تأسست منذ 65 سنة أي قبل إحداث المكتب الوطني للكهرباء، علما أن هذا الشريك الاجتماعي كان دائما دعامة أساسية لترسيخ السلم الاجتماعي الضروري للنهوض بالقطاع، والإسهام في تطوير الاقتصاد الوطني، وخلقنا علاقات تعاون متينة مع كل الإدارات المتعاقبة، وكنا دائما نقدم مصلحة المؤسسة، لأننا لا نتصور أية حقوق ولا مكاسب في ظل مؤسسة ليست بعافية جيدة، وبهذه الثقافة راكمت المؤسسة وراكمنا جميعا منجزات عظيمة لصالح بلدنا ولصالح المؤسسة ولصالح كافة المستخدمين.

أود أن أذكر أننا حافظنا على علاقات تعاون متميزة مع كل الإدارات المتعاقبة بإيمان وقوة، ودافعنا ولازلنا عن كرامتنا وحقوقنا ومكتسباتنا بنفس الإيمان والقوة والحزم.

ربما وصلكم ما وقع في ملف تفويت تدبير توزيع الكهرباء بالدار البيضاء منذ شتنبر 2014 حيث بقيت الاتفاقية حبرا على ورق، لأننا أولا لم يكن لنا أي علم بها، وتقدمنا بمشروع اتفاق حينها لمناقشة الملف الاجتماعي كمقدمة أساسية لأي إعادة هيكلة، لكن إلى الآن لم يتحمل أي طرف من الذين حضروا الاجتماعات مسؤولية مناقشته وتفعيله.

واليوم تتكرر نفس الأخطاء، وتتراكم المشاكل العالقة. اليوم أتمتم مناقشة

ملف "مازن" الذي يعني ما يعنيه لنا، ومرة أخرى في غياب الشريك الاجتماعي، الجميع يهرول لتنزيل القانون والمرسوم الذي لا علم لنا به كيف وقع ولا متى وقع. وجوابنا القطعي على هذا الوضع من جنس الجواب الأول في ملف التوزيع بالدار البيضاء.

في إطار التحولات العميقة والمتسارعة التي يعرفها قطاع الكهرباء عقدنا عدة اجتماعات مع إدارة المكتب تكللت في شهر ماي الماضي بالاتفاق مع السيد المدير العام على مشروع اتفاقية إطار تقدم إلى السيد رئيس الحكومة، الهدف من هذه الاتفاقية هو تعزيز كل ما هو متضمن في النظام الأساسي للمستخدمين من حقوق ومكتسبات، وعلى رأسها التقاعد، وأكدنا للسيد المدير على ملحاحية ذلك المشروع وأولويته بالنسبة للكهربائيين، قبل الحديث عن أي نقل للمنشآت أو للمستخدمين. ومنذ شهر ماي إلى الآن لازلنا ننتظر في وقت تفاجأنا فيه الجرائد كل يوم بأخبار "مازن"، ونقل افتراضي آني للمنشآت والمستخدمين، كأننا بصدد الحديث عن زرائب المواشي، وليس عن أطر ومستخدمين، وعن مؤسسة محترمة، وعن شريك اجتماعي جاد ومسؤول. جوابنا على هذا الوضع معلوم ولا فائدة من تكراره.

بالنسبة **لقطاع البترول والغاز والمواد المشابهة**، لدينا بعض الأسئلة:

1. ما هو مصير ومستقبل شركة "سامير" وصناعة تكرير البترول بالمغرب؟ وما هي استراتيجية الحكومة لإيجاد مالك جديد للشركة؟ وما هو المانع في تأميمها؟ علما أن التوفر على مصفاة عنوان للسيادة، وسيضفي على قطاع المحروقات أخلاقيات جديدة وديناميةجديدة، وسيكون ذرعا واقيا للمواطنين من جشع شركات المحروقات؛

2. هل هناك إشكالية في تنفيذ الحكم باستغلال خزانات سامير؟ وهل الدولة متمسكة بالمشروع؟

3. ما هي الحلول الاجتماعية الممكنة في حال فشل مسطرة بيع المصفاة أو استغلال الخزانات؟

4. نطالب بتجلية حقائق البحث عن البترول والغاز. كيف لبلد له حدود تقدر بآلاف الكيلومترات مع بلد غني من حيث هذه الثروات ولم يعثر فيه على احتياطي كبير من هذه المعادن؟

5. كونكم الوزير الوصي على القطاع نلتمس تدخلك لدى وزارة الشغل للعمل على تعميم الاتفاقية الجماعية لقطاع البترول والغاز الموقعة من طرف "طوطال"، "فيفو إنرجي"، "وينكسو"، "بتروم"، وغيرها على باقي الشركات، لما في ذلك من مصالح مشتركة للشركات وللعمال ومن استقرار وإرساء للسلم الاجتماعي وتعزيز علاقات التعاون مع الشركاء الاجتماعيين؛

6. نظرا لظروف العمل الصعبة التي يواجهها عمال وعاملات محطات الوقود (35.000) والتي يصل عددها 2600 محطة وقود من مخاطر صحية متعددة، ومن ضغوطات نفسية جراء العمل الشاق الذي يواجهونه يوميا، والذي لا يمكن للعاملات والعمال تحمله خاصة بعد تقدمهم في السن فإن هاته الفئة لها مطالب لا يسع الوقت لبسطها، لكن طلبنا هو تنظيم لقاء بحضور المعنيين مشغلين والجامعة الوطنية لعمال الغاز والبترول والمواد المشابهة، وذلك لمناقشة أوضاعهم المهنية والصحية والاجتماعية.

وفي مجال البيئة هناك الشق الذي يتعلق بالحكومة والمنتخبين وهو الأساسي لأنه يضم السياسة البيئية للدولة وسن قوانين ومراسيم قوانين وتنزيلها على أرض الواقع وتتبع تنفيذها ومراقبتها عبر عدد من الوسائل والآليات القانونية والمسطرية والزجرية وجعلها ثقافة مجتمعية عبر برامج إعلامية وتربوية وتوعوية.

وهناك شق يتعلق بالمواطنين من حيث الالتزام والإسهام في نشر الثقافة البيئية.

أعتقد أن الدولة قامت بمجهود محترم على مستوى المنتديات الدولية، وتنظيمها للعديد منها في بلدنا وكذا مصادقتها على العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية، وعلى مستوى القوانين، وكذا على مستوى التطهير السائل والنفايات والنظافة والحدائق والتشجير والحفاظ على جمالية المدينة، وكذا على مستوى التسويق.

لكن باستثناء بعض المدن المحظوظة، فالواقع صادم وهناك حيف وتمييز كبيرين بين مناطق وجهات ومدن. أنا عاينت قرى بأكملها لا وجود (لقاغيط أو ميكة) على الأرض. تجد حاويات القمامة نظيفة وفي مكانها، ولا مكان للمطارح العشوائية. لكن الحال يبكي الحليم في العديد من القرى والمدن حيث تنتشر (المطارح) العشوائية ولا وجود لمظاهر النظافة ولوازمها، وأما الطامة الكبرى فهي آفة البناء العشوائي.

إذا كان من شيء يجب الانخراط فيه بقوة، ويكون موضوع نقاش عمومي وبدون مداهنة أو تزلف لأي كان، فهي آفة العشوائيات والمسؤولية المباشرة لمصالح وزارة معينة في هذا الموضوع، فهذه الآفة تعتبر سبب جل الكوارث البيئية وجل مظاهر الانحراف والانفلات الأمني.

أعتقد أيضا أن العمل الأساسي في الحفاظ على البيئة يجب أن يكون تربويا، فالبيئة إلى جانب المحافظة على الماء والكهرباء وترشيد استعمالها، وكذا تخليق الحياة العامة يجب أن تكون مواضيع أساسية في برامج مؤسسات التنشئة الاجتماعية ابتداء من البيت والمدرسة ودور الشباب وكذلك إعطاء الأهمية للجانب التوعوي عبر المساجد والإعلام ومنظمات المجتمع المدني ذي الصلة.

وبخصوص المجمع الشريف للفوسفاط ففي الوقت الذي يفترض به أن يلعب دوره في خلق دينامية اقتصادية محلية ووطنية يكون لها الأثر الإيجابي على أوضاع الساكنة وعلى محيطهم الاجتماعي والبيئي، لجأ إلى عملية تسريح جماعي لعدد من العاملين تحت ذريعة إعادة الهيكلة والتنظيم، كما أجهز على قطاع المناولة بحجة التباعد الاجتماعي في إطار الحد من انتشار

الوباء ورمى بالعديد من العمال إلى مزيد من الهشاشة والحرمان.

العديد من الإحصائيات الرسمية اليوم تؤكد تهالك المنظومات الصحية التابعة للمدن الفوسفاطية وتنذر أغلبها بكوارث صحية، ويكفي فقط الاطلاع على عدد الوفيات الحقيقية بهذه المدن في غياب اي تدخل من هذه المؤسسة في تدعيم البنية الصحية وترك ساكنتها يواجهون مصيرهم المجهول، أقلها توفير ادوات التنفس الاصطناعي، فأين دور هذه المؤسسة في التنمية المحلية على مستوى القطاع الصحي في هذا الظرف الاستثنائي، ناهيك عن الظرف العادي. فعن أية تنمية مستدامة نتحدث في آسفي مثلا ؟

أما بالنسبة للشركات المحلية، فتعاني الويلات بسبب تقليص الميزانية المخصصة للمشاريع الصغرى والمتوسطة والاستغناء التام عن بعض المشاريع تحت ذريعة "كوفيد-19"، فقد أمر مسؤولو المجمع الشريف للفوسفاط بتسريح عدد كبير من عمال المناولة من الوحدات الإنتاجية والصناعية بكل من خريبكة، وبنجرير واليوسفية وأسفي والجرف الأصفر... بحجة وتحت ذريعة الخوف من انتشار "كوفيد-19"!! ولكم أن تتخيلوا حجم المصاعب الاجتماعية اللاحقة التي ستجرها هذه السياسة في غياب تصور استشرافي لمآلات الأمور...

أماعلى المستوى البيئي، وبعيدا عن الدراسات العلمية والتي قد نتوه في تصفح ورقاتها، والتي تسوق لتقيد المؤسسة الصارم بالمعايير الوطنية والدولية في مجال احترام البيئة، المواطن البسيط يمكنه أن يلاحظ أن المدن الفوسفاطية لا تتوفر على الأقل على حزام أخضر، كعربون إسهام المجمع في الاستثمار في البيئة.

أما بالنسبة لمشروع تنقية غسيل الغازات السامة المنبعثة من الوحدات الصناعية للمجمع الشريف للفوسفاط بكل من أسفي والجرف الأصفر، فلم تعدو مجرد فرقعة إعلامية إذ لازالت تتحكم فيها حالة الطقس أكثر من خضوعها لتطبيق الآليات التكنولوجية للتحكم في هذه العملية، في غياب تام لمبدأ الشفافية والوضوح وانعدام إرساء سياسة تواصلية فعالة وفاعلة تجاه محيط هذه المؤسسة.

ت- قطاع السياحة:

كان رهان السلطات العمومية كبيرا على تطوير القطاع السياحي من خلال مشاريع وبرامج المخططات التنموية للنهوض بالقطاع وجعله رافعة للتنمية، لكن الحصيلة كانت في أغلب الأحيان دون التوقعات بسبب ضعف البرامج وعدم الالتزام بها أحيانا وسوء تنفيذها أحيانا أخرى، مما أسفر عن مفارقات مهمة، فقد كانت البرامج السياحية تتشابه ولا تتغير إلا في أرقام التوقعات التي كانت ضخمة وغير عملية ويصعب تحقيقها، كما أن الكثير منها كان مستوردا ولا يتناسب مع الأوضاع والحاجيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ولا مع الثقافة المغربية.

وبالرغم من اهتمام الدولة بالقطاع السياحي منذ سنة 1965 فقد تم الاقتصار على مشاريع مكلفة دون دراسة توقعية لآفاقها المستقبلية والدولية مما أفرز استثمارات كبرى بالسواحل الشاطئية المعروفة (طنجة، تطوان، الحسيمة، أكادير) هذا بالرغم من المؤهلات الحضارية والطبيعية التي تحظى بها باقي المناطق المغربية، وهو ما تسبب في فجوة التنمية بين مختلف مناطق البلاد.

فالأولوية التي أعطيت للقطاع بقيت نظرية، إذ لم توضع الوسائل والإمكانيات الكافية لتطوير القطاع سواء على المستوى المالي أو البشري والمادي ... فغياب الإمكانيات أدى إلى إحباط كل الاستراتيجيات المرسومة للقطاع السياحي، زد على ذلك سوء التدبير وغياب الحكامة.

وبالرغم من توفر المغرب على مؤهلات سياحية متنوعة، لكن نشاط السياح مازال في حاجة إلى التطور، نظرا لتراكم عدة مشاكل في القطاع ومن أهمها:

- موسمية القطاع: حيث ترتفع الليالي السياحية فقط خلال الصيف؛
- عدم احترام الوكالات لعامل الزمن وعدم انتظام الرحلات الجوية؛
- تعرض السياح للمضايقات في أماكن تجمعاتهم؛
- ضعف جودة الخدمات المرتبطة بالسياحة؛
- ضعف وسائل التنشيط مما يُشعر السياح بالملل.

ومن الواضح أن تلك المفارقات قد انعكست على العديد من المناطق السياحية المغربية وعلى رأسها بعض المدن التاريخية، والأكيد أن الأسباب متعددة (أهمها ضعف آليات الدعاية والإشهار والتسويق لفائدة المنتوج السياحي المغربي، ضعف مجالات التنشيط والترفيه السياحي، المشاكل العقارية (قلة الرصيد العقاري، تعدد الأنظمة العقارية، غلاء الأراضي، مشاكل التعمير..) والحالة المزرية التي توجد عليها العديد من المدن والمراكز الحضرية بسبب غياب متطلبات النظافة، ضعف البنيات التحتية من كهرباء وماء وتطهير).

وحتى يتحقق رهان تأهيل السياحة بالمغرب، فإننا نطالب في فريق الاتحاد المغربي للشغل بضرورة العمل على تشجيع السياحة ذات الطابع المحلي مثل سياحة المغارات التي تزخر بها المناطق الجبلية،ووضع خطة عمل ناجعة للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة من خلال وضع اتفاقية جماعية،وتطبيق المساطر والقوانين المتعلقة بأماكن التخييم واحترام كناش التحملات.

فالسياسة السياحية التي تم نهجها لعقود لم تمكن بلادنا من الانخراط بقوة في محيط دولي مطبوع بالتنافسية. فتركيا مثلا تسعى بقوة أن تكون من بين الدول الأوائل في القطاع السياحي، ففي إطار استراتيجياتها السياحية تأمل إلى جلب حوالي 40 مليون دولار في أفق سنة 2023، ورفع المداخيل السياحية الخارجية إلى 50 مليار دولار سنويا، وتسعى أيضا أن

تكون من ضمن الوجهات الخمس الأولى في العالم بحلول سنة 2023.

وخلاصة القول فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد وبكل مسؤولية أن التنمية الحقيقية هي التنمية التي تحقق الكرامة لكل المواطنين من خلال تحسين ظروف عيشهم وتوفير الشغل، التطبيب، التعليم، الحرية.

التنمية الحقيقية هي تسخير كل الجهود والإمكانات والطاقات للنهوض بالاقتصاد الوطني ليس من خلال السياحة فقط، بل من خلال الاهتمام بجدية بالقطاعات الأخرى كالتعليم والصحة والفلاحة والصناعة والصيد البحري وكذلك التخفيف من حدة الديون الداخلية والخارجية والاهتمام بإصلاح شمولي للقطاعات الحيوية التي تقدم خدمات حيوية للمواطنين.

ث- قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والأخضر:

بفضل المجهود الكبير التي بذلت، استطاع المغرب أن يطور قطاعات ذات قيمة مضافة عالية على رأسها قطاع السيارات والطيران. عرفتم كيف تتأقلمون مع الظروف الصعبة لتحويل معامل إلى صناعة يحتاج إليها المغاربة اليوم في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

كما لا يفوتني أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي بحرارة الحس الوطني الرفيع الذي أبانت عنه بعض المقاولات المواطنة والكفاءات المغربية في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا، وكذا علو كعبها في قدرتها على التأقلم وابتكار وإبداع الحلول في هذه الظرفية الحرجة، لأن الشدائد والأزمات كشافة، تكشف حقيقة من يجب أن نرفع له القبعة، وحقيقة من يستحق أن نصفعه.

بالفعل، كشفت هذه الجائحة عن المعدن الأصيل للمغاربة في تضامنهم وفي الوقوف إلى جانب بلدهم، كما كشفت عن عبقريتهم وسرعة بديهتهم في التأقلم وابتكار الحلول في الطوارئ.

لقد عشنا كيف حولت معامل بأكملها أنشطتها استجابة لنداء بلدها في هذا الظرف الصعب ووفرت ما يلزم من كمامات وألبسة ومواد ووسائل التعقيم وغيرها من متطلبات محاصرة ومواجهة الوباء.

لقد رأينا كيف انبرى رجال ونساء مغاربة لتصنيع أجهزة تنفس وأسرة طبية للإنعاش. وهذا هو ما تحتاجه بلادنا، تحتاج لمن يعطي من ماله، ولمن يعطي من جهده ووقته ومن يعطي من خبرته وفكره ونباهته. هؤلاء هم من يحبون المغرب حقيقة، وليس ادعاء.

لأن هناك من لم يقدموا لبلدهم شيئا رغم أن هذا البلد حباهم بكل النعم التي يرفلون فيها هم وعوائلهم. شبوا على حب الريع، التفس كالطّفل إن تهمله شبّ على ... حبّ الرّضاع، وإن تفطمه ينفطم.

إذا كان لهذه الأزمة من حسنات، فمن حسناتها أنها نبهتنا إلى أهمية بل وملحاحية إحداث تحول عميق في سياساتنا العمومية ابتداء من القطاعات الاجتماعية، نبهتنا إلى كم نحن في حاجة إلى العلم والمعرفة، لأن سياستنا ومؤسساتنا التعليمية في وضعيتها الراهنة بعيدة كل البعد عن تحقيق هذا المبتغى.

نبهتنا الأزمة إلى مراجعة هيكلة ومنهجية تدبير مؤسساتنا الإدارية والمقاولات الصناعية والتجارية والخدماتية.

هناك عمل كبير يجب أن نقوم به على مستوى المساطر وعلى مستوى الموارد البشرية. يتعين تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والضرب بيد من حديد على كل المتهاونين والمتلاعبين، الذين بعدم انضباطهم يعطلون العديد من المشاريع ويعرقلون قطار التنمية.

في الحقيقة هناك مظاهر جد سلبية لازالت تعطل حركة وتقدم قطار التنمية، ومنها آفة الفساد وانعدام المسؤولية (في بعض الإدارات موظف واحد غير مسؤول هو بمثابة حجر في حذاء الإدارة).

إن هذه الأزمة الصحية التي نعيش يجب أن تكون فرصة لتسريع وتعزيز التحولات التي يعرفها القطاع الصناعي، يمكن للصناعة المغربية أن تغتنم هذه التغييرات العميقة وتحولها إلى فرص للمستقبل، ومنها أساسا استثمار الفرص التي ستتاح نتيجة إعادة التوطين أو (relocalisation)، وتثمين المنتوج المغربي ليحل محل بعض المنتوجات المستوردة. ولن يتأتى ذلك إلا بالتخلي عن خصلة الجبن التي تطبع سلوك العديد من رؤوس الأموال التي تنخرط في المشاريع السهلة.

كنا نضع أيدينا على قلوبنا عندما كنا نسمع تصريحات الرئيس الفرنسي حول إعادة توطين الشركات الفرنسية. لكن نحمد الله ونشكره أن إعادة التوطين خصوصا على مستوى صناعة السيارات لن تمس المغرب كما كان واضحا في تصريح الرئيس الفرنسي، حيث تكلم على المنتوج النظيف وبدون سائق وليس مانقوم بتصنيعه في بلادنا. بل حتى ما يسعى معمل (PSA) بالقنيطرة من تطويره من سيارة كهربائية (AMI) بدون رخصة السياقة تستعمل في فرنسا، هذا المنتوج لن يكون موضوع إعادة التوطين حسب تصريح (PSA Maroc).

إن المجهود الكبير الذي قامت به بلادنا خصوصا على مستوى صناعة السيارات وفي قطاع الطيران جعل المغرب في طليعة الدول الإفريقية من حيث جذب الاستثمارات، لكن بالمقارنة مع الدول الصاعدة، لازال أمامنا طريق طويل، رغم توفر بلادنا على مقومات ومستلزمات الاستثمار الآمن. فبالإضافة إلى البنيات التحتية الأساسية، والاستقرار السياسي، هناك قوانين وتشريعات تكفل للمستثمرين عدة امتيازات ضريبية وجمركية، وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج. لكن في اعتقادنا، العقبة الكؤود أمام أي تقدم حاسم يضع بلادنا في نادي الدول الصاعدة في المجال الصناعي، هو تفشي الفساد وسطوة القطاع غير المنظم. والذي يفرمل عجلة الإقلاع الاقتصادي، والنهوض بالأوضاع الاجتماعية، بما يمثله هذا القطاع من فوضى ومن هشاشة. أجور بئيسة وانعدام شروط الأمن والسلامة الصحية، وغياب أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، أمام هذا الوضع غير القانوني والذي يعتبر مهربا من الواجبات الاجتماعية والضريبية، وما يمثله ذلك من

ضرب للتنافسية، نجد أن العديد من المقاولات تتحول طواعية أو مكرهة إلى القطاع غير المهيكل أو امتهان الازدواجية.

إن الأزمة الصحية التي ضربت بقوة القطاع الصناعي والتجاري والخدماتي كان لها بطبيعة الحال آثارا مدمرة على الأوضاع الاجتماعية. زاد من حدتها جشع بعض أرباب العمل الذين حملوا العاملات والعمال الجزء الأكبر من الفاتورة، بل منهم من استغل الجائحة أبشع استغلال لتصفية حسابات مؤجلة لتقليم أظافر الممثلين النقابيين. هذا، ناهيك عن التسريحات الفردية والجماعية للعمال، وتقليص ساعات العمل وعدم التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما حرمهم من الدعم المخصص لفترة الحجر الصحي. إنها مآسي اجتماعية تعيشها الطبقة العاملة، بين الجائحة، وبطالة قسرية، وغياب حماية اجتماعية حامية بالفعل، وبعض أرباب المقاولات الذين لا عهد ولا أمان لهم.

ختاما، وعلاقة بموضوع حل مكتب التسويق والتصدير، أريد أن أغتنم المناسبة لأذكركم أنه سبق لفريقنا بهذا المجلس أن بعث إليكم بسؤال كتابي بخصوص المخطط الاجتماعي المصاحب لمكتب التسويق والتصدير، كما تمت مراسلة إدارة المكتب في أكثر من مناسبة من طرف النقابة الموحدة لمكتب التسويق والتصدير وشركة "سوكامار" المنضوية تحت لواء للاتحاد المغربي للشغل، وذلك، لفتح باب الحوار وتدارس المصير المهني للمستخدمين بأقاليمنا الصحراوية بعد قرار الحكومة بحل المكتب، لكن وللأسف كان جواب الإدارة هو إغلاقها لباب الحوار الاجتماعي، وتجميدها لكل آليات التواصل والتشاور مع الممثلين والمندوبين النقابيين، بل الأكثر من ذلك أقدمت الإدارة على طرد الكاتب العام للمكتب النقابي المحلي بمدينة العيون، و على التضييق على الممثلين النقابيين باتخاذ إجراءات عقابية في حقهم، في خرق سافر لمقتضيات مدونة الشغل، وذلك بتخفيض تعويضاتهم وأجورهم، وهذا ما خلق سخطا وتذمرا في صفوف المستخدمين، خاصة بمدينة العيون، حيث لازال عمال مركز العيون الذي يشرف على مخازن وتوزيع المواد المدعمة في احتجاجات مستمرة منذ أزيد من سنة، و ذلك بسبب تعسفات مدير مركز العيون.

وبناء على ما سبق، أملنا و مطلبنا هو أن تتفاعل إدارة المكتب مع دعوات الحوار التي ما فتئنا نلح على ضرورتها، و ذلك لبلورة مخطط اجتماعي شامل لجميع العاملين، يتم تفعيله بمقتضى برتوكول متوافق عليه بين الممثلين النقابيين للمستخدمين والوزارتين المعنيتين (وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة)، هذا المخطط من شأنه أن يطمئن المستخدمين على مصيرهم المهني وحقوقهم ومكتسباتهم، وكذا على ممتلكات جمعية الأعمال الاجتماعية.

ورغم أن الميزانية الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية، لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين، وفراغها من كل بعد اجتماعي، وعليه فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل **نصوت بالإيجاب.**

X. الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

1) مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع.

وسأستهل مداخلتي لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل، هذا القطاع الهام والحيوي والذي يعتبر العمود الفقري لأي دولة نظرا لارتباطه بكل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولابد في البداية أن نثمن الخطوات التي اتخذتها الوزارة في ظل جائحة "كوفيد-19" في جميع المرافق التابعة لها وكذا التدابير المعتمدة من طرف الوزارة لتأهيل وتحديث الإدارة القضائية ومواكبة أداء محاكم المملكة وتخليق منظومة العدالة وتأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي بالوزارة، كلها مجهودات انخرطت فيها بلادنا لتعزيز المكانة الدستورية للقضاء الذي تم الارتقاء به إلى سلطة مستقلة، لتعزيز البناء الديمقراطي وتوطيد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

ولابد للإشارة كذلك أن مجموعة من الأوراش التحديثية التي انخرطت فيها الوزارة على المستوى الرقمنة والتي انطلقت منذ سنوات قد بدأت تعطي أكلها وقد ظهرت أهميتها البالغة خلال الجائحة التي ابتليت بها بلادنا، إلا أن مسلسل الرقمنة لازال يحتاج لتطويره وتعميمه ليشمل كل القطاعات المرتبطة بقطاع العدالة.

لابد تثمين المحاكمة عن بعد وهي تجربة جديدة في مجال العدالة، إلا أننا نطرح تساؤلات حول مدى نجاعتها، وكذا الضمانات التي تحققها نظرا لجانبيها التقنين الذي لا يفسح المجال للقضاة والنيابة العامة لاستثمار كافة الآليات التي يكفلها الحضور، لذا لابد من إجراء بعض الدراسات والتقويمات من أجل الوقوف عند بعض جوانب القصور التي يجب تداركها، وتجاوز المشاكل التقنية المعلقة بالفعالية والجودة وضرورة إشراك باقي المنتسبين إلى المهن القضائية في هذا الورش التقني، لأن الغاية من الرقمنة في جل المعاملات الإارية والمرفقية لقطاع العدالة سيوفر التكلفة الزمنية وكذا المالية على قطاع العدل.

أما فيما يخص الموارد البشرية، فنثمن المجهودات التي تقوم بها الوزارة في مجال التأهيل والتكوين، لأن العنصر البشري هو العمود الفقري لأي قطاع وخصوصا قطاع العدل، فرغم المجهودات المبذولة في هذا المجال فلازلت الضرورة ملحة قصد اتخاذ إجراءات لتسوية الوضعية الإدارية والمادية للموظفين وللعاملين في قطاع العدل، نظرا للأدوار المهمة المنوطة بهم وتضحياتهم التي قاموا بها في ظل الجائحة التي مرت منها بلادنا.

أما فيما يخص **قطاع حقوق الإنسان** فإن بلادنا قطعت أشواطا مهمة في

هذا المجال وبشهادة المنظمات الوطنية والدولية من خلال تنفيذ سياسة ناجعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتنسيق لتفعيلها من خلال إعداد مخطط تنفيذي لتفعيل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، و نشر التقارير حول منجزات المملكة المغربية في هذا المجال.

تنفيذ شراكة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي، ويتعلق الأمر بمشروع مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021 ومشروع دمج حقوق الإنسان في برامج محو الأمية.

مواصلة تعزيز التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، من خلال إعداد وتقديم التقريرين الوطنيين الخامس والسادس المتعلقين بمكافحة جميع أشكال التميز ضد المرأة والتقريرين الوطنيين الشاملين التاسع عشر والحادي والعشرين بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز العنصري وتنسيق التفاعل مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

إن المقاربة الحقوقية هي الخيط الناظم والقناعة الموجهة لبناء مجتمع تسوده قيم العدالة والمساواة وإرساء النموذج التنموي البديل لإعادة الثقة وفتح آفاق الأمل، ويتعلق الأمر بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية شاملة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئ تهم جميع مكونات المجتمع ولايسعنا إلا أن نشيد مجددا بما حققته وراكمته بلادنا في مجال الحقوق والحريات، سواء على المستوى التشريعي والمؤسساتي أو الانخراط في تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فهذه المكتسبات والتراكمات الإيجابية التي تم تحقيقها في مجال تعزيز الحقوق والحريات انطلاقا من تجربة الانصاف والمصالحة، وما واكبها من إجراءات وتدابير ساهمت بشكل كبير في جبر الضرر وطي صحة الماضي وتأهيل تجربة مغربية متميزة في مجال العدالة الانتقالية وصولا إلى الإصلاحات الدستورية لسنة 2011 والتي نصت بجرأة على كل الحقوق الإنسانية والكونية، كما هي معارف عليها دوليا.

2) الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون والمستشارات المحترمون،

أتشرف بأن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع هام، قطاع له اتصال وثيق بكل مناحي الحياة، اليومية للمواطنين سيما الأمن والاستقرار والممارسة الديمقراطية والتنظيم الترابي.

في البداية لابد من التنويه بكل عبارات الفخر والاعتزاز بتدخل القوات المسلحة الملكية بتعليمات من قائدها الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بكل حكمة وتبصر وحزم على إثر الاستفزازات الخطيرة والمتكررة لميليشيات البوليساريو في المنطقة العازلة بالمعبر الحدودي الكركرات، والمستهدفة لسيادة المملكة المغربية على أراضيها، من خلال عرقلة حركة التنقل المدني والتجاري في تحد سافر لقرارات الأمم المتحدة وبعثة "المينورسو".

ولابد أن نسجل بكل فخر واعتزاز الدور الطلائعي للأجهزة الأمنية بمختلف مستوياتها على أسلوبها الاستشرافي والاستباقي المعتمد في التصدي لظاهرة الإرهاب، حيث وفقت المصالح الأمنية بما فيها المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني والمكتب المركزي للأبحاث القضائية، في إجهاض العديد من المخططات الإرهابية في مهدها، والتي أسفرت عن اعتقال العشرات من الإرهابيين الذين كانوا بصدد التحضير لارتكاب أعمال إرهابية تزعزع أمن وسلامة البلاد، كان آخرها الخلية التي تم إلقاء القبض على عناصرها أول أمس، وكذلك تفكيك العديد من الشبكات الإجرامية التي تنشط في مجال الهجرة السرية والاتجار بالمخدرات.

أما فيما يخص الاستحقاقات الانتخابية التي ستشهد تجديد كافة المؤسسات المنتخبة الوطنية والجهوية والمحلية والمهنية، فإننا نثمن قرار إجرائها في موعدها احتراما للآجال الدستورية، ونشيد بالمشاورات السياسية واللقاءات المبكرة بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية، إلا أننا نؤكد على أهمية عرض مشاريع قوانين الانتخابات والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية على أنظار المؤسسة التشريعية في أقرب الآجال، والحرص على تجويد العروض السياسية والعمل على ضمان مشاركة مكثفة في هذه الاستحقاقات، وزرع مبدأ الثقة في المؤسسات الدستورية، وتأهيل المشهد السياسي.

لابد من التأكيد على أن وزارة الداخلية تقوم بمجهودات جبارة، سواء تعلق الأمر بالمواجهة اليومية مع المشاكل والحوادث والكوارث والصراعات والنزاعات وتدبير الخلافات، أو المواجهة مع الإرهاب والجماعات المتطرفة، ومواجهة تفاصيل المشاكل والتوترات بالعالم القروي، تتدخل هذه الوزارة أثناء الكوارث، مواجهة مع الهجرة السرية من المغرب إلى أوربا ومن بعض الدول الإفريقية أو العربية وغيرها إلى المغرب.

فهذه الوزارة تواجه الخصاص في الطرق، الخصاص في الصحة، الخصاص في التمدرس، الخصاص في الماء الشروب، الخصاص في الكهرباء، الخصاص في التشغيل وانتشار البطالة والفقر، كل هذه المشاكل تواجهها وزارة الداخلية.

تقع عليها كذلك مسؤولية الأمن والاستقرار، وتقع عليها مسؤولية حماية الممتلكات وحفظ الحقوق وحماية حقوق الإنسان.

بالفعل نقدر لأطر هذه الوزارة كل هذه الصعوبات والإكراهات ونحترم فيهم الهدوء والتفاني في العمل والروح الوطنية العالية والنزاهة، لكن عظم هذه المسؤولية، تجعل هذه الوزارة محط تطلع وانتظارات كل الفاعلين والمواطنين.

وبالتالي، فهي أكثر الوزارات المعرضة للانتقادات والضجات الإعلامية

بالنظر إلى تعدد مجالات تدخلاتها وارتباطها بمجالات ذات حساسية عالية جدا.

وبالرجوع لمشروع الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية، فهو يندرج في إطار سياق دولي ووطني استثنائي جراء انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وما ترتب عنه من تداعيات اقتصادية ومالية واجتماعية وصحية، حيث لم تكن بلادنا في منأى عن التدهور العام للاقتصاد العالمي، وتجاوز الاختلالات والاكراهات وذلك بتوضيح وتدقيق الاختصاصات والمساعدة على بلورتها ومعالجة وتفعيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة والعمل على إنجاح اللاتمركز الإداري وتقوية القدرات التنفيذية والتدبيرية، وتحسين مستوى الحكامة الجهوية والارتقاء بالإدارة الجهوية، وكذا مدها بالموارد البشرية ذات الكفاءة العالية لتنزيل برامج التنمية الجهوية.

أما فيما يخص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فهي عملية رائدة من خلال برامجها المتنوعة والتي تستهدف تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، ووضع برامج تحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب.

3) مشاريع الميزانيات الفرعية لكل من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021 والمتعلقة بالقطاعات التالية:

- وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بإدارة الدفاع الوطني؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

حضرات السيدات والسادة،

إن مناقشتنا لمشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا تأتي في ظروف استثنائية تعيشها بلادنا كباقي دول العالم بسبب انتشار جائحة كورونا "كوفيد 19"، والتي كان المغرب نموذجا في التعامل مع آثارها ونتائجها من خلال القرارات والتدابير والإجراءات التي أمر بها سيدنا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث أعطى جلالته الأولوية لسلامة وصحة المواطنين سواء داخل أرض الوطن أو خارجه، كما أمر جلالته باتخاذ إجراءات و تدابير للتخفيف من آثار هذه الجائحة، سواء على الأفراد أو الشركات أو المؤسسات التي تضررت بفعل الحجر الصحي العام أو باقي الإجراءات المواكبة له.

حضرات السادة الأفاضل،

رغم هذه الظروف الاستثنائية فإن الديبلوماسية المغربية تحت القيادة السامية لجلالة الملك نصره الله عرفت دينامية كبيرة ومهمة عززت من مكانة المغرب الدولية وحافظت على مصالحه الكبرى وقضاياه الحيوية وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية التي تحظى بإجماع وطني.

حيث كان من نتائج هذه الدينامية تزايد وثيرة افتتاح التمثيليات القنصلية بكل من مدينتي العيون والداخلة، سواء من طرف دول إفريقية أو دول عربية شقيقة، خصوصا بعد التدخل الناجع للقوات المسلحة الملكية بأوامر من قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة، جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لطرد عصابات البوليساريو وإرجاع الوضع إلى طبيعته على مستوى المعبر الحدودي للكركرات بين المغرب والشقيقة موريتانيا.

السيد الوزير المحترم،

إننا نشكركم ومن خلالكم كافة العاملين تحت إشرافكم على العمل المهم والجبار الذي تقومون به، رغم الآثار الكبيرة للجائحة، وذلك انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية بتبني نهج واضح وحازم نؤكد معكم أن الحل السلمي لقضية صحراءنا المغربية لن يقبل إلا من خلال المعايير التالية:

1- السيادة الكاملة للمغرب على صحرائه ومبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد لهذا النزاع المفتعل؛
2- الاحترام التام للمبادئ والمعايير التي كرسها مجلس الأمن الدولي في جميع قراراته منذ سنة 2007، وهي أن الحل لا يمكن إلا أن يكون سياسيا واقعيا وعمليا ودائما مبنيا على التوافق؛
3- رفض أي اقتراح متجاوز، باطل وغير قابل للتطبيق.

كل هذه المحددات أكدها مجلس الأمن في قراره رقم 2548 الصادر في 30 أكتوبر 2020 حيث أبرز من خلاله العناصر التالية:

1- الحل السياسي الواقعي والعملي والمستدام القائم على التوافق؛
2- الإشارة بالإسم إلى أطراف النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية وذكر الجزائر عدة مرات؛
3- تعزيز مكتسبات المغرب في القرارات السابقة بشأن أولوية مبادرة الحكم الذاتي، لذلك ندعو السيد الوزير إلى مواصلة الدينامية التي أطلقها المغرب لإقناع المزيد من الدول بسحب اعترافها بالكيان الوهمي، وإقناع العديد من الدول بفتح قنصليات بكل من العيون والداخلة.

السيد الوزير،

إننا نبارك اعتماد قوانين تروم إلى تحيين الحدود على مستوى المياه

الإقليمية للمملكة بضم السواحل على مستوى أقاليمنا الجنوبية بالصحراء المغربية، مع مواصلة إثارة وضعية المغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف، كما ندعو إلى:

1- تكريس شرعية تمثيلية منتخبي الصحراء المغربية داخل الأمم المتحدة على مستوى لجنة 24؛
2- توسيع دوائر الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي؛
3- الاستمرار في المطالبة بتعجيل وإحصاء ساكنة تندوف؛
4- مواكبة تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الصحراوية.

السيد الوزير،

إننا نسجل بالمناسبة الدور الذي يلعبه المغرب في حل العديد من النزاعات الداخلية التي تعرفها دول شقيقة كتلك التي تعيشها ليبيا، ونؤكد على تعزيز موقع المغرب ودوره داخل مجلس السلم والأمن بالإتحاد الإفريقي.

وندعو إلى الرفع من دينامية التعاون الثنائي والمتجدد الأطراف، سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، ومواجهة جميع أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة عبر العالم.

السيد الوزير،

كانت لجائحة كورونا تأثيرات غير مسبوقة على مغاربة العالم أو أولئك الذين وجدوا خارج أرض الوطن في فترة إغلاق الحدود الوطنية والدولية، وقد بذلت الحكومة مجهودات جبارة لتوفير الإيواء والتغذية والعلاج، وبعد ذلك ينظم عملية الترحيل والعودة، لذلك وجب مستقبلا إتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي ظرف استثنائي قد يواجه مغاربة العالم على مستوى كل قطر أجنبي وكل قارة.

كما ندعو إلى مواصلة تحسين جودة الخدمات القنصلية وتهييئ ظروف العودة والاستقبال في أي وقت وحين، مع مواكبة ظروف عيش المغاربة على مستوى دول المهجر وجعلهم دائما مرتبطون ببلدهم المغرب.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا معتزون بقواتنا المسلحة الملكية والدور الذي تلعبه في حماية حدود المملكة والدفاع عنها أو عملها الإنساني، سواء داخل المملكة كما سجلنا ذلك في مواجهة جائحة كورونا، أو على مستوى القارة الإفريقية والساحة الدولية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إننا نشيد بقواتنا المسلحة الملكية وبدورها تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، في إرجاع الوضع إلى طبيعته على مستوى المعبر الحدودي للكركرات بين المغرب وموريتانيا.

هذا التدخل الصائب والوجيه تمت الإشادة به في إجماع وطني واستحسان دولي، حيث تم التأكيد على حق المغرب في الدفاع عن سيادته في احترام تام للمواثيق الدولية والتزام بموقفه من وقف إطلاق النار والمحافظة على الوضع بالمنطقة.

وبهذه المناسبة ندعو إلى:

1- مواصلة تحسين ظروف عيش العسكريين وأفراد أسر قواتنا المسلحة الملكية؛
2- مواصلة تفعيل الخدمة العسكرية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا كفريق بمجلس المستشارين نثمن كل التدابير الاحترازية التي قامت بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لمواجهة وباء كورونا. كما ننوه بالدور الذي تقوم به في تأمين الأمن الروحي للمغاربة، وبهذه المناسبة ندين كل الاستفزازات المتكررة لمشاعر المسلمين من خلال الإساءة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وإذ نطالب بضرورة الرفع من أجور وتعويضات الأئمة والقيمين على المساجد وتعزيز تكوينهم المستمر، نشيد كفريق بالقرار الملكي الحكيم والقاضي بإعفاء المكترين للمحلات التابعة للأحباس من واجبات الكراء أثناء هذه الجائحة، كما ندعو السيد الوزير إلى:

1- التفكير في خطة ناجعة لمواجهة هذه الموجة الثانية لجائحة كورونا، حماية للأئمة والقيمين والمصلين؛
2- مواكبة المواطنين في كل ما يخص الجانب الديني؛
3- تعزيز برنامج ترميم المساجد والمباني الدينية؛
4- ترسيخ ثقافة الوقف؛
5- عدم انسياق الأئمة والقيمين الدينين بدول المهجر وراء الاستفزازات، وعدم التحريض على الكراهية؛
6- الاهتمام بالمساجد العتيقة والتعليم العتيق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن فريقنا يعبر عن امتنانه وتقديره لكل ما قدمه مقاومونا وأعضاء جيش التحرير من تضحيات في سبيل استقلال بلادنا، كما نثمن العطف والرعاية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

وبهذه المناسبة ندعو إلى:

1- المزيد من الاهتمام بالوضعية الاجتماعية لأسر المقاومين، خصوصا في هذه الظرفية العصيبة؛
2- توسيع سلة الخدمات المقدمة إلى أرامل وأبناء هذه الفئة وكل ذوي الحقوق؛
3- ضرورة المزيد من التنسيق مع باقي القطاعات الحكومية للاهتمام أكثر بالأوضاع الصحية والاجتماعية لأسر هذه الفئة العزيزة.

المجد والخلود لكل شهداء هذا الوطن العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4) مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية:

لي الشرف، أن أتدخل أمام مجلسنا الموقر، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مجلس المستشارين، لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية، شاكرا ومنوها للسادة الوزراء المحترمين، بمجهوداتهم لإنعاش القطاعات الإنتاجية التي أصبحت تحظى بالأولوية الكبرى في مخططات الدولة.

وسأبدأ تدخلي بالقطاع الفلاحي الذي عرف تحويلات عميقة مع مخطط المغرب الأخضر، الآن يستشرف مستقبلا جديدا بمخطط جديد "الجيل الأخضر"، ونحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي ننوه بالإنجازات الوطنية في هذا المجال.

فلا أحد ينكر، ولا أحد يجحد الدور الكبير والحيوي والاستراتيجي لهذا القطاع في ضمان استقرار وأمن بلادنا، بل وتقدم وازدهار وإنعاش الاقتصاد الوطني، لأن الفلاحة لا توفر الغذاء اليومي لكل المغاربة وتحقق الأمن الغذائي لبلادنا فقط، بل توفر فرص عمل وشغل لأزيد من 40% من اليد العاملة الوطنية، وتساهم في النمو مساهمة حاسمة تصل إلى 24% من الناتج الداخلي الخام.

يساهم هذا القطاع أيضا في التنمية القروية وفي استقرار الساكنة في العالم القروي، الكل لازال يتذكر انفجار المدن الكبرى واأنحصارها بالأحياء الهامشية التي تشكلت جراء هجرة سكان القرى والبوادي خلال سنوات الجفاف التي عرفتها بلادنا خلال الثمانينات من القرن الماضي، فالبادية المغربية، السيد الوزير، كانت أكبر مصدر للهجرة السرية والموت في المحيط في البحر.

لكن الفلاحة التي أصبحت أولوية وطنية بفضل السدود وتوفير المياه واستصلاح الأراضي، والمخططات الفلاحية المتعاقبة، ساهمت في توفير وتنويع إنتاج فلاحي تسويقي ومعاشي على حد سواء.

ولأجل استمرار هذا التوجه الذي أثبت فعالية خلال اشتداد أزمة "كوفيد-19" عند بداية هذه السنة، حيث استمر القطاع الفلاحي في الإنتاج واستمر الفلاح المغربي في العمل لتوفير المواد الغذائية في السوق المغربية. أسواق دولية كبرى تضررت وعرفت أزمة حادة في بعض المنتوجات الفلاحية، السوق المغربية بقيت مؤمنة الغذاء لكل المواطنين، بفضل الفلاح الذي أثبت جدارته و بفضل السياسات الوطنية التي أثبتت نجاعتها.

السيدات والسادة،

نحن على ثقة كبيرة في وطننا وفيما أنجبته بلادنا من الكفاءات وطاقات بشرية مثلكم، السيد الوزير، ومن خلالكم كلنا ثقة في فلاحتنا وفي فلاحينا بالقرى والبوادي الذين يجتهدون لتأمين إنتاج فلاحي للتصدير وللسوق الوطنية.

السيدات والسادة،

فمهما خصصت الحكومة لهذا القطاع الصامد كما سماه صاحب الجلالة نصره الله في خطابه أمام البرلمان، فلن يكون ذلك كافي لتيسير وتدبير الفلاحة الوطنية ولتحفيز الاستثمار في هذا القطاع. وربما هذا ما يجعل النقاش وحينما يتعلق الأمر بالفلاحة، نقاشا عائليا داخليا بين أسرة الفلاحة، حيث يتم القفز عن السياسي والمذهبي، ولا تحضر إلا الفلاحة ومصلحة الفلاح.

وكما يقول المثل: "ليس بين الأحبة عتاب"، فانا أقول: "ليس داخل أسرة الفلاحة جدل أو نقاش"، بل هناك حوار وبحث عن الأحسن وتنبيه للهفوات التي يفرزها الواقع من مشاكل وعقبات في وجه تحقيق التحديات التي تفرضها الفلاحة الوطنية، لأجل ذلك نحن لن نبسط أمامكم انتقادات أو مؤاخذات، بقدر ما نبسط أمامكم ملحوظات وإبلاغات نابعة من الواقع الميداني.

السيدات والسادة،

1- تم إصدار قرار مشترك بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ثم وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي يحمل رقم 1226.20، استثنى القطاعات الفلاحية من الدعم، ورغم خسائر الفلاحين الكبيرة جراء تداعيات وباء كورونا.

لكن وجب التذكير، السيد الوزير، أن الفلاح الصغير والمتوسط، تضررا نتيجته الجفاف المتوالي لسنتين، وتضررا أيضا بفعل الإغلاق الكلي للأسواق الأسبوعية القروية خلال ثلاث أشهر من الحجر الصحي وحالة الطوارئ.

تضررت بعض الجهات نتيجة الحجر الجزئي ببعض المناطق الفلاحية خلال موسم جني بعض المنتوجات، كما هو الشأن بالغرب، مثلا للامونة خلال بداية الصيف وهناك أضرار لحقت الشغيلة بالقطاع الفلاحي نتيجة تقليص الضيعات للعاملين، حفاظا على السلامة الصحية، لكن ليس هناك أي التفاتة من الحكومة لإحصاء هذه الخسائر، ودعم الفلاح لمواجهة الأضرار.

2- نحن اليوم في بداية موسم فلاحي، الفلاحة الصغار متضررون بالجفاف، مثقلون بمديونية السقي، وبمديونية القرض الفلاحي، هل من مبادرات لتخفيف الضغط المالي والاجتماعي على الفلاح الصغير؟

3- نحن نعتبر أن التسويق يجب أن يكون العصب الرئيسي لأي مخطط فلاحي، فإذا كانت النتائج الإيجابية لمخطط المغرب الأخضر ضمنت وفرة الإنتاج ونوعت المنتوج، فإنها طرحت تحدي كبير هو تحدي التسويق واستقرار أسعار المنتوجات الفلاحية وتوازنها.

X) مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية لقانون المالية برسم سنة 2021.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يأتي مشروع قانون المالية برسم سنة 2021 في سياق وطني ودولي استثنائي يتسم بتفشي جائحة "كوفيد-19" وانعكاساتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية. لكن ورغم تنامي الوعي على المستوى الدولي بسمو الإنسان وصحته على الاقتصاد، يؤكد لنا مشروع قانون المالية رقم 65.20 أن الحكومة لم تستخلص الدروس من تداعيات الجائحة ولا من فشلها طيلة ولايتها في الوفاء بالشعارات التي رفعتها والمتمثلة في إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد والتشغيل.

فالمشروع يعتبر استمرارا للمشاريع السابقة حيث يعطي الأولوية للتوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، ويكرس نفس التوجهات التقشفية واللااجتماعية ولا يقدم أجوبة واقعية عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.

لقد قررت الحكومة اللجوء إلى ما سمته بالتمويلات المبتكرة دون إعطاء أية إيضاحات حول طبيعة هذه التمويلات، كما ستلجأ إلى المزيد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك لتعبئة الموارد الإضافية الضرورية أي 40 مليار درهم لتنفيذ الإجراءات المتضمنة في مشروع قانون المالية.

وباستحضار نموذج "التمويلات المبتكرة" التي اعتمدتها الحكومة في قانون مالية 2020 والذي بموجه باعت المراكز الاستشفائية الجامعية للصندوق المغربي للتقاعد، وباستحضار طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن الجزم بأن الحكومة تلجأ إلى تدابير ملتوية للمزيد من الخوصصة والليبرالية المتوحشة، كما ستلجأ للمزيد من المديونية ورهن مستقبل الأجيال القادمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

لقد عرت جائحة "كوفيد-19" على حجم المشاكل التي تعرفها بلادنا، خاصة في القطاعات الاجتماعية. وقد زعمت الحكومة أنها أعطت الأولوية لهاته القطاعات، خاصة منها التعليم والصحة في مشروع قانون المالية الحالي، لكن خلال دراسة مختلف مشاريع الميزانيات الفرعية تبين لنا أنها لا تعدو أن تكون مجرد شعارات. فميزانية التعليم مقارنة مع ميزانية 2020 لم تزد بدرهم واحد، كما أن ميزانية الصحة وإن ارتفعت قليلا (حوالي 6%) لا ترقى لتوصيات منظمة الصحة العالمية (من 10 إلى 15% من الميزانية العامة)، ولا لتأهيل المنظومة الصحية من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها بلادنا وعلى رأسها جائحة "كوفيد-19"، كما أن المناصب المالية التي خصصت لهذين القطاعين لا تمثل سوى ما يقارب نصف المناصب المخصصة لقطاعي الأمن والدفاع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

إن معاناة المواطنين مع القطاع الخاص في مجالي التعليم والصحة خلال هذه الأزمة، تؤكد ألا بديل عن المدرسة العمومية والمستشفى العمومي. غير أن الحكومة ورغم شعاراتها خاصة في بداية الجائحة، التزمت بالحياد السلبي، فلم تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من جشع القطاع الخاص الذي تحول بعض المنتسبين إليه إلى تجار الأزمات يبتزون المواطنين باستغلال ظروفهم، وماضية في تشجيع هذا القطاع الذي يعتبر الصحة والتعليم سلعتين قابلتين لمنطق السوق والربح والخسارة، لا خدمة عمومية وحقا من حقوق الإنسان غير قابل للتسليع.

إن تأهيل قطاع الصحة العمومي أصبح ضرورة ملحة للاستعداد لأي أزمات صحية قد يعرفها المغرب في المستقبل، وهذا التأهيل يمر حتما عبر النهوض بأوضاع الأطر الصحية التي أبانت عن حسها الوطني العالي حيث انخرطت في محاربة الجائحة باستماتة وتفان وروح المسؤولية دون كلل منذ ما يقارب 10 أشهر، ونطالبكم، السيد الوزير، من هذا المنبر بالتسريع بتفعيل مضامين الاتفاق الأخير بين الفرقاء الاجتماعيين ووزارة الصحة الذي يتضمن أربع نقط أساسية (ملف التعويض عن الأخطار المهنية، ملف الأطباء، ملف الممرضين ذوي السنتين، ملف المساعدين الطبيين) لتحفيز الأطر الصحية بمختلف فئاتها وحثها وحث الخريجين الجدد على العمل في القطاع العمومي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

ينفق المواطن المغربي أكثر من 53% من أجل الخدمات الصحية وهي من أعلى النسب في العالم، كما تعتبر أثمنة الأدوية من الأغلى في المنطقة بالإضافة إلى أننا البلد الوحيد الذي يفرض الضريبة على القيمة المضافة على الأدوية، وقد تقدمنا بتعديل لحذفها لكنكم رفضتموه.

إضافة، لا زالت الحكومة تفتقد لرؤية واضحة لتعميم التعليم الأولي، فرغم ارتفاع عدد المستفيدين، لازال هذا القطاع يعاني من تعدد المسالك وهيمنة التعليم التقليدي بأكثر من 60% وتعليم خاص وتعليم عمومي، ولم تخصص الحكومة أي منصب مالي لهذا القطاع، بل تشجع الجمعيات لتشغيل

المربيات والمربيين كما تقوم وكالة إنعاش الشغل بتكوين بعضهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

لا نفهم إصرار الحكومة على التوظيف الجهوي وخلق التفرقة بين الأطر التربوية والهشاشة داخل القطاع، علما أنه يمكن اعتماد النموذج المعمول به في توظيف الأساتذة الباحثين بدل اللجوء إلى أساليب ملتوية لتقليص كتلة الأجور، وقد قدمنا تعديلا يرمي إلى إحداث 102 ألف منصب مالي في ميزانية وزارة التربية لإدماج كل أطر الأكاديميات بالوظيفة العمومية، لكنكم رفضتم رغم أن ذلك لن يمس بالتوازنات المالية.

كما طالبنا بالرفع من ميزانية قطاع التعليم العالي بـ 250 مليون درهم لتمكين كل طالبي المنحة الجامعية من الحصول عليها في أفق تعميمها على كل الطلبة والطالبات.

ومن جهة أخرى، لم نفهم الجدوى من تحويل مؤسسات التكوين في مجال السياحة من قطاع السياحة إلى قطاع التربية الوطنية وبسرعة فائقة، حيث لم تأت الحكومة بهذا المقتضى عند عرضها لمشروع قانون المالية على مجلسي البرلمان، لكنها جاءت به خلال مناقشته في مجلس النواب، كما لم نفهم سبب احتفاظ قطاع السياحة بمقرات ثلاث مؤسسات للتكوين، في حين سينتقل موظفوها إلى قطاع التربية الوطنية، وهل هذا الإجراء له علاقة بتفويت هذه المؤسسات الثلاث لمحظوظين اعتادوا الاستفادة من الامتيازات دون حسيب ولا رقيب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

لقد عرت هذه الجائحة عن واقعنا الاجتماعي الصعب وفضحت هول الفوارق الاجتماعية والمجالية واتساع دائرة الفقر، حيث أن أكثر من 5.5 ملايين أسرة مغربية استفادت من دعم صندوق تدبير جائحة كورونا، كما أنها أكدت واقع هشاشة العلاقات الشغلية وعدم احترام المشغلين لقانون الشغل سواء على مستوى احترام العلاقة التعاقدية أو المؤسسات التمثيلية من لجان للصحة والسلامة المهنية ولجان المقاولة وغيرها، وكذلك فضحت النسبة المرتفعة للاحتيال الاجتماعي (la fraude sociale)، حيث أن أعدادا كبيرة من العمال لا يتم التصريح بها كليا أو جزئيا لدى الصندوق الوطني للضمان للاجتماعي.

ورغم أن الحكومة قامت بمجهود ملموس فيما يخص المناصب المخصصة لمفتشي الشغل، حيث عمدت إلى تحويل 100 منصب من قطاعات أخرى لصالح هذه الفئة، إلا أننا نعتبر هذا العدد غير كاف واقترحنا في تعديلاتنا الرفع من المناصب المحولة إلى 200 لكن الحكومة رفضت هذا التعديل رغم أنه لا يؤثر على التوازنات المالية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

تعتبر الشركة الوطنية لتسويق البذور "سوناكوس" (SONACOS[13]) المنتج الأول للبذور المختارة بالمغرب بنسبة 90%، ويستغرق إنتاج الجيل الأول من أصناف هذه البذور 10 سنوات لكي يكون ملائما مع الظروف المناخية للمملكة. وقد لعبت دورا هاما في زيادة المساحات المزروعة بالبذور المختارة وبذلك زيادة مردودية الإنتاج من الحبوب على الصعيد الوطني.

لقد أدرجت شركة "سوناكوس" منذ 1990 في قائمة الشركات المزمع خوصصتها، غير أن الحكومات المتعاقبة لم تقدم على هذه الخطوة إيمانا منها بدورها الحساس والاستراتيجي في المساهمة في ضمان الأمن الغذائي، لكن هذه الحكومة تعتزم اقتراف جريمة في حق المغاربة بتفويت الشركة للخواص وتعريض الأمن الغذائي للشعب المغربي للوصاية الخارجية كما فعلت في قطاعات حساسة أخرى.

فما مصير البذور المختارة من أصل مغربي؟ وما مصير الفلاحين الصغار الذين تقوم "سوناكوس" بتزويدهم بالبذور والأسمدة بأثمنة مدعمة من طنجة إلى الكويرة؟ وما مصير القوت اليومي للشعب المغربي الذي سيصبح متحكما فيه من طرف الباطرونا؟ ولماذا قامت الشركة في السنوات الأخيرة بصرف 32 مليار سنتيم لتأهيل بنايات 8 مركز جهوي إذا كانت ستباع للخواص؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

إن الدور الاجتماعي للدولة يعتبر من أهم مداخل التغيير والخروج من واقع الأزمة الهيكلية المتعددة المستويات التي لا تتطلب أجوبة تقنية أو تقنوقراطية، بل تتطلب حسم الاختيارات السياسية قبل الدخول في التفاصيل الإجرائية. ومن هذا المنطلق، نؤكد اليوم مرة أخرى أن الخروج من الأزمة الصحية الحالية لن يكتمل بمجرد السيطرة على الجائحة، بل يجب أن يمتد لمساءلة نقدية للسياسات الاجتماعية والاقتصادية، في اتجاه بناء نموذج تنموي ومشروع مجتمعي متكامل محوره الإنسان.

إن الأوراش التي فتحتها الدولة اليوم والمتعلقة بتعميم التغطية الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد الوطني وإصلاح القطاع العام، تقتضي فتح حوار واسع حولها و إشراك الحركة النقابية بشكل فعلي في بناء تصور لأجرأتها.

[13] **So**ciété **Na**tionale de **Co**mmercialisation des **S**emences